

الفصول الخمسون

لابن معطى

زين الدين ، أبى الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربى

(٥٦٤ — ٦٢٨)

تحقيق ودراسة

محمود محمد الطناحى

عيسى الببائى الحلبى وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب

رسالة نال بها المحقق درجة الماجستير في علم النحو من كلية دارالعلوم
- جامعة القاهرة - بتقدير « ممتاز » . وقد نوقشت الرسالة صباح يوم الخميس
١٨ من ذى الحجة شهر الله الحرام عام ١٣٩٢ - الموافق ٣ من فبراير ١٩٧٢ .
وتفضل بإجازتها الأساتذة :

عبد السلام محمد هارون - مشرفا

الدكتور تمام حسان ، والدكتور حسين نصار - عضوين

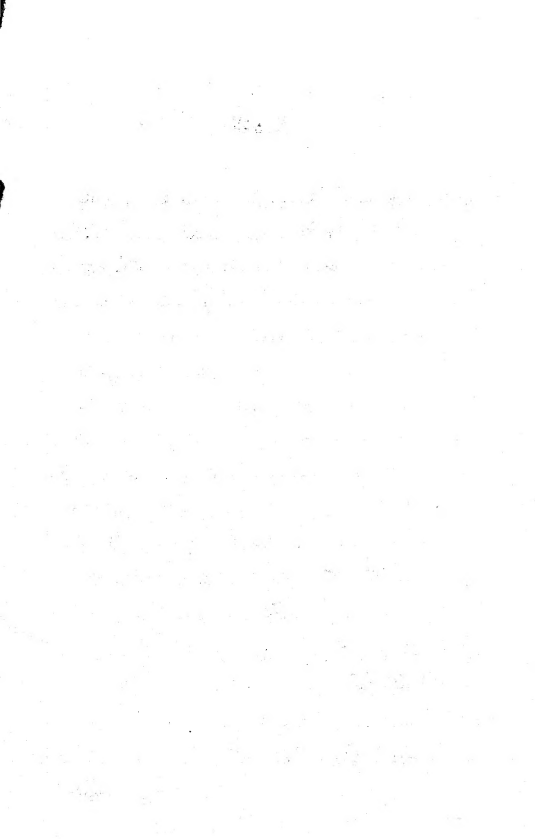
كلمة شكر

إذا كان من سنة أصحاب الرسائل الجامعية أن يقدموا بين يدي رسائلهم شكراً لأساتذتهم ، فإن شكرى لشيخى الجليل الأستاذ عبد السلام محمد هارون - فسخ الله في مدته - يتعدى ظروف هذه الرسالة ، فلقد تلمذت له داخل دار العلوم وخارج دار العلوم ، فيما أحيا من تراث وما نشر من نصوص . ولقد وجدت فيه الأستاذ البارَّ العطوف الذى يُغري تلاميذه دائماً بالرغبة فيه والحرص عليه والاستكثار منه .

ولم أكد أصارحه ، حرصه الله ، برغبتي فى دراسة ابن معطى ، حتى شدة من أزرى وبارك خطوى ، ولم أزل على صلة به فى حله وترحاله حتى استوى بحنى على هذه الصورة . حفظه الله وأسعده وأسعد به ، وجمع له الخير كله ، وجزاه عما قدمه لى ولجلى كله من توجيه ورعاية وإرشاد ، وجعل كل ذلك فى موازينه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُحضراً .

والشكر أصدق الشكر لأستاذى الجليل الدكتور تمام حسان ، الربى الذى علمنا أن نقرأ الجديد من غير أن نجتوى القديم .

وقد تفضل الأستاذ الدكتور حسين نصار ، بالأمور من فضله والمذكور من كرمه ، فقبل المشاركة فى مناقشة هذه الرسالة ، فله أصفى الشكر وأجزله . ودعاء بالمغفرة والرضوان لعالم المخطوطات أخى المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، فهو الذى دلت على كتاب الفصول ، ورغبنى فى درسه ، وحثنى على تحقيقه .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة. أحمده سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طاهراً طيباً مباركاً فيه ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

ثم أما بعد... فهذه دراسة عن ابن معطى ، أول من صنع ألفية في النحو العربى ، عرفه الناس من قول ابن مالك عن ألفتة :
فائقة ألفية ابن معطى

ثم شغلوا عنه وعن ألفتة وابن مالك وألفتة . وحفظوا الكتب كحفظوا الناس ؛ يصيبها ما يصيبهم من ذبوع أو نحول . وقد أحملت ألفتة ابن مالك ألفية ابن معطى ، حتى ليجهل بعضهم شرحاً لألفتة ابن معطى شرحاً لألفتة ابن مالك^(١) . ومع التسليم كل التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : ترى ماذا كان أمر ابن معطى لو أتيح له شارح نابه مثل أبي حيان ، فقد قال الصلاح الصفدى فى ترجمته^(٢) : « هو الذى جسر الناس على مصنفات الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله ، ورغبهم فى قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها » .

حقاً إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخطباز وابن إياز ، وامتلاّت موسوعات النحو الكبرى ، كالهمع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح على التوضيح ، بالنقل عنهم ، لكن لم يُتَح لأى من هذه الشروح من الذبوع والانتشار ما أُتيح لشروح ابن مالك .

(١) ينظر ما كتبه عن شروح ألفية ابن معطى . (٢) نكت الهميان ، ص ٢٨٠ ،

ومهما يكن من أمر فقد حاولت هذه الدراسة أن تكشف عن نحو ابن معطى ، وعن طرائقه فى التأليف .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شُرْعَةً ومنهاجا : فجاء إمامها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضها مسائل بعينها ، يدعو إليها الاستطراد ويحكمها التداعى ، وخلّص بعضها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شغل الناس من قبلُ ومن بعدُ بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلّت مسائلُ النحو مبعثرةً بعيدةً أجنَى عسيرةً المتناول .

وحين أطل القرن السادس - الذى عاش فيه ابن معطى - كانت مسائل النحو قد أُشِبت دَرَساً وتمثلاً وتعليلاً ، ولم يبق إلا المصنّفُ البارِع الذى يُجيد صياغة هذا الموروث الضخم ليفيدَ منه المبتدئ والمنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائلُ القرن السابع ظهورَ ثلاثة من الرجال ، حملوا هذه الأمانة وقاموا بهذا الواجب ، حيث بسطوا قواعدَ النحو وبوّبوا مسائله وقصّوا فروعه : ابنُ مُعطى ، وابنُ الحَاجب ، وابنُ مالك ، وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النحوُ العربىُّ على سُوْقِهِ .

وقد كان لصاحبنا ابن معطى فضلُ الرِّيادة فى هذا اللون الميسّر المنظم من التأليف ، حين صنع كتابيه : « الألفية والفصول » . وعلى وقع خطّواته سار ابن الحَاجب ، وابنُ مالك ، لكنَّ هذين أخلا ذِكْرَ الرجل ، كما أخل - من قبلُ - أبو عليّ الفارسى وتلميذه ابنُ جَنِّي ذِكْرَ أبى القاسم الرّجَاجي ^(١) .

وقد اخترت مع دراسة ابن معطى تحقيق كتابه : « الفصول الخمسين » .

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص ٢ وكلامه

ودراستی هذه تنقسم إلى ثلاثة أبواب .

تحدثت في الباب الأول عن حياة ابن معطى في المغرب والشرق ، وعن شيوخه وتلاميذه ، وفي حديثي عن آثاره ومصنفاته خَلَصْتُ إلى الكلام عن نشأة النظم في النحو ، محاولاً أن أحدّد بدايته ، وقد اجتهدت في أن نظم النحو بدأ في القرن الرابع الهجري ، على يد أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ ، ثم دَفَعْتُ ما قيل من أن الخليل بن أحمد قد نظم في النحو ، وتبعت بعد ذلك النُظُومَ النحوية ، وانتهيت إلى أن أشهر نظم قبل ابن معطى هو نظم الحريري صاحب « المقامات » وهو المعروف بمُلْحَةِ الإعراب .

وقد تساءلت عن سرِّ تسمية ابن معطى لنظمه : « الألفية » وقدّمت للإجابة على هذا التساؤل مجردَ احتمالات واجتهادات لم أقطع فيها برأى ، وذكرت بعد ذلك أن هذه التسمية شاعت بعد ابن معطى ، في كثيرٍ من الفنون ، فرأينا ألفيات كثيرة في الألفاظ وعلوم الحديث والفرائض والتعبير والمعاني والبيان . ثم أَلْقَيْتُ نظرةً عامة على ألفية ابن معطى ، حاولت فيها أن أعرف طرائقه في صياغة القواعد وسرد المسائل ، وقد دَلَّتْ من هذا إلى مقارنة سريعة كاشفة بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، انتهيت منها إلى أن ابن مالك قد تأثر ابن معطى وأفاد منه في المنهج العام ، من حيث سرُّد القواعد ، واستخدام المناسبة والاستطراد ، وارتباطُ اللاحق بالسابق ، لكنني أثبتُّ أن ابن مالك لإمامته وطول اشتغاله بالنحو ، يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب ، على حين نرى ابن معطى يُدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد .

وقد أثبت أن تأثر ابن مالك ابن معطى تعدى المنهج العام إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها ، وضربت لذلك أمثلة من الألفيتين .

والباب الثاني : جعلته لدراسة آراء ابن معطى النحوية ، وقسمت هذه الآراء إلى قسمين : القسم الأول : ما انفرد به ابن معطى ، وقد سلكت سبيلين فى جمع هذه الآراء : استقراء كتب النحو المطولة ، ثم ما وقع لى من شروح ابن معطى ، وبخاصة شرح الفصول الخمسين لابن إياز، وألخويّ . وشرح الألفية لابن الخطّاب وابن جُمة .

وقد جمعت لابن معطى سبعة عشر رأياً ، كان له فيها مذهبٌ خاصٌ ، عرضتها وذكرتها مُختلف الآراء حولها .

وفى ختام عرض هذه الآراء تساءلت : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ، وقد انتهيت إلى أن ابن معطى يميل عليه الطائفة البصرية .

والقسم الثانى : آراؤه التى تابع فيها غيره من أئمة النحاة ، وهو ما سمّيته بالمتابعات ، وقد تحدثت عنها فى أثناء درس « الفصول الخمسين » لأن هذه المتابعات إنما ظهرت لى من خلال شروح « الفصول » .

* * *

والباب الثالث ، وهو الأخير وقفته على درس « الفصول الخمسين » . تحدثت فيه عن منهج ابن معطى ، ورأيت أن « الفصول » كتابٌ تعليمى ، سلك فيه ابن معطى مسلكاً ، لعله أوّل من استحدثه : إذ قسم رؤوس المسائل إلى أبواب ، وتحت كلّ باب عدّة فصول ، وأثبت من خلال تحليلي للفصول أن اشتغال ابن معطى بالأدب ؛ درساً وتصنيفاً ، كان له أثرٌ فى سهولة عباراته وصحة تقسيماته ، ثم ظهرت ثقافته اللغوية ينةً جليّةً فى صياغة قواعد النحو ، ودلّت على ذلك بقوله عن الأسماء الستة : « أخوك وأبوه وجوها » ولم يقل : « حموه »

كما يقول غيره من النحاة ، وذلك لأن الأتباع من قبل الزوج ، والأختان من قبل المرأة ، كما يرى الأصمعي :

وأثبت أيضا أن عناية ابن معطى بنظم العلوم كانت سبيلا إلى التركيز وخلو تعريفاته من الحشو والإطالة .

ثم حاولت التهدي إلى المنهج العام الذي حكم ابن معطى في معالجته لمسائل النحو ، ورجعته إلى « العامل » وانتهيت إلى أن ابن معطى أدار عليه جمهور مسائل النحو التي عالجها في كتابه « الفصول الخمسين » .

وحين فرغت من درس « الفصول » شرعت في تحقيقها ، وفق مناهج التوثيق والتحقيق ، وقد أفدت كثيرا من شرحي ابن إياز والخطابي ، ونقلت عنهما في حواشي التحقيق ، ليستبين سبيل ابن معطى ، ثم حاولت في بعض الأحيان أن أربط بين الفصول والألفية .

ولم أرجع إلى كتب النحو إلا بالقدر الذي يحلّي غامضا ، أو يرفع احتمالا ويزيل شبهة ، وآثرت كثيرا الإحالة على الكتاب دون النقل منه ، وحين فرغت من تحقيق النص فهرست للأبواب والفصول فهرسة تفصيلية ، ليظهر الفرق بين طريقة ابن معطى في ترتيب مسائل النحو وبين الطريقة التي ابتدئها ابن مالك في « ألفتيه » والتي شاعت في كتب النحو إلى يوم الناس هذا ، ثم تبع ذلك سائر الفهارس المتعارف عليها .

وبعد : فهذه أول دراسة عربية كاملة لابن معطى . ولأمر ما ظل ابن معطى بعيدا عن ميدان الدراسات النحوية ، ولقد كان من أعجب العجب أن يظن له المستشرقون قبلنا ، فينشر له المستشرق السويدي زسترين « ألفتيه » عام (١٩٠٠) بمدينة ليبزج بألمانيا ، ونظّل نحن في شغل عنه وعن ألفتيه بابن مالك وألفتيه .

ولقد أفادتنا صحة ابن معطى فى التعرف على أعلام مغمورين، كابن إياز وأتلوئى، وابن الخطباز وابن جمة، وغيرهم من شراح الفصول والألفية، من علماء القرنين السابع والثامن الهجريين. ومن العجيب أن هؤلاء العلماء نحواً كثيراً، وفى مصنفاتهم فوائد جلية، لكن لم يُتَحَ لأرائهم أن تدبّع، ولم يهتأ لمصنفاتهم أن تفتشّر، وما كان ينبغى للدراسات النحوية أن تُقصر على الأئمة المشهورين، وتزوى عن سواهم.

وإذا كان لصاحب هذه الدراسة من اقتراح، فهو أن تُنشر شروح الفصول والألفية، ثم تُدرس آراء رجال القرنين السابع والثامن، وبمثل هذه الدراسة تتصل الحلقات ويتكامل البناء، ويستوى النحو العربى على سوقه. والله من وراء القصد وهوولى التوفيق.

محمد محمد الطناحى

معهد المخطوطات - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جامعة الدول العربية

القاهرة فى يوم الجمعة : ٦ من ذى القعدة ١٣٩٦
٢٩ من أكتوبر ١٩٧٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الأول

ابن معطي

حياته وعصره

هو يحيى^(١) بن عبد المعطي بن عبد النور الزاوي المغربي الحنفي . يلقب:

(١) ترجمته في : إنباء الرواة ٤ / ٣٨ ، البداية والنهاية ١٣ / ١٢٩ ، ١٣٤ ، بنية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، تاج التراجم ص ٨٣ ، تاريخ أبي الفدا ٣ / ١٥١ ، تاريخ ابن الوردي ٢ / ١٥٧ ، التكملة لوفيات النقلة ٥ / ٤٣٩ ، وبحواشها مراجع أخرى مخطوطة ، أوردها صديقي العالم البغدادي بشار عواد معروف ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢ / ٢١٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣ ، دول الإسلام ٢ / ١٣٤ ، الذيل على الروضتين ص ١٦٠ ، شذرات الذهب ٥ / ١٢٩ ، المعبر في خبر من غير ٥ / ١١٢ ، الفلاحة والفلاوكن ص ٩٣ ، مرآة الجنان ٤ / ٦٦ ، معجم الأدباء ٢٠ / ٣٥ ، مفتاح السعادة ١ / ١٩٦ ، النجوم الزاهرة ٦ / ٢٧٨ ، وفيات الأعيان ٥ / ٢٤٣ ، دائرة المعارف الإسلامية ١ / ٣٩١ .

ومن كتب المعاصرين : الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ، للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، للدكتور أحمد أحمد بدوي ص ٢٠٤ ، القواعد النحوية للأستاذ عباس حسن ص ١١٩ ، ١٢٠ ، المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٣٤٠ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوي ص ١٦٨ . وينظر أيضا : الأعلام للأستاذ الزركلي ٩ / ١٩٢ ، تاريخ الادب العربي للمستشرق الأساني كارل بروكلمان ٥ / ٣٠٥ (الترجمة العربية) والملحق ١ / ٥٣٠ ، والنبوغ المغربي للأستاذ عبد الله كنون ١ / ١٥٣ .

زين الدين ، ويكنى : أبا الحسين ، ويُعرف بابن معطٍ ، وتكتب : « ابن معطى » .
 بإثبات الياء ، وهو جائز ، فقد ورد إثبات الياء فى المنقوص المرفوع والمجروح
 كثيرا فى أسلوب الإمام الشافعى ^(١) رضى الله عنه ، ولفته حجة . على أن صاحب
 الترجمة نفسه كان يكتبها « ابن معط » بحذف الياء ، ثم صار بعد ذلك لأمر
 ما يكتب : « يحيى بن عبد المعطى » . رأيتُ ذلك بخطّه هو على صفحة قسم
 مخطوط من كتاب « المُفَصَّل » للزّخشرى . قال بعد أن كتب صورة الإجازة :
 « وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوى الحنفى بالقاهرة » ، ثم قال عقب ذلك :
 « كنت أكتب قديماً يحيى بن معط ، فاتفق أن كتب كاتب فى بعض كتب
 تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطى ، فالتزمت ذلك . . . لئلا يصير المشهود به
 خلطاً ، فهذا عذرى إليك على ذلك . وكتب يحيى » .

ونسخة « المُفَصَّل » المشار إليها محفوظة بمكتبة إسماعيل صائب الكائنة
 بجامعة أنقرة عاصمة تركيا برقم (٢٢١٨) ، وقد رأيتها أثناء زيارتى لتركيا
 فى شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠ .

والزّواوى - فى نسب ابن معط - بفتح الزاى وبين الواوين ألف : نسبة
 إلى زواوة : وهى قبيلة كبيرة بظاهر بجاية ، من أعمال أفريقية ذات بطون
 وأنحاذ ، كما قال ابن خلكان .

وُلد ابن معطى بالمغرب سنة أربع وستين وخمسة للهجرة (٥٦٤) ولم يمين
 المترجون له ، البسلة التى وُلد بها ، ولئن صحَّ أنه وُلد حيث توجد قبيلته ،
 فيكون وُلد بظاهر بجاية - وبجاية ، بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء :

مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب^(١) وقد يقوَّى ذلك أن الجُرُوليَّ - وهو أكبر شيخ لابن معطى - أقام مدة بمدينة بجاية والناس يشتغلون عليه^(٢).

كذلك لم يذكر المترجمون شيئاً عن صبا ابن معطى وخطاه في أول عمره ، ولكن لاشك أنه أقبل منذ عَقَلَ على صنوف العلم والمعرفة ، ودأب على التحصيل والدرس حتى استوى ، وظهر أثر ذلك كله في تلك المكتبة القيِّمة التي تركها من بعده .

* * *

رحلته :

يبدو أن إقامة ابن معطى بالمغرب لم تَطُل ، وأنه وجَّه ركبته إلى دمشق مبكراً ، وأقام بها زمناً طويلاً ، فقد ذكروا أنه نظم « ألفيته » في دمشق . ولما كان قد فرغ من تأليفها وهو في الحادية والثلاثين من عمره - كما سيأتى فى الكلام عن الألفية - فيكون قد استقرَّ بدمشق وهو فى سِنِّ الطَّراة والصِّبا ، لا محالة . ومهما يكن من أمر فقد كانت دمشق أولَ بلدٍ حطَّ فيها الرجلُ ركبته ، وإنه أقام بها زمناً طويلاً ، يقرئ الناس النحو والأدب ، وكان بدمشق أحدَ الشهود ، ولم يكن له من طرق الكسب ما يقوم بكفايته ، كما قال الحافظ الذهبيُّ ، ويظهر أن ابن معطى كان رقيقَ الحال قليلَ المورد ، وقد ظهر شيء من فاقته وعُدْمه فى هذين البيتين :

(١) معجم البلدان لياقوت ١ / ٤٩٥ ، وهى الآن ميناء بالجزائر ، على شاطئ

البحر المتوسط .

(٢) وفیات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

قَالُوا تَلَقَّبَ زَيْنَ الدِّينِ فَهَوَّلَهُ نَعْتُ جَمِيلٌ بِهِ أَضْحَى اسْمُهُ حَسَنًا
فَقُلْتُ لَا تَغْبِطُوهُ إِنَّ ذَا لَقَبٌ وَقَفْتُ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ وَالِدَلِيلُ أَنَا

وفي دمشق اتصل ابن معط بالملك المعظم عيسى بن محمد الأيوبي سلطان
الشام ، وكان من علماء^(١) الملوك ، محباً للعلم مكرماً للعلماء ، عالماً بفقهِ الحنفية
والعربية . قيل : إنه جعل لكلٍّ من يحفظ « المِفْصَل » للزخشرى مائة دينار
وخِلْمَةٌ ، فحفظه لذلك السبب جماعة ، وقد كَرَّمَ هذا السلطانُ العالمُ ابنَ معطٍ ،
وولاه النظرَ في مصالح الساجد ، ولما توفى الملك المعظم سنة (٦٢٤) اتصل
ابن معط بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبية بمصر ، وكان عارفاً بالأدب
وله شعر ودرايةٌ بالحديث ، سماعاً ورواية . قال عنه ابن خَلِّكان : « كان
محبباً للعلماء متمسكاً بالسنة النبوية ، حسن الاعتقاد ، معاشراً لأرباب الفضائل ..
وكان يبيت عنده كلَّ ليلة جماعةٌ من الفضلاء ويشاركونهم في مباحثاتهم ،
ويسألهم عن المواضع للمشكلة من كل فن »^(٢) .

وقد حضر ابن معط مرةً مجلسَ الملك الكامل مع جماعة من العلماء ،
فسألهم الملك الكامل ، قال : « زيدٌ ذُهِبَ بِهِ » هل يجوز في « زيد » النصب ؟
فقالوا : لا ، فقال ابن معط : يجوز النصب ، على أن يكون المرتفع بذُهِبٍ
المصدرُ الذي دَلَّ عليه « ذُهِبَ » وهو الذَّهَاب ، وعلى هذا فموضع الجارِّ
والجُرُور الذي هو « بِهِ » النصب ، فيجوز من باب : زيدٌ مرَّرتُ بِهِ ، إذ يجوز
في « زيد » النصب ، فكذلك ها هنا . فاستحسن الملك الكامل جوابه ،
وأمره بالسفر معه إلى مصر ، فسافر ، وقرَّرَ له معلوماً على أن يقرىء الناسَ

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٢١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٤ / ١٧٢ .

«الأدب والنحو بالجامع العتيق بمصر . ولم تَطُلْ مدَّةُ حياةِ ابنِ معطى بمصر ، فتوفِّي بها في سلخ ذى القعدة سنة (٦٢٨) ، وتكون مدَّةُ إقامة ابنِ معطى بمصر لم تزد على أربع سنوات ، إذا صحَّ أنه غادر دمشق سنة وفاة الملك المعظم ، وكانت سنة (٦٢٤) كما أسلفت .

هذا وقد ذكر ابنُ الساعى أن ابنِ معطى توفى سنة (٦٢٩)^(١) . وليس بشيء ، فقد أجمع المترجمون على أنه توفِّي سنة (٦٢٨) ومنهم المؤرخ أبو شامة ، وهو أضبط ، لأنه شهد جنازته بمصر . قال في كتابه ذيل الروضتين^(٢) : « وفيها (سنة ٦٢٨) في مُستَهَلِّ ذى الحِجَّة توفِّي الزينُ النحوىُّ يحيى بنِ معطى الزواوى رحمه الله بالقاهرة ، وأنا بها ، وصُلِّيَ عليه بجنب القلعة عند سوق الدواب ، وحضر الصلاة عليه السلطانُ الكاملُ بنُ العادل ، ودُفِنَ بالقرافة في طريق قبة الشافعى ، رحمه الله ، على يسار المارِّ إليها ، على حافة الطريق محاذياً لقبر أبى إبراهيم المُزنى ، رحمه الله ، حضرت دفنَه والصلاة عليه ، وكان آية في حفظ كلام النحويين » .

(١) نقل ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٣ / ١٣٤ .

(٢) للسان المشار إليه في صدر الترجمة .

عصر ابن معطى

عاش ابن معطى حياته شطرين : شطراً في المغرب ، حيث وُلِدَ وتلقَى معارفه الأولى ، وشطراً في المشرق ، حيث صَنَّفَ ونظَّم ، ولقد كان من يمن طالع ابن معطى أنه عاش في القطرين أزهى أيامهما :

ففي المغرب أظَلَّ ابن معطى عصرَ الموحِّدين ^(١) ، هذا العصر الذى بذل رجاله جهوداً جبَّارةً في سبيل إقرار الوحدة المغربية ، والدفاع عن تراث الإسلام في أسبانيا ، فما كانت دعوة المهدي بن تومرت مؤسس هذه الدولة ، إلَّا دعوة توحيدٍ وتجديدٍ للمفاهيم الإسلامية التى تبعث روح القُوَّة والعزم في نفوس المسلمين ، فينهضون للعمل بحماسة لحماية بَيْضَتِهِمْ وحفظ كِيَانِهِم المادِّى والمعنوى .

وفي هذا العصر ازدهرت علومُ العربيَّة ، من نحوٍ ولغةٍ وعروض ، وبيانٍ وتاريخٍ وسيَر . وفيما يتَّصل بالدراسات النحوية ، شهد المغرب في هذا العصر علماء أفذاذاً ، خطَّوا به خطَّواتٍ واسعةً نحو الكمال ، يُذكر منهم الجُرْزُولِيّ ، والسَّهَيْلِيّ ، والشَّكَّوِين ، وابن معطى صاحبنا ، وابن خرُوف ، وابن عصفُور ، وابن مضاء ، وابن مالك ، وغيرهم .

وقد أدَّى هذا النشاطُ إلى وجودِ مدارسٍ نحويَّةٍ هنا وهناك ، وتفرَّدت بآراء خاصَّة في بعض مسائل الإعراب وغيره ، فهذه مدرسة فاس التى سيختلف أهلُها مع تِلْهَسَان في مسألة صرف «أبي هريرة» وهذه مدرسة سَبْتَة التى تخالف الجمهورَ في ضمِّ النكرة المقصودة إذا نُوتت اضطراراً ، وهذه مدرسة طَنْجَة التى توجِّه أسئلةً نحويةً إلى مدرسة أشبيلية .

(١) كل المعلومات عن هذا العصر والحركة العلمية فيه استقيتها من كتاب « النبوغ المغربي » ص ١٢٦ وغيرها - للأستاذ عبد الله كنون .

وقد نشأت في هذا العصر فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، ومن ذلك أرجوزة العلامة ابن المُنَاصِف، المُسمّاة بالمُدَهَّبِيَّة، في الحِلِّيِّ والشَّيَات. وقد نظمها بَرَّاكُش في جُجَادَى الأولى سنة (٦٢٠). ثم نُظِّمَ صَاحِبُنَا ابن معطى في اللغة والنحو والعروض والقراءات.

وفي المشرق قُبِيل أن يرحلَ إليه ابن معطى، تَوَاتَتْ على الأُمَّةِ الإسلاميَّة أحداثٌ وأحداث، وعاشت الأُمَّةُ الإسلاميَّة أعظمَ الانتصارات مع صلاح الدين الأيوبيِّ بِأَجَادِهِ وبُطُولَاتِهِ، وَسَحَقَهُ للصليبيين الغزاة. وقد عاش ابنُ معطى العصرَ الأيوبي الذي غيَّرَ وَجْهَ الحَيَاةِ في العالم الإسلاميِّ، حين قضى على الدولة الفاطميَّة، وَسَحَقَ الصليبيين المُتَجَبِّرين، وَمَكَّنَ لنشاطِ فكريِّ ظهرت آثاره الطيبة في هذه المكتبة القيِّمة التي تركها هذا النَفَرُ الكريمُ، من علماء ذلك العصر في كلِّ قَنٍّ^(١).

وفي هذه الحقبة من الزمان كانت مصر والشام مثابة للعلماء وأمناءً، تَهَوَّى إليهما الأئفدة من كلِّ رَجَاً وناحية، حيث سلاطينُ بنى أيوب يكرِّمون العلم والعلماء، فلا عجب أن يرحل كثيرٌ من علماء المغرب إلى دمشق ومصر، وكان ابن معطى واحداً من هؤلاء العلماء الذين وفدوا على دمشق ثم استقرُّوا بمصر. وقد بهرَ الملكَ الكاملَ بعلمه وحفظه، فكان له في ذِراهِ أكرمُ مَنْزِلٍ وأرحبُ دار. والملك الكامل من أكثر سلاطين الأيوبيين حباً في العلم وتكريماً للعلماء، وقد ذكر المؤرخون له أشياء كثيرةً من هذا وذاك^(٢).

(١) تفصيل ذلك كله في كتاب الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول - للدكتور عبد اللطيف حمزة - وكتاب الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام - للدكتور أحمد أحمد بدوى.

(٢) بالإضافة إلى ما سبق ينظر كتاب الحركة الفكرية ص ١٥١، ١٥٢.

(٢ - الفصول الخمسون)

وفي هذا العصر الذي عاشه ابنُ معطى ازدهرت الدراسات النحوية في مصر والشام ، على يد جِلةٍ من العلماء الأفاضل ، الذين وجدوا في ظلال الدولة الأيوبية كلَّ تكريم وتقدير .

وقد ذكر المؤرخون أن الملكَ عيسى الأيوبيَّ صاحبَ دمشق سمع من التاج الكِنديِّ كتابَ سيبويه ، وشرَّحه لابنِ دَرَسْتَوِيَه ، وإيضاحَ الفارسيِّ^(١) . وشرط لكل من يحفظ « المُفَصَّل » للزَّمَخْشَرِيِّ مائةَ دينارٍ وخِلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة ، وقد أشرت إلى هذا من قبل .

وقد شهد القُطْران من أعلام النحويِّ في هذا العصر : ابنُ بَرِّيِّ المِصرِيِّ المتوفى سنة ٥٨٢ ، وعثمان بن عيسى البَلْبَيطِيُّ المتوفى سنة ٥٩٩^(٢) ، وأبا اليمِّ الكِنديَّ المتوفى سنة ٦١٣ ، وسليمان بن بُنَيْنٍ الدَّقِيقِيَّ المتوفى سنة ٦١٤^(٣) ، وابن الرَّمَّاحِ علي بن عبد الصمد ، المتوفى سنة ٦٣٣^(٤) ، وابن يَعِيشَ المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعلم الدين السَّخَاوِيُّ ، المتوفى سنة ٦٤٣ أيضا ، وابنُ الحَاجِبِ ، المتوفى سنة ٦٤٦ . وهؤلاء أبرز نُحاةِ القُطْرَيْنِ في عصرِ ابنِ معطى .

* * *

(١) بنية الوعاة ١ / ٥٧١

(٢) نفس المرجع ٢ / ١٣٥

(٣) نفس المرجع ١ / ٥٩٧

(٤) نفس المرجع ٢ / ١٧٥

شيوخ ابن معطى

تَلَمَّذَ ابْنُ مَعطَى لطائفةً جلييلةً من علماء عصره ، وكان أوَّلَ أستاذٍ أفاد منه وانتفع به أبو موسى الجَزُولِيُّ المَغْرِبِيُّ ، عيسى بن عبد العزيز ، صاحب المَقْدَمَةِ المشهورة ، توفى سنة ٦٠٧ . وكان ابن معطى من أجلِّ تلامذة الجَزُولِيِّ ، كما يقول الذَّهَبِيُّ .

ولا شكَّ أنَّ ابْنَ مَعطَى تلقى عن الجَزُولِيِّ بالمغرب قبلَ رحلته إلى دمشق؛ فإنَّ الجَزُولِيَّ لم يبرح المغربَ إلَّا لفترةٍ وجيزةٍ ، زار فيها مِصرَ وَحَجَّ (١) .

وممن أخذ عنهم ابن معطى : التاجُ السِّكَنْدِيّ ، وهو أبو اليُمْنِ زيد ابن الحسن المتوفى بدمشق سنة ٦١٣ ، وكان رحل إليها وفيها طاب له المَقَامُ فدرَّس وأفاد ، وازدحم الطلابُ على حلقته للإفادة منه والأخذ عنه ، وممن سمع منه الملكُ المَعْظَمُ عيسى الأيوبيّ ، كما أسلفت .

وقد سمع ابن معطى الحديثَ ورواه عن القاسم بن عليّ بن الحسن بن عساكر المتوفى سنة ٦٠٠ ، وكان من أهلِ دمشق .

* * *

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

تلاميذه

كَانَ ابْنُ مَعْطَى قَدْ جَلَسَ لِتَلَامِيذِهِ جُلُوسًا عَامًّا ، حِينَ أَقْرَأَ النَّاسَ الْأَدَبَ وَالنَّحْوَ بِدِمَشْقَ ، وَالْجَامِعَ الْعَتِيقَ بِمِصْرَ ، فَلَمْ يُؤْثَرِ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِدَرْسٍ أَوْ إِمْلَاءٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرِ الْمُتَرَجِّمُونَ لَهُ تَلَامِيذَ بَعِيْنِهِمْ ، وَاکْتَفَوْا بِقَوْلِهِمْ : « اشْتَغَلَ عَلَيْهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ وَانْتَفَعُوا » ، أَوْ : « حَمَلَ النَّاسُ عَنْهُ » . عَلَى أَنَّ أَثْنَاءَ تَفْتِيْشِي فِي بُغْيَةِ الْوَعَاةِ ، وَجَدْتَ تَلْمِيْذَا بِعِيْنِهِ لَابْنِ مَعْطَى ، هُوَ : أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ سَالِمٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الْقُسْنُطِينِيُّ النَّحْوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَيُوفِيُّ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٦٩٥ ، ذَكَرَ السُّيُوطِيُّ^(١) أَنَّهُ أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ مَعْطَى ، وَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْمِيْذَا آخَرَ هُوَ : السُّوَيْدِيُّ الْحَكِيمُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْأَطِبَّاءِ ، عَزَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ طَرَّخَانَ الْأَنْصَارِيِّ الدِّمَشْقِيِّ ، الْمَيُوفِيُّ سَنَةَ ٦٩٠ ، فَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ^(٢) أَنَّهُ تَأَدَّبَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى .

وَمِثْلَانَا هُوَ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ ، أَبُو إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيُّ الْإِسْكَانْدَرِيُّ الْكَاتِبُ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَطَّارِ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٦٤٩ ، ذَكَرَ التَّتَيْمِيُّ^(٣) أَنَّهُ تَأَدَّبَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى .

* * *

(١) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، وأيضا شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥ / ٤٣٤ .

(٢) المبر في خبر من عبر ٥ / ٣٦٦ ، والشذرات ٥ / ٤١١ .

(٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ١ / ٢١٦ .

علمه

أجمع المترجمون على أن ابن معطى كان إماماً مبرزاً في علوم العربية، فيقول عنه ياقوت معاصره: «فاضلٌ معاصر، إمامٌ في العربية أديبٌ شاعر» ويقول ابن خلكان: «كان أحدَ أئمة عصره في النحو واللغة... واشتغل عليه خلقٌ كثير وانفعوا به، وصنّف تصانيفَ مفيدةً».

وقال السيوطي: «كان إماماً مبرزاً في العربية، شاعراً مُحسناً». وقال أيضاً: «كان يحفظ شيئاً كثيراً، فمن جملة محفوظاته كتابُ صحاح الجوهري». ويقول ابن الخبّاز في ختام شرح ألفية ابن معطى: «حاز في هذه الأرجوزة قَصَبَ السَّبْق، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك وقد كان في العربية نَسِيجَ وَحْدِهِ، وأخبرني بعضُ تلامذته أن الملك الكامل رحمه الله سأله عن قولنا: «أزیداً رأيتَ غلامه. فأملی فی الجواب إحدى عشرة ورقة»، وحدثني مَنْ أثق به أنه أخبره بأنّی أَشْغَلُ النَّاسَ في أرجوزته، فقال: سوف أنفذ إليه ما هو خيرٌ منها، فقيل لي: إنه صنع واحدةً مبلّغها عشرة آلاف بيت». وسبقت قصته مع الملك الكامل في إعراب: «زيدٌ ذُهِبَ به».

وقال ابن الوردي في ديباجة شرح الألفية^(١): «وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب والتفنن في الآداب، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يا محبي خذ الكتاب».

هذا وقد رأيت أثناء بعثتي إلى تركيا صورة إجازة^(١) إقرأ من ابن معطى لأحد العلماء تدلُّ على علمه وفضله . وهذه صورتها :

« الله الموفق لما يحبُّه ويرضاه »

استخرت الله تعالى وأذنت لسيدنا الفقيه العالم تاج الدين أبي محمد محمود ابن عابد بن حسين التميمي الصرخدي ، أمدّه الله وسدّده أن يُقرىء هذا القسم الملقَّب بالمُشترك من كتاب « المُفَصَّل » لأبي القاسم محمود نخر خوارزم ، ثقةً مني بعلمه ، وتنقيبه عن التحقيق ونهج الصواب ، حسب ما سمعته مني وقت قراءته إيّاه على مستسرّحاً وباحثاً عن النكت التصريفية واللطائف الموزعة فيه ، والحوالة في تحرّري الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب ، إن شاء الله تعالى . وكتب يحيى بن عبد المعطى النحويّ الحنفيّ ، بالقاهرة الحروسية ، أدام الله أيام مُلك مالِكها ، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين وستمائة .

(١) جاءت صورة هذه الإجازة على صفحة قسم المشترك من « المُفَصَّل » للزحشرى . مخطوطة بمكتبة إسماعيل صائب أفندي بمكتبة جامعة أنقرة . تحت رقم (٢٣١٨) .

مذهبه الفقهي

جاء في دائرة المعارف الإسلامية^(١) أن ابن معطى كان مالكيًا بالمغرب ، شافعيًا بدمشق ، حنفيًا بالقاهرة . ولم أجده ترجمه في كتب طبقات المالكية والشافعية المطبوعة ، على حين جاءت ترجمته في كتابين من كتب طبقات الحنفية هما : تاج التراجم لابن قُطْلُوْبغا ، والجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ، وقد أثبت مكان الترجمة فيهما في صدر الترجمة .

وقد مرّ في صورة الإجازة السابقة من خط ابن معطى نفسه « الحنفي » . ثم وجدت في كلامه في « الفصول » ما يؤيد كونه حنفيًا ، حيث قال في باب العدد : « فإذا قال كذا كذا درهماً فيفسّر بمركب ، وهو من أحد عشر الى تسعة عشر ، وأحد عشر أقلها » . وقال ابن إياز بإزاء هذا : « هذا ظاهر ، وكلام المصنّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه »^(٢) .

* * *

(١) الموضع المشار إليه في صدر الترجمة .

(٢) ينظر بقية كلام ابن إياز فيما يأتي في حواشي تحقيق الفصول .

شعره

عُرِفَ ابنُ معطى بالاشتغال بالعربية وتدريس الأدب ، ويقول عنه السيوطي : « كان يحفظ شيئاً كثيراً ، فمن جملة محفوظاته كتاب صِحاح الجوهري » . وسيأتي في الكلام على مصنفاته أن جمهورها يدور في فلك النظم . ولا بُدَّ لمن كان هذا شأنه أن يقول الشعر ، وقد ذكر ياقوت في معجم الأدباء - وهو معاصر لابن معطى - أن له ديوانَ شعر .

وقد حفظت لنا الكتبُ التي ترجمت له نماذجٌ قليلةٌ من شعره ، فمنه ما ذكره ابن الوردي في تاريخه ^(١) . قال : ولما حجَّ وعابن الكعبة أنشد :

وَلَمَّا تَبَدَّى لِي مِنَ السَّجْفِ جَانِبٌ ^(٢) وَمُقَلَّةٌ كَيْلَى مِنْ وِراءِ نِقَائِهَا
بَعَثْتُ رَسُولَ الدَّمْعِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ^(٣) لَتَأْذَنَ فِي قُرْبَى وَتَقْبِيلِ بَابِهَا
فَمَا أَذِنْتُ إِلَّا بِإِيْمَاضِ بَرْقِهَا وَلَا سَمَحْتُ إِلَّا بِلَثْمِ تَرَائِهَا
ومنه ما ذكره ياقوت والسيوطي ، في مُشاركٍ في اللَّقَب :

قَالُوا تَلَقَّبَ زَيْنَ الدِّينِ فَهُوَ لَهُ نَعْتُ جَمِيلٌ بِهِ أَضْحَى اسْمُهُ حَسَنًا ^(٤)
فَقُلْتُ لَا تَغِيْطُوهُ ^(٥) إِنْ ذَا لَقَبٌ وَقَفْتُ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ ^(٦) وَالذَّلِيلُ أَنَا

(١) الموضع السابق في صدر الترجمة ، وإنباه الرواة ٤ / ٣٩

(٢) في الإنباه : « حاجب » .

(٣) في الإنباه : « بعثت الرسول الدمع » .

(٤) هذه رواية ياقوت في معجم الأدباء ، ورواية السيوطي في البغية :

نعت جميل به قد زين الأمانة

(٥) في البغية : « لا تمذلوهُ » .

(٦) في البغية : « يحنس » .

ومنه ما ذكره ياقوت أيضاً :

وإذا طَلَبْتَ الْعِلْمَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ عِبٌّ لِنْتَظُرَ أَيَّ عِبٍّ تَحْمِلُ
وإذا عَلِمْتَ بَأَنَّهُ مُتَفَاضِلٌ فَاشْغَلْ فُؤَادَكَ بِالَّذِي هُوَ أَفْضَلُ

ومنه ما ذكره القِطَاطِيّ ، قال : ومن شعره في هدية :

هَذَا إِلَيْكُمْ وَمِنْكُمْ كَانَ حَاصِلُهُ فَلَسْتُ أُعْزِي إِلَى بُخْلِ وَلَا كَرَمٍ
فَاقْبَلْ بِرَاحَتِكَ الْيُعْنَى الَّذِي بَعَثَ بِهِ يَسَارُكَ فَاعْذِرْنِي وَلَا تَلُمْ

هذا كل ما ذكره المترجمون من شعر ابن معطى ، ولا بد أن له شعراً آخرَ
أغفله هؤلاء المترجمون ، فالظن بمن يكتب كل هذا النظم العلمى أن يقول الشعرَ
كثيراً لا محالة ، وقد ذكر ياقوت أن لابن معطى ديوان شعر ، كما أسلفت .

مصنّفاته

على امتداد أربعة وستين عاماً عاشها ابن معطى فى المغرب والمشرق ، ترك مكتبةً طيبةً تشهد بتمكّنه فى علوم العربية ، وقد دارت معظمُ المصنّفات التى تركها ابن معطى فى فلكِ النظم ، حتى كُيعدُّ فى عصره إمامَ النظم العلمى غيرَ مدافعٍ ولا مُزاحمٍ .

وهذه جريدةُ مصنّفاته كما ذكرتها كتبُ التراجم :

١ - الألفية ، وتسمّى الدُّرّةُ الألفية فى علم العربية ، وسأخصّها بكلمةٍ ، أتحدّث فيها عن النظم فى النحو .

٢ - البديع فى صناعة الشعر ، وسأتكلّم عليه قريباً .

٣ - حواشٍ على أصول ابن السراج .

٤ - ديوان خطب .

٥ - ديوان شعر .

٦ - شرح أبيات سيبويه - نظم .

٧ - شرح المقدمة الجزّولية ، لشيخه الجزّولى . وقد نقل عن هذا الشرح

السيوطى فى كتابه « الأشباه والنظائر » ، والشيخ يس العلى فى حاشيته على التصريح^(١) .

٨ - شرح الجمل فى النحو ، للزجاجى .

٩ - العُقود والقوانين فى النحو .

١٠ - الفصول الخمسون - وهو موضوع هذه الدراسة .

(١) انظر الفقرة (١٢) من آراء ابن معطى النحوية .

١١ - قصيدة في العروض .

١٢ - قصيدة في القراءات السبع .

١٣ - المثلث في اللغة .

١٤ - نظم كتاب الجهرة في اللغة ، لابن دُرَيْد .

١٥ - نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري ، لم يكمله ، ويبدو أنه كان

آخر تصانيفه ، رحمه الله .

ولم يبقَ على يد الزمن من هذه المصنّفات ، فإِذا وصل إليه علمي ، إلا ثلاثة

كتب : الألفية ، وقد نشرها المستشرق السويدي زتسترين ، بليزج سنة ١٩٠٠م

والفصول الخمسون ، وتحقيقها ودراستها موضوع هذا البحث . والبديع في صناعة

الشعر ، وتوجد منه نسخة خطية بليزج ، برقم ٤٨٨ / ٣ ، ونسخة أخرى ،

بمكتبة أحمد الثالث باستانبول ، برقم ٢٧٣٧ / ٨ ، ومن هذه النسخة صورة

بمعهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، برقم (١٨) بلاغة ، باسم : « البديع

في علم البديع » والنسخة بقلم نسخي حسن سنة ٦٧٣ ، وتقع في تسع ورقات .

والكتاب قصيدة مختلفة الوزن والقافية ، عالج فيها ابن معطى ألوان

البديع ، وسبيله : أن يُعرِّف اللونَ البديعيَّ في بيتٍ له ، ثم يُتبعه بشاهد هذا

اللون ؛ فيقول عن « الجناس » :

ومن الجناس توافقُ اللفظين لا أَلْ

معنى كقول حبيب المتناهي

مامات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد الله

وهذا البيت في ديوان أبي تمام ٣ / ٣٤٧

وعن « المساواة » يقول :

وهاك في ذكر المساواة قد أتى زهيرٌ بها مثلَ الجُمانِ المنظمِ

ومهما يكن عند امرئ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعَلِّمُ
والبيت في ديوان زهير ص ٣٢ .

ويقول ابن معطى في أول كتابه :

بدأت بحمد الله نظمي مسلماً على أحمدَ الهادى إلى الله داعياً
وبعدُ فإنى ذاكرٌ لمن ارتضى بنظمى العروض المجتلى والتوافيا
أتيت بأبيات البديع شواهداً أضمُّ إليها فى نظيمى الأساميا
ويقول فى آخر نظمه :

وتم مرادى من بديع نظمته وفى كلِّ نظمٍ لى يبين عَجِيبُ
ولا غرؤ أن تُعزَى إلىَّ غريبةٌ « وكلُّ غريبٍ للغريبِ نسيبُ »

النظم فى النحو

خَفَّ الشَّعْرُ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِيِّ ، فَتَيَّدَ بِهِ مَآثِرَهُ ، وَسَجَّلَ عَلَى بِحُورِهِ خَوَاطِرَهُ وَمَشَاعِرَهُ ، وَقَدْ لَجَأَ إِلَيْهِ مُصَنِّفُو الْعُلُومِ وَالْفَنُونِ ، يَضْبِطُونَ بِهِ الْقَوَاعِدَ ، وَيَقْيِدُونَ بِهِ الْأَحْكَامَ ، فَرَأَيْنَا مِنْظُومَاتٍ فِي الْفَرَائِضِ (الْمَوَارِيثِ) وَالْقَرَاءَاتِ وَعُلُومِ الْحَدِيثِ وَالْأَصُولِ وَالْبَلَاغَةِ وَالْمَنْطِقِ وَالْعُرُوضِ وَالْمِيقَاتِ ، إِلَى سَائِرِ فُرُوعِ الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ . وَقَدْ كَانَ لِلنَّحْوِ فِي هَذَا الْمِيدَانِ النَّصِيبُ الْأَوْفَى ، فَكَثُرَ النِّظْمُ فِيهِ ، بَيْنَ قَصِيدٍ عَلَى قَافِيَةٍ وَاحِدَةٍ ، إِلَى أَرْجُوزَةٍ مُتَعَدِّدَةِ الْقَوَافِي ، وَبَيْنَ نِظْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ مَسَائِلِهِ ، إِلَى نِظْمٍ يَسْتَفْرِقُ كُلَّ أَبْوَابِهِ وَمَسَائِلِهِ .

وهنا يَرِدُ سَوَالُ : مَتَى بَدَأَ النِّظْمُ فِي النِّحْوِ ؟

وَلِلْإِجَابَةِ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ أَقُولُ : الظَّنُّ بِالْمَنْظُومَاتِ الْعِلْمِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مُتَأَخَّرَةً ، أَوْ عَلَى الْأَقْلَ بَعْدَ الْقُرُونِ الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى ، بِوَقْدِ قَلْبَتِ فِي كُتُبِ النِّحَاةِ وَالْفَهَارِسِ الْعَامَةِ لِلتَّهْدِىِّ إِلَى أَوَّلِ مَنْ نِظَّمَ فِي النِّحْوِ ، فَكَانَ أَعْجَبَ مَا رَأَيْتُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ « مُقَدِّمَةِ فِي النِّحْوِ » الْمُنْسُوبِ إِلَى خَلْفِ الْأَحْمَرِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٨٠ ، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ قَصِيدَةً فِي النِّحْوِ ^(١) وَنَقَلَ مِنْهَا هَذِينَ الْبَيْتَيْنِ :

فَانْشَقُّ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ وَبِالْوُثْمِ وَأَوْ فَلَيْسَتْ تَصْعَبُ
الْقَاءُ نَاسِقَةً كَذَلِكَ عِنْدَنَا وَسَبِيلُهَا رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مَشْعَبُ

وَهَذَا قَوْلٌ وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ ، فَإِنْ رُوحَ هَذَا الشَّعْرِ تَنَفَّى أَنْ يَكُونَ لِلْخَلِيلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِمَّنْ تَرْجَمُوا لِلْخَلِيلِ أَنَّ لَهُ قَصِيدَةً فِي النِّحْوِ ، وَقَدْ عَلَّقَ الْأُسْتَاذُ

عز الدين التنوخي في حواشيه على كتاب خلف المذكور ، فقال : « والنحاة لا يذكرون أن له (أى للخليل) قصيدة في النحو ، وإن كانت كتب المصنفين لا تُذكر بأجمعها في أثبات مصنفاتهم ، فعلى هذا تكون هذه القصيدة النحوية - إن صحَّت نسبتها - هي من جملة ما ضاع من كتب الخليل » .

وإذا انتفى هذا فيكون أقدم من نظم في النحو - فيما وصل إليه على - هو أحمد بن منصور اليشكري .

جاء في الأشباه والنظائر^(١) للسيوطي ، في مبحث التعويض : « قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري ، في أرجوزته في النحو ، وهي أرجوزة قديمة ، عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتا ، احتوت على نظم سهل وعلم جم » .

وهذا أحمد بن منصور اليشكري لم أعرف تاريخ مولده ، وقد ترجمه السيوطي في البغية^(٢) ، ولم يزد في ترجمته على قوله : نقل عنه أبو حيان في الارشاف ، وقال : له أرجوزة في النحو ، منها :

وما جوازك الغلامُ راكبٌ فليس للجواز يُلفى ناصبٌ
إلا ابنَ كيسانَ من المذهبِ فإنه أجاز نصبَ الرّاكبِ

وترجم له أيضا الفيروزابادي في البلغة ، وذكر وفاته سنة (٣٧٠) قال : وله أرجوزة في النحو والصرف ، تنيف على ألفي بيت ، نظمها سهل ، وعلمها غزير ، أولها :

الحمد لله الذي تعالى واستخلص العزة والجلالا

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣

(٢) بنية الوعاة ١ / ٣٩٢

وهذا اليشكري أخذ عن ابن دُرَيْد ، وسليمان بن عيسى الجوهري ،
وأبي بكر بن الأنباري^(١) . ثم كان من فضل الله وإنعامه عليّ أن وقع في يدي
الجزء الثاني من مخطوط نفيس اسمه « تذكرة النحاة » رأيت به بالخرزانة العامة
بمدينة الرباط بالمغرب الأقصى - حرسه الله - أثناء رحلتي الثانية إليه ، صيف
١٩٧٥ م ويرجح العلامة الجليل الأستاذ محمد إبراهيم السكتاني قيم الخزانة أنه
للالإمام أبي حيان الأندلسي .

وهذا الجزء محفوظ بالخرزانة العامة برقم (٢١٤ ق) .
وهو مكتوب بخط نسخي نفيس من خطوط القرن الثامن ظناً ، وقد اشتمل
على نقول غريبة عجيبة في اللغة والنحو والأدب ، وساق نصوصاً من رسائل
بوكتبٍ نادرة .

وقد ذكر أبو حيان في هذا الجزء من « التذكرة » ص ٥٠٩ - ٥١٧ ،
أحمد بن منصور اليشكري هذا ، وأرجوزته . قال :
« وقفت له على كتاب في النحو مرتب ، عدة الأرجوزة ألفان وتسعمائة
وأحد عشر بيتاً ، ذكر في خطبته ما نصه : إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة
لما وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها قصر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد
المعنى ، واختصارٍ نَزَرَ المجتنى ، واخترت أوسط الأمرين ، بين الإيجاز والإطالة ،
ولم أجرد مذهباً بعينه ، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجةً عندي ، وذكرت
بعض ما اختلفوا فيه طلباً للإيضاح » .

(١) البالغة ص ٣٣ ، والمعر ٢ / ٣٥٥ ، والشذرات ٣ / ٧١ ، ومقدمة تحقيق

وقد ذكر أبو حيان من هذه الأرجوزة مائة وخمسة وثمانين بيتاً^(١).

ثم صنف الإمام أبو محمد الحريري صاحب المقامات ، المتوفى سنة ٥١٦ ، أرجوزته الشهيرة في النحو المسماة « ملحة الإعراب »^(٢) . وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً (٣٧٧) . وقد طبعت هذه الأرجوزة في القاهرة سنة ١٣٤٠ هـ .

ولأبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام الشنتمري ، أرجوزة في النحو ، ذكرها السيوطي^(٣) ، وكان الشنتمري حياً سنة ٥٥٣ .

ونظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي المتوفى سنة ٦٠٠ أرجوزة حميدة في النحو ، كما يصفها السيوطي^(٤) .

ونظم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب ، المتوفى سنة ٦١١ أرجوزة في النحو^(٥) .

(١) أقول : هذه التذكرة من أعجب ما رأيت من كتب المتأخرين ، وقد عكفت على قراءتها زماناً أيام مقامي بالقرب ، ولعل الله أن ييسر لي كتابة مقالة عنها . وقد رأيت أصحاب المطولات ينقلون عنها كثيراً ، فهذا السيوطي ينقل عنها في الأشباه والنظائر ١ / ٩١ ، ٣ / ١٦ ، ١٧ ، ٩٠ ، وفي مع الهوامع ١ / ١٠ ، والبغدادي في الخزانة ١ / ١٣٢ ، ٣٤٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٩ ، ٢ / ٢٤٤ ، ٣ / ٧٧ ، ٤ / ٥٨ ، ٦١ (الطبعة الجديدة) ومن طبعة بولاق ٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٤٠١ ، ٥٢٨ ، ٥٥٥ ، وغير ذلك كثير في الجزأين الثالث والرابع .

(٢) بنية الوعاة ٢ / ٢٥٩

(٣) بنية الوعاة ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٥

(٤) بنية الوعاة ١ / ٥٣١ ، ولسان الميزان ٦ / ٢٤٧

(٥) بنية الوعاة ١ / ٥٧٥

وقد وصل نظم النحو إلى قِمَّتِهِ في القرن السابع الهجرى ، على أيدي ثلاثة رجال : ابن مُعْط ، وابن الحَاجِب ، وابن مالِك . ثم اتسعت رُقعة النظم فيما تلا ذلك من قرون . ويشار هنا إلى أن للشاعر حازم القرطاجنى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ قصيدة ميمية في النحو ، بلغت عِدَّة أبياتها مائتين وسبعة عشر بيتا ، وهى قصيدة من البحر البسيط - وقد نشرت فى آخر ديوان حازم المطبوع ، ونقل منها ابن هشام عدة أبيات فى معنى اللبيب ^(١) .

ويبدو أن أشهر نظم قبل ابن معطى كان نظم الحريرى ، بدليل قول ابن الخباز فى شرح قول ابن معطى فى ألقية : « خَلْتُ مِنْ حَشْوِ » : ^(٢) يريد أنه ليس فى لفظها فَضْلَةٌ كما فعل الحريرى فى « مُلَحَّتِهِ » ، فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثُلثه من غير فائدة ، تكميلاً للوزن . فهذا نصٌ يقارن بين نظم ابن معطى والحريرى ليس غيرُ .

* * *

(١) معنى اللبيب ص ٩٤ ، مبحث (إذا) .

(٢) مقدمة شرح الألفية . ومثل قول ابن الحَبَّاز قال ابن جمعة فى شرحه لألفية

ابن معطى ، ورقة ٥ أ .

كيف نظم ابن معطى ألفيته؟

عادة ناظمي القصائد العلمية أن يصوغوا قواعدهم على قصيدة من بحر واحد وقافية واحدة، أو أرجوزة مختلفة القوافي من بحر الرجز، وهذا الشكل الأخير هو الغالب على المنظومات العلمية، لكن ابن معطى حين صنف ألفيته اختار شكلاً لم يسبق إليه، وهو أنه نظم الألفية من بحر الرجز السريع . قال (١) :

وذا حداً إخوان صدق لي على أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا
أرجوزةً وجيزةً في النخسور عديتها ألفٌ خلت من حشو
لعلمهم بأن حفظ النظم مرفوق الذكي والبعيد الفهم
لا سيما مشطور بحر الرجز إذا بُني على ازدواج موجز
أو ما يضاهيه من السريع مُزدوج الشطور كالتصريع
ويقول ابن جُمعة : « واعلم أن الطريقة التي ارتكبتها يحيي لم تسلكها
العرب ، إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين » .

على أن اختيار ابن معطى لهذين البحرين مما يدل على حسه الموسيقي المُرْهَف ، فالبحران متقاربان في وزنهما ، وقد يقع الخلط بينهما أحياناً ، نرى ذلك في قصيدة خطام المُجاشعي التي يُذكر فيها هذا الشاهد المعروف :

* وصالياتٍ ككَمَا يُؤْمَنِينَ *

قال العلامة البغدادى (٢) : « وهو من قصيدة خطام المُجاشعي ، وهي من بحر السريع ، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز » .

وهذا أبرزُ فرقٍ بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، فهذا نَظْمُ ألفيته
كلّها على بحر الرجز .
هذا وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته^(١) ألفية ابن معطى وسمّاها :
الأرجوزة الألفية .

* * *

حول تسمية « الألفية »

سمى ابن معطى نظمه : « الدرة الألفية » حيث قال في ختامها :
 تحويه أشعارهم المروية هذا تمام الدرة الألفية
 ثم عرف هذا النظم بعده بالألفية ، لقول ابن مالك في مقدمة أليته :
 وتقتضى رضاءً بغير سُخط فائقة أليته ابن معطى
 ولا أعلم نظماً قبل نظم ابن معطى حمل هذه التسمية ، سواء في النحو
 أو غيره ، ثم حاولت أن أعثر على تصنيف يحمل تسمية « الألف » نثراً أو نظماً ،
 فلم أجد شيئاً إلا ما ذكره ابن النديم^(١) من « أن الجهمشيارى المتوفى سنة (٣٣١)
 ابتداء تأليف كتاب اختار فيه ألف سمر من أسمار العرب والعجم والروم
 وغيرهم .. فاجتمع له من ذلك أربعائة ليلة وثمانون ليلة ، كل ليلة سمر تامّ يحتوى
 على خمسين ورقة وأقلّ وأكثر ، ثم عاجلته المنية قبل استيفاء ما في نفسه
 من تكميله ألف سمر » . وقد أورد ابن النديم ذلك في سياق حديثه عن كتاب
 « ألف ليلة » .

فهل اطلع^(٢) ابن معطى على شيء من ذلك فراقت له هذه التسمية فأطلقها
 على نظمه ؟ هذا مجرد احتمال ولا سبيل إلى القطع فيه برأى .

ومهما يكن من شيء فقد شاعت هذه التسمية بعد ابن معطى ، في نظم
 النحو وغيره ، وكان أول المنتفعين بهذه التسمية ابن مالك ، وتلاه زين الدين
 أبو التقي شعبان بن محمد بن داود بن علي المصري الآماری الحنفى ، المتوفى سنة

(١) الفهرست ص ٤٢٣

(٢) عرف ابن معطى بالاشتغال بالأدب تدريجاً وتصنيفاً ، كما سبق في ترجمته .

٨٢٨ ، فقد صنع ألفية في النحو سماها : « كفاية الفلام في إعراب الكلام » ^(١) . ثم عبد العزيز بن عبد العزيز اللَّمَّطِيُّ الْمَكْنَسِيُّ الْمَيْمُونِيّ المتوفى سنة ٨٨٠ . فقد ذكر الأستاذ الزركلي ^٢ أن له ألفية في النحو ^(٣) . ثم رأينا السيوطي المتوفى سنة ٩١١ يعمل ألفية في النحو والتصريف والخط . يجمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط ، وقد طبعت هذه الألفية في مصر . وفيما سوى النحو من الفنون رأينا : « الألفية في الألفاظ الخفية » ، ألف لغز في ألف اسم ، لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم الإربليّ الشاعر المتوفى سنة ٦٧٩ . وألفية الحافظ العراقيّ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المتوفى سنة ٨٠٦ . في أصول الحديث .

والألفية في الفرائض ، للقاضي محبّ الدين محمد بن شحنة الحلبيّ المتوفى سنة ٨١٥ .

وألفية في أصول الفقه ، لشمس الدين محمد بن البرماويّ الشافعيّ المتوفى سنة ٨٣١ .

والألفية الوَرْدِيَّة في التعبير ، للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوَرْدِيّ المتوفى سنة ٧٤٩ .

والألفية في المعاني والبيان ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقيّ الحلبيّ المتوفى في حدود سنة ٨٥٠ ^(٣) .

* * *

(١) الضوء اللامع ٣/٣٠١ ، شذرات الذهب ٧/١٨٤ ، فهرس دار الكتب المصرية ١٥٤ / ٣ . (٢) الأعلام ٤ / ١٤٥ ، نقلا عن جذوة الاقتباس ص ٢٧٠ . (٣) كشف الظنون ص ١٥٦ ، ١٥٧ . وذكر حاجي خليفة أيضا ألفية في علم الباء .

نظرة عامة على ألفية ابن معطى

لا سبيلَ إلى حديثٍ مُستوعَب ودراسة شاملة عن ألفية ابن معطى ما لم تتوافر أدواتُ البعثِ كاملةٌ، وأهمُّها جَمْعُ شُروح الألفية ودراستها دراسةً مُستأْنِيةً، وأرجو إن طال بى العمر أن أفرِّغَ لهذه الدراسة .

على أنَّ أوَّلَ ما يلفت نظرَ قارئِ ألفية ابن معطى العُدُوبةُ والسَّلاسةُ والإحكامُ فى صياغة القواعد النحوية ، وليس هذا ضَرْباً من الإنشاء المُغالى أو المديح المتعجِّز ، فابن معطى اشتغل بالأدب دَرْساً وتصنيفاً ، وجُلُّ مصنفاته تدور فى فلكِه ، وقد انعكس ذلك فى معالجته لقواعد النحوى نظاماً ، وقد سبق قول ابن الخباز شارح الألفية « إنه ليس فى لفظها فضلةٌ » ، كما فعل الحَريرى فى « مُلحَّته » فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثُلثه من غير فائدة تبيماً للوزن .
وقال أيضاً فى ختام شرحه : « فلقد حاز فى هذه الأرجوزة قَصَبُ السَّبْقِ » ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان فى العربية نَسِيجَ وَحْدِهِ .

وهذه مُثَلُّ لعُدوبة الصِّياغة : قال فى الكلام على الممنوع من الصرف ^(١) :

وإن تُردَّ قبيلةً أو أمّا	لم ينصرفِ كتَغَلِبٍ ولَخْمًا
كذا إذا أردتَ بالبلدانِ	تأنيثَ تعريفِ كمينِ عُمانِ
لم ينصرفِ إذ بُقعةً أردتَا	وإن أردتَ موضعاً صرقتَا
كواسيطٍ ودابِقٍ وفلجٍ	دَلِيلُها فى الشَّعرِ للمُعجَجِ

وقال في الكلام على أسماء الأفعال^(١) :

وها وحَيْهَلْ وَبَلَهَ الشَّعْرَا وهاتِ زِيداً وَتَرَكَ عَمْرَا
 فِي شَعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَاكِهَا تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا
 مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا
 وهذا النظم الأخير بلغت إلى ظاهرة شاعت في ألفية ابن معطى شيوعاً
 يَبَيِّنُ، وهي تضمينه للشواهد النحوية وإدماجها في النظم ، وذلك قوله : « تَرَكَهَا
 مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا » فهذا شاهد معروف^(٢) . وبعده :

* أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا *

وقوله : * مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا *
 شاهد أيضاً ، وبعده^(٣) :

* أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا *

وقال في مَبَحَثِ حُرُوفِ الْجَرِّ^(٤) :

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ إِسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِينُ
 فِي قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ بَيْنَ كَا قَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوْءَقْنَ
 والشاهد الأخير من قصيدة لخطام المَجَاشِعِيِّ ، وقد أشرت إليه قريبا .
 وفي الكلام على « رُبَّ » قال :

وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُّبَمَا صَارَتْ كِمِثْلِ إِنْنَا وَعَلَمَّا
 فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا فِي الشَّعْرِ رُبَّ وَحَدَّهَا
 وَحَيْثُ لَهَا دَلِيلٌ بَاقٍ كَقَوْلِهِ : وَقَاتِمِ الْأَهْأَقِ

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) المقتضب ٣ / ٣٦٩

(٣) المقتضب ٣ / ٣٧٠ (٤) الألفية ص ١١

والشاهد الأخير لرؤية ، وهو بتمامه ^(١) :

* وقائم الأعماق خاوي المخترق *

وقال في باب تعدية الأفعال ^(٢) :

الرابع الذي له مفعول ثم له لآخر وُصُولُ
لكن بحرف الجر نحو اخترت وقد أمرت وقد استغفرت
يكون ساقطاً ومُستبيناً كاختار موسى قومه سبعيناً
وهذا نص الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفي باب الحال يقول ^(٣) :

وحال ما نكر قبله نحل كقوله لعمى موحشاً طلل
والحال قد تكون تأكيداً كما قال : هو الحق مُصدقاً لِمَا
وقد تكون الحال طوراً معرفة في حكم تنكير ومُستحق صفة
كقوله : أرسلها العراقاً وجهده ووحده أنا كما

وفي هذا النظم أدمج ابن معطى ثلاثة شواهد ؛ اثنين من الشعر هما :

« لَمِيةٌ مَوْحِشًا طَلَلُ » والثاني « أرسلها العراقاً » . وهو بتمامه :

فأرسلها العراق ولم يذدها ولم يُشْفِقْ على نفس الدخال
وهو للبيد ^(٤) . والأول لكثير ^(٥) ، وتمامه :

* يَلُوحُ كأنه خِلَلُ *

والشاهد الثالث من القرآن الكريم ، من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(١) ديوانه ص ١٠٤ (٢) الألفية ص ١٦

(٣) الألفية ص ١٩ (٤) ديوانه ص ٨٦

(٥) ديوانه ٢ / ٢١٠ . وفي نسبته لكثير خلاف ، انظره في الحزانة ٣ / ٢١١

وفي الكلام على إعمال « ما » عمل « ليس » ، قال ^(١) :
يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالُهُ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
وَمَنْ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ رَعَوْا خَيْرَ « ما » إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
النَّصْبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذُكِرَا وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ : هَذَا بَشَرًا
وَالآيَةُ الْأُولَى : هِيَ الثَّانِيَةُ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ ، وَالثَّانِيَةُ : هِيَ الْوَاحِدَةُ
وَالثَّلَاثُونَ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

وفي الكلام على أسماء الأفعال يقول ^(٢) :
وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكُمْ ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدَكُمْ
كَقَوْلِهِ : عَلَيْهِكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَيْ الزُّمُوا كَمَا تَقُولُ : حَذَرَكُمْ
وَدُونََ فِي الشَّعْرِ أَيْ تَصَدِّقُهَا دُونَكُمْ يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا
كَذَاكَ لَوْ لَمْ يُلْغَ مَا أَنْشَدَكُمْ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكُمْ
وَالشَّوَاهِدُ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ . وَيَطُولُ بِي الْحَدِيثُ لَوْ اسْتَقْصَيْتُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ
فِي كُلِّ أَبْوَابِ الْأَلْفِيَّةِ ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ لَمْ تَأْتِ فِي أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ إِلَّا فِي
مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ جَدًّا .

وقد ظهرت براعة ابن معطى وَتَجَلَّى اقْتِدَارُهُ عَلَى النِّظْمِ ، فِي تِلْكَ الْعُنَوَانَاتِ
الَّتِي صَدَّرَ بِهَا الْأَبْوَابَ ، فَقَدْ صَاغَ رَمُوسَ الْأَبْوَابِ نِظْمًا ، فَقَدْ أَوَّلَ بَابُ يَقُولُ :
بِاللَّهِ رَنَى فِي الْأُمُورِ أَعْتَصِمُ الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمُ
وَفِي صَدْرِ الْمُعَرَّبِ وَالْمَبْنَى يَقُولُ :
الْقَوْلُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ لِلْأَسْمَاءِ

(١) الألفية ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) الألفية ص ٤٢ ، ٤٣

وفي علامات إعراب المفرد يقول :

القولُ في إعرابِ الاسمِ الواحدِ كلُّ صحيحٌ بانصرافٍ واردة
وفي إعرابِ المثنى يقول :

القولُ في التثنيةِ اللَّفْظِيَّةُ الواوُ للعطفِ بها مَنَوِيَّةٌ
وفي إعرابِ جمعِ المذكرِ يقول :

القولُ في جمعِ المذكرِ العَلَمُ والوصفُ والواحدُ فيه قد سَلِمَ
وفي بابِ المثنى للمفعولِ يجعلُ عنوانه :

القولُ فيما لم يُسمَّ فاعِلُهُ قد يَحذفُ الفاعِلُ لفظاً جاهِلُهُ
وتجرى عُنواناتُ الأبوابِ كُلُّها منظومةٌ على هذا النَّسقِ .

* * *

ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك

لا سبيلَ هنا إلى مُقارنة شاملة بين الألفيتين ، فهذا مما ينبغي أن يُفردَ له بحثٌ مستقلٌّ ، تكون رِكيزتُهُ الأولى جَمْعَ شروح الألفيتين ، في دراسةٍ مستأنية جامعة ، ولكن الناظرَ في الألفيتين ، من حيثُ صياغة القواعد النحوية يلمس بوضوح عُدُوْبَةَ نظام ابن معطى . ولنقرأ أولَ بابٍ في الألفيتين ، يقول ابن معطى :

اللفظُ إن بُدِ هو الكلامُ	نحو مَضَى القومُ وهم كِرامُ
تأليفه من كلامٍ واحدٍ	كَلِمَةُ أقسامها أحَدُها
وهي ثلاثٌ ليس فيها خُلفٌ	الاسمُ ثم الفعلُ ثم الحرفُ
فالاسمُ ما أبان عن مُسمًى	في الشخصِ والمعنى المُسمًى عَمَّا
والفعلُ ما دلَّ على زمانٍ	ومصدرٍ دلالةً اقترانٍ
والحرفُ لا يفيدُ معنىً إلَّا	في غيره كَهَلْ أَنَّى المُعَلَّا
فالاسمُ عَرَفَهُ وأخبرَ عنه	وثَنَهُ واجمعهُ أو نَوَّنَهُ
واجرُّهُ أو نادِهِ أو صَغَّرَهُ	وانعتهُ أو أنثتهُ أو أضمرَهُ
والفعلُ بالسَّينِ وسوفَ عُرِّفا	والأمرِ والنهي وقدَ آن صُرِّفا
والحرفُ فَضْلُهُ بلفظٍ خالي	مِنْ عِلْمِ الأسماءِ والأفعالِ
يحيى إمَّا رابطًا أو ناقلًا	أو زائدًا مُؤكِّدًا أو عامِلًا

ويقول ابن مالك :

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقيم	واسمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكسليم
واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عَمٌّ	وكَلِمَةٌ بها كلامٌ قد يؤمُّ

بِالْجُرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْأَنْ
بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَكَلْ وَفِي وَلَمْ
وَمَا ضَى الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمِ
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ
وَالنَّظَرُ فِي هَذَيْنِ النَّظْمَيْنِ مُعْنٍ عَنْ أَى تَعْلِيْقٍ .

هذا ، وقد رأيت للمقرى كلاما ، أنصف فيه ابن معطى ، وشهد له بهذه
العدوبة التى يحسبها كل من طالع « ألفيته » . قال المقرى فى ترجمة ابن مالك :
« واعلم أن « الألفية » مختصرة الكافية ، كما تقدم ، وكثير من أبياتها
فيها بلفظها ، ومتبوعه فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى
أسلس وأعذب » (١) .

على أنه مما لا شك فيه أن ابن مالك قد أفاد من ابن معطى فى المنهج العام ،
من حيث سرد القواعد واستخدام المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق
بالسابق ، وقد نبّه إلى هذه الإفادة محقق « التسهيل » لابن مالك (٢) ، لكن
فى الحق أن ابن مالك ، لإمامته وطول اشتغاله بالنحو - يمتاز بتشقيق المسائل
وقضائها فى أبواب ، على حين نرى ابن معطى يُدْخِلُ المسائل الكثيرة تحت الباب
الواحد ، ولا ينبغى فى مجال المقارنة أن ننسى السنن التى كتب فيها ابن معطى
« ألفيته » فقد ذكر فى ختامها أنه انتهى منها سنة (٥٩٥) ، ولما كان قد وُلِدَ
سنة (٥٦٤) فىكون قد أتمَّ نظم الألفية ، وهو فى الواحد والثلاثين من عمره ،
وهى سنُّ طَرَاءَةِ وَصْبِهِ ، على حين نرى ألفية ابن مالك تلخيصاً لموسوعته

« الكافية » فلا بد أن يكون قد نظم الألفية بعد أن رسخت قدمه وطال بابه في درّس النحو وتصنيفه .

ولقد تعدّى تأثر ابن مالك ابن معطى في المنهج العام ، إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها ، يقول ابن معطى في العنوان الذى جعله للتوابع :

القول فى توابع الكلام الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

ويقول ابن مالك :

يَتَّبَعُ فى الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل
فهذا هذا ، لكن ابن مالك رجلٌ صنعٌ ، يُجيد الأخذ والتصرّف فيه .

وفى باب العطف يقول ابن معطى :

والعطف عطفان بيانٌ ونسَقُ عطف البيان شبه نعتٍ قد سبق

ويقول ابن مالك :

العطف إمّا ذو بيانٍ أو نسَقُ والغرض الآن بيان ما سبق

وفى عطف البيان يقول ابن معطى :

منه ليس بمشتقٍّ ولا فى حكمٍ مشتقٍّ فضاهاى البدل
أكثر ما يكون بالأعلام وبالكنى كرامة الإبهام

شاهده يا نصرُ نصرُ نصرًا والتارك البكرى بشرٍ جرّا

ويقول ابن مالك :

وصالحاً بدلية يرى فى غير نحو : يا غلامُ يعمراً

ونحو بشرٍ تابعٍ البكرى وليس أن يُبدلَ بالمرضى

وفى باب المبتدأ والخبر يقول ابن معطى :

وإن تشأ رفعتَ فعلَ الفاعلِ ومثله أمّ نصرٍ عواذلى

فَعْدُصِرٌ مُّبْتَدَأٌ وَأَغْنَى فاعِلُهُ عن خَبَرٍ في الْمَعْنَى

ويقول ابن مالك :

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فاعِلٌ أَنْتَى في أَسَارٍ ذَانِ

أَرَأَيْتَ إِلَى « أَغْنَى » في البيتين ؟ ولا يقال إن « أَغْنَى » من المصطلحات النحوية التي يشترك فيها المصنفون جميعا ، فهم يستعملون كثيرا كلمة « سَدَّ » . هذا وقد أثبت في دراستي لآراء ابن معطى النحوية أن ابن مالك تأثره في مسألتين^(١) .

ومما لا شك فيه أن ابن مالك قد نظر كثيرا في ألفية ابن معطى ، وقد ثبت أنه كان يقرؤها لتلاميذه . ذكر ابن حجر^(٢) السَّعْلَانِيَّ في ترجمة « أحمد ابن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقي الحنفي » أنه قرأ ألفية ابن معطى على ابن مالك .

ومع التسليم كل التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : تُرَى ماذا كان أمرُ ابنِ معطى لو أُتيح له شارحٌ نابه مثلُ أبي حيان ، فقد قال الصَّفَدِيُّ في ترجمته^(٣) : « هو الذي جَسَّرَ النَّاسَ عَلَى مَصْنَفَاتِ الشَّيْخِ جَمَالَ الدِّينِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَرَغَّبَهُمْ فِي قِرَائَتِهَا ، وَشَرَحَ لَهُمْ غَامِضَهَا وَخَاضَ بِهِمْ لُجْجَهَا ، وَفَتَحَ لَهُمْ مُقْفَلَهَا » .

حقاً إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخُبَّاز وابن إِيَّاز ،

(١) انظر الفقرتين : الثانية والرابعة في باب (آراء ابن معطى النحوية) .

وانظر أيضا الفقرة الخامسة من (التميزات والمصطلحات في الفصول) .

(٢) الدرر الكامنة ١ / ١٨١

(٣) نكت الغنميان ص ٢٨٠

وامتلات موسوعات النحو الكبرى ، كالمع ، والأشياء والنظائر ، والتصريح
على التوضيح ، بالنقل عنها ، لكن لم يتح لأي من هذه الشروح من الذبوع
والانتشار ما أتيح لشروح ابن مالك . وحفظ الكتب كحفظ الناس ،
يصيبها ما يصيبهم من ذبوع أو خمول ، وقد أخملت ألفية ابن مالك ألفية
ابن معني ، حتى ليُجعل بعضهم شرحاً لألفية ابن معني شرحاً لألفية ابن مالك .

* * *

هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية ؟

إذا كان ابن مالك قد نظم قبل الألفية « الكافية » فى نحو ثلاثة آلاف بيت ، فهل نظم ابن معطى غير الألفية ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول : وجدتُ فى ختام شرح الألفية لابن الخباز ، قال : « وحدّثنى مَنْ أثق به أنه أخبره (أى الملك الكامل) بأنى أَشْغَلُ الناسَ فى أرجوزته ، فقال : سوف أنفذ إليه ما هو خيرٌ منها ، فقبل لى : إنه صنع واحدة مبلّغها عشرة آلاف بيت . »

وقد أتم ابن معطى نظم الألفية بدمشق^(١) سنة (٥٩٥) كما صرح بهذا التاريخ فى ختامها .

وجاءت فى (١٠٢١) بيتا ، ولو أخرجنا من هذا العدد المقدمة وانخاتمة كان خالص ما فيها من التواعد (١٠٠٢) ألف بيت واثنين .

وقد طبعت الألفية طبعة وحيدة فى ليبزج سنة (١٣١٧ هـ) الموافقة لسنة (١٩٠٠ م) بعناية المستشرق زيتستن ، ووقعت فى (٦٩) صفحة من القطع المتوسط ، مع مقدمة باللغة الألمانية ، ومقتطفات من شرح ابن الخباز ، وقد ذكر هذا المستشرق أنه نشر الألفية عن مخطوطات برلين والاسكوريال وليدن .

* * *

(١) كما حكى حاجى خليفة فى كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، عن الشريشى شارح الألفية . وقال آخرون : إنه أتمها بالقاهرة ، كما جاء فى دائرة المعارف الإسلامية ، وأنا أستبعد ذلك لما ثبت من أنه جاء إلى القاهرة فى أواخر حياته .

شهرة ألفية

حظيت ألفية ابن معطى بالشهرة ، وتلقاها الناس بالتببول ، فقرأوها وأقرءوها ، ونظموا في مدحها .

ذكر ابن حجر العسقلاني في ترجمة « علي بن الحسين بن القاسم الموصلي الشافعي » المعروف بابن شيخ العوينة : « وأخذ ألفية ابن معطى عن الشيخ شمس الدين المعيد المعروف بابن عائشة ^(١) » .

وحكى ابن تَغْرِي بَرْدِي ، في ترجمة أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ، قال : ومن شعره ما كتبه على ألفية الشيخ يحيى :
يا طالبَ النحو ذا اجتهدِ تسمو به في الورى وتحيا
إن شئتَ نيلَ المرادِ فاقصدِ أرجوزةً للإمامِ يحيى ^(٢)
وقد سبق أن ابن مالك نفسه كان يُقْرِى ألفية ابن معطى .

(١) الدرر الكامنة ٣ / ١١٣

(٢) النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ . وانظر رقم (٩) في شراح الألفية .

شرح الألفية

تعاقب كثير من العلماء على ألفية ابن معطى بالشرح . وهام أولاء بترتيب
وفياتهم :

١ - أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على ، شمس الدين
ابن الخطّاب الإربليّ الموصليّ النحويّ الضّرير ، المتوفى سنة (٦٣٧) ^(١) . وقد
نقل السيوطي عن شرح ابن الخطّاب كثيرا في الأشباه والنظائر ^(٢) . ومن هذا
الشرح نسختان بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (١١٧) ،
(١١٨) نحو ، عن أصلها المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، والبلدية بالاسكندرية .
واسم هذا الشرح : الغرّة المخفّية في شرح الدرة الألفية .

٢ - عزّ الدين أبو قرّشت - الحسن بن عبد الحميد بن الحسن ، يعرف
بسعّص المراغيّ النحويّ المتوفى سنة (٦٦٦) ^(٣) .

٣ - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُجّمان ، جمال الدين أبو بكر
الوائليّ البكريّ الأندلسيّ الشّريشيّ المالكيّ المتوفى سنة (٦٨٥) ^(٤) وهو
غير الشّريشيّ شارح مقامات الحريريّ . واسم هذا الشرح : التعليقات
الوقية بشرح الدرة الألفية . وصفه السيوطي بأنه شرح جليل ، وقال صاحب
كشف الظنون : « وهو شرح كبير في مجلدين » . ويوجد منه نصفه في معهد

(١) نكت الهميان ص ٩٦ ، بنية الوعاء ١ / ٣٠٤ ، كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ ، ٢٤٥ / ٢ ، ١٤ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٢ ، ١٠٧

(٣) تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطي ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٧٣ ،

٧٤ ، ولم يذكر هذا الشرح السيوطي وحاجي خليفة .

(٤) بنية الوعاء ١ / ٤٤ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم (٣٦) نحو ، عن أصله المحفوظ بالمكتبة التيمورية ، بدار الكتب المصرية .

٤ - عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلی .
المتوفى سنة ٦٩٦^(١) .

وقد نقل السيوطی عن هذا الشرح كثيرا في الأشباه والنظائر النحوية^(٢) ، كما نقل عنه العلامة البغدادي^(٣) . وشرح ابن القواس هذا ملخص نقل عنه الشيخ يس العليعی^(٤) .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (٦٣) نحو ، عن أصلها المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، واسمه : المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية ، ومنه نسخة بخط قديم منقولة عن نسخة المصنف ، وتقع في ٢٦١ ورقة ، وهي محفوظة بمكتبة حسين جلي بمدينة بورصة بتركيا ، وقد رأيت هذه النسخة أثناء زيارتي لتركيا عام ١٩٧١ م .

٥ - محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي ، بدر الدين المعروف بابن النحوية المتوفى سنة (٧١٨)^(٥) .

(١) تلخيص مجمع الآداب ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٠ ، وبنية الوعاة ٢ / ٩٩ ، وكشف الظنون ، للموضع السابق .
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣١ ، ٤٨ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ٢٣٣ ، ٣٢٧ ، ٤ / ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ .

(٣) خزانة الأدب ١ / ٢٢ ، ٢ / ٣٧٤

(٤) حاشيته على شرح التصريح ١ / ١٧٦

(٥) بنية الوعاة ١ / ٢٧٢ ، والدرر الكامنة ٥ / ٥٧ ، وكشف الظنون ، للموضع السابق . وقد نقل عنه السبكي ، في طبقات الشافعية الكبرى ، في ترجمة أبي حيان ٩ / ٢٩٣

- ٦ - أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جُبارة المقدسي المرداوي الصالحى ،
شهاب الدين المتوفى سنة (٧٢٨) ^(١) .
- ٧ - عبد المطلب بن المرتضى الحسيني الشريف الجزري المتوفى سنة
(٧٣٥) ^(٢) . قال عنه ابن حجر : « وشرح ألفية ابن معطى ، وكان سمعها
من تقي الدين يوسف بن مطير الجزري ، بسماعه من ناظرهما » .
- ٨ - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ، زين الدين بن الوردي الحلبي
الشافعي المتوفى سنة (٧٤٩) . واسم شرحه : ضوء الدرة ^(٣) .
- ٩ - أحمد بن يوسف بن مالك الرعيئي الألبيري ثم القرناطي ، أبو جعفر
الأندلسي المتوفى سنة (٧٧٩) . ولم أجد أحداً صرح بهذا الشرح ، إلا ما جاء
في حواشي الدرر الكامنة ^(٤) في ترجمة المذكور ، ففي تلك الحواشي من نسخة
خطية من الدرر : « وشرح ألفية ابن معطى شرحاً عظيماً حافلاً ، في أحد عشر
مجلداً بخطه ، وهو خط حسن على طريق المغاربة ، أبان في هذا الشرح عن علم
جَمٍّ وإطلاع كثير ونظرٍ دقيق . ثم ذكر المستشرق بروكلمان ^(٥) أن هذا
الشرح يوجد في مكتبة برلين ، برقم (٦٥٥٤) .
- ١٠ - محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي ،

(١) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والأعلام للزركلي ١ / ٢١٤ .
(٢) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٨ .
(٣) بنية الوعاة ٢ / ٢٢٦ ، الدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، كشف الظنون ، للموضع
السابق .

(٤) الدرر الكامنة ١ / ٣٩١ .
(٥) تاريخ الأديب العربي ٥ / ٣٠٦ ، وانظر مندرج أحمد بن يوسف بهذا للألفية ،
ص ٤٩ من كتابنا .

أبو عبد الله الأعمى النحوى المتوفى سنة (٧٨٠) ^(١). قال صاحب كشف الظنون
عن هذا الشرح : فى ثمانى مجلدات .

١١ - محمد بن محمود بن أحمد البابر تى الحنفى ، أكل الدين المتوفى سنة
(٧٨٦) ^(٢) .

١٢ - يوسف بن الحسن بن محمد ، أبو الحسن الحموى الشافعى المتوفى سنة
(٨٠٩) وقد جعل هذا الشرح لألفية ابن معطى : السخاوى والشوكانى ^(٣) ،
على حين يجعله لألفية ابن مالك : السيوطى ، وابن العماد ، وحاجى خليفة ^(٤) .
وعلى القول الأول الأستاذ الزركلى ^(٥) .

* * *

وبعد .. فهذه عدة شروح ألفية ابن معطى ، كما ظهرت لى من خلال
كتب التراجم والنحو ، وهى من الكثرة بحيث تدل على أن « الألفية » قد
شغلت الناس ، ويلاحظ أن مصنفى هذه الشروح مختلفو الأمصار والديار ،
فمنهم المصرى والأندلسى والوصلى والدمشقى والجزرى والحلبى ، مما يدل أيضا
على أن « الألفية » طار صيتها فى مختلف الرُبوع والأمصار ، ولعل هناك شروحا
أخرى لم تذكر فى مكان البحث ، فقد رأينا أن شروحا ثلاثة ، هى : الثانى

(١) بنية الوعاة ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، وكشف الظنون ، الموضع
السابق .

(٢) بنية الوعاة ١ / ٢٣٩ ، وكشف الظنون ، للموضع السابق .

(٣) الضوء اللامع ١٠ / ٣٠٩ ، والبدر الطالع ٢ / ٣٥٢

(٤) بنية الوعاة ١ / ٣٥٥ ، وشذرات الذهب ٧ / ٨٧ ، وكشف الظنون ص ١٥٣

(٥) الأعلام ٩ / ٢٩٩

والعاشر والثاني عشر ، لم ترد في بغية الوعاة أو كشف الظنون ، وهما من أول ما يرجع إليه الباحث عن المصنفات النحوية ، من حيث إن الأول هو أخف مصدر لتاريخ اللغويين والنحاة ، والثاني من أغنى مراجع الكتب والمصنفات . وقد يقوَّى هذا ما ينقله الشيخ يس العلمي^(١) كثيراً عن الدُّنُوسِيِّ ، عن بعض شُرَّاح ألفية ابن معطى ، من غير تعيين^(٢) .

(١) حاشيته على شرح التصريح ١ / ٢٠٦ ، ٣٢٧ ، ٢ / ٧٧ ، ١١٨ ، ٢٢٤ .
 (٢) كان من صنع الله لي وتوفيقه إياي أن رزقني زيارة المدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م وقد رأيت بمكتبة عارف حكمت الشهيرة شرحاً للألفية ، لم يذكره أحد من المترجمين . واسم هذا الشرح : « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » لتقى الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائى . وهكذا ورد اسمه على صفحة الغلاف ، ولم أقف له على ترجمة بهذا الاسم ، لكنني وجدت السيوطى يذكر في بغية ١ / ٤١٠ « إبراهيم بن الحسين ابن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى ، تقى الدين النيلي ، شارح الكافية » ، ولم يزد على هذا . وكذلك ذكره صاحب كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ ، في حديثه عن شراح كافية ابن الحاجب .

وأول هذا الشرح : « الحمد لله مانح كل عطية ، وغافر كل خطية وبعد فإني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعاني ، وثيقة القواعد والمباني . . . » . ونسخة هذا الشرح بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ من نسخها سنة ٧٠٨ هـ ، وتقع في ٢٥٣ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، مقاس ١٦ × ٢٢ سم ، ورقها في مكتبة عارف حكمت (١٤٣ نحو) .

البَابُ الثَّانِي

آراء ابن معطى النحوية

انفرد ابنُ معطى ببعض آراء لم يقل بها غيره ، واختار بعض آراء أخرى ، تابع فيها أستاذَه الجزوليَّ وغيره من أئمة النحو ، كآبي على الفارسيّ وابن جنيّ والزجاجيّ والزمخشريّ ، وهذه أرجأت ذكرها إلى الفصل الخاص بدراسة كتابه «الفصول» لأن هذه الاختيارات ظهرت لي من خلال شروح «الفصول» . وقد سلكت سبيلين في جمع الآراء التي انفرد بها ابن معطى : استقرأ كتب النحو المطوّلة أولاً ، ثم شروح ابن معطى ثانياً ، وبخاصة شرح الفصول لابن إياز والخوئيّ ، وشرح الألفية لابن الخطّّاب وابن جمعة .

١ - ومن أبرز ما انفرد به ابن معطى من آراء : ما ذهب إليه من منعه تقدم خبر « ما دام » على اسمها .

قال في الألفية^(١) :

ولا يجوز أن تُقدّمَ الْخَبَرُ على اسمٍ مادام وجاز في الآخر
وقال في الفصول^(٢) : وأما « ما دام » فلا يجوز تقدّم خبرها عليها ، ولا على اسمها .

وهذا الذي ذهب إليه ابن معطى قد أثار عليه نائرة جمهور النحاة ، فيقول ابن إياز^(٣) : « أما امتناع تقدّم خبرها عليها ، فليس فيه خلاف ، لأنه قد تقدّم

(١) الألفية ص ٣٥ (٢) الفصول ورقة ١٦ ب .

(٣) المحصول شرح الفصول ورقة ٩٣ أ .

التول على أن « ما » فيه مصدرية ، ولا يجوز أن يتقدم ما في صلة المصدر عليه .
وأما تقديم خبرها على اسمها ، فجائز ، كقولك : لا أكلمك ما دام قائماً زيد ،
وما وقفت في تصانيف أهل العربية ، متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من
ذلك ، ولقد أكرت السؤال والفحص عنه ، فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا
المصنف في عدم جوازه ، وحكى لي من لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلي^(١)
أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جار مجرَى المثل . وذكر
ابن الخباز^(٢) الموصلي أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنف
وسأله عن ذلك فقال : أفكر ، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاود سؤاله ، فقال له :
لا تنتقل عني فيه شيئاً . وأخبرني صاحب بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي أن
الذي أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضي الدين الإربلي النحوي .
وقال ابن الخباز : يُفسد ما ذهب إليه أمران : أحدهما نقل : وهو قول
الشاعر^(٣) :

وأحببها ما دام للزيت عاصِرٌ وماطاف فوق الأرض حافٍ وناعِلُ
فعاصِرٌ : اسمها . ولزيت : خبرها ، وقد تقدم على الاسم .

والثاني قياسي : وهو أن « ما دام » أقوى من « ليس » بدليل أن عدم

(١) في الأشباه والنظائر ٥/٣ : « الحلي » . وحكى السيوطي كلام ابن إياز هذا .

(٢) ابن الخباز هذا هو شارح ألفية ابن معطى . ومن شرحه هذا نسخة بمعهد
الخطوط بجامعة الدول العربية . وعبارته : وأما « مادام » فما رأيت أحداً منع
تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى ، وما أدري من أين أخذه ، وسافر بعض من يختلف
إلى دمشق فعرض عليه ذلك ، فقال له : أفكر في هذا ، فذكر له ذلك مرة أخرى
بعد مدة ، فقال : لا تنتقل عني فيه شيئاً .

(٣) هو مزرد بن ضرار ، أخو الشماخ . والبيت من قصيدة في الفضليات ص ٩٨

تصرف « ما دام » إنما كان عند اقتراحها بما ، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة ، و « ليس » لاتصرف بوجه ، وإذا كانت « ليس » مع ضعفها لم يمنع من تقدم^(١) خبرها على اسمها كانت « ما دام » أولى بذلك .

وقد أجمع أئمة^(٢) النحاة بعد ابن معطى على تحطته في هذا الرأى ، وردوا عليه بأنه مخالف للنصوص ، وللقياس ، كسائر أخوات « ما دام » . فقد تقدم خبر « كان » في قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وخبر « ليس » في قوله تعالى^(٤) : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ . ثم استدلوا على تقدم خبر « ما دام » بقول الشاعر :

لَا طَيْبَ لَعَيْشٍ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً لَذَاتُهُ بَادٍ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وقول مُزَرَّد - وسبق في كلام ابن إياز - :

وَأَحْبِسْهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ وَمَا طَافَ فَوْقَ الْأَرْضِ حَافٍ وَنَاعِلٌ

وقول الآخر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي اسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

(١) يشار هنا إلى أن ابن درستويه يمنع تقديم خبر ليس ، وقد ردوا عليه بقول

السموأل :

سَلَى إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجْهُولٍ

ينظر القطر ص ١٤٥ ، والتصریح ١ / ١٨٧

(٢) ينظر في هذا : قطر الندى ص ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

١ / ٢٣٧ ، وجمع الهوامع ١ / ١١٧ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٥ ، والتصریح على

التوضیح ١ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٢

(٣) سورة الروم ٤٧

(٤) سورة البقرة ١٧٧

هذه ثلاثة الشواهد التي ردّوا بها على ابن معطى، ومن عَجِبَ أنها كلها لا تَسْلُمُ لهم :

ففى البيت الأول يقول الشيخ خالد الأزهرى^(١) : « مُنْفَعَصَةٌ : خبر « دام » مقدّم ، و « لَدَّانُهُ » اسمها مؤخر ؛ فقد تَوَسَّطَ خبر « دام » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معطى ، وله أن يقول : لَدَّانُهُ : مرفوعٌ على النِّيابة عن الفاعل مُنْفَعَصَةٌ ، واسم « دام » مستترٌ فيها ، على طريق التنازع^(٢) فى السبب المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه .

على أن إعراب « مُنْفَعَصَةٌ » خبر دام مقدّمًا - وهو مناطُ الرَّدِّ على ابن معطى ، مطعون فيه أيضا بأنه يلزم عليه الفصلُ بين العامل ، وهو مُنْفَعَصَةٌ ومعموله وهو « بادّ كار » بأجنبيّ ، وهو « لَدَّانُهُ »^(٣) .

وعن البيت الثانى يقول ابن إياز : « ولقائل أن يقول : لا دلالة فى البيت ، لوجهين : أحدهما أن « مادام » تامّة ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ . والثانى : أن يكون خبرها محذوفًا ، أى ما دام للزيت عاصِرٌ موجودا . »

(١) التصريح على التوضيح ، الموضع السابق .

(٢) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة ، كما قال اللقاني ، والجمع فى جملة واحدة بين مراعاة اللفظ فى « لدّانته » بالتذكير ، ومراعاة المعنى فى « دامت » بالتأنيث ، لا رككة فيه ، خلافا للشهاب ، وسيأتى للشارح نظيره فى : « ولا أرض أبقل إياها » . هذا كلام الشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح .

(٣) ذكر ذلك العليمى فى حاشيته المذكورة .

(٤) سورة هود ١٠٧

ومثل كلام ابن إياز ذكر ابن جمعة^(١)، قال: «وأجيب أيضاً عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفاً، والتقدير: ما دام للزيت عاصر في الوجود، وهذا أبلغ، و«الزيت» متعلق بعاصر، والتقدير: ما دام إنسان عاصر للزيت مستقراً في الوجود».

ويقال في البيت الثالث ما قيل في البيت الأول، وهو استتار اسم «دام» على طريق التنازع^(٢)، ويكون خبرها هو «حافظ سري» ، وقوله: «من وثقت به» فاعلاً لحافظ، لأن هذا اسم فاعل.

بقي بعد هذا الاعتذار الصريح لابن معطى عما ذهب إليه:

قال ابن جمعة في شرح الألفية: «وقد اعتذر له بأنها لما لزمّت طريقة واحدة، وهي الماضي، جرت تجرّى الأمثال، والأمثال لا تُغيّر، ولأن «ما» معها مصدرية، وما في خبرها صلّتها، فكأنه يرى الترتيب في آخر (كذا). وأرى الصواب: أجزاء (الصلة)، ولأنها [لما] لم تسكن مصدراً صريحاً كانت فرعاً عليه، فلم يتصرّف فيها بالتقديم، كما تُصرّف في المصدر».

ونحو هذا ذكر الصبان^(٣)، قال: «لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى».

وبعد هذا يمكن أن أقول: إن من ردّوا على ابن معطى لم يقدّموا شاهداً واحداً من النثر: من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو من فصيح كلام العرب، ومن عجب أيضاً أن ثلاثة الشواهد التي أوردوها جاء فيها مُشتقّ يطلب

(١) شرح الألفية، ورقة ١٥.

(٢) حاشية العليمى على التصريح ١/ ١٨٨، وحواشي ابن عقيل ١/ ٢٣٨.

(٣) حاشية الصبان على الأثموني ١/ ٢٣٢.

عاملاً (مُنْعَصَة - عاصِر - حَافِظ) مما مَهَّد لتأويلات أخرى تُقَوِّى رأى ابنِ معطى .

٢ - ذهب ابن معطى إلى جواز حذف « ما » النافية في جواب القسم إذا كان منفيًا بلا . قال في الألفية^(١) :

وإن أتى الجوابُ منفيًا بلا أو ما كقولى : والسَّما ما فعلاً فإنه يجوزُ حذفُ الحرفِ إذ أُمِنُوا الإلباسَ حالَ الحذفِ كقوله : تالله تفتأ^(٢) حذف « لا » منه أى لا تفتأ المعنى عُرِفَ

قال ابن الخباز^(٣) : « وما رأيتُ فى كتب النحوى إلّا حذفَ « لا » . وقد ذكر يحيى حذفَ « ما » ، وقال لى شيخنا رحمه الله : لا يجوز ، لأنَّ التصرفَ فى « لا » أكثرُ من التصرف فى « ما » . انتهى كلام ابن الخباز ، وقد حكاه ابن هشام والسُّيوطى^(٤) .

وقد تابع ابنُ مالك^(٥) ابنَ معطى فيما ذهب إليه ، وأنشد شاهدًا عليه : فوالله ما نلتُم^(٦) وما نيل منكم بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتْقَارِبٍ . وقال : أصله : ما ما نلتُم ، ثم فى بعض كتبه قَدَّرَ المحذوفة « ما » النافية ، وفى بعضها قَدَّرَ « ما » الموصولة^(٧) .

(١) الألفية ص ١٢ .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) شرح الألفية ، ورقة ٢٩ أ .

(٤) معنى اللبيب ص ٧١٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٥٨ .

(٥) المدارس النحوية ص ٣٤٠ .

(٦) بضم النون ، بمعنى : جدتم بضم الجيم .

(٧) معنى اللبيب ، الموضع للشار إليه .

٣ - رأى ابنُ معلى أن القولَ يعُمُّ الكلامَ والكلمَ والكلمةَ ، لكن الأصل استعماله في المفرد^(١) .

قال السيوطي^(٢) : « التول هو اللفظ الدالُّ على معنى ، فاللفظ جنسٌ يشمل المستعمل والمهمَل ، لأنه الصوت المُعتمد على مَقطَع ، والدالُّ على معنى : فصل يُخرجُ المهمَل ، فشمَل الكَلِمَة والكَلَامَ والكَلِمَ شُمُولًا بَدَلِيًّا ، أى إنه يصدُق على كل منها أنه قولٌ إطلاقًا حَقِيقِيًّا ، وقيل : إنه حَقِيقَةٌ في المفرد ، وإطلاقه على المركب مجاز ، وعليه ابن معطى ، وقيل : حَقِيقَةٌ في المركب سواء أفاد أم لا ، وإطلاقه على المفرد مجاز ، وقيل : حَقِيقَةٌ في المركب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركب الذى لا يفيد مجاز ، وبه جزم الجويني في تفسيره . وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمَل أيضا ، فيرادف اللفظَ ، حكاه أبو حيان في باب « ظن » من شرح التسهيل ، وجزم به أبو البقاء في اللباب ، أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد فمجاز ، جزماً إجماعياً » .

٤ - علَّل ابن معطى بناءً أسماء الإشارات بشبَّهها للحرف^(٣) . قال ابن إياز^(٤) : « وتعليلُ بناءها بشبَّهها للحرف ، غريبٌ ، لم أرَ أحداً ذكره غيره » . وقد نقل السيوطي^(٥) كلام ابن إياز هذا ولم يعلِّق عليه . وأقول : إذا صحَّ

(١) الفصول ، ورقة ١ ب . وينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ٢٧ ، فقد حكى نقدا لأبي طلحة الأندلسي على عبارة ابن معطى : « القول يعم الجميع » . وقد رأيته نقدا يقرب من كلام الأصوليين .

(٢) معجم الهوامع ١ / ١٣ .

(٣) الفصول ، ورقة ٨ أ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ٥٧ ب .

(٥) الأشباه والنظائر ٣ / ٤

كلام ابن إياز هذا ، فيكون ابن مالك قد تأثر ابن معطى تأثراً واضحاً ، فإنه قد ذهب إلى أن أسماء الإشارة بُنيت لشبهها بالحرف . قال في الألفية :
والاسمُ منه مُعَرَّبٌ ومَبْنِيٌّ لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ
كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وقال في التسهيل^(١) : « وَبُنِيَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِتَضَمُّنِ مَعْنَاهَا ، أَوْ لَشَبَهِ الْحَرْفِ
وَضُمًّا وَافْتِقَارًا » .

قالوا^(٢) : إن أسماء الإشارة بُنيت لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى كَانَ حَتَّى أَنْ يُوَضَعَ لَهُ
حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْإِشَارَةُ ، لِأَنَّهُ كَالْتَنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ وَالخَطَابِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ
مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ ، لَكِنْ لَمْ يُوَضَعْ لَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ .
٥ - اشترط ابن معطى للمفعول له^(٣) : أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا ، لِأَمِنْ لَفْظِ الْعَامِلِ فِيهِ ،
مُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ ، أَعَمُّ مِنْهُ ، جَوَابًا لِقَائِلِ يَقُولُ : لِمَ ؟
وقال في الألفية :

مُمٌّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ يُنْصَبُ نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتَلَهُ
مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلٍ الْفَاعِلِ أَعَمُّ مِنْهُ لَا بِلَفْظِ الْعَامِلِ
وقول ابن معطى : « أَعَمُّ مِنْهُ » لم يذكره غيره . قال ابن إياز^(٤) :
« أَيْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ أَعَمُّ مِنَ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرِّغْبَةَ فِي مِثَالِنَا (قَصَدْتُ
زَيْدًا رَغْبَةً فِي عَطَائِهِ) يَحْزُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَّةٌ لِلْقَصْدِ وَلِغَيْرِهِ » .

(١) التسهيل ، ص ٤١

(٢) همع الهوامع ١ / ١٧ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٩ ، وشرح ابن عقيل على
ألفية ابن مالك ١ / ٢٩

(٣) الفصول ورقة ٢٢ أ ، والألفية ص ٢٠

(٤) المحصول ورقة ١١٤ ب .

وقال الخوئي^(١) : « وقوله : « أعمّ منه » لم أجد من تعرّض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعلُ أعمّ من المفعول ، لأنك إنما (علة)^(٢) الحجي في نحو : جئتُك إكراماً لك ، لأن الحجي قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعمّ من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذي لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازماً للفعل ومفهوماً منه قبل ذكره ، وإلا لكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون المفعول له لازماً للفعل ، وجب أن يكون الفعلُ أعمّ منه . »

هذا كلام الخوئي ، وواضحٌ تعرّضُ كلامه مع كلام ابن إياز ، فهذا يفسر كلام ابن معطى بأن يكون المفعولُ أعمّ من الفعل ، وذلك يعكس . على أن كلام ابن الخباز في شرحه لألفية ابن معطى يؤيد كلام الخوئي . قال : « أن يكون الفعلُ أعمّ منه ، ومعنى ذلك أن الزيادة في مثالنا (زُرْتُكَ طمعاً في برك) تحتمل الطمع وغيره » . ١ هـ . وأرى أن ظاهر عبارة المصنف في الألفية يقوَّى رأي ابن إياز . وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة فلم أجد فيها شرطَ العموم هذا .

٦ - انفرد ابن معطى بإظهار المستثنى منه في هذا المثال^(٣) : « ما جاءني أحدٌ إلا إخوتك إلا زيدا » .

قال ابن إياز^(٤) : « الذي يذكره أئمةُ العربية في نصوصهم وشروحهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المُستثنى منه ، كقولك : ما جاءني

(١) شرح الفصول ، ورقة ١٧٣ .

(٢) هكذا جاءت هذه الكلمة في شرح الخوئي . ولعل صوابها : علت .

(٣) الفصول ورقة ٢١ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٠٨ ب ، ١٠٩ .

إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وما جِئَني إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو ، بنصب أحدهما ورفع الآخر ، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما . . وهنا تنبيه ، وهو أن المصنّف أظهر المستثنى منه فقال : ما جِئَني أحدٌ إِلَّا أَخوك ^(١) إِلَّا زَيْدًا ، ومُراده ما يجب نصبه ، وغير خفيّ أنه يجوز إبدالهما من « أحد » أو إبدال أحدهما ونصب الآخر ، فلا يحصل ما أراد ، وهذا واضح .

٧ - قَسَمَ ابْنُ مَعْطَى حُرُوفَ النَّدَاءِ قَسَمَيْنِ ^(٢) قَسَمٌ يُنَادِي بِهِ الْبَعِيدُ ، وهو : يَا ، وَهِيَا ، وَأَيَا ، وَقَسَمٌ يُنَادِي بِهِ الْقَرِيبُ ، وهو : أَيْ وَالْهُمَزَةُ . وَقَالَ فِي الْأَلْفِيَةِ ^(٣) :

يَا لِلْبَعِيدِ وَهِيَا وَإِنْ قَرُبُ نُودِي بِالْهِمَزِ وَأَيْ نَحْوِ أَرَبُ
قَالَ ابْنُ إِيَّازٍ ^(٤) : « وَالْمَصْنَفُ جَعَلَ لِلْمَنَادِي مَرْتَبَتَيْنِ : الْبُعْدُ وَالْقُرْبُ ، فَيَا وَأَيَا وَهِيَا ، لِلأَوَّلِ ، وَأَيْ وَالْهُمَزَةُ لِلثَّانِي ، وَابْنُ بَرَّهَانَ جَعَلَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ : بُعْدًا وَقُرْبًا وَتَوْسُطًا بَيْنَهُمَا ، فَلِلأَوَّلِ : أَيَا وَهِيَا ، وَلِلثَّانِي الْهُمَزَةُ ، وَلِلثَّالِثِ أَيْ ، وَجَعَلَ « يَا » مُسْتَعْمَلَةً فِي الْجَمِيعِ » . وَقَدْ حَكَى السِّيُوطِيُّ كَلَامَ ابْنِ إِيَّازٍ هَذَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ^(٥) .

٨ - مَنَعَ ابْنُ مَعْطَى حَذْفَ حَرْفِ النَّدَاءِ مَعَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ ، فَقَالَ فِي الْأَلْفِيَةِ ^(٦) :

(١) الذي سبق في مثال المصنف : إخوانك .

(٢) الفصول ورقة ٣٣ أ .

(٣) الألفية ص ٤٣

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١١٤٦ .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤ . وفي مجمع الهوامع ١ / ١٧٢ يجمع السيوطي كل

ما قيل في مراتب النداء .

(٦) الألفية ص ٤٤ .

وأحرفُ النداءِ قد تنحذفُ كمثل : رَبَّنَا ومثل : يُوسُفُ
إِلَّا عن اسمِ الله والإشارةِ فالحذفُ فيهما احذَرِ اختصارَه
لو قلتَ هذا في النداءِ واللهُ وشبهُ هذا وَقَعَ اشتباهُ
قال السيوطي^(١) : « وفي تذكرة ابن الصائغ حَذَفُ حرفِ النداءِ من
الاسمِ الأعظم ، نَصَّ على مَنْعِهِ ابنُ معطٍ في «دُرَّتِه» وعَلَّ منع ذلك في «الدره»
أيضاً بالاشتباه ، وقرره ابنُ الخَبَّازِ بأنه بَعْدَ حَذَفِ حرفِ النداءِ يشْتَبِهُ المُنَادَى
بغيرِ المُنَادَى ، واعترض عليه بأنك تقول : اللهُ اغْفِرْ لِي ، فلا يقع فيه اشتباه
ولبس .

قال ابن الصائغ : ولا بن معطٍ أن يقول : لَمَّا وَقَعَ اللَّبْسُ في بعض المواضع
طُرِدَ الباب ، لثَلَا يَخْتَلَفَ الْحُكْمُ . انتهى . قال^(٢) : «والعلة في ذلك أنهم لما حذفوا
« يا » عَوَّضُوا الميمَ ، فكَرِهُوا أن يقولوا : اللهُ ، بالحذف ، لما فيه من حذفِ
العَوَّضِ وَالْمَعْوَضِ .

قال ابن الصائغ : يعنى تعويضهم من حرفِ النداءِ دَكَّنَا على أنهم قصدوا
أَلَّا يَحْذَفُوا الحرفَ بالكسْطِ ، وقد قال ابن النحاس في « صناعة السُّكُتَابِ »
ما نَصَّهُ جواز ذلك ، فإنه قال في قولك : سُبْحَانَ اللهِ العظيم ، إنه لا يجوز الجرُّ
على البدل ، ويجوز النصب على القطع ، والرفع على تقدير : يَا اللهُ . انتهى .
وما حكاه السيوطيُّ عن ابنِ الخَبَّازِ ، ذكره في شرح الألفية . قال^(٣) :
« وذكر يحيى أن اسمَ الله تعالى لا يُحذفُ منه حرفُ النداءِ ، واحتجَّ باشتباه

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .

(٢) أى ابن الخَبَّازِ ، على ما سأحكيه بعد .

(٣) شرح ابن الخَبَّازِ على الألفية ورقة ٩٣ .

النداء بغيره . وفي هذا نظر ، لأنه إذا قيل : الله اغفر لي ، علم أنه نداء ، وإنما الصواب أن يقال : لما رأيتهم قد عوّضوا الميم في آخره ، فقالوا : اللهم ، لم يحذفوا الحرف ، لذهاب العوض والمعوّض عنه ، ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء « فرّازين » جاءوا بالباء في « فرّازنة » ولم يقولوا : فرّازن .

٩ - ذهب ابنُ معطى إلى أن الألف واللام التي هي بدلٌ من الهمزة في « الله » تدخل في العهدية^(١) .

وقد شرح الخوئي^(٢) الألف واللام في لفظ الجلالة شرحاً مستفيضاً ، ثم قال : « وأما على الرابع ، وهو الصائر إلى أن الألف واللام بدل عن الهمزة وعوّض منها ، فقد قال المصنّف إنها للعهد ، ولم أرَ هذا القول لغيره ، ولعلّ السبب فيه : أنه لما كانت الألف واللام عوّضاً عن الهمزة كنت مُشيراً بهما مع ما دخلا عليه وهو قولك : الله والناس ، إلى لفظ الإله والأُناس ، وإلى المعهود ، فسَمّيته بهذين الاسمين » . انتهى كلام الخوئي . ويلاحظ أن ذهاب ابن معطى إلى اعتبار الألف واللام في لفظ الجلالة بدلاً من الهمزة ، تابع فيه أبا علي الفارسي . على ما ذكر ابن برّقي^(٣) في حواشيه على « صحاح » الجوهري .

١٠ - أجاز ابنُ معطى في المندوب لحاق ألف لما في آخره ألف وهاء ، فقال في الألفية^(٤) :

وإن ندبت من تنادى قُلتا وازيدُ واعمرُ وإن أردتَا
جئتُ بياءَ قُلتَ ياسعيداهُ وفي المُضافِ ياعبيدُ اللّهُاهُ

(١) الفصول ورقة ٤٥ ب .

(٢) شرح الفصول ورقة ١٤٦ ب .

(٣) لسان العرب (أله) ١٧ / ٣٦١

(٤) الألفية ص ٤٥

قال السيوطي^(١) : « إطلاق النُّعَاة يقتضى جوازَ لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء ، وبه صرَّح بعض المغاربة ، وابن معطي فى « ألفيته »^(٢) ، وابن الحاجب ، فيقال فى عبدالله : واعبد اللاهاه ، وفى جَهْجَاه : واجَهْجَاهاه . ومنعه^(٣) ابن مالك لاستئصال ألف وهاء بعد ألف وهاء . »

وما ذكره السيوطي حكى مثله الشيخُ يس العليمي^(٤) .

١١ - يرى ابن معطي فى باب النائب عن الفاعل : أنه إذا فُقدَ المفعول به ووُجد مصدر وظرف وجارٌّ ومجرور ، كان الجارُّ والمجرور هما النائبان عن الفاعل ، قال فى الألفية^(٥) :

وأحرفُ الجَرِّ مع المجرورِ	تُرْفَعُ موضعاً على التقديرِ
كَمُرِّ بَنِي وَسِيرِ بَنِي وَقَدْ بُنِيَ	فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لظَرْفِ الزَّمَنِ
وَالْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ الْأَوَّلِ	وَالِاخْتِصَاصِ شَرْطُ كُلِّهَا شَمْلُ
لَفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحِ	تَقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّرْجِيحِ
فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرورُ وَالْمَصَادِرُ	ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَسْكَنُ آخِرُ
فَإِنْ تَقُلْ سِيرَ بَزِيدٍ سَيَرَا	يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كَانَ خَيْرَا

(١) جمع الهوامع ١ / ١٨٠

(٢) فى المجمع « الفنية » تصحيف .

(٣) ينظر التسهيل ص ١٨٥ ، وعبارته فيه : ويستثنى عنها وعن الألف فيما آخره

ألف وهاء .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٨٢ . وينظر أيضا حاشية الصبان على الأشموني

١٦٨ / ٣

(٥) الألفية ص ٢٢

وقال في الفصول^(١): «والاسم الذي يُقام مقام الفاعل إما أن يكون مفعولا به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيره مقامه ، وإن فقد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ويقام المصدر مقام الفاعل في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ ، وقد يُقام الظرف من الزمان أو المكان إذا كان مختصا مقام الفاعل . انتهى ما ذكره ابن معطى ، وليس فيما استشهد به دليل على تقديم الجار والمجرور ، ففي الآية الكريمة ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يوجد سوى الجار والمجرور ، ويبقى ما ذكره في الألفية دليلا على ما ذهب إليه من تقديم الجار والمجرور في النيابة عن الفاعل .

وقد حكى السيوطي^(٢) رأى ابن معطى هذا ، ثم ذكر مُخْتَلِفَ الآراء حول هذه المسألة الخلافية .

١٢ - أجاز ابن معطى وقوع التنازع في الحال . قال السيوطي^(٣) : « ويقع التنازع في كل معمول إلا المفعول له والتمييز ، وكذا الحال ، لأنها لا تُضَمَر ، خلافاً لابن معطى ، قال في الارتشاف : فإنه جَوَزَ التنازع فيها ، ولكن يقول في مثل : إِنْ تَزُرَّنِي أَلَقَّكَ رَاكِباً ، على إعمال الأول : إِنْ تَزُرَّنِي أَزُرُّكَ في هذه الحال رَاكِباً ، على معنى : إِنْ تَزُرَّنِي رَاكِباً أَلَقَّكَ في هذه الحال ، ولا تجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول » . انتهى

(١) الفصول ورقة ١٣ ب ، ١٤ أ .

(٢) مع الموامع ١ / ١٦٢ . وينظر أيضا التصريح على التوضيح ١ / ٢٩١ .

(٣) مع الموامع ٢ / ١١١ ، وذكره ابن هشام في شرح قصيدة بانيت سعاد ، ص ١٢ .

وهذا الذى حكاه السيوطي ذكر مثله الأشموني^(١) ، قال^(٢) : « لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال ، خلافا لابن معطى » وقال الصبان^(٣) : « وقوله « خلافاً لابن معطى » حيث أجازته في الحال ، قال الفارسي : نحو : زُرْنِي أَزُرْكَ رَاغِباً ، على إعمال الأول » . أ هـ . وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ، ولا تنازع فيه .

وقد تصفحت ألفية ابن معطى وفصوله الخمسين ، فلم أجد فيهما ذكراً لهذه المسألة الانفرادية ، حتى وجدت السيوطي يصرح بأن ابن معطى ذكر هذا في « شرح الجزولية » . جاء في الأشباه والنظائر^(٤) : قوله : « وَأَعْمَلِ الْمُضْمَرِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَهُ » يقتضى عدم التنازع في الحال ، قال ابن معطى في شرح الجزولية : « وتقول في الحال : إن تَزُرْنِي ضاحِكاً أَتَكَ في هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمَرُ ، وتقول في الظرف على إعمال الثاني : سرت وذهبت اليوم ، وعلى الأول : سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني : إن تضرب بكراً أَضْرِبْكَ ضرباً شديداً ، وعلى الأول : أَضْرِبْكَه ضرباً شديداً .

وكذلك صرح الشيخ يس بأن ابن معطى قال هذا في شرح الجزولية ، ونقل عبارته^(٥) : « قال ابن معطى في شرح الجزولية : تقول : إن تَزُرْنِي أَلْتَكُ ، فإن أَعْمَلْتَ الأول قلت : إن تَزُرْنِي أَلْتَكُ في هذه الحالة راكباً ، أى إن تَزُرْنِي راكباً أَلْتَكُ راكباً ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمَرُ ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول » .

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٨

(٢) حاشية الصبان على الأشموني - الموضوع السابق .

(٣) الأشباه والنظائر ٤ / ١٠٨

(٤) حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢٢

١٣ - اعتبر ابن معطى « إِمَّا » حرفَ عطف . قال فى الألفية^(١) :

وأَوْ وإِمَّا فهما مشهورُ الشكِّ والإبهامُ والتَّخْيِيرُ

قال ابن إياز^(٢) : « والمصنف جعل الحروف عشرة ، وأبو على جعلها تسعة ، وأسقط « إِمَّا » ووافقهُ الجرجانيّ ، وقال : ذِكْرُها فى حروف العطف سهوٌ ظاهر » .

ويبدو لى أن ابنَ معطى لم ينفرد بهذا الرأى ، بل هو من اختياراته ، فقد جاء اعتبار « إِمَّا » عاطفةً ، فى كتب النحو معزوًا إلى أكثر النحاة^(٣) ، لكنهم لم يُعَيِّنُوا أحدا منهم ، قال ابن هشام^(٤) : و « إِمَّا » عاطفة عند أكثرهم ، أعنى « إِمَّا » الثانية فى نحو قولك : جاءنى إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو ، وزعم يونس والفارسيّ وابن كيسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك^(٥) ، لملازمتها غالبا الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله^(٦) :

(١) الألفية ص ٣١ . وأيضاً الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٢) المحصول فى شرح الفصول ورقة ١٩٠ ب .

(٣) ينظر الأشموني ٣ / ١٠٩ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ .

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٦١ ، ٦٢ (مبحث إِمَّا) .

(٥) لا يظن فى هذا قول ابن مالك فى ألفيته :

ومثل أو فى القصد إِمَّا الثانية فى نحو إِمَّا ذى وإِمَّا النائية

فإن شراحه قد نصوا على أن مراده أن « إِمَّا » مثل « أو » فى المعنى فقط لا فى

العطف .

(٦) هو معبد بن قرظ ، أو سعد بن قرظ ، أو سعد بن قرين . كما فى حواشى المغنى .

ونسبه الجوهري فى الصحاح (إِمَّا) ص ٢٢٧٢ للأحوص ، والصحيح أن البيت لسعد

ابن قرظ . على ما حكى الدكتور عادل سليمان محقق شعر الأحوص وانظره ص ٢٢١

بَالَيْتِمَا أَتُنَا شَاكَتْ نَعَامَتُهَا أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارٍ^(١)

وفيه شاهد ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن « إِمَّا » الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن « إِمَّا » عطفَتِ الاسمَ على الاسم، والواو عطفَتِ « إِمَّا » على « إِمَّا » وعطفَ الحرفُ على الحرف غريب. ولا خلاف أن « إِمَّا » الأولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول، في نحو: قامَ إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر، في نحو: رأيتُني إِمَّا زيدا وإِمَّا عمرا، وبين المُبدل منه وبَدَلِهِ، نحو قوله تعالى^(٢): ﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ فإن ما بعد الأولى بدلٌ ممَّا قبلها .

١٤ - ذهب ابن معطى إلى شذوذ تصغير الترخيم، نحو قولهم في أَزْهَرَ : زُهَيْرٌ . قال في الفصول^(٣): « وَشَذَّ فِي هَذَا الْبَابِ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ ، تَقُولُ فِي أَزْهَرِ : زُهَيْرٌ » : وقال في الألفية^(٤):

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : زُهَيْرٌ صُغْرًا مُرَحَّمًا كَذَا عَثِيمٌ حُقْرًا

قال السيوطي^(٥): « من التصغير نوعٌ يسمَّى تصغيرَ الترخيم ، وذلك

(١) أفاد البغدادي في الخزائنة ٤ / ٤٣٣ أن « أَيْمًا » بالفتح : أصلها : أَمَا المفتوحة ، وهى لُغة في المكسورة ، وأن « إَيْمًا » بالكسر : أصلها إِمَّا بالكسر ، لكن كثر استعمال أَيْمًا ، بالفتح « في كلام طويل .

(٢) سورة مريم ٧٥

(٣) الفصول ورقة ٥٤ ب .

(٤) الألفية ص ٥٤

(٥) همع المواع ٢ / ١٩١

بحذف الزوائد ، مع إعطاء ما يليق به من فُعِيل أو فُعَيْل ، كقولك في أزهر : زُهَيْر ، وفي أسود : سُود ، وفي مُنْطَلِق : طَلِيق ، وفي مُسْتَخْرِج : خُرَيْج ، وفي مُدْخَرَج : دُخَيْرَج ، وفي زَعْفَرَان : زُعْفِير ... » .

ويقول ابن إياز تعليقاً على رأى ابن معطى ^(١) : « وفي قوله : « وَشَذَّ » نَظَرٌ ، لأنهم لم ينصُّوا على شذوذ هذا » .

وقال ابن الخباز ^(٢) : « وقال يحيى : هو شاذٌّ ، والنحويون قد قاسوه » . وقد اعتذر الخوئي عما ذهب إليه ابن معطى . قال ^(٣) : « وإنما شذَّ لما يؤدَّى إليه من اللبس ، ألا ترى أن تصغير : أزهر ، وزاهر ، ومزهر ، صيغة واحدة ، وهى : « زُهَيْر » ، بخلاف التصغير الآخر ، فإنك تقول فيه ، فى أزهر أَزْهَر ، وفى زاهر : زَوْهَر ، وفى مُزْهَر : مُزْهَر ^(٤) . وفى زُهر : زُهَيْر » . وهذا اللبس الذى يعتذر به الخوئي دفعه الشيخ خالد بقوله ^(٥) : « ولم يلتفت للإلباسِ قَدِّمًا بالقرائن » . ذكر هذا عقب إirاده لصيغة « حَمِيد » فى تصغير : أحمد ، وخامد ، ومحمود ، وحدون ، وحدان ، وحّاد ، تصغيرَ ترخيم .

١٥ - اشترط ابن معطى لقلب الواو ياءً فى مِثْل : « مِيزان ومِيقَات » أن تكون الواو ساكنة ، وأن يكون قبلها كسرة لازمة ^(٦) .

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٠٩ ب .

(٢) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١٢٧ أ .

(٣) شرح الفصول ورقة ١٨١ ب .

(٤) كذا فى شرح الخوئى . وصوابه : مزهر . وزان : درهم ، فى تصغير : درهم .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٢٣ . وينظر أيضا حاشية الصبان على

الاشموني ٢ / ١٦٩

(٦) الفصول ورقة ٦٢ ب .

قال ابن إياز^(١) : « وتقييده الكسرة هنا باللزم لم أر أحداً ذكره » .

وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة ، فلم أر تقييد الكسرة باللزم ، على ما ذكر ابن إياز . ويلاحظ أن ابن معطى حينما صاغ هذا الحكم في ألفيته لم يقيّد الكسر باللزم . قال^(٢) :

والواو إن يَسْكُنْ وقبله انكسرَ فاقْلِبْه ياء نحو ميزان اشتهر
وقد يقال : إن النظم لم يتسع له .

١٦ - جمع ابن معطى « رَجُل » على « رَجَلَة » بفتح أوله وسكون ثانيه ، قال في الألفية^(٣) :

وَفَعْلَةٌ كَرَجَلَةٍ وَفَعْلَةٌ جَبَبَةٌ ثَبَرَةٌ وَحِسْلَةٌ

وقال بعض شارحيه^(٤) : « البناء الثالث فَعْلَةٌ ، بفتح الفاء وسكون العين ، ولم يُكسّرْوا عليه إلا اسماً واحداً ، وهو : « فَعْلٌ » بفتح الفاء وضم العين ، نحو : رَجُلٌ ، وقيل : إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير » .

وقال ابن الخطّاب^(٥) : « فَعْلَةٌ لم يُكسّرْ عليه إلا بناء واحد ، وهو فَعْلٌ ، وهو اسم واحد ، وهو رَجُلٌ ، قالوا : رَجَلَةٌ ، وعدّه ابن السّراج تكسيراً » .
وحكى ابن منظور^(٦) : « قال سيديويه : ولم يُكسّرْ على بناء من أبنية

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٣٤ أ .

(٢) الألفية ص ٦٧

(٣) الألفية ص ٥٠

(٤) هكذا ذكر الشيخ يس في حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١ ، ولم يعينه .

(٥) شرح ابن الخطّاب على الألفية ، ورقة ١١٠ أ .

(٦) لسان العرب (رجل) ١٣ / ٢٨٢

أدنى العدد ، يعنى أنهم لم يقولوا : أرجال ، قال سيبويه : وقالوا : ثَلَاثَةُ رَجَلَةٍ ، جعلوه بدلاً من أرجال ، ونظيره : ثلاثة أشياء ، جعلوا لقَاء بدلاً من أفعال ، قال : وحكى أبو زيد فى جمعه : رَجَلَةٌ ، وهو أيضاً اسم الجمع ، لأن فَعْلَةً ليست من أبنية الجموع . وذهب أبو العباس إلى أن رَجَلَةٌ مُخَفَّفٌ ^(١) عنه .

ولولا ما ذكره ابن الخباز والشيخ يس من أن ابن معطى يريد بفَعْلَةٍ جمع رَجُلٍ ، لقلت : لعلّه يريد جمع راجِلٍ ، فقد نقل أبو منصور الأزهريّ عن أبي عمرو ^(٢) : « الرَجَلَةُ : الرَجَالَةُ فى هذا البيت ^(٣) » ، وليس فى كلامهم « فَعْلَةٌ » جاءت جمعاً غير : رَجَلَةٌ جمع راجِلٍ ، وكَمَاة جمع كَمٍّ .

١٧ - ذكر ابن معطى أنّ من جموع التكسير : فُعُولَةٌ وفِعَالَةٌ ، قال فى الألفية ^(٤) :

كَذَا الْأَسُودُ ثُمَّ مَعَ فِعَالَةٍ فُعُولَةٌ بُعُولَةٌ جِجَالَةٌ
فالأول جمعوا عليه « فَعَلًا » بفتح فسكون ، نحو : بَعَلَ وبُعُولَةٌ ، وفَحَلَ وفُحُولَةٌ ، وخَالَ وخُؤُولَةٌ ، وخَيَّطَ وخَيُوطَةٌ ، وجمعوا على الثانى « فَعَلًا » بفتحتين ، نحو : جَعَلَ وجِجَالَةٌ ، وحَجَرَ وحِجَارَةٌ .

قال الشيخ يس ^(٥) : « قال بعض شارحى كلامه (أى ابن معطى) : وهذان

(١) يعنى بالتخفيف هنا : تسكين الجيم ، وهو يقال فى مقابلة التثقيل الذى يراد به تحريك الحرف .

(٢) تهذيب اللغّة (رجل) ١١ / ٢٩ ، ونقله صاحب اللسان ١٣ / ٢٨٥

(٣) يعنى بيت تميم بن أبى بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض عن عرض ضربا تواصت به الأبطال سجيناً

(٤) الألفية ص ٥١

(٥) فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١

البناء ان ، أغنى فُعُولَة وفِعَالَة ، هما فُعُول وفِعَال ، زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع .

وقال ابن الخطّاب ^(١) : « وقد ألحقوا بفِعال وفُعُول التاء ، قالوا : جِمالَة وذِكارَة وحِجارة ، وبُعُولَة وفُحُولَة وصُقُورَة وخُوُولَة وعُمُومَة ، وفائدة التاء توكيد التأنيث » .

أقول : أمّا البُعُولَة فهو أحدُ ثلاثة جُوع في بَعْل ، قالوا : جَمْعُ البَعْل الزوج : بَعَالٌ وبُعُول وبُعُولَة ^(٢) ، وشاهد البُعُولَة جمعاً في الكتاب العزيز قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ . قالوا ^(٤) : البُعُولَة : جمع البَعْل ، وهو الزوج ، يقال : بَعْلٌ وبُعُولَة ، كما يقال في جمع الذَّكَر : ذَكَرٌ وذُكُورَة ، وفي جمع الفَحْل : فَحْلٌ وفُحُولَة ، وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه ، ويُعتبر فيها السَّماع ، فلا يقال في كَعْب : كُعُوبَة .

وشاهده من الحديث ، حديث أسماء الأُشْهَلِيَّة ^(٥) : « إِذَا أَحْسَنْتِ تَبَعْلَ أَزْوَاجِكُنَّ » . قال ابن الأثير : « أى مصاحبتهن في الزوجية والعشرة . والبَعْل : الزوج ، ويُجمَع على بُعُولَة » . قال : ومنه حديث ابن مسعود : « إِلَّا امْرَأَةً يئِسَتْ مِنَ البُعُولَة » والهاء فيها لتأنيث الجمع ، ويجوز أن تكون البُعُولَة مصدر بَعَلَتِ المرأة : أى صارت ذات بَعْلٍ » .

(١) شرح ابن الخطّاب على الألفية ، ورقة ١١٠ ب .

(٢) لسان العرب (بعل) ١٣ / ٦١

(٣) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) تفسير القرطبي ٣ / ١١٩ ، ١٢٠

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٤١

وشاهد الجمالة جمعاً في الكتاب العزيز قوله تعالى^(١): ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ. كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ﴾. قالوا^(٢): جِمَالَةٌ: جمع جَمَلٍ، نحو: حَجَرٌ وَحِجَارَةٌ، وَذَكَرٌ وَذِكَارَةٌ. وفي الحديث: «هَمَّ النَّاسُ بِنَحْرِ بَعْضِ جِمَائِلِهِمْ». قال ابن الأثير^(٣): «هي جَمْعُ جَمَلٍ، وقيل: جمع جِمَالَةٍ. وَجِمَالَةٌ جمع جَمَلٍ، كرسالة ورسائل، وهو الأشبه».

هذا وقد نسب الشيخ يس العليمي إلى ابن معطى شيئاً في جمع التكسير لم يقله. قال^(٤): يُجْمَعُ أَيْضاً عَلَى فِعْلَانٍ، بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ، كَذِئْبٍ وَذِئْبَانٍ، وَزِقٍّ وَزِقَّانٍ، قال ابن معطى:

* وجاء كالذِّئْبَانِ وَالزِّقَّانِ *

والذي ذكره ابن معطى غير هذا، قال في الألفية^(٥):

* وجاء كالذِّئْبَانِ وَالزِّقَّانِ *

وكذا جاء «الذِّئْبَانِ» بضم الذال، جمعاً لذئب، في لسان العرب^(٦) والقاموس، نعم حكى شارحه^(٧) عن المصباح أنه يقال في جمع ذئب أيضاً: ذِئْبَانٍ، بالكسر، ولم أجده في المصباح المطبوع، وهذه عبارة الفينومي^(٨): «الذئب يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ،

(١) الآيتان ٣٢، ٣٣ من سورة المرسلات.

(٢) تفسير القرطبي ١٩ / ١٦٥، ولسان العرب (جل) ١٣ / ١٣١

(٣) النهاية ١ / ٢٩٨ (٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ٣١٢

(٥) الألفية ص ٥١

(٦) اللسان، ترجمة (ذأب) ١ / ٣٦٣، وينظر أيضاً النهاية (ذوب) ٢ / ١٧١

(٧) تاج العروس شرح القاموس (ذأب) ١ / ٢٤٨

(٨) المصباح النير (ذى ب) ١ / ٣٢٧

ويقع على الذكر والأُنثى، وربما دخلت الهاء في الأُنثى فقليل : ذُبَّة . وجمع القليل :
أَذْوَب ، مثل أَفْس ، وجمع الكثير : ذِئَاب وذُوْبَان، ويجوز التخفيف ، فيقال :
ذِيَاب ، بالياء ، لوجود الكسرة .

والزُّقَان : نَصُوا على أنه بضم الزاي ، جمع زِقٍ ، قال في اللسان ^(١) : مثل
ذِئْب وذُوْبَان .

وبعد . . فهذه آراء ابن معطى التى كان له فيها مذهبٌ خاصٌّ انفرد به عن
سائر النحاة ، كما ظهرت لى من خلال كتابيه « الألفية والفصول الخمسين »
وشروحهما ، ثم من خلال أمهات كتب النحو . ومن يدرى ، لعل له آراء أخرى
فى بَطْنُون آثاره الضائعة ، كالتَعُود والقوانين ، وشرحِ فصول ابن الدهان ،
وشرح المقدمة الجَزُولِيَّة ، فقد نقل السيوطى رأيا انفراديًا لابن معطى فى مسألة
التنازع ، لم أجده فى كتابيه الألفية والفصول ، ثم وجدت السيوطى والشيخ يس
ينصان على أنه فى كتابه « شروح الجَزُولِيَّة » ^(٢) .

يبقى السؤالُ التقليدى : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصرية
وكوفية وبغدادية ؟ .

الحق أن بصرية ابن معطى تبدو جليَّة على امتداد كتابيه « الألفية والفصول »
وسأجتزئ من شواهد ما يأتى :

(١) فى أول باب من الألفية يقول ابن معطى ^(٣) :

واشتَقَّ الاسمَ من سَمَا البصريُّونَ واشتَقَّه من وَسَم الكوفيُّونَ

(١) لسان العرب (ز ق ق) ١٢ / ٨ (٢) انظر الفقرة (١٢) -

(٣) الألفية ص ٣ ، ويقارن أيضا بما ذكره فى الفصول ورقة ٨ ب .

والمذهبُ المُتقدِّمُ الجَلِيُّ دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسُّمَى
 واشتقَّ كَوْفِيُونَ أَيْضاً^(١) الْمَصْدَرَا
 واشتقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيْقُ النَّصْرَةُ
 إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ
 (٢) ذَكَرَ ابْنُ مَعْلَى فِي بَابِ الْعَطْفِ^(٢) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَضْمَرِ
 الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِّ، وَقَالَ فِي الْأَلْفِيَةِ^(٣):

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطِفْنَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْنَا
 نَحْوَ مَضَى بِهِ وَبِالْعَلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ
 قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَّاجِيُّ^(٤): «وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا
 إِلَّا الْمُضْمَرُ الْمُخْفُوضُ، فَإِنَّ الْعَطْفَ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ، إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ، كَقَوْلِكَ
 مَرَرْتُ بِكَ وَبَزِيدٍ، وَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَإِلَى عَمْرٍو، وَلَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِهِ وَبَزِيدٍ،
 كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَلْبَتَّةَ إِلَّا فِي ضَرْوَةِ الشُّعْرِ، وَقَدْ قَبَّحَهُ الْكُوفِيُّونَ،
 وَأَجَازُوهُ مَعَ قُبْحِهِ، قَرَأَ حَمْزَةُ^(٥): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
 بِالْخَفْضِ، عَطَفْنَا عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُخْفُوضِ، وَالْقُرَّاءَ غَيْرُهُ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ عَطَفْنَا عَلَى
 ﴿اللَّهِ﴾ عَزَّ وَجَلَّ^(٦).

(١) تَقْرَأُ الضَّادُ بِفَتْحَةٍ خَفِيفَةٍ مِنْ غَيْرِ تَسْوِينٍ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ .

(٢) الْفُصُولُ وَرَقَةُ ٤٨ ب .

(٣) الْأَلْفِيَةُ ص ٣١

(٤) مَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ص ٣٢٠ ، ٣٢١

(٥) الْآيَةُ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

(٦) يَنْظُرُ أَيْضاً تَقْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٥ / ٢ - ٦ ، وَإِتِّخَافُ فَضْلَاءِ الْبُشْرِ ص ١٨٥ ، وَهَمْعُ

(٣) قال ابن معطى^(١) : « ومن خصائص النداء الترخيم ، وهو : حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف » .

ويعقب ابن إياز^(٢) فيقول : « وقوله : « الزائد على ثلاثة أحرف » هذا معتبر عند البصري ، وذلك لأن أقل أصول الأسماء المعربة الثلاثية ، وهو الخفيف ، فلو رُخِّم لَنَقَصَ عن أقلِّ الأصول ولَأُجِفَّ به ، وأجاز الفراء ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط ، كَحَسَنَ ، نظراً إلى أن تحركه أوسطه قائم مقام حرف رابع ، كما في سَتَرَ ، وَجَمَزَى . وهو جيدٌ إن ساعده سَمَاعٌ » .

(٤) ذكر ابن معطى في باب النداء^(٣) أنه قد يُعَوَّضُ عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى ، فنقول : اللهم » .

وعلق ابن إياز فقال^(٤) : « الميم عَوَّضٌ من « يا » عند البصريين ، بدليل أنه لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة » .

(٥) اشترط ابن معطى للحجاء « لكن » عاطفة^(٥) أن تكون للاستدراك بعد الجحد .

قال ابن إياز^(٦) : « وقوله : « ولكن للاستدراك بعد الجحد » هذا مذهب البصري ، كقولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وإنما اشترط فيها ذلك ، لأن

(١) الفصول ورقة ٣٣ أ .

(٢) المحصول ورقة ١٤٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٣٣ ب .

(٤) المحصول ورقة ١٥٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٦) المحصول ورقة ١٩٣ أ .

معناها الاستدراك ، فلا بُدَّ من مُخَالَفَةٍ مابعدھا ماقبلھا ، ولهذا قُدِّرَتْ « إِلَّا »
في الاستثناء المنقطع بها ، وأجاز الكوفيُّ العطفَ بها في الإيجاب ، قياساً
على « بَلْ » .

ثم تبدو بَصْرِيَّةُ ابنِ معطى كثيراً^(١) في إثارة لمصطلحات البصريين ، مثل
استعماله « الْجَزْءُ » الذي يُسمِّيهِ الكوفيون الخفض^(٢) ، واستعماله « التَّمْيِيزُ »
الذي يسمِّيهِ الكوفيون « التفسير » . وغير ذلك .

على أن ابنَ معطى قد يستعمل أحياناً المصطلحَ الكُوفِيَّ ، فقد سبق في الفقرة
السابقة قوله : « الْجَحْدُ » وهو استعمالُ كوفي^(٣) للنفي ، ومثل تسميته الصِّفَّةَ
بِالنَّعْتِ^(٤) . وهذا مدْخُلٌ صالحٌ للحديث عن تَكْوِيفِ ابنِ معطى :

١ - ذهب ابن معطى إلى أن العِلَّةَ المانعة من صرف نحو « سَكْرَانٌ » هي
الوصف مع الألف والنون^(٥) .

وقد ذكر ابن إياز^(٦) أن العِلَّةَ المانعة من الصرف هنا هي المُشَابَهَةُ عند
البصريين ، قال : « وأما الكوفيُّون فإنهم يذهبون إلى أن العِلَّةَ هي الوصف
والألف والنون ، وقد وافقهم المصنِّفُ في ذلك ، وهو غريبٌ ، وليس سهواً منه ،
بل الظاهر أنه اتَّبَعَ الْجَزْءُ وَلِيَ فِي ذَلِكَ » .

(١) ينظر أيضاً متابعة ابن معطى للبصريين الفقرة (١٣) الآتية في متابعته لغيره
في « الفصول » . (٢) ينظر معاني القرآن للفراء الكوفي ١ / ١٩٨
(٣) المدارس النحوية ص ٣٣٣ ، وقد أحال مؤلفه على معاني القرآن للفراء الكوفي
١ / ٥٢ ، وقد رأيتُه .

(٤) للرجع السابق وفيه إحالة على مواضع من معاني القرآن ١ / ١١٢ ، ١٩٨ ،
٢٧٧ ، ٢ / ١٤٥ ، وقد رأيتها .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ . (٦) المحصول ورقة ٢٩ أ .

وقد شرح ابن إياز هذه المشابهة المانعة عند البصريين ، فقال ^(١) : « الألف والنون في غضبان وسكران مشابهان للألف والهمزة في حمراء وصفراء ، من وجوه : الأول : أنهما زائدتان ، زيدا معاً ، والسابقُ منهما ألف ، كما أن الزائدين في « حمراء » كذلك . والثاني : أنهما يقساويان حروفاً وحركاتٍ وسُكونا ، ألا ترى أن أول « سكران » مفتوح ، وثانيه ساكن ، وثالثه مفتوح ، ورابعه ألف ، وخامسه حرفٌ متحرّكٌ ، كما أن « حمراء » كذلك . والثالث : أن صيغتي المذكر والمؤنثَ فيها مختلفتان ، فإنهم كما لم يقولوا : أحمر وأحيرة ، بل قالوا : أحمر وحمراء ، كذلك لم يقولوا : سكران وسكرانة ، بل قالوا : سكران وسكرى . والرابع : امتناع دخول التاء في سكران ، كامتناع دخولها في حمراء . فهذا وجه الشبه بينهما في التحقيق » ^(٢) .

٢ - أجاز ابن معطى أن يقال ^(٣) : « كذا درهم » بالإضافة ، وفي هذا متابعةٌ صريحةٌ للكوفيّين . قال : « فإذا قال : كذا درهم ، فتفسيره بعدد يُضاف إلى المفرد ، وهو المائة والألف » .

ويعقب ابن إياز فيقول ^(٤) : « هذا ظاهرٌ ، وكلامُ المصنّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضى الله عنه ، نعم ذكر الفزالي في الوسيط

(١) المحصول ورقة ٢٩ أ

(٢) المحصول ورقة ٢٥ ب . وينظر أيضاً معجم الهوامع ١ / ٣٠ ، والتصريح على

التوضيح ٢ / ٢١٣ ، والأشتموني على ابن مالك ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٣) الفصول ورقة ٥٢ ب .

(٤) المحصول ورقة ٢٠٣ ب .

ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة : وهو أنه إذا قال : له على كذا فكأنه قال : له على شيء ، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ، فهو تكرار ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شيء شيء ، فقد جمع بين مبهمين ، وإذا قال : كذا درهم ، يلزمه درهم واحد ، وكذلك إذا كرّر فقال : كذا كذا درهم ، وإذا عطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمه درهم واحد ، وكأنه بين المبهمين شيء واحد ، والآخر أنه يلزمه درهمان ؛ لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال : كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، لزمه درهمان ، وبالرفع درهم واحد . وفيه نظر . انتهى كلام ابن إياز .

وقول ابن معطى : « كذا درهم » بالإضافة ، فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن هشام في المغنى ^(١) : « الثانى (من مخالفة كذا لأى) : أن تميزها واجب النصب ، فلا يجوز جرّه بمن اتفقا ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين ، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب ، قياساً على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندى كذا درهم » مثله ، وبقوله : « كذا درهم » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهماً » أحد عشر ، وبقوله : « كذا درهماً » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهماً » أحد وعشرون ، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور . ووكم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه المبرد ومن ذكر معه .

هذا وقد ذكر السيوطي^(١) قول الكوفيين في هذه المسألة ، ونصّ على أن ابن معطى تابعهم على ذلك في فصوله .

٣ - ذهب ابن معطى إلى أن من علامة التانيث^(٢) « الياء في هذى » .
قال ابن إياز^(٣) : « وقوله : « والياء في هذى » وقد سبقه إليه الزّحشرى في مُفَصَّلَه ، وليس الأمرُ على ما ظنّا ، بل الياء عينُ الكلمة ، والتانيث معلومٌ من الصيغة ، وأما الكوفي فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسمَ عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء في « هذى » زائدة ، فأعْرِفه « انتهى كلام ابن إياز . وليس في هذا مُتابعةٌ صريحةٌ للكوفيين ، لكنه تَكُوْفٌ على نحوٍ ما .

٤ - ذكر ابن معطى أن هاء التانيث تُمالُ بعدَ عدّة حروف ، ذكرها في ألفيته . قال^(٤) :

والهاء للتانيث قد أُمِلَتْ بعدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قد أُيْنِتْ
في ذُودٍ كَلْبٍ نَهْزٍ شَمْسٍ جُتَتْ كَخِيفَةٍ وَقَفًا وقد كَبِينَتْ
قال ابن إياز^(٥) : « قد شُبِّهَت هاء التانيث بألفه ، فأُمِلَتْ الفتحَةُ التي قبلها في الوقف ، وذلك في قراءة الكسائي . . وجمعها (يعنى ابن معطى) في قوله : « في ذود كلب نهز شمس جت » لكن زاد الهاء ، ولم يحك إمالتها غيرُ الكسائي ،

(١) الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ (٢) الفصول ورقة ٥٣ ب .

(٣) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

(٤) الألفية ص ٦١ ، والفصول ورقة ٥٧ ب ، ٥٨ أ .

(٥) المحصول ورقة ٢١٧ ب .

وليس ببعيدٍ في القياس، ومثاله: نَبِيْهِه . انتهى كلام ابن إياز . وغير خافٍ أن الكِسَائِيَّ هو إمامُ المدرسة الكوفيَّة^(١) .

٥ - ذكر ابن معطى من حروف الزيادة^(٢) : « ألف التأنيث وهاؤه » .
ويعقب ابن إياز فيقول^(٣) : « وقوله : « وهاؤه » أى هاء التأنيث ، والأجود أن يقول : « وتاؤه » لأن التاء الأصل ، لثبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم الكوفي يرى أن الأصل الهاء » . انتهى كلام ابن إياز .
ويلاحظ أن الخوَلَوِيَّ^(٤) يذكر الكلمة عن ابن معطى : « وتاؤه » على ما يستجيدُ ابن إياز ، ويلاحظ أيضاً أن ابن معطى قد استعمل عبارة : « هاء التأنيث » من قبل ، فقد ذكر من موانع الصرف^(٥) : « كلّ بناء فيه ألف ونون زائدتان مجرّداً من هاء التأنيث يكون علماً » . وعلق ابن إياز على ذلك فقال^(٦) : « وقوله « مجرّداً من هاء التأنيث » : يعنى به امتناعه من دخول تاء التأنيث عليه . .
لكن قوله : « هاء التأنيث » تسمّيحٌ ، إذ التاء هي الأصل ، والهاء بدلٌ منها في الوقف ، بدليل أن ما يثبت في الوصل يكون الأصل ، لجري الأشياء فيه على أصولها ، والوقف يتغير فيه عن ذلك ، أو لا ترى أنه فيه - أعنى الوقف -

(١) مراتب النحويين ص ٧٤ ، ويقول أبو الطيب : « وكان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعملون في روايتهم » . وينظر أيضاً لانفراد الكسائي بإمالة الهاء : النشر في القراءات العشر ٢ / ٨٢

(٢) الفصول ورقة ١٦٢ أ . (٣) المحصول ورقة ٢٣١ أ .

(٤) شرح الفصول ورقة ٢١٣ ب .

(٥) الفصول ورقة ١٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ٣٦ ب .

النقل والتضعيف والإبدال، وغير ذلك مما إذا وصلت أزلته، وأيضاً فإن من العرب من يقف بالتاء ولا يُبدلها هاء. وأنا أستبعد أن يكون وافق الكوفيين، فإنهم يذهبون إلى أن الهاء هي الأصل، والتاء بدلٌ منها .

وقد ذكر ابن معطى عبارة « هاء التانيث » كذلك في الكلام على جمعي المذكر والمؤنث^(١).

٦ - أجاز ابن معطى صَرَفَ^(٢) ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، كقول العجاج :

* أوالفأ مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الحِمَى *

وهذا من مذهب الكوفيين، كما ذكر صاحبُ المدارس النحوية^(٣)، لكنني وجدته عند سيبويه^(٤) أيضاً .

٧ - وهذه مسألة إعرابيةٌ تابع فيها ابن معطى رأى الكوفيين، ولم ينبه عليها أحدٌ من شراحه :

قال في فصل الأسماء العاملةِ عملَ الفعل^(٥) : « والمنصوب بعد « أفعل » تمييزٌ أو مُشَبَّهٌ بالمفعول، وكذلك ما هو بمعناه، وذلك خيرٌ وشرٌّ، قال الله تعالى^(٦) : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ . وأما قوله تعالى^(٧) : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ فنصوب على الحال لا على التمييز . »

(١) الفصول ورقة ٦ ب .

(٢) الفصول ورقة ١٦٧ أ . (٣) المدارس النحوية ص ٢٨١

(٤) الكتاب ١ / ٢٦ (٥) الفصول ورقة ٣٩ أ .

(٦) سورة الكهف ٤٦ (٧) سورة يوسف ٦٤

وهذه القراءة قرأ بها جمهور الكوفيين. جاء في تفسير القرطبي^(١) : ﴿قَالَ اللَّهُ خَيْرَ حِفْظًا﴾ نصب على البيان (أى التمييز) ، وهذه قراءة أهل المدينة وأبى عمرو وعاصم ، وقرأ سائر الكوفيين : ﴿حَافِظًا﴾ على الحال ، وقال الزجاج : «على البيان» . وقال الدمامي^(٢) : «قرأ حفص وحمة والكسائي وخلفه ، «حافِظًا» بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء ، تمييزاً وحالاً ، وافقه ابن محيصن بخلفه ، والشَّيْبُوذِيُّ ، والباقون : «حِفْظًا» بكسر الحاء وسكون الفاء والنصب على التمييز فقط» .

ولئن تابع ابن معطى آراء الكوفيين ، فإن هذا لم يمنعه من مناقشتهم^(٣) في بعض ما ذهبوا إليه ، مما يكشف عن ولائه للبصريين ، أو بالأحرى عن حُرِّيَّتِهِ في الأخذ والاختيار .

أما بغدادية ابن معطى فتبدو في متابعاته الكثيرة لأعلام هذه المدرسة : أبو القاسم الزجاجي ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح ابن جني . ومكان هذا في دراسة «الفصول» إن شاء الله .

* * *

(١) ٢٢٤ / ٩

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٦ ، وينظر أيضا : إعراب القرآن للعكبري ٥٥ / ٥٥ ،

وقد أجاز الفراء الكوفي القراءتين . معاني القرآن ٢ / ٩٤

(٣) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب ، في الكلام على التنازع .

البَابُ الثَّالِثُ

الفصول الخمسون

لا أعلم كتاباً نحويّاً حمل هذا الاسمَ قبلَ كتابِ ابنِ معطى ، إلاّ كتابَ « الفصول » لسعيد بن المبارك بن علي ، المعروف بابن الدّهّان النحوي ، المتوفى سنة (٥٦٩)^(١) . وكتابَ « الفصول » لمحمد بن علي بن شهر آشوب ، المتوفى سنة (٥٨٨)^(٢) . وهذان من معاصري ابنِ معطى^(٣) .

نعم قسم الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨) كتابه إلى فصول ، لكنه سَمّاه : « المُفَصَّل » .

وكتابنا « الفصول » كتاب تعليمي ، سلك فيه ابنِ معطى مسلكاً ، لعلّه أوّل مَنْ استحدثه ، إذ قسم رموس المسائل إلى أبواب ، وتحت كلّ بابٍ عدّة فصول . قال في مقدّمة الفصول : « أمّا بعد ، فإن غرض المبتدئ والراغب في علم الإعراب حصرتُه في خمسين فصلاً ، يشتمل عليها خمسة أبواب » . فليس ابن مالک إذن هو مبتدع هذا اللون من التأليف^(٤) .

(١) إنباه الرواة ٢ / ٤٧ ، بنية الوعاة ١ / ٥٨٧

(٢) بنية الوعاة ١ / ١٨١

(٣) ذكر السيوطي في البنية ١ / ٤٩ لابن هشام اللخمي محمد بن أحمد بن هشام المتوفى سنة (٥٦٠) كتاباً اسمه « الفصول » ويبدو أنه ليس خالصاً للنحو ، فقد جاء اسمه في الأعلام للزركلي ٦ / ٢١٢ : « الفصول والجمال في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيويه وفي شرحها للأعلام من الوهم والخلل » .

(٤) ينظر مقدمة تحقيق « التسهيل » ص ٤٤ ، ٦٦ ، ويرى محققه أن ابن مالک هو أوّل من جعل رموس المسائل في أبواب وفروعها في فصول .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شريعةً ومنهاجا . فجاء إمامها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضها مسائل بعينها يدعو إليها الاستطراد ويحكمها التداعي ، وخلص بعضها الآخر للعلل والأصول ، ثم شغل الناس من قبل ومن بعد بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلت مسائل النحو مبعثرة بعيدة الجنى عسيرة المتناول .

وحين أظلل القرن السادس - الذى عاش فيه ابن معطى - كانت مسائل النحو قد أشبعت درسا وتمثلا وتعليلًا ، ولم يبق إلا المصنف البارِع الذى يجيد صياغة هذا الموروث الضخم ليفيد منه البتدى والمُنهى على السواء .

ولقد شهدت نهاية القرن السادس وأوائل القرن السابع ظهور ثلاثة من الرجال حملوا هذه الأمانة ، وقاموا بهذا الواجب ، حين بسطوا قواعد النحو وبوبوا مسائله ، وفصلوا فروعه : ابن معطى ، وابن الحاجب ، وابن مالك . وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النحو العربى على سؤقه .

وقد كان لصاحبنا ابن معطى فضلُ الريادة فى هذا اللون المبسر المنظم من التأليف ، حين صنع كتابيه : الألفية والفصول ، وعلى وقع خطواته سار ابن الحاجب وابن مالك ، لكن هذين أخلا ذكر الرجل ، كما أخل من قبل أبو على الفارسي وتلميذه ابن جني ذكر أبي القاسم الزجاجي^(١) .

ومهما يكن من شيء فقد سلك ابن معطى فى تصانيفه مسلك التيسير والتذليل وقد كان لا اشتغاله بالأدب ؛ درسا وتصنيفًا ، أثر في سهولة عباراته ، وصحة

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص ٢ ،

تقسيماته ، ثم كانت عنايته بنظم العلوم سبيلاً إلى التركيز ، وحُلُو تعريفاته من الحشو^(١) والإطالة .

وعن « الفصول » يقول ابن إياز في مقدمة كتابه : « المحصول شرح الفصول » : « وبعدُ فإنَّ كتاب الفصول في النحو ، للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ، وإن كان شديد الاختصار ، عَرَبِيًّا من التطويل والإكثار ، لكنه كثير المسائل عسيرٌ على المتناول ، مشتملٌ على المباحث الغريبة ، والنُّسك العجيبة ، والاحترازاات اللطيفة ، والمقاصد الحسنة الشريفة ، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والاشتغال به ، يَمُن استوجب قضاء حقِّه والمُسايرة له على مُلْتَمَسِهِ ، سألني غيرَ مرَّة أن أشرحه ، وأنبيء عن غوامضه وحقائقه ، وأقرَّ به على طالب نُكته ودقائقه » .

وقد ذكر ابن معطى في مقدِّمة « الفُصول » أنه عملهُ تلبيةً لحاجة المبتدئ ، فهل « الفصول » كتابٌ للمبتدئين ؟ الحق أن الكتاب بما حوى من مسائل ، وما تضمَّن من قواعد ، إنما يُلبِّي حاجة المبتدئ والمنتهى على السواء ، بل هو أقربُ إلى مَنْ سار في دَرَس النحو خُطُواتٍ وخُطُواتٍ ، وأين المبتدئ من هذه الشواهد والأمثلة التي ملأ بها ابن معطى كتابه ؟ بل أين المبتدئ من هذه التعليقات والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرة كان للشراح فيها كلام ، وأظنُّ ظناً أن ابن معطى إنما قال هذا في صدر كتابه إيماءً لليسر والسهولة اللذين أخذ بهما نفسه فيما يعرض له من تصنيف ، فإنَّ الظنَّ بكتب المبتدئين أن تكون قريبة

(١) يرجع إلى ما ذكرته في الكلام على الألفية ص ٣٧ ، ٤٤ .

الجنّي دانية القطوف ، يدلّ لذلك أنه قال مثل هذا في ختام ألفيته - ومكانها في التصنيف معروف - قال :

نَظَمَهَا يَحْيَى بْنُ مَعْطَى الْمَعْرِبِي تَذَكُّرَةً وَجِيزَةً لِلْمَعْرَبِ
وَفَوْقَ مُرَادِ الْمُنتَهَى وَالنَّشْأَةِ فِي الْخَمْسِ وَالْتَسْعِينَ وَالْخَمْسِ مِائَةٍ
أَوْ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ مِنْ بَابِ إِثَارِ التَّوَضُّعِ وَهَضْمِ النَّفْسِ .

* * *

كيف رتّب ابنُ معطى مسائل النحو في « الفصول » :

سبق القولُ أن ابنَ معطى قسّم رءوس مسائل النحو إلى أبواب، وفُروّعها إلى فصول ، ولَمَّا كانت الطريقةُ التي ابتدَعها ابنُ مالك في مسائل النحو قد شاعت في كتب النحو إلى يومنا هذا ، كان لا بُدَّ أن أقدمَ فهرسةً تفصيليّةً لمسائل النحو ، كما جاءت في « الفصول » حتى تسدَّيَنَ سبيلُ الرّجل :

الباب الأول

جعل عنوانه : في مقدّمة هذا الفنّ من الأصول .

الفصل الأول : في بيان الكلام والكلم والکلمة والقول .

الفصل الثاني : فيما يأتلف منه الكلام وهو : الاسم والفعل والحرف .

الفصل الثالث : في حدّ الاسم وعلاماته .

الفصل الرابع : في حدّ الفعل وعلاماته .

الفصل الخامس : في حدّ الحرف وعلاماته .

الفصل السادس : في بيان الإعراب والبناء .

الفصل السابع : في إعراب الاسم المُتمكّن ، وقسمه إلى ثلاثة أنواع : مفرد ومثنى ومجموع . والنوع الأول - وهو المفرد - قسمه إلى قسمين : الصحيح . وفي الكلام عليه خَلَصَ ابن معطى إلى الحديث عن مَوَانِعِ الصرف . والقسم الثانى : المُعتلّ . وتكلم فيه على المقصور - وألحق به كَلا وِكِلتا - والمنقوص ، والأسماء الستة ، ثم تكلم على المثنى والمجموع بأقسامه الثلاثة : جمع التكسير - وبدأ به - وجمعى التذكير والتأنيث .

الفصل الثامن : في إعراب الفعل المضارع وبنائه . وفي أثناء هذا الفصل تكلم على نونى التوكيد .

الفصل التاسع : في العِللِ الموجبة ببناء الاسم .

الفصل العاشر : فيما تُبْنَى عليه الكلمة .

الباب الثانى

جعل عنوانه : أقسام الأفعال .

الفصل الأول : في أقسام الأفعال عَمَلًا إلى الأزمنة . وفي أثناء هذا الفصل تكلم على إعراب الأفعال وبنائها .

الفصل الثانى : في بيان حالة الفعل مع الفاعل . وفي هذا الفصل تحدّث عن الفعل اللازم والمُتعدّى .

الفصل الثالث : فيما يتعدّى إلى مفعول واحد . وفي هذا الفصل تكلم على الفاعل .

الفصل الرابع : فيما يتعدّى إلى مفعولين . وفيه تكلم على ظنّ وأخواتها .

الفصل الخامس : فيما يتعدّى إلى ثلاثة مَناعيل .

الفصل السادس : في الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

الفصل السابع : في الأفعال غير المتصرفة . وجعل هذا الفصل ثلاثة أقسام :

الأول : نعم وبئس . والثاني : حمدا . والثالث : فعلا التعجب .

الفصل الثامن : في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر . كان

وأخواتها .

الفصل التاسع : فيما يتعدى إليه جميع الأفعال ، المتعدى وغير المتعدى .

وفي هذا الفصل تكلم على المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من

الكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمشبّه بالمفعول ، والمفعول معه ،

والمفعول له .

الفصل العاشر : فيما يرتفع بفعلٍ مضمَرٍ أو ينتصب به . وفي هذا الفصل

تكلم على شيء من الفاعل ، والتحذير والإغراء .

الباب الثالث

جعل عهوانه : ما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال .

الفصل الأول : في العامل في المبتدأ والخبر ، ثم تحدّث عنهما .

الفصل الثاني : الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر : إن وأخواتها ، و « لا »

العاملة عمل « إن » .

الفصل الثالث : الحروف الناصبة للمضارع .

الفصل الرابع : في الجوازم .

الفصل الخامس : في حرفين مُتردّدين بين الأسماء والأفعال : ما الحجازيّة .

ولا العاملة عمل ليس .

الفصل السادس : حروف النداء ، وتحتة ذكر النذبة والاستغانة .

الفصل السابع : حروف الجر .

الفصل الثامن : في الأسماء العاملة عمل الفعل . وفيه تكلم على اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والمصدر المؤول بأن والفعل ، وأفعل التفضيل .

الفصل التاسع : في أسماء الأفعال ، ثم تعرض لشيء من الظروف العاملة عمل الأفعال ، نحو : مكانك ووراءك وإليك .

الفصل العاشر : في الإضافة . وفيه تكلم على اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل - وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة في الفصل الثامن .

الباب الرابع

جعل عنوانه : النكرة والمعرفة ، وذكر التوابع .

الفصل الأول : في الفرق بين المعرفة والنكرة .

الفصل الثاني : في ذكر العلم .

الفصل الثالث : في المضمر . وفيه تكلم على التنازع .

الفصل الرابع : في المبهمات - الإشارات والموصولات .

الفصل الخامس : في المعرفة باللام .

الفصل السادس : في الإضافة - وقد سبق عليها كلام في الفصل العاشر من

الباب الثالث .

الفصل السابع : في التوابع . وبدأ بالنعته .

الفصل الثامن : في التوكيد .

الفصل التاسع : في العطف .

الفصل العاشر : في البطل .

الباب الخامس

جعل عنوانه : فصول متفرقة .

الفصل الأول : في العدد وما يلتحق به - وهو الكناية : كذا وكم .

الفصل الثاني : في المذكر والمؤنث .

الفصل الثالث : في التصغير .

الفصل الرابع : في النسب .

الفصل الخامس : في المقصور والمدود .

الفصل السادس : في الإمالة والهجاء .

الفصل السابع : في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر .

الفصل الثامن : في التصريف، ويشتمل على الزيادة والقلب والبذل والنقل والحذف والإدغام .

الفصل التاسع : في الوقف والحكاية .

الفصل العاشر : في الإدغام وضرائر الأشعار . وقد سبق كلام موجز عن الإدغام في الفصل الثامن .

هذه سبيلُ ابنِ معطى في ترتيب مسائل النحو وتلك عُنواناته . ولا يخفى أنها تُخالف في بعضها ما ألفه الطلبة والدارسون ، بعد ماسادت طريقة ابن مالك وشرّاحه

وإذا ما تركنا الأبواب التي لا تتغير عُنواناتها في كتب النحو جميعا ، مثل « الكلمة والكلام والكلم ، والمعرب والمبني والمنوع من الصرف ، والتوابع . . وما إلى ذلك » اعترضنا سؤال : لماذا لم يجعل ابن معطى عُنوانات

مستقلةً لأبواب المبتدأ والخبر ، والفاعل والنائب عنه ، والحال والتمييز ، والاستثناء والمفاعيل والظروف ، ومثل هذه الأبواب البارزة التي تأتي في كتب النحو - المدرسية بخاصة - تحت عناوين مستقلة ، والتي رأيناها عند ابن معطى في ثنايا عناوين أخرى ؟

بدا لي جواب أرجو أن يكون صواباً إن شاء الله :

إن ابن معطى يُعَوِّل كثيراً على العامل^(١) ، ويؤليه مكانة كبيرة ، وقد أدار عليه جمهور مسائيل النحو التي عالجها في كتابه «الفصول» فحين يتحدث ابن معطى عن «الفاعل» يعالجه تحت عنوان^(٢) : «الفصل الثالث فيما يتعدى إلى مفعول واحد» . وكذا النائب عن الفاعل ، يتحدث عنه تحت عنوان : «الفصل السادس في الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله» . وتحت عنوان^(٣) : «ما يتعدى إليه جميع الأفعال ، المتعدى وغير المتعدى» تكلم على المصدر وظرفي الزمان والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمشبه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له . ثم عالج باب التحذير والإغراء تحت عنوان^(٤) : «ما يرتفع بفعل مُضمر أو ينتصب به» . وباب «نعم وبئس وحبذا وفعلی التعجب» تحت عنوان^(٥) : «الأفعال غير المتصرفة» . والمبتدأ والخبر يُعالجه ابن معطى تحت عنوان : «العامل في المبتدأ والخبر» ويجعله الفصل الأول من الباب الثالث : «فما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال» . وجاء كلام ابن معطى عن اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر المؤول بأن والفعل ، وأفعال التفضيل ، تحت عنوان^(٦) : «الأسماء العاملة عمل الفعل» .

(١) ينظر للكلام على العامل وموقف النحويين منه ، وبخاصة ابن مضاء : المدارس

النحوية ص ٣٠٥ (٢) ينظر فهرس الباب الثاني في الفصول .

(٣) الفصل التاسع من الباب الثاني . (٤) الفصل العاشر من الباب الثاني .

(٥) الفصل السابع من الباب الثاني . (٦) الفصل الثامن من الباب الثالث .

وقد اضطر هذا المنهج ابن معطى إلى أن يتكلم على المسألة الواحدة في عدة فصول ، فقد تكلم على الفاعل في الفصل الثالث من الباب الثانى ، تحت عنوان : « ما يتعدى إلى مفعول واحد » ثم أعاد شيئا من بابه في الفصل العاشر عند الكلام على ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به .

واسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، عالجهما في الفصل الثامن من الباب الثالث ، تحت عنوان : « الأسماء العاملة عمل الفعل » ثم عرض لها مرة أخرى في الفصل العاشر تحت عنوان : « الإضافة الاسمية » . وهذه الإضافة ذكرها هنا كما ترى ، ثم أعاد كلاماً مقتضياً عنها في الفصل السادس من الباب الرابع ، فى أثناء الكلام على أقسام المعرفة ^(١) . ويلاحظ أن هذا كان سبيل ابن معطى فى ألفيته أيضا .

والحال : ذكره ابن معطى تحت عنوان : « ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدى وغير المتعدى » ثم أعاد كلاماً عنه فى الفصل العاشر من الباب الثانى ، تحت عنوان : « ما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به » . وأيضا فى آخر المبتدأ والخبر .

على أن طريقة ابن معطى هذه فى معالجة المسألة الواحدة فى عدة فصول ، تحمّل أثارة من تصنيف النحاة الأوائل ، وبخاصة إمامهم سيويه ^(٢) .

(١) الكلام على الإضافة مرتين نراه أيضا عند ابن مالك وشرّاح ألفيته .

(٢) ينظر مقدمة شيخى عبد السلام هارون للكتاب ص ٥٩

كيف عالج ابن معطى مسائل النحو في « الفصول » :

لم يقف ابن معطى عند حدٍّ إيرادِ القواعدِ وسردِها ، بل هو كثيراً ما يعرض الآراء ويناقشها^(١) ، ويرجع ما بينها ، على الرغم من أنه صرح أن كتابه تعليمي للمبتدئين ، وقد يُعلَّل لما يذكره من قواعد ، فحين ذكر ما تُبنى عليه الكلمة ، قال^(٢) : « وهو إمّا سكون ، وهو الأصل ، ولا يُعلَّل ، وإمّا حركة ، فيقال : لِمَ حُرِّك؟ والجواب : إمّا لأنَّ الكلمة لها أصلٌ في التمكن ، نحو : أول ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أمس ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نحو : الباء واللام ، في : يزيدٍ ولزيدٍ ، أو للتشبيه بالمُعرب ، نحو : ضَرَبَ ، ولا يخلو من أن تكون الحركة ضَمَّةً أو فتحةً أو كسرةً ، فيقال : لِمَ خُصَّ بأحدها ؟ فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالباً ، لأنها حركةٌ لا تُوهِمُ إعراباً ، والضمُّ إمّا لانقطاع الكلمة عن الإضافة ، أو للتشبيه بما قُطِعَ عن الإضافة ، أو للإتباع ، والفتحة طلباً للتخفيف غالباً ، أو للفرق بين مُشْتَبِهين ، كلامُ الابتداء والإضافة » .

على أن ابن معطى أحياناً يتركُ تعليل ما يُعلَّل ، كما جاء في صدر النص السابق ، وقد نقلت في حواشي تحقيق « الفصول » تعليل ابن إياز لهذا الذي ترك تعليله ابن معطى .

ولقد غلب على أسلوب ابن معطى طابعُ التركيز الشديد ، فقد جاءت بعض

(١) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب في الكلام على التنازع .

(٢) الفصول ورقة ٨ ب .

مسائل « الفصول » في غاية الإيجاز ، كما نرى في معالجته للمصدر وظرفي الزمان والمكان^(١) ، وكما نرى في تعريفه للمفعول له ، فقد جمع خمسة شروط للمفعول له في سطر واحد ، قال^(٢) : « وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارناً له في الوجود ، أعم منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟ » وقد أدّت هذه الوجازة الشديدة إلى اختلاف الشُّراح في تفسير عبارته : « أعم منه » على ما أسلفت^(٣) . وإلى جانب هذا التركيز الشديد نرى أثر المنطق واضحاً في عبارات ابن معطى ، كما بدا في تعريفه للكلام والكلم والقول ، واستخدامه للحدّ وغيره من الاصطلاحات العقلية ، ويبدو أن ابن معطى في هاتين النقطتين - التركيز والمنطق - متأثرٌ أستاذه عيسى الجزولي^(٤) ، فقد قالوا في مقدمته المشهورة : « ليس فيها نحو ، وإنما هي منطق ؛ لحدودها وصناعتها العقلية^(٥) » . وغير خاف أن الجزولي متأثر أبا القاسم الزجاجي الذي ملأ كتابه « الإيضاح في علل النحو » بالفلسفة^(٥) والمنطق وعلم الكلام ، وقد قالوا : « إنَّ المقدمة الجزولية » حواشي على « الجمل » للزجاجي .

* * *

-
- (١) الفصول ورقة ١٨ أ ب . وقد نقلت في حواشي على التحقيق كثيراً من شروح ابن إياز ليستضاء بها في فهم عبارات ابن معطى .
- (٢) الفصول ورقة ٢٢ أ .
- (٣) يرجع إلى الفقرة الخامسة من « آرائه النحوية » ص ٦٢ .
- (٤) بنية الوعاء ٢ / ٢٣٦
- (٥) انظر المدارس النحوية ص ٢٥٢

الصَّرف في « الفصول » :

خَلَطَ ابن معطى مسائل النحو بالصرف ، كما هو الشأنُ في جُهور المصنَّفات النحوية ، لكنه عالَجَ مسائل الصرف في آخر كتابه ، وهو منْهَج نراه سائدا في كتب المتأخِّرين ، ثم رأيناَه يُفرد فصلاً في آخر « الفصول » عن ضرائر الأشعار ، عَرَضَ فيه لصرف ما لا ينصرف ، ومسألة من الإبدال والحذف والزيادة ، وقطع ألف الوصل ، وفكَّ المُدغم ، وقصَّر الممدود ، والاجتزاء بالضمَّة عن الواو ، وتحريك ما يجب تسكينه ، وتسكين ما يجب تحريكه ، والتقديم والتأخير ، والإدغام الشاذَّ .

ولا يخفى أن هذه المسائل إنما تُعالَج في أبوابها من كتب النحو ، لكن ابن معطى هنا متأثرٌ بأبأ النحو العربي سيبويه ، فقد جَمَعَ أبو بشرٍ مُعْظَمَ هذه الضرورات الشعْرية في « الكتاب ^(١) » وصنَّع لها عنواناً ، قال : « هذا باب ما يحتمل الشعر » ثم رأينا السيوطى ينحو هذا المنحى أيضاً في الهمع ^(٢) .

ويلاحظُ أن بعض هذه المثل التي أوردها ابن معطى ، إنما تُعالَج في مصنَّفات البلاغيين ، وهو ما ذكره من التقديم والتأخير في البيتين السائرين :
وما مثله في الناس إلا مُملَكاً أبو أمِّه حَيٌّ أبوه يُقَارِبُهُ
فأصبحتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَانَ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمًا
فإنَّ البلاغيين يوردون هذين البيتين شاهداً على التعقيد اللفظي ، وقد دلَّت على مكانهما من كتب البلاغة في حواشي تحقيق « الفصول » .

* * *

التعابير والمصطلحات في « الفصول » :

كان لابن معطى في « الفصول » تعبيراتٌ استحسنها الشُّراح ، كما كان له بعضُ تعريفاتٍ عدّها الشُّراح ناقصةً غيرَ وافيةٍ بالمراد ، وقد نقلت في حواشِي تحقيق « الفصول » أشياء من هذا وذاك ، أذكر منها هنا ما يحلو شخصية ابن معطى ، فيما اختاره من تعبيرات ، وما سلكه من طرائق التعبير في التقديم والتأخير :

١ - فمّا استحسنه الشُّراح ما ذكره ابن معطى في حدِّ الاسم من أنه ^(١) « كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها ، دلالةٌ مجردةٌ من زمان ذلك المعنى ، كرجُلٍ وعَلَمٍ » .

قال ابن إياز ^(٢) : « واستعماله هنا لفظة « كلمة » أحسن من استعمال الزّخشرى وابن الحاجب لفظة « ما » حين قالوا : « الاسمُ ما دلَّ على معنى » وذلك لأن « ما » عامٌّ يشتمل على الدالّ ، سواء كان لفظاً أو غيرَ لفظ ، كالكتابة والإشارة وعقد الأصابع » .

٢ - ومن علامات الاسم ذكر ابن معطى ^(٣) : « التعريف » .
ويقول الخوئي ^(٤) : « اعلم أنّ هذه العبارة أحسنُ من عبارة مَنْ يقول : « من علامات الاسم حرفُ التعريف ، أو الألف واللام » لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل في الفعل المضارع ، قال الشاعر ^(٥) :

- | | |
|-----------------------|-----------------------------------|
| (١) الفصول ورقة ٢ أ . | (٢) المحصول شرح الفصول ورقة ٦ ب . |
| (٣) الفصول ورقة ٢ أ . | (٤) شرح الفصول ورقة ١٠ أ . |
| (٥) الفرزدق . | |

ما أنت بالحكم الترضى حكومتَهُ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدلِ
ولو قال : « الألف واللام للتعريف » لكان مخالفاً لسيبويه ، فإنه يرى أن
أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف فى الوصل مع بقاء التعريف بحاله ،
ولو قال : « اللام للتعريف » لكان مخالفاً للخليل ، فإن أداة التعريف عنده
الألف واللام معاً ، وأيضاً فإن أداة التعريف قد تكون ميماً ، كما فى قوله
صلى الله عليه وسلم : « ليس من اميرٍ امصيامُ فى امسفر » أى ليس من البر الصيامُ
فى السفر ، فأبدلت اللامات ميماتٍ ، ولو قال : « أداة التعريف » لخلص من
هذه المحذورات ، لكن قوله : « التعريف » أعمُّ وأكثرُ فائدةً ، فإنه يكون
بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها أسماء ، فظاهر أن قوله :
« التعريف » أعمُّ وأحسنُ وأَوْجَزُ .

٣ - ذكر ابن معطى من علاماتِ الفعل ^(١) : « التصرف إلى الماضى
والمستقبل .

ويقول ابن إياز ^(٢) : « إنما ذكر الماضى والمستقبل ولم يذكر الحال ، لأنَّ
صيغة « يَفْعَل » عنده مُبْهَمَةٌ بين الحال والاستقبال ، والزمن المستقبل متفقٌ
عليه ، يُدْرَكُ بغير مَشَقَّةٍ ، وزمن الحال فيه خلاف ، وإدراكه مُتَعَسِّفٌ ،
فلما لم يكن له صيغةٌ تخصُّه ، وكانت صيغة « يَفْعَل » مبْهَمَةً بينهما ، ذكر الأسهلَ
تناوُلًا والمتفقَ عليه ، فاعرفه .

(١) الفصول ورقة ٣ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٢ أ .

٤ - ومن ذلك ما ذكره ابن معطى فى المنسوخ من الصرف ، قال ^(١) :
« وإذا أُضيف أو دخله لامُ التعريف دخله الجَرُّ فى موضع الجرِّ ، نحو :
بالأحسن ، وأحسنكم . »

ويقول ابن إياز تعقيباً على هذا ^(٢) : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن تمثيل المصنّف
بالأحسن وأحسنكم ، أحسن من تمثيل أبى الفتح فى « اللّمع » : مررتُ
بأحمدكم وعمركم ، وذلك لأنّ أحمدَ وعمرَ لا يصحّ إضافةً واحدٍ منهما إلّا بعد
تنكيره ، إذ العَلَمُ لا يُضاف ما دامت علميته باقيةً عليه ، وإذا تنكّر دخله
الجرُّ والتنوين ، لزوال أحدِ سببيه ، وإن كان غيرَ معرفٍ باللام ولا مُضاف ،
وأما فى الأحسن وأحسنكم ، فإنه لا يزول باللام ولا بالإضافة أحدُ سببيه ،
فلولا أحدهما لم يدخل الجرُّ ، وهذا حسنٌ ، نبّه عليه أبو محمد بن الخشاب .
فاعرفه . »

٥ - حين تسكّم ابنُ معطى على المنقوص والمقصور ، قدّم ^(٣) المقصور
فى الذّكر . ويعتّب ابن إياز فيقول ^(٤) : « والمصنّف بدأ بما آخره ألف ، وهو
المقصور ، والمشهور فى كتب النّحاة البداءة بما آخره ياء قبلها كسرة ، وهو
المنقوص ، وعذّره أن المقصور أذهب فى الاعتلال ، وأقعد فيه من المنقوص ،
ألا ترى أن المنقوص تحرك ياءه فى النصب ، وقد نُضمّ ياءه فى الرفع ، وتكسر
فى الجرِّ فى الشّعْر ، والمقصور يستحيل ذلك فيه ، فلهاذا قدّمه . » انتهى كلام
ابن إياز .

(١) الفصول ورقة ٤ ب ، ١٥ .

(٢) الحصول ورقة ٣٢ أ .

(٣) الفصول ورقة ١٥ .

(٤) الحصول ورقة ٣٢ ب .

وأقول : إن صحَّ ما ذكره من أن النُّحاة قبلَ ابنِ معطى كانوا يقدِّمون في كتبهم « المنقوص » فيكون ابنُ معطى قد أثر في كلِّ الذين جاءوا بعده ، ممَّن صنَّفوا في النحو ، فقد رأينا « المقصور » مقدِّماً على المنقوص في مصنفات ابن مالك ، وبخاصَّة الألفية والتسهيل^(١) ، وشُرَّاح الألفية ، ثم في كتابي ابن هشام : قَطْر الندى وشُدُور الذهب .

ثم يلاحظُ أن ابن معطى قدَّم « المقصور » أيضاً في ألفيته ، قال^(٢) :

وإن يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلًّا بِألفٍ نَحْوِ الْغَتَّى وَحُجَلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ يُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لَا تَظْهَرُ
وإن يكنْ فاءً وَكُسْرُ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنقُوصًا لِنَقْصِ حَلِّهِ
نَحْوَ الشَّحِيحِ وَالنَّصْبِ فِيهِ يَظْهَرُ وَالرَّفْعُ بِكَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

ويقول ابن مالك^(٣) :

وَسَمٌّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمَا
فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

٦ - عَبرَ ابن معطى عن الأسماء الستة فقال^(٤) : « وهى أخوك وأبوه وحُوهَا وهَنُوك وفوه وذو مال » .

ويقول ابن إياز^(٥) : « قوله : « وحُوهَا » فأضافه إلى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ ، ولم يقل كما قال غيره : « وحُوه » بالإضافة إلى ضمير المذكر ، لأنَّ الأحماء أقاربُ

(٢) الألفية ص ٤

(١) التسهيل ص ١٦

(٣) الألفية (باب العرب والمبني) . (٤) الفصول ورقة ٥ ب .

(٥) المحصول ورقة ٣٨ ب .

الزَّوْجَ ، وَالْحَمَّةَ أُمَ الزَّوْجِ ، وَأَهْلَ الْمَرْأَةِ : الْأَخْتَانِ ، وَالصَّهْرُ يُجْمَعُ الْجِهَتَيْنِ .
انتهى كلام ابن إياز . وهذه التفرقة بين الأعمام والأخوتان ، من كلام الأصمعي .
جاء في التهذيب^(١) : « وَأَمَّا الْخَتَنُ ، بفتح التاء ، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى رَوَى عَنْ
ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، وَعَنْ أَبِي نَصْرٍ ، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ ، أَنَّهُمَا قَالَا : الْأَعْمَامُ مِنْ قِبَلِ
الزَّوْجِ ، وَالْأَخْتَانُ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ ، وَالصَّهْرُ يَجْمَعُهُمَا » . وأحمد بن يحيى
في هذا النص هو الإمام ثعلب . وقد حكى هذه التفرقة في مجالسه^(٢) .

٧ - ذكر ابن معطى أَنَّ علامةَ الفعلِ الذي لم يُسمَّ فاعله^(٣) : « أَنْ يُضَمَّ
أَوَّلُهُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ » .

ويستحسن ابن إياز هذه الضابطة ، فيقول^(٤) : « وَقَوْلُهُ : وَيُكْسَرُ
مَا قَبْلَ آخِرِهِ » أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّحَاةِ : « وَيُكْسَرُ ثَانِيهِ » أَلَا تَرَى
أَنْ قَوْلَكَ : دُخِرَج - لَمْ يَكْسَرِ ثَانِيهِ ، وَإِنَّمَا كُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ » .

٨ - عالج ابن معطى في فصل واحد على الترتيب^(٥) : المصدر وظرف الزمان
والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمُشَبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له .
ويعلق الخوئي على هذا الترتيب فيقول^(٦) : « اعلم أَنَّ عَادَةَ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ
النُّحَاةِ أَنْ يَذْكُرُوا الْمَفَاعِيلَ الْخَمْسَةَ مُتَوَالِيَةً ، ثُمَّ يَنْتَقِلُوا إِلَى ذِكْرِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ

(١) تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ (ختن) وإيضاً (حمو) ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٣

(٢) مجالس ثعلب ص ١٤٣ ط ثانية .

(٣) الفصول ورقة ١٣ أ .

(٤) المحصول ورقة ٨٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٧ ب .

(٦) شرح الفصول ورقة ١٦٢ أ .

والاستثناء ، لأنها مُشَبَّهة بالفعل ، والمُشَبَّه به أولى بالتقدُّم من المُشَبَّه ، والمصنَّفُ خالف ذلك ، وفصل بين الفعل فيه (يعنى ظرفى الزمان والمكان) والمفعول له ، بالحال والتمييز والاستثناء ، فقدَّمها على المفعول له والمفعول معه ، لأنَّ هذه الأشياء تقع موقعَ الفاعل فى المعنى ، إنَّك تقول : جاء زيدٌ راكباً ، فزيدٌ فاعلُ جاء ، وراكباً : صفة له فى المعنى ، فهو الفاعل فى الحقيقة ، وإذا قلت فى التمييز : طاب زيدٌ نفساً ، فالمعنى : طابت نفسُ زيدٍ ، فهو فاعِلٌ فى المعنى ، وإذا قلت : ما قام إلا زيدٌ ، فزيدٌ فاعِلٌ حَقِيقَةً ، وإذا قلت : ما قام القومُ إلا زيدٌ ، فزيدٌ بدل من القوم ، والبدل واقعٌ موقعَ المبدلِ منه . ووجهُ ثانٍ : وهو أن الحالَ يشاركُ الظرفَ فى التقدير بفى ، ويُشابهه فى التنقل ، فذكر بعده .

٩ - عبَّر ابن معطى عن البدل الذى يُسمَّيه بعضُ النحويين : « بدل البعض من الكلِّ » بقوله ^(١) : « وبدلُ الشئ من الشئ وهو بعضُه » . وجاء بإزاء هذا فى المحصول ^(٢) : « إنما قال : « بدلُ الشئ من الشئ وهو بعضُه » ولم يقل كما قال غيره : « وبدلُ البعض من الكلِّ » لوجهين : أحدهما أنَّ بدلَ البعض من الكلِّ ينقسم قسمين : أحدهما من بدل الغلط ، والثانى من بدل البيان ، فأما الذى من بدلِ الغلط : فأن يكون الثانى ليس جزءاً ممَّا قبله ، كقولك : ضربت زيدا ، فإذا قال : ويبدلُ البعضُ من الكلِّ ، على الإطلاق أو هم هذا الإطلاقُ أن البعضَ يجوزُ إبداله من الكلِّ ، سواء كان جزءاً منه أو لم يكن ،

(١) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٩٤ ب . وقد لاحظت أن هذا الكلام الذى أنقله جاء بمجاشية المحصول بقلم وحبر مختلفين ، ولم أجد إليه تحويلة فى صلب المحصول ، ولذا لم أجزم بأنه من قول ابن إياز صاحب المحصول .

فإذا قال : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ، زال هذا التوهّم . الثاني : أن بعضاً وكلاً ، قدّران بتقدير المضاف ، لأنهما مضافان في المعنى ، وإن لم يضافا في اللفظ ، ألا ترى أن سيبويه قال : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك : مررت بكل قائماً ، ومررت ببعض قائماً وبعض جالسا ، ألا تراه كيف جعلهما معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة ، وإنما لزم ذلك لأن هذا إنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم فيستغنى بما جرى من ذكرهم عن أن يضافا إلى الضمير ، ولذلك لم يوصفا لأنهما قد أغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفى بذكرهما عن ذكره . ولذلك لم يوصف بهما كما لا يوصف بالضمير ، ويمكن أن يكون امتناع وصفهما والوصف بهما أنهما لم ينفكاً عن الإضافة معنًى ، صارا كبعض اسم ، وبعض الاسم لا يجري فيه ذلك ، ولما كانا في تقدير التعريف بالإضافة معنًى قبيح دخول الألف واللام عليهما ، فلذلك لم يحسن أن يقال : بدل البعض من الكل . »

١٠ - عَدَّ ابنُ معطى من علامات التأنيث التاء المكسورة ، قال ^(١) : « والتاء المكسورة ، نحو : أنت . »

ويقول ابن إياز ^(٢) : « وقوله : « والتاء للكسورة » الذي وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامة للتأنيث ، نحو : أنت ، والمصنّف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به . »

هذا وقد انتقد ابن إياز والخوَّيُّ في شرحهما للفصول أشياء على ابن معطى،
وضعتها في أماكنها من حواشى التحقيق، لكننى ذاكرتها هنا بعضها تكميلاً
لجلاء شخصية ابن معطى النحويّة :

١ - ذكر ابن معطى من علامات الاسم^(١) : « الإخبار عنه » .
وينقد ابن إياز فيقول^(٢) : « ولو وضع مكان الإخبار عنه : الإسناد إليه ،
كما فعل الزَّخْشَرِيُّ ، لكان أحسن ، وذلك أن الإسناد أعمُّ من الإخبار ،
ألا ترى أن الإخبار لا ينطلق إلّا على ما يَحْتَمِلُ الصدق والكذب ، والإسناد
ينطلق على هذا ، وعلى ما ليس كذلك » .

٢ - أخذ ابنُ إياز على ابن معطى أنه أخلَّ في ذكر الأسماء الستة بشرطٍ
آخر ، وهو أن تكون مكبّرةً أو غير مصغرة^(٣) .

٣ - عالج ابن معطى على الترتيب^(٤) : التثنية فجمع التكسير فالجمع السالم ،
مذكراً ومؤنثاً .

ويقول ابن إياز^(٥) : « هذا الترتيب غيرُ موافقٍ لترتيب أئمة العربيّة ،
فإنهم يذكرون الجمع السالم عَقِيبَ التثنية ، ثم يأتون بعده بجمع التكسير ،
وهذا المصنّف فصل بين التثنية والجمع السالم بجمع التكسير ، وهو غير حسن » .

٤ - ذكر ابن معطى في العِلل الموجبة بناء الاسم^(٦) : « شبهه بما وقع موقع
الفعل ، كحَذَامٍ وقَطَامٍ ، وسَكَابٍ » .

(١) الفصول ورقة ٢ أ . (٢) الحصول ورقة ٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ ب ، والحصول ٣٨ ب .

(٤) الفصول ورقة ٥ ب ، ٦ أ . (٥) الحصول ورقة ٤٥ أ .

(٦) الفصول ورقة ٨ أ .

قال ابن إياز^(١) : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف ذكر أن هذه العِللَ موجبةُ لبناء الاسم ، ومعلوم أن هذا القسم فيه خلاف ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وبنو تميم يُعربونه ويمنعونه الصرف ، فيقولون : هذه قَطَامٌ ، ورأيتُ قَطَامَ ، ومررت بقَطَامَ ، فليس البناء فيه واجباً عند الجميع ، فإن كان يريد اللغة الحجازية^(٢) خاصةً ، فالواجب عليه أن يقيّد كلامه ولا يُرسّله . فاعرفه . »

٥ - ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال المتعدية « حَيْهَلٌ » . قال^(٣) : « وحيهل ، ومعناه : احضر ، ومنه قول المؤذن : حَيَّ على الصلاة . »

ويعلق ابن إياز على هذه العبارة الأخيرة فيقول^(٤) : « قوله : ومنه قول المؤذن : « حَيَّ على الصلاة » فيه نظر ، إذ « حَيَّ » غير متعدية وهى فى الكلام عليه ، وما غرّه إلا أنه فى سياق حَيَّ هل . »

ولا يسلّم هذا الكلام لابن إياز . فقد جاءت « حَيَّ » متعدية فى قول ابن أحر :

أُنشأتُ أسأله ما بالُ رُفقتِهِ
حَيَّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكَبَ قد ذَهَبَا
أى عليك بالحمول فقد ذهبوا^(٥) .

وبالاحظ أن ابن معطى ذكر فى ألفيته : « حيهل » ولم يذكر « حَيَّ » وحدها ، قال :

(١) المحصول ورقة ٥٨ ب .

(٢) لتابعة ابن معطى لآفة الحجازية ينظر الفقرة (٢٤) الآتية فى « متابعات ابن معطى » .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٧٠ ب .

(٥) راجع اللسان (ح ي ي) ١٨ / ٢٤٣ ، وديوان ابن أحر ص ٤٣

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نَحْوَ رُوَيْدَ وَهَلُمَّ سُعْدَى
وَهَا وَحَيْهَلْ وَبَلَهَ الشُّعْرَا وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا^(١)

٦- قسم ابن معطى العلم^(٢) إلى جنسي وشخصي ، ثم تكلم عليهما على هذا الترتيب .

قال ابن إياز^(٣) : « وانقسام العلم إلى جنسي وشخصي ظاهر ، لكن المصنف أساء الترتيب ، فبدأ بالجنسي ، والمشهور في الكتب خلافه » .

ويلاحظ أن ابن معطى راعى هذا الترتيب أيضاً في ألفيته . قال^(٤) :

فَالْعِلْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي^(٥) يَكُونُ مِثْلَهُ لغيرِ النَّاسِ
تَمَّا يُبَلِّسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ وَلاَحِقٍ وَشَدَقَمِ
ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ

هذه مثل لما انتقده ابن إياز على ابن معطى في « الفصول » . وقد لاحظت أن بعض ما أخذه ابن إياز والخويّ جاء من سقم النسخ التي وقعت لهما من « الفصول » وقد نبّهت على ذلك في حواشي التحقيق ، ولا أريد أن أعيد ذلك هروباً من التكرار ، وفيراً من التكرار ، لكنني ذاكرته هنا نموذجاً واحداً يدل على سوءه :

ذكر ابن معطى أن الإعراب هو^(٦) : « تغير أواخر الكلم لاختلاف

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) الفصول ورقة ٤١ أ .

(٣) المحصول ورقة ١٧٠ ب . (٤) الألفية ص ٢٣ .

(٥) في نسخة بهامش الألفية : « للأجناس » . . وهو الموافق لما في الفصول ويتجه إليه نقد ابن إياز .

(٦) الفصول ورقة ٣ أ .

العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركات ظاهرة أو مقدرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف .

وقد سقط من نسخة ابن إياز والخوئي من « الفصول » قول ابن معطي : « الداخلة عليها عند التركيب » فبنى الخوئي على هذا السقوط نقداً ، قال ^(١) : « واعلم أن هذا الحدّ عبارة الجمهور ، ويردّ عليه قولهم في الحكاية لمن قال : جاء زيدٌ منو ؟ أى من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا مناً ، ولمن قال : مررت بزيدٍ مني ، فإن « من » ها هنا قد تغيّر آخره لتغيّر العوامل حسب ما رأيت وليس معرباً ، بل هو مبني ، واحترز شيخ المصنّف أبو موسى الجزولي عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، فلم يردّ عليه « من » في الحكاية ، لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغي للمصنّف أن يوافقه في هذه العبارة ، كما وافقه في عبارته في حدّ الحروف التي خالف بها الجمهور ، فراراً من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور ، وكما وافقه في مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور .

* * *

وبعد .. فإذا كان ابن إياز والخوئي قد أخذوا على ابن معطي أشياء وأشياء ، فقد فاتهما أن يقنّبا إلى خطأ وقع فيه ابن معطي ، وقد أمكنني بحمد الله أن أعرفه وأدلل على الصواب فيه :

ذكر ابن معطي فيما يُصغّر من الناقص عن الثلاثي ، قال ^(٢) : « وإن كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف ردّدت ما حُذِف منه إن كان في أوّلّه ، تقول في عدّة :

(١) شرح الحوي على الفصول ورقة ١٤ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٤ ب .

وَعِيدَةً وَأَعِيدَةً ، وَإِنْ كَانَ فِي وَسْطِهِ رَكَدَتُهُ ، فَتَقُولُ فِي سَنَةٍ : سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةَةٌ .
وَفِي مُذَ : مُنِيذٌ .

قال ابن إياز^(١) : « وَتَمَثِيلُ الْمُصَنَّفِ بِسَنَةٍ فِيمَا حُذِفَ وَسَطُهُ غَلَطٌ ، لِأَنَّهُ
مَحْذُوفُ اللَّامِ ، فَمِنْ قَالَ : سَنَوَاتٌ ، فَلَامُهَا وَاوٌ ، وَتَصْغِيرُهَا : سُنِّيَّةٌ ، وَمَنْ قَالَ
سَنَهَاتٌ ، فَلَامُهَا هَاءٌ ، وَتَصْغِيرُهَا سُنِّيَّةَةٌ .

وقال الخَوَّيُّ^(٢) : « وَلَمْ يُمَثَّلِ لِلْمُصَنَّفِ لِلْمَحْذُوفِ الْعَيْنَ ، بَلْ ذَكَرَ هُنَا
مَا حُذِفَ وَسَطُهُ ، كَسَنَةٍ ، وَلَمْ يُرِدْ بِالْوَسْطِ الْعَيْنَ ، بَلِ الْحَشَوُ ، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ
مِنْ « سَنَةٍ » لَامُهَا ، وَجَعَلَهَا وَسَطًا لَوُقُوعِهَا قَبْلَ هَاءِ التَّائِيثِ حَشَوًّا » .

وأقول : هَذَا خَطَأٌ وَقَعَ فِيهِ ابْنُ مَعْطَى وَابْنُ إِيَازٍ وَالْخَوَّيُّ . أَمَّا خَطَأُ
ابْنِ مَعْطَى فَلِأَنَّهُ مَثَّلَ لِمَا حُذِفَ وَسَطُهُ بِسَنَةٍ ، وَالصَّوَابُ فِي هَذَا الْمَثَالِ : « سَهُ »
بِالْسِينِ وَالْهَاءِ ، كَمَا فِي هَمْعِ الْهَوَامِعِ ، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ^(٣) .
وَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ « سَهُ » : سَتِيَّةٌ ، بَرَدُّ الْعَيْنِ ، وَهِيَ التَّاءُ . وَالسَّهُ : الْأَسْتُ .
وَفِي الْحَدِيثِ : « الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهُ » قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(٤) : « السَّهُ : حَلْقَةُ الدُّبُرِ ،
وَهُوَ مِنَ الْأَسْتِ ، وَأَصْلُهَا : سَتَهُ ، بَوَزْنِ فَرَسٍ ، وَجَمْعُهَا : أَسْتَاهُ ، كَأَفْرَاسٍ ،
فَحُذِفَتْ الْهَاءُ ، وَعَوِضَ مِنْهَا الْمَهْمَزَةُ ، فَقِيلَ : أَسْتُ ، فَإِذَا رَدَدْتَ إِلَيْهَا الْهَاءَ ،
وَهِيَ لَامُهَا وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ التَّاءُ ، انْحَذَفَتِ الْمَهْمَزَةُ الَّتِي جَاءَ بِهَا عِوَضَ
الْهَاءِ ، فَتَقُولُ : سَهُ ، بَفَتْحِ السِّينِ ، وَيُرْوَى فِي الْحَدِيثِ : « وَكَاءُ السَّتِ » بِحَذْفِ
الْهَاءِ وَإِثْبَاتِ الْعَيْنِ ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ .

وَقَدْ كُنْتُ جَوَّزْتُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي « الْفُصُولِ » مِنْ قَوْلِهِ : « سَنَةٍ » مِنْ

(٢) شرح الفصول ١٨٠ أ .

(١) المحصول ورقة ٢٠٨ ب .

(٤) النهاية ٢ / ٢٩٩

(٣) المجمع ١٨٧ / ٢ ، والأشْمُونِيُّ ١٦٧ / ٤

تصحيفات النسخ، لكن ردّني عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله في التصغير :
« سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ » فهذا ممّا ينصرف إلى « سَنَّةٍ » لا محالة . ومن عجب أن
المصنّف ذكر هذا المثل على الصواب في ألفيته ، قال ^(١) :

وكلُّ محذوفٍ إذا ماصَّعرا يردُّ للأصل فقلُّ مُصَّعرا
وعيدةٌ يديَّةٌ شويَّه مُبَيَّةٌ عُصِيَّةٌ سَتِيَّه

أمّا خطأ ابن إياز والخوئيّ فلا نهما لم يَنْبَها إلى ما في تمثيل المصنّف من
تصحيف ، وأما قولُ الخوئيّ : « ولم يمثّل المصنّف لمحذوف العين » ، فهو
مدفوع بقول المصنّف بعد : « وفي مذ : منيذ » فهذا هو مثال محذوف العين
ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخوئيّ من « الفصول » كما سقط
من « محصول » ابن إياز ، واعتذار الخوئيّ بقوله : « ولم يرد بالوسط العين
بل الحشو » واضح التكلف .

هذا ولا بن معطى سهو آخر : فقد ذكر في فصل ^(٢) « الإمالة » أن هاء
التأنيث تُمالُ بعد حروفٍ يجمعها : « ستشعثك خصفة » . وتمثله هذا ليس ممّا
هو بسبيله ، هذا تمثيل الحروف المهموسة ، كما في لسان العرب ^(٣) عن الحكم .
وقال ابن إياز ^(٤) : « وهنا تنبيه ، وهو أن الذي ذكره المصنّف يجمع الحروف
المهموسة فاشتبه عليه ، فأتى به في هذا الموضع ، أو أنه من غلط النسخ ،
وجمعها في قوله : « في ذود كلب نهز شمس جثت » . والذي ذكره ابن إياز
حق ، وقد ذكره المصنّف في ألفيته ، قال ^(٥) :

والهاء للتأنيث قد أميلت بعد حروفٍ بعدُ قد أُبينت
في ذودِ كلبٍ نهز شمس جثت كخيفةٍ وقفاً وقد تبينت

(١) الألفية ص ٥٤ (٢) الفصول ورقة ٥٧ ب .

(٣) مادة (هـ) ٨ / ١٣٧ ، وزدته بيانا في حواشي تحقيق « الفصول » .

(٤) المحصول ورقة ١٧٧ ب . (٥) الألفية ص ٦١ .

المتابعات والاختيارات في « الفصول » :

تابع ابن معطى أعلام النحاة قبله في كثير من آرائه وتعريفاته . وعلى رأس هؤلاء جميعا أستاذه أبو موسى الجزولي ، وقد أسلفت من قبل أن ابن معطى تأثر شيخه في طرائق التعبير ، من شدة التركيز وغلبة المنطق . وسأذكر متابعات ابن معطى واختياراته بترتيب ورودها في « الفصول » ليسهل الرجوع إليها :

١ - عرّف ابن معطى الكلام بأنه^(١) : « اللفظ المركب المفيد بالوضع » . قال ابن إياز^(٢) : « قوله : « بالوضع » وكذا قال الجزولي في حواشيه . وقال الخوي^(٣) : « وقد سبقه إليه شيخه أبو موسى الجزولي رحمه الله » .

٢ - ذهب ابن معطى في حدّ الحرف إلى أنه^(٤) « كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها » ، وقد وافق بذلك شيخه الجزولي ، كما ذكر الخوي^(٥) .

٣ - ذكر ابن معطى أن علامات الحرف^(٦) : « ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » . وهو قول ابن جني في « اللّمع » على ما ذكر ابن إياز^(٧) .

٤ - قال ابن معطى في موانع الصرف^(٨) : « وإنما يُمنع الاسمُ الصّرف لوجود علتين فرعيتين فيه من فروع تسعة » .

ويقول ابن إياز^(٩) : « عدّ المصنّف الفروعَ تسعةً تابع فيه ابن السّراج

(١) الفصول ورقة ١ أ . (٢) المحصول ورقة ١ ب .

(٣) شرح الفصول ورقة ١ أ . (٤) الفصول ورقة ٢ ب .

(٥) شرح الفصول ورقة ١٤ ب . (٦) الفصول ورقة ٢ ب .

(٧) المحصول ورقة ١٣ أ . (٨) الفصول ورقة ٣ ب .

(٩) المحصول ورقة ٢١ أ .

وأبا عليّ وابن جنيّ والزخشرى ، وقال أبو سعيد السيرافى : هي عشرة ، وزاد على ذلك شبه ألف التانيث ، وقال عبد القاهر الجرجاني : والحق أنها ثمانية ، وحذف الألف والنون الزائدتين .

٥ - تكلم ابن معطى على موانع الصرف مبتدئاً بالتعريف^(١) . وقد استحسّن ابن إياز هذا ، قال^(٢) : « بدأ المصنف الموانع بالتعريف ، كما فعل الزخشرى ، وهو حسن ، إذ له قوة ومزية على غيره من الأسباب ، ألا ترى أن أذريجان فيه خمسة أسباب ، وهي التعريف والألف والنون والتركيب والعجمة والتانيث ، ومع ذلك إذا نُكّر صُرِف ، وإن كان بعد ذلك فيه أربعة أسباب » .

٦ - قال ابن معطى^(٣) : « وكلّ ما لم ينصرف معرفة إذا نُكّرته صُرِف » . ويشرح ابن إياز هذه القاعدة فيقول^(٤) : « يشير إلى نحو أحمد وإبراهيم ، فإنهما لا ينصرفان معرفة ، فأحمد سبباه التعريف ووزن الفعل ، وإبراهيم العجمة والتعريف ، فإذا نُكّرا انصرفا ؛ لبقائهما على سبب واحد ، لكن في كلامه تسامح ، وذلك لأننا قد قدّمنا أنك لو سميت رجلاً بأحمر ، لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فإن نُكّرته فسيبويه لا يصرفه ، فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ولا يبعد أن يكون وافق الأخصّ^(٥) في صرف أحمر ، اسم رجل بعد التنكير ، وكذلك لو سمينا رجلاً بمساجد ، لم ينصرف ، فإن نُكّرته لم ينصرف أيضاً » .

(١) الفصول ورقة ٤ أ . (٢) المحصول ورقة ٢٣ ب .

(٣) الفصول ورقة ٤ ب . (٤) المحصول ورقة ٣١ أ .

(٥) على ذكر موافقة ابن معطى للأخصّ هنا أقول : ذكر الشيخ يس في حاشيته =

٧ - ذكر ابن معطى أن وجه مضارعة الفعل المضارع للاسم^(١) : « أنه يكون مُبهماً كما يكون الاسم مبهماً » .

قال ابن إياز^(٢) : « وقد اقتدى في هذا بالجزولي ، فإنه أتى بذلك في حواشيه » .

٨ - ذكر ابن معطى أن الحرف يُبنى على الكسر ، قال^(٣) : « نحو يزيد وجير » .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٤) : « اعتبار المصنف « جير » حرفاً تابع فيه ابن جنى ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها اسم من أسماء الأفعال » .

٩ - في تقسيم الأفعال إلى الأزمنة الثلاثة قال ابن معطى^(٥) : « والمبهم بوضعه معرب مرفوع حتى يدخل عليه ناصب أو جازم » .

يقول ابن إياز^(٦) : « تقييدهُ المبهم بالوضع ركيك ، إذ لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضي والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارةً

= على التصريح ٣/٣٠٢ ، ما يقضى بمتابعة ابن معطى للاخفش . قال : « قال الاخفش : من جوع التكسير فمیل جمعا لفعل ، كعبد وعبيد ، ولفعل ، بكسر وسكون ، كضرس وضريس ، وهو اسم جمع عند سيبويه ، كالجمال والباقر ، ومشى ابن معطى على أنه جمع تكسير فقال :

ثم فمیل كالعبيد قيسوا قالوا السكيب وكذا الضريس
وهذان البيتان في الألفية ص ٥٠

(١) الفصول ورقة ١٧ أ . (٢) المحصول ورقة ٥١ أ .

(٣) الفصول ورقة ٩ ب . (٤) المحصول ورقة ٦٤ ب ، ٦٥ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٠ أ . (٦) المحصول ورقة ٦٨ ب .

وبالقريظة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولي في حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ، وهو لا يكون بغيره .

١٠ - يقول ابن معطى^(١) : « وكلّ فعل لا يتعدى فإنه يجوز تعديته بحرف الجرّ » .

ويقول ابن إياز^(٢) : « أسباب التعدى وآلاته ثلاثة : حرف الجر ، كما ذكر ، والمهمزة : نحو : أذهبتُ زيداً ، وتضعيف العين نحو : فرّحتُ زيداً ، وإنما اقتصر المصنّف على حرف الجرّ ؛ لأنه هو الوصلة والحقيقة ، ألا تراه واقعاً بينهما ، ولأنه أيضاً أكثرهما استعمالاً وأوسعها مجالا ، وقد اقتدى في ذلك بالجزولي » .

١١ - في أثناء الكلام على « نعم ويُس » قال ابن معطى^(٣) : « وفاعلهما إما ظاهر وإما مضمَر » .

وقد جاء كلام ابن معطى عند ابن إياز^(٤) : « وفاعلهما إما مضمَر أو ظاهر » .
وبنى على هذه الرواية ابنُ إياز فقال : « إذا كانا فعلين فلا بدّ لهما من فاعل »
وقد اقتدى بأبي عليّ في تقديمه الكلام على الفاعل المضمَر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى في ذلك بالجزولي حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » .

وبلاحظ أن كلام ابن معطى جاء في شرح الخوئي^(٥) مطابقاً لروايتنا من الفصول .

(١) الفصول ورقة ١٠ ب . (٢) المحصول ورقة ١٧٠ .

(٣) الفصول ورقة ١٤ أ . (٤) المحصول ورقة ٨٣ ب .

(٥) شرح الخوئي ورقة ٤٩ أ .

١٢ - أعرب ابن معطى « حَبَّذَا^(١) » فِعْلًا رُكَّبَ مع فاعله واقتربنا معا ،
فصارا اسماً واحداً يُرْفَعُ بالابتداء .

قال ابن إياز^(٢) : « وكأنك قلت : المحبوبُ زيدٌ ، وهذا اختيار المصنّف
وهو رأى أبى سعيد السَّيرافى » .

١٣ - أعرب ابن معطى : « ما أحسنَ زيداً^(٣) » ما : اسم مبتدأ نكرة ،
غير موصوفة ولا موصولة ، و « أحسنَ » : فعل ماض ، و فاعله مضمَر فيه ،
وزيدا : مفعول به .

ويقول ابن إياز عن إعراب^(٤) « ما » اسما مبتدأ نكرة : « وهو مذهب
سيبويه ، وهو اختيار الجميع » .

ويقول عن إعراب « أحسن » فعلا ماضيا : « وهذا رأى البصريين » .

١٤ - ذهب ابن معطى إلى أنه^(٥) « لا يُفصل بين فعلى التمتعج وبين
معموليهما » .

ويقول ابن إياز^(٦) : « اختيار المصنّف هذا هو رأى الأخفش والمبرد^(٧) .
واحتجوا بأشياء ، منها : جَرَّيْهَا تَجَرَّى الأمثال ، وقد عُلِمَ أَنَّ الأمثالَ لا تُغَيَّرُ
عن وضعها ، ومنها : أَنَّ هذه الصيغةَ لَمَّا جُعِلَتْ إنشاءً للتمتعج التزَمَ فيها طريقةُ
واحدة ، لأنَّ كُلَّ لفظ صارَ علماً لمعنى من المعانى ، فالقياس ألا يُتصرَّفَ فيه
احتياطاً على تحصيل الفهم ، ومنها قياس امتناع الفعل على التقديم والتأخير » .

(١) الفصول ورقة ١٤ ب . (٢) المحصول ورقة ٨٥ ب .

(٣) الفصول ورقة ١٥ أ . (٤) المحصول ورقة ٨٧ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٥ أ . (٦) المحصول ورقة ٨٧ أ .

(٧) رأى للمبرد هذا تجده فى كتابه المقتضب ٤ / ١٧٨ .

١٥ - سَيِّ ابنُ معطى كاد وأخواتها^(١) : أفعالُ المُقارَبةِ .

وبعقب ابن إياز فيقول^(٢) : « سَمِيَ هذه الأفعالُ أفعالَ المقاربةِ ، وكذلك سماها الزَّجَّاجِيُّ والزَّخْشَرِيُّ ، وفيه نظر ، لأن معنى المُتَّارَبةِ مقاربة الفعل ، وليست بأسرها للمقاربة ، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض ، وهو : عسى ، وقال الجوهري : يكون يقينا^(٣) ، وقسم للمقاربة الدخول في الفعل ، وهو : كاد وكرَّب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطَفِقَ وأنشأ ، وقسم يستعمل تارة استعمالَ كاد ، وتارة استعمالَ عسى ، وهو : أوشك » . انتهى كلام ابن إياز .

وأقول : إن تسمية ابن معطى ومَنْ سبَّه أفعالَ هذا الباب أفعالَ المقاربة ، لا مأخَذَ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكلِّ ، وهو شيء معروف في كلامهم ، وشواهد كثيرة^(٤) .

١٦ - في انقسام ظرف المكان إلى مُبْهَمٍ ومعدود ومختصٍّ ، يقول ابن معطى^(٥) : « فالمُبْهَم من الأمكنة ما لا يستحقُّ ذلك الاسمَ إلَّا بالإضافة إلى غيره ، وهي الجهات الستُّ وما في معناها » .

(١) الفصول ورقة ١٦ أ . (٢) المحصول ورقة ٩٠ ب .

(٣) انظر كلام الجوهري أبسط من هذا في الصحاح (عسى) ص ٢٤٢٦

(٤) بعد أن فهمت هذا الفهم وجدت ما يعضده في شرح التصريح على التوضيح ٢٠٣ / ١ ، قال الشيخ خالد : « هذا باب أفعال المقاربة ، وهذا مجاز مرسل ، من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة ، وكتسميتهم ربيعة القوم عينا » ثم حقق الشيخ يس في حاشيته على التصريح أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب ، لا من تسمية الكل باسم الجزء - في كلام طويل .

(٥) الفصول ورقة ١٨ ب .

قال ابن إياز^(١) : « وهو لفظ الجزولي في حواشيه، ويعنى به أنه لا يصدق عليه هذا الاسم ، نحو : فوق وتحت ، إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : فوق ، إلّا بالنسبة إلى تحت ... وكذلك باقيها ، وقال الشلوبيني^(٢) : يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام لا بد له مما يكون له أماماً ، وكذا سائر الجهات الست ، ولذلك سُمي إماماً ، لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

١٧ - عرّف ابن معطى الحال ، فقال^(٣) : « هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول بنكرة مشتقة بعد معرفة قد تمّ الكلام دونها ، متنقلة » .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٤) : « وهنا تنبيه ، وهو أن ما ذكره - وإن كان قد سبقه إليه أبو بكر بن السراج في « أصوله » - يبطل بالوصف في قولك : جاءني زيد الراكب^(٥) ، وضربت زيداً المكتوف . قال الأندلسي : والجيد أن يقال : الحال هو اللفظ الدالّ على بيان كيفية الموصوف في حال وجود الصفة به ، والصفة في حال وجودها بالموصوف » .

١٨ - عرّف ابن معطى التمييز بأنه^(٦) : « تفسير مبهم بنحس نكرة منصوبة متدرة بمن ، وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم » .

(١) المحصول ورقة ٩٩ أ .

(٢) كلام الشلوبيني متجه إلى الجزولي ، فإن له شرحين على الجزولية ، كما في بنية الوعاة ٢ / ٢٢٥ ، ولم يثبت أنه شرح ابن معطى .

(٣) الفصول ورقة ١٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٠١ ب .

(٥) بنصب الراكب . ويعنى وقوع الحال معرفة ، وهو ما أجازهُ يونس والبغداديون انظر الأشموني ٢ / ١٧٢ (٦) الفصول ورقة ١٩ ب .

وقال ابن إياز^(١) : « بدأ المصنّف بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، اقتداءً بالزخشرى ، وهو جيّد ، لقوّة عامله ، إذ العاملُ فيه فعلٌ ، وهذا خلاف مذهب أبى الفتح ، فإنه بدأ بالمنتصب عن تمام الاسم ، وعُدّره كثرة هذا الضرب في الكلام وقلة الأول » .

١٩ - في الحديث عن ورود الخبر جملةً ، قسم ابنُ معطى الجملةَ أربعة أقسام^(٢) : « مبتدأ وخبر ، فعل وفاعل ، شرط وجزاء ، ظرف أو جارّ ومجرور » . ويقول ابن إياز^(٣) : « اعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام ، وقد تبع في ذلك أبا عليّ والزخشرى ، وأمّا ابنُ جنيّ فإنه قسمها إلى قسمين : مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، وهذا هو المأرضي عند الحدّاق ، لأن كلّ جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تقدّر » .

٢٠ - قال ابن معطى^(٤) : « وشبّهوا بأن حرف النفي ، وهو « لا » إذا أريد به المبالغة في النفي ، كقولك : لا رجل في الدار ، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنيٌّ إذا كان مفرداً ، فإذا كان مضافاً أو مشبّها بالمضاف وجب نصبه ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بطلٍ » .

ويعقب ابن إياز^(٥) فيقول : « قوله : « فهي تنصب الاسم وترفع الخبر » هذا هو رأي الأخفش والبرّد والزخشرى ، وحجّتهم أن « لا » عاملة في المبتدأ ، فوجب أن تعمل في الخبر ، بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر » .

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| (١) المحصول ورقة ١٠٤ ب . | (٢) الفصول ورقة ٢٥ أ . |
| (٣) المحصول ورقة ١٣٦ أ . | (٤) الفصول ورقة ٢٦ ب . |
| (٥) المحصول ورقة ١٣٣ ب . | |

٢١ - وعن قول ابن معطى فى النص السابق : « وجب نصبه » يقول ابن إياز^(١) : « وهنا تنبيه ، وهو قوله : « وجب نصبه » وقد سبقه إليه الجزولى ، وقال الشلوبينى^(٢) المغربى : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفع على إعمالها عمل « ليس » وأرى أن مراد الجزولى والمصنف بتولهما : « وجب النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ، ولا يعنىان بالنصب هذا النوع المخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبينى ، والله تعالى أعلم .

٢٢ - قسم ابن معطى الجواز إلى قسمين^(٣) : ما يحزم فعلا واحدا ، وما يحزم فعليين .

وقد تبع فى ذلك شيخه الجزولى ، كما أفاد ابن إياز^(٤) .

٢٣ - ذكر ابن معطى فى الكلام على « ما » الحجازية أنه^(٥) قد تدخل الباء فى خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرّا ، كما قال ذلك فى « ليس » .

ويقول ابن إياز^(٦) : « وهنا تنبيه ، وهو أنه خصّ دخول الباء بما الحجازية ، وهو اختيار الزمخشري ، قال فى « مفضله » : إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق . وابن برهان وأبو البقاء ذهبوا إلى جواز ذلك فى اللغتين جميعا ، لوجوه ، منها : أن القرآن المجيد ورد بذلك ، كقوله تعالى^(٧) :

(١) الحصول ورقة ١٣٤ أ .

(٢) كلام الشلوبينى متجه إلى الجزولى . وانظر تعليقى على الفقرة (١٦) .

(٣) الفصول ورقة ٢٩ ب . (٤) الحصول ورقة ١٣٩ أ .

(٥) الفصول ورقة ٣١ أ . (٦) الحصول ورقة ١٤٣ أ .

(٧) سورة البقرة ، الآية الثامنة .

﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾^(١) ولا نظنّ في تيميمٍ مسلمٍ أنه يحذف الباء وهو ضعيف ، لأن ذلك يقوله التيميمي وإن خالف لغته ، امتثالاً واتباعاً وصوناً لكلام الله سبحانه عن التغيير . ومنها أنهازيدت في خبر « أن » حيث كان في سياق النفي ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُ بَحَلَقِينَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّطَ النَّوَى ﴾ والنفي عند التميميين موجود وإن لم يكن لها عمل .

٢٤ - في الكلام على « لا » العاملة عمل « ما » يقول ابن معطى^(٣) :
« وأكثر ما يستعمل الخبر في باب « لا » محذوفا .

قال ابن إياز^(٤) : « وبنو تميم لا يميزون ظهور خبر « لا » ألبتة ، وهو عندهم من الأصول للرفوضة ، ويحمل الرفع على أنه وصف لا سمها على الموضع ، دون أن يكون خبراً ، فكلام المصنّف إذاً إما هو على اللغة الحجازية^(٥) فقط .

٢٥ - ذكر ابن معطى « الباء » في حروف الجرّ . قال^(٦) : « والباء للإلصاق ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعديّة بدلاً من الهمزة .

يقول ابن إياز^(٧) : « وأما التعديّة فقد سبقه إلى جعلها قسمًا الجزولي . وقال الأندلسي : وليست التعديّة قسمًا آخر ، بل تنخرط في تلك المعاني ، لأن الإلصاق تعديّة في المعنى . وقال ابن الخبّاز : « وقوله : « وتكون للتعديّة

(١) سورة يوسف ، آية ١٧ (٢) سورة الأحقاف ، آية ٣٣

(٣) الفصول ورقة ٣١ ب

(٤) المحصول ورقة ١٤٤ ب . وصدر كلام ابن إياز هذا أورده السيوطي في الأشباه والنظائر ١ / ٧٠ ، عن ابن يعيش .

(٥) متابعة ابن معطى للغة الحجازية يرجع إلى الفقرة الرابعة نما انتقده الشراح عليه .

(٦) الفصول ورقة ١٣٤ أ . (٧) المحصول ورقة ١٥١ ب .

فيه خللٌ، لأنه يُؤْذِنُ أن ما تقدّمه ليس للتعديّة «، وصوّبه شيخنا أبو جعفر، بأن قال : الإلصاق قد ينفكُّ عن التعديّة لكونه أعمّ منها، ألا ترى إلى قول أبي الفتح : إذا قلت : أمسكت زيداً، احتمل أن تكون بشارته بيدك، وأن تكون منفعته عن التصرف من غير مباشرة، فإذا قلت : أمسكت بزید، دلّ على أن مباشرتك له بيدك، فالباء مُلصقة غير متعديّة، فالإلصاق والتعديّة إذن متغايران .

٢٦ - في كلام ابن معطى عن « رُبَّ » قال ^(١) : « وإن كُفْتُ بما جاز أن يليها الأسماء والأفعال » .

ويعقب ابن إياز ^(٢) فيقول : « المصنّف تبع شيخه الجزوليّ في جواز إيقاع الجملتين بعد « رُبّما »، وهو الظاهر من كلام المتأخّرين، والسّلوّينيّ ذكر أن مذهب سيّويه اختصاصها بالفعلية، والبيت ^(٣) محمول على الضرورة، وإيقاع الجملة الاسمية موقع الجملة الفعلية، كقول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

٢٧ - في حديث ابن معطى عن « منذ و منذ » قال ^(٤) : « وهما في ابتداء الغاية في الزمان بمنزلة « من » في غاية المكان، فإن كانا ظرفين ارتفع مابعدهما على الابتداء، وهما الخبر، فتقول : ما رأيتَه مذ يوم الجمعة » .

(١) الفصول ورقة ٣٥ ب . (٢) المحصول ورقة ١٥٦ أ .

(٣) يعني بيت أبي دؤاد الإيادي :

ربما الجامل للقول فيهم وعناجيج بينهن الهمار

وهو في ديوانه ص ٣١٦

(٤) الفصول ورقة ٣٦ أ .

ويعلق ابن إياز على قول المصنف : « ارتفع ما بعدها على الابتداء » فيقول^(١) : « ذهب إلى ارتفاع ما بعدها بالابتداء ، وهما الخبر ، وهو اختيار أبي الفتح والزجاجي ، والتقدير : بين وبين لقائه يومان » ومثل هذا ذكر الخوئي^(٢) .

٢٨ - ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال غير المتعدية^(٣) : « مَهْ » . ويقول ابن إياز^(٤) : « مَهْ بمعنى اكْفُفْ ، ذكره في اللزوم عبد القاهر والزخشرى ، وتبعهما المصنف ، وأنكره بعضهم ، لأن « اكْفُفْ » متعدٍ ، كقولك : اكْفُفْ زيدا . قلت : وإنما ذكره في هذا النوع ، لأنه لم يُستعمل المفعول معه ، فأولئك نظروا إلى الاستعمال ، والمُعْكَرَ نظر إلى نيابته عن فعل مُتَعَدٍّ » .

٢٩ - قسم ابن معطى الإشارات^(٥) إلى : « دنيا ووسطى وقُصْوَى » . قال ابن إياز^(٦) : « واستعماله دنيا وأختاها بغير ألف ولا ميم ولا إضافة ولا مِن ، خطأ وافق فيه شيخه الجزولي ، فقد وقع ذلك في حواشيه » .

٣٠ - تكلم ابن معطى في الفصل الخامس من الباب الرابع عن^(٧) « المعرّف باللام » واعتباره المعرّف اللام فقط تابع فيه سيبويه ، ولم يذكر هذه المتابعة أحد من شراحه ، والمسألة خلافية ، وفيها أربعة مذاهب : أحدها أن المعرّف « أل » والألف أصل ، والثاني : أن المعرّف « أل » والألف زائدة ،

(١) المحصول ورقة ١٥٧ أ . (٢) شرح الفصول ورقة ١١٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ ب . (٤) المحصول ورقة ١٦٥ ب .

(٥) الفصول ورقة ٤٤ أ . (٦) المحصول ورقة ١٧٩ أ .

(٧) الفصول ورقة ٤٥ أ .

والثالث : أن المعرّف « اللام » وحدها ، والرابع : أن المعرّف « الهمزة » وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . ذكر ذلك الشيخ خالد^(١) . واعتبار « اللام » هي للمعرفة وحدها ، ذهب إليه ابن معطى فى ألفيته أيضا ، قال :

أما المعارف فخمس تُذكرُ أولها الأعلام ثم المضمرُ
والمبهمُ الخصوصُ والمعرّفُ باللام والمُضاف لاسمٍ يُعرّف^(٢)

٣١ - ذهب ابن معطى إلى أن الألف واللام بدل من الهمزة فى^(٣) « الله » وفى هذا متابعة لأبى على الفارسى ، لم يذكرها أحد من شراح^(٤) « الفصول » . وقول أبى على هذا حكاه الجوهري^(٥) . قال : « وسمعت أبا على النحوى يقول : إن الألف واللام عوض منها » ، واستدل لذلك بكلام كثير حكاه الجوهري . ٣٢ - فى كلام ابن معطى عن التوابع قدّم « النعت » وذكر أنه أسبق التوابع^(٦) .

ويقول ابن إياز^(٧) : « بدأ بالنعت وزعم أنه أسبق التوابع ، وفيه نظر ، فإن ابن السراج وأبا على والزنجشى قدّموا التوكيد وشفعوه بالنعت ، وهو حسن ، لأن التأكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٨

(٢) الألفية ص ٢٣ (٣) الفصول ورقة ١٥٩ أ .

(٤) قولى هنا وفيما سبق أعنى به ابن إياز والنحوى ، فليس لدى من شروح « الفصول » غيرها .

(٥) الصحاح (أله) ص ٢٢٢٣ ، ونقله صاحب اللسان أيضا فى (أله) ٣٦١/١٧

(٦) الفصول ورقة ٤٦ أ . (٧) المحصول ورقة ١٨٥ ب .

حَقِيقَةُ الْأَوَّلِ وَحَالًا مِنْ أَحْوَالِهِ ، وَالتَّأَكِيدُ يَتَضَمَّنُ حَقِيقَةَ الْأَوَّلِ فَقَطْ ،
وَالنَّعْتُ قَدْ يَكُونُ بِالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ ، وَلَا كَذَلِكَ التَّأَكِيدُ ،
وَعُذْرُهُ مُوَافَقَةُ أَبِي الْفَتْحِ ، فَإِنَّهُ قَدَّمَ النَّعْتَ ، وَكَذَلِكَ الرَّجَاجِيُّ وَالْجَزْؤِيُّ « .
انتهى . ومثلُ هذا ذكرُ الْخَوَّيِّ ^(١) .

٣٣ - ذكر ابنُ معطى أن النَّعْتَ الْمُشْتَقَّ إِمَّا ^(٢) « حِلْيَةٌ أَوْ نَسَبٌ أَوْ فِعْلٌ
أَوْ صِنَاعَةٌ » .

وتعبير ابنِ معطى بِالْحِلْيَةِ ، تابع فيه أبا الْفَتْحِ بنِ جَنِّيٍّ . قال ابنُ إِيَّازٍ ^(٣) :
« الْحِلْيَةُ : الْأَمْرُ الظَّاهِرُ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، كَالطَّوْلِ وَالْقَصْرِ وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ
وَالْعَمَى وَالْعَوَرُ ، وَالتَّحْلِيَةُ مِنْهَا ، وَقَدْ أَتَى بِهَا أَبُو الْفَتْحِ ، فَقَالَ : الْمَوْصُوفُ لَفْظٌ
يَتَّبَعُ الْأِسْمَ الْمَوْصُوفَ تَحْلِيَةً » .

٣٤ - قسم ابنُ معطى التَّوَكِيدَ إِلَى ^(٤) « تَوَكِيدٍ تَكَرَّرَ وَتَوَكِيدٍ إِحَاطَةٌ ،
وَتَوَكِيدٍ التَّكَرَّرَ قِسْمُهُ إِلَى تَكَرَّرِ اللَّفْظِ وَتَكَرَّرِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ إِعَادَةُ الشَّيْءِ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، وَتَوَكِيدٍ الْإِحَاطَةُ هُوَ التَّوَكِيدُ بِكُلِّ وَأَجْمَعٍ .

قال ابنُ إِيَّازٍ ^(٥) : « وَقَوْلُهُ : يَنْقَسِمُ إِلَى تَوَكِيدٍ تَكَرَّرَ وَتَوَكِيدٍ إِحَاطَةٌ »
فِيهِ نَظَرٌ ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ شَيْخُهُ الْجَزْؤِيُّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الْإِحَاطَةَ لَيْسَتْ
بِتَكَرَّرٍ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، فَإِنَّ « كُلَّهُم »
بِمَعْنَى كُلِّ الْقَوْمِ ، وَهُمْ الْقَوْمُ بِأَعْيَانِهِمْ ، فَالتَّكَرَّرُ لَازِمٌ فِي التَّسْمِينِ ،

(١) شرح الفصول ورقة ١٤٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٤٦ ب .

(٣) المحصول ورقة ١٨٦ ب .

(٤) الفصول ورقة ٤٧ أ ، ب .

(٥) المحصول ورقة ١٨٨ ب .

وحيثُ تُكون القسمة متداخلة ، وعذرهما أن يريدَا أن التوكيد تارة يكون بتكرارٍ من دون إحاطة ، وتارة بتكرار وإحاطة .

٣٥ - ذكر ابنُ معطى أن للإمالة موجباتٍ وموانع^(١) .

ويعقب ابنُ إياز فيقول^(٢) : « وقول المصنّف إنها موجبات ، تسمّح ، سبقه إليه أبو عليّ الفارسيّ » .

٣٦ - عدّه ابنُ معطى حروف الإبدال أحدَ عشرَ حرفاً ، وجمعها في قوله^(٣) : « أجهدتم طاوين » .

قال ابنُ إياز^(٤) : « وأمّا عدّه حروفها ، ففيها ثلاثة أقوال : الأول : قول سيبويه وابن السّراج وابن جنيّ ، واختاره المصنّف ، وهي أحد عشر حرفاً ، ثمانية من حروف الزيادة ، وهي ما عدا السين واللام ، وثلاثة من غيرها ، وهي الطاء والذال المهملتان والجيم ، ويجمعها : أجهدتم طاوين ، والثاني قاله بعضهم ، وهو أنه أضاف اللامَ إليها فصارت اثنتي عشرة ، وذلك لإبدالها من الضاد ، قالوا : الطّجّع ، في : اضطجع ، ومن النّون في أُصَيّل ، وأصله : أُصَيّلان ، والثالث : قاله الرّمانيّ ، وهو أنه أضاف إلى ذلك الزاي والصاد ، حيثُ بدلنا من السين ، قرىء : « السّراط والزّراط » فصارت أربعة عشر . وإلى الأول أذهب ، لأن المراد ما كثر إبداله واشتهر ، ولولا ذلك لعدّت الباء والسين والعين فيها ، لأنهم قالوا : بعكوكه ، والأصل : معكوكه ، لأنها من المعك ، وقالوا : بأسمك ؟ يريدون : ما اسمك ... ونقل : عن زيدٍ قائم ، قال الشاعر^(٥) :
أعنّ ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصّباة من عينيك مسجوم

(١) الفصول ورقة ٥٧ ب . (٢) المحصول ورقة ٢١٦ أ .

(٣) الفصول ورقة ١٦٢ أ . (٤) المحصول ورقة ٢٣١ ب .

(٥) ذو الرمة ، ديوانه ص ٥٦٧

٣٧ - في الكلام على ضرائر الأشعار ، ذكر ابن معطى أنه يجوز حذف الفاء من « كيف » قال ^(١) : ويجوز الحذف من الحروف والظروف ، وهو نوع من الترخيم ، قال :

أو راعِيانٍ بُعِرا نِ لَنَا شَرَدَتْ كى لا يُحَسَّانِ مِن بُعرا نِنا أَمَرَا
ولما كانت « كيف » اسماً ، وابن معطى يقول : « ويجوز الحذف من الحروف » فقد قال ابن إياز ^(٢) : « وأطلق المصنّف عليها الحرفيّة ، وهى اسمٌ لشبهها بالحروف ، على قاعدة سيبويه ، فإنه ربّما سمّى الفعل حرفاً ، والاسم كذلك » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : من فصيح الكلام أن يطلق الحرف على الكلمة أياً كان نوعها ، وما أكثر ما نجد فى المعاجم كلمة : « هذا حرفٌ غريب » . ويريدون غيرَ هذا المعنى النحوى المحدّد ، ويستعمل القراء « الحرف » لكل كلمة تُقرأ على وجه من القراءات ، فيقولون : هذا فى حرف ابن مسعود ، ويعنون : فى قراءة ابن مسعود ^(٣) .

٣٨ - ذكر ابن معطى فى الضرائر أيضاً من الإدغام الشاذّ قولهم فى بنى الحارث وبنى العنبر : بَلَحارث و بَلْعنبر ^(٤) .

وقد أفاد الخوئي ^(٥) أن هذا ليس من الضرورات ، بل هو جائزٌ فى سعة الكلام ، وفى القرآن الكريم ^(٦) : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونًا ﴾ . ثم ذكر أن المصنّف تابع الزجاجى فى ذلك ، حيث ذكره فى شواذّ الإدغام .

* * *

(١) الفصول ورقة ٦٦ ب . (٢) المحصول ورقة ٢٤٧ أ .

(٣) انظر اللسان (حرف) ١٠ / ٣٨٥ . (٤) الفصول ورقة ٦٨ أ .

(٥) شرح الفصول ورقة ٢٣٩ أ . (٦) سورة الواقعة آية ٦٥ .

وبعدُ : فهذه مُتابعات ابن معطى واختياراته ، طَوَّفَ فيها ، وأفاد مِن كلِّ مَنْ سبقوه ، على أنَّا رأينا يدور كثيراً في فَلَكَ شيخه الجُزُوليّ وأبى القاسم الزَّجَاجيّ ، والصَّلَة بين الثلاثة^(١) وثيقة ، فابن معطى تَلَمَذَ للجُزُوليّ ، والجُزُوليّ وَضَعَ مقدِّمته المشهورة على جُمْل الزَّجَاجيّ ، كما سبق .

(١) تذكرنا هذه الصلّة الثلاثية بأبى عمر الزَّاهِد وثلعب وابن الأعرابي ، في الاسانيد اللنوية .

الشواهد في « الفصول » :

على الرغم من أن ابن معطى صرح بأن كتابه للمبتدئين ، وعلى الرغم من صغر حجم الكتاب ، نجد أنه امتلأ بالشواهد ، من قرآن وحديث وشعر ، وقد بلغت شواهد من الكتاب العزيز مائة وواحدا وعشرين شاهدا ، وقد استشهد ابن معطى بالحديث الشريف مرة واحدة ، في الكلام على أفعال التفضيل^(١) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » ، ثم استشهد بالآثر ، في كلمة لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عند الحديث على المقصور^(٢) ، وهو قوله : « لولا الخليفة لأذنت » .

والاستشهاد بالحديث واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج أمرٌ كثير الجدل حوله بين مؤيد ومعارض ، وقد أشبع العلامة البغدادى الكلام فيه^(٣) .
وإثني قل استشهد ابن معطى بالحديث الشريف في « الفصول » إلا أنه باستشهاده قد أقر المبدأ ، ومهد السبيل^(٤) لابن مالك الذى تكثر منه .

ثم نرى ابن معطى يُكثر من الاستشهاد بالشعر ، لكن ليس في كثرة استشهاد بالكتاب العزيز ، فقد بلغت شواهد اثنين وستين شاهدا ، بين شعر ورجز ، ولم ينسب من هذا العدد إلا أربعة شواهد :

(١) الفصول ورقة ٣٨ ب . (٢) الفصول ورقة ١٥٧ .

(٣) خزانة الأدب ، ١ / ٩ - ١٥ ، وينظر أيضا البحث الذى كتبه الأستاذ

الشيخ محمد الخضر حسين عن الاستشهاد بالحديث في مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٩ / ٣ .

(٤) ذكروا أن ابن خروف - وهو من معاصري ابن معطى - قد أكثر من

الأول قول النابغة^(١) :

على حين عاتبت المشيبَ على الصبا فقلت أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والثاني قول الفرزدق^(٢) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

والثالث قول جرير^(٣) :

فإن لسانى شهدةٌ يشتكى بها وهو على من صبه الله علقمُ

والرابع قول ذى الرمة^(٤) :

فأصبحت بعد خطأ بهجتها كأن قفراً رؤومها قلأ

ويلاحظ أن البيتين الأخيرين ليسا في ديوانى جرير وذى الرمة المطبوعين ،

وقد أنشد كثير من النحويين واللغويين البيت الأول - الذى ينسب به المؤلف

لجرير - من غير نسبة ، كما بينت فى حواشى التحقيق .

* * *

(١) الفصول ورقة ٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٣٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٦٧ أ .

(٤) الفصول ورقة ٦٧ ب .

هل أفاد ابن معطى فى كتابه « الفصول » من الألفية ؟

لم يُشِر ابن معطى إلى « ألفيته » صراحةً فى « الفصول » لكنه حين عالج تخارج الحروف وصفاتها أخذ نظمه من الألفية ، قال :

حَلَقِيَّةٌ	لَهَوِيَّةٌ	شَجَرِيَّةٌ	وَأَسَلِيَّةٌ	مَعَ	النَّطِيعِيَّةِ
وَلِثَوِيَّةٌ	مَعَ	الذَّقِيَّةِ	وَشَقَهِيَّةٌ	مَعَ	اللِّينِيَّةِ
صَفَاتُهَا	مَهْمُوسَةٌ	مُسْتَرَحِيَّةٌ	شَدِيدَةٌ	مُطَابَعَةٌ	مُسْتَعْلِيَّةٌ
مَجْهُورَةٌ	مَنْحَرِفٌ	مَكْرَرٌ	هَائٍ	أَغْنَانٍ	طَوِيلٌ
وَهَذَا نَظْمُ الْمُصَنِّفِ نَفْسِهِ فِي أَلْفِيَّتِهِ (١) .					

* * *

متى ألف ابن معطى الفصول ؟

لم يذكر ابن معطى ولا أحدٌ من شُرَّاحه متى ألف « الفصول » على حين
نجدّه في ختام ألفيته يذكر أنه فرغ منها سنة (٥٩٥) قال :

هذا تمامُ الدُّرَّةِ الألفية

نظّمها يحيى بن معطى المغربي تذكراً وجيزةً للمُعَرِّبِ
وَفَقَّ مرادُ المُتَمَيِّ والنِّشَاءِ في الخَمْسِ والتَّسْعِينَ والخمسمائة

فيكون قد فرغ من الألفية وهو في الواحد والثلاثين^(١) من عمره، ويكون
قد صنع « الفصول » بعد هذا السنِّ في أكبر الظَّنِّ ، لأخذه من الألفية
في « الفصول » كما أسلفت ، والله أعلم .

* * *

(١) فإنه ولد سنة (٥٦٤) كما سبق .

شُراحُ الفصول :

عرفت من شرح الفصول خمسة شروح ، أذكرها بترتيب وفيات مؤلفيها :

١ - شرح العلامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، المتوفى سنة (٦٨١) . واسم شرحه : **المُصول** ^(١) ، وساتكلم عليه بعدُ .

٢ - شرح أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي ، المتوفى سنة (٦٨٩) ^(٢) . وقد نقل السيوطي ، والشيخ يس العليمي عن هذا الشرح ^(٣) .

٣ - شرح محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى ، شهاب الدين الخلوئي المتوفى سنة (٦٩٣) ^(٤) ، وساتحدث عنه بعدُ .

٤ - شرح الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري . المعروف بابن أمّ قاسم ، المتوفى سنة (٧٤٩) . ولم أجد أحداً صرح بهذا الشرح إلا ابن حجر العسقلاني ^(٥) .

٥ - شرح إبراهيم بن موسى بن بلال الذكركي الشافعي المتوفى سنة (٨٥٣) . وقد شرح النصف الأول فقط ، كما ذكر السخاوي ^(٦) .

* * *

(١) بنية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون .

(٢) بنية الوعاة ١ / ٣٦٧ ، وكشف الظنون .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٤ ، وحاشية يس علي التصريح ١ / ٢٧

(٤) بنية الوعاة ١ / ٢٣ ، ٢٤ ، وكشف الظنون .

(٥) الدرر الكامنة ٢ / ١١٧

(٦) الضوء اللامع ١ / ١٧٧ ، ونقله صاحب كشف الظنون .

هذه هي جملة الشروح التي عرفتها ، وقد رأيت شرحين من هاته الشروح « وراجعت عليهما على في تحقيق « الفصول » .

أولهما : شرح ابن إياز ، ويسمى : « المحصول » ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩١ نحو ، والنسخة في جزأين ضمهما مجلد واحد ، فرغ من نسخ الجزء الأول يوم السبت ١٣ من ذى الحجة سنة (٦٧٧) وفرغ من نسخ الثاني يوم السبت ٢١ من شهر المحرم سنة (٦٧٨) والجزآن في ٢٤٨ ورقة ومسطرتهما ٢٥ سطرا ، بقلم معتاد ، وعلى النسخة بعض تعليقات للشيخ بهاء الدين ابن النحاس .

وقد كشف ابن إياز عن علم جمٍّ واطلاع واسع في شرحه هذا ، وقد أفدت كثيرا من علمه واطلاعه في حواشي على تحقيق الفصول . وقد أفاد النحويون المتأخرون من شرح ابن إياز على « الفصول » كثيرا ، وضمن رأيته نقل عنه كثيرا السيوطي^(١) ، وكذلك نقل عنه الأشموني^(٢) والبغدادي^(٣) .

الشرح الثاني : شرح الخوي ، ووجدت منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٥٣ نحو ، والنسخة بقلم معتاد ، وتقع في ٢٣٩ ورقة ، ومسطرتها ١٩ سطرا

(١) في الأشباه والنظائر ١ / ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣ / ٣ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٣ / ٤ ، ٧ ، ٥ ، ٤ / ١١٧ ، ١١٩

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٤ / ٢٢٤

(٣) خزائن الأدب ١ / ٤٥٢ ، نثره شيخى عبد السلام هارون ، وينظر أيضا

فرغ من نسخها يوم الثلاثاء حادى عشر ذى الحجة سنة (٧٤١) . والشارح
يقلب عليه أثر المنطق ، وقد أكثر من الشواهد وشرحها وفسر غريبها ، وأورد
أثناء شرحه كثيرا من الأسئلة وأجاب عليها ، وقد أفدت أيضا من شرح الخوئي
هذا فى تحقيق الفصول .

* * *

نُسخُ الفصول :

ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان^(١) أن من « الفصول » نُسخاً في برلين برقم ٦٥٣٦ ، وفي البـردليانا بأكسفورد ، كافي فهرسها ٢/٢٤٧ (الكتاب الثالث) وفي المكتبة الظاهرية بدمشق برقم $\frac{٧٦}{١٤١}$.

* * *

وقد اعتمدت في تحقيق « الفصول الخمسين » على نسختين : الأولى محفوظة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٥٣ نحو (٩٥٢٨) . ومنها نسخة مصورة على ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٢٣ نحو .

وهذه النسخة تتع في ٦٨ ورقة ، ومسطرتها ١٣ سطرا ، متناس ١٤ × ٢١ سم وهي بقلم نسخي كبير مضبوط بالشكل ، كتبها حسن بن علي البعلبكي ، في مدينة أنخليل بالقدس ، و فرغ منها لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى ، سنة ثلاث عشرة وسبعائة للهجرة (٧١٣) .

وعلى الورقة الأخيرة مايفيد أن النسخة قوبلت على نسخة أخرى ، وتاريخ هذه المقابلة إحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة من السنة المذكورة . وعلى الورقة أيضا مطالعة لأبي المسكارم محمد بن محمد الشافعي الساذلي بتاريخ خامس عشر صفر سنة (١٠٣٩) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

كتاب الفصول النحوية . تصنيف الشيخ الإمام العلامة حجة العرب ومحجة الأدب ، زين الدين يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن جميع المسلمين آمين يارب العالمين .

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً .

والنسخة الثانية : محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع برقم (١٧٤٣ عام) ، (الكتاب الأول في المجموع) وتقع في ٢٢ ورقة ، ومسطرتها ١٨ سطرا ، مقاس ٢٤ × ١٧ سم ، وهى بقلم نسخى مضبوط بالشكل ، من خطوط القرن السابع ظناً ، كتبها جنيد بن عبد الله النحوى ^(١) .

والنسخة مقابلة ، وبمواشيها شروح وتعليقات كثيرة ، وفى وسطها خرم ، يبدأ من أثناء الفصل التاسع من الباب الثانى ، إلى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

الفصول العربية . تأليف الإمام الأوحى شيخ الأدب لسان العرب
زين الدين ابن معطى النحوى ، رحمه الله ورضى عنه .

وعلى الصفحة وقفية باسم الحاج محمد باشا والى الشام ، على مدرسته بدمشق الشام ، وتلك باسم : مصطفى بن عبد السلام الإمام .
وقد رمزت لهذه النسخة فى تعليقاتى بالرمز (ظ) إشارة إلى المكتبة الظاهرية ، لا زالت محروسة مأنوسة إن شاء الله ^(٢) .

والفضل لأخى الأستاذ الجليل الدكتور شاكر الفحام ، وزير التربية

(١) هكذا ذكر م فهرسو المكتبة الظاهرية ، وفيه نظر ، لمغارة الخط الذى كتبه جنيد هذا بآخر النسخة لخط النسخة مغارة بيعة . انظر (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (النحو) ص ٣٩١) .

(٢) بالمكتبة الظاهرية نسخة ثانية من الفصول برقم (٤٧٨٦ عام) وهى مخرومة من أولها وآخرها ، بنحو ورقتين . راجع فهرس الظاهرية المذكور .

والتعليم بالجمهورية العربية السورية ، الذى تكرم فأمر بتصوير هذه النسخة وإرسالها إلى ، فشكر الله له ، وجزاه خير الجزاء عما يبذله للعلم وأهله . وهذا الرجل مازال حفيّا بالعلم ، مستزيداً منه ، حافظاً له ، على الرغم من شواغل المنصب وصواريف الأيام . حفظه الله ورعاه ، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة .

ثم إنى رأيت نسخة أخرى من « الفصول » فى مكتبة فيض الله أفندى بمدينة استنبول بتركيا^(١) ، تحت رقم (٢١٢٩) ، والنسخة ضمن مجموعة ، من ورقة ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ، ومسطرتها ١٥ سطرا ، وهى بقلم معتاد ، ولم يذكر تاريخ نسخها ، ولكننى أرجح أنها من خطوط القرن الثامن أو التاسع ، وبهذه النسخة أخطاء فى الضبط وسهوا عن بعض الكلمات .

وهذه النسخة لم يذكرها المستشرق الألمانى كارل بروكلمان فى موسوعته الكبرى « تاريخ الأدب العربى » لأنها فى فهرس مخطوط .

وقد اعتبرت شرحى ابن إياز والخُوَيّ للفصول نسختين منها ، وأثبت فى حواشى تحقيقى فروقهما ، وقد ظهر لى أن ابن إياز والخُوَيّ كان معهما عدة نُسَخ من الفصول ، وقد أشرت إلى هذا كثيرا فى تعليقاتى .

* * *

(١) رأيت هذه النسخة فى رحلتى إلى تركيا ، فى شهر يناير سنة ١٩٧١ م .

كتاب القصور
التي هي

حسب الفصح الأسماء القديمة - العود
الأدوية - والبرص - زينة -

تتممة الكتاب في تاريخه - وهو من

الكتاب النادر

الكتاب



اسمها في المقدم ٥

الفصل الثاني

بما ان من هذه الكلمات قوام السطر فلهذا الاسم
والفعل وادركت فالاسم مع الاسم كلام
والفعل مع الاسم كلام وما عداه ذلك من الالفاظ
غير متعدي الا ان يوصف بالاسم في باب التذكير
فجاء في قوله لا يوصف بالاسم فلهذا الاسم
ان يوصف بالاسم فلهذا الاسم فلهذا الاسم
الاسم ووصف ذلك السطر وعلى صيغة واحدة
ان يوصف بالاسم فلهذا الاسم فلهذا الاسم
باسم اسلم وفعل المصدر والمصدر فعلى
حقيقة ان الاسم الإخبار عنه والاسم هو
الحرف ووصف ذلك السطر فلهذا الاسم فلهذا الاسم

اسمها في المقدم ٥
بما ان من هذه الكلمات قوام السطر فلهذا الاسم
والفعل وادركت فالاسم مع الاسم كلام
والفعل مع الاسم كلام وما عداه ذلك من الالفاظ
غير متعدي الا ان يوصف بالاسم في باب التذكير
فجاء في قوله لا يوصف بالاسم فلهذا الاسم
ان يوصف بالاسم فلهذا الاسم فلهذا الاسم

الفصل الثالث

بما ان من هذه الكلمات قوام السطر فلهذا الاسم
والفعل وادركت فالاسم مع الاسم كلام
والفعل مع الاسم كلام وما عداه ذلك من الالفاظ
غير متعدي الا ان يوصف بالاسم في باب التذكير
فجاء في قوله لا يوصف بالاسم فلهذا الاسم
ان يوصف بالاسم فلهذا الاسم فلهذا الاسم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كلمة من بني الحارث بن عازب
في القدر بغير وفي بني القدر بغير
ومثل قول الشاعر
فاستيق القيس من سوء عذرة ولكن
حلفت غداً إن خالد

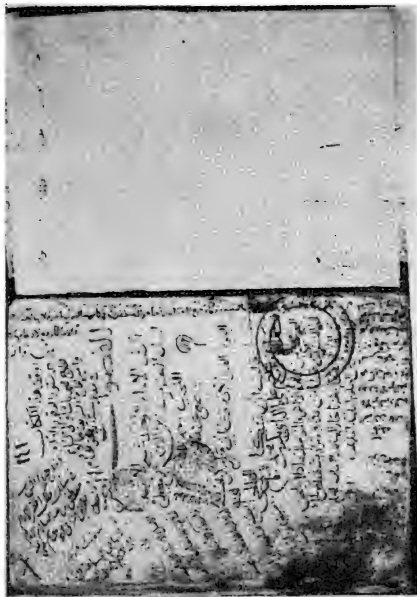
نحرت النصول بحمد الله ومنه
والصلوة والسلام على سيدنا محمد
وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وال
كل وقاتل الصائغ ٥

وافق الغايغ من تحتها لاجدي عسروا له
خلت زهد في الألف سنة ثلاثين
عليها القدر الزمان فإلى المراتب عفو من غير
على نزل على على السلام فغيره له والله في عجبنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



والله اعلم بالصواب

[illegible]

الفصول الخمسون

11. 11. 1945

بسم الله الرحمن الرحيم . وما توفيقى إلا بالله

الحمد لله منتهى^(١) حمده ، وصلواته على [خير خلقه]^(٢) محمد وآله المقربين

هديه من بعده .

أما بعد ، فإنَّ غرضَ المبتدئِ الراغبِ في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلاً ، يشتمل عليها خمسة أبواب .

الباب الأول

في مقدّمة هذا الفن من الأصول ، وفيه عشرة فصول .

الفصل الأول

في بيان الكلام والكلم والفظ والقول .

فالكلام هو اللفظ المركَّب المفيد^(٣) بالوضع ، كقولك : زيد أخوك ، وقام

زيد .

والكلم جنس ، واحدة : كلمة ، ينطلق على المركَّب ، مفيداً كان أو غير

مفيد .

والكلمة هي اللفظ^(٤) المفرد الدالُّ على معنى مفرد .

والقول يعُمُّ الجميع . والأصل [١ ب] استعماله في المفرد .

الفصل الثاني

فيما يأتلف منه الكلام . وهو الكلم الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(١) في ظ : ٧ على حمده . (٢) ساقط من ظ .

(٣) في ظ : فالكلام لفظ مركب مفيد بالوضع .

(٤) في ظ : اللفظة المفردة الدالة على معنى بالوضع مفرد .

فالاسم مع الاسم كلام ، والفعل مع الاسم كلام ، وماعدا ذلك من التركيب غير مفيد ، إلا الحرف مع الاسم في باب النداء^(١) ، نحو : يا زيد .

ودليل حصرها أن المنطوق^(٢) به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم ، وسمى بذلك لسموه على قسيميه .

وإما أن يصح الإخبار به لا عنه ، وهو الفعل ، وسمى باسم أصله ، وهو المصدر ، والمصدر فعل حقيقة .

وإما ألا يصح الإخبار [لا]^(٣) عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسمى بذلك لوقوعه طرفاً^(٤) وفضلة ، يسم [أ] الكلام بدونه .

(١) قال ابن إياز في شرح الفصول ، وهو المسمى بالمحصول ورقة ٤ أ : وإنما أفاد الحرف مع الاسم في باب النداء خاصة ، لأنه ناب عن الفعل ، ألا ترى أنه قد أميل ، فقل : يا زيد ، والإمالة بعيدة من الحروف ، وتعلق به الجار والمجرور في قولك : يا يزيد لعمر ، وعمل في الحال كقوله :

* يابؤس للجهل ضراراً لأقوام *

وما ذلك إلا لما ذكرته من النيابة عن الفعل .

(٢) تراجع الأشباه والنظائر ٣ / ٢ (٣) زيادة من ظ .

(٤) قال في الحصول ، ورقة ٦ أ : يعنى أنه إنما سمي حرفاً لأنه ليس من أجزاء الجملة المفيدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ لا تتوقف فائدة الجملة على « هل » إذ لو حذفها لبقى الكلام صحيحاً ، والحرف في اللغة هو الطرف ، يقال : هو حرف الجبل ، لطرفه ، فكأنه لما لم يكن أحد الأجزاء ، طرف ، ولهذا سموه فضلة ، لاستقلال الكلام بدونه ، ولا يزيد بذلك أنه وقع في اللفظ طرفاً ، كيف وأنت إذا قلت : زيد هل أبوه قائم ؟ ومررت بزيد ، فإن « هل » والباء وقعا في حشو الكلام ووسطه ، وإنما المراد ما ذكرت .

الفصل الثالث

في حَدِّ الاسمِ وعلاماته . فَحَدُّهُ : كلمةٌ تدلُّ على معنًى في نفسها ، دَلَالَةً مجردةً من ^(١) زمان ذلك المعنى ، كَرَجُلٍ ، وَعَلَمٍ .

وعلاماته : التعريف ^(٢) والإخبارُ عنه ، والجرُّ ، والتنوين [والإضافة] ^(٣)

(١) في ظ : عن .

(١) ما المراد بالتعريف هنا ؟ قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٧ ب : يحتمل أن يريد حرف التعريف ، فحذف المضاف ، وهو الاشبه ، لأن النحاة كثيرا ما يبدؤون بهذه العلامة ... ويحتمل أن يريد بالتعريف تعريف الإخبار فإنه لا يكون إلا في الأسماء ، إذ لا يضر الفعل ولا الحرف ، ويحتمل أن يريد مطلق التعريف فإنه لا يصح إلا في الأسماء . انتهى كلام ابن إياز .

وقال الخوي في شرح الفصول ، ورقة ١٠ أ : اعلم أن هذه العبارة أحسن من عبارة من يقول : من علامات الاسم حرف التعريف ، أو الألف واللام ، لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذي » فإنه يدخل في الفعل المضارع . قال الشاعر [الفرزدق] :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ولو قال : الألف واللام للتعريف ، لكان مخالفا لسيبويه ، فإنه يرى أن أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف في الوصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : اللام للتعريف ، لكان مخالفا للخليل ، فإن أداة التعريف عنده الألف واللام معا ، وأيضا فإن أداة التعريف قد تكون ميما كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبر امصيام في امسفر » ، أى ليس من البر الصيام في السفر ، فأبدلت اللامات ميما ، ولو قال : أداة التعريف لخلص من هذه المحذورات ، لكن قوله : « التعريف » أعم وأكثر فائدة ، فإنه يكون بنير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكأها أسماء ، فظهر أن قوله : « التعريف » أعم وأحسن وأوجز .

(٣) زيادة من ظ .

والثنائية ، والجمع ، والنعت ، والتصغير ، والنداء ، والإضمار^(١) .
ومعنى الإخبار عنه كونه فاعلاً أو مفعولاً ، أو مبتدأ .

الفصل الرابع

في حَسَدِ الفعل وعلاماته . فحَدُّهُ : كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها دلالةً
مقتربةً بزمان ذلك المعنى ، كضرب يضرب ، واضربُ .

وعلاماته : قد ، والسين ، وسوف ، والأمر^(٢) ، والنهى ، والجزم ،
والتصرف [٢ ب] إلى الماضى والمستقبل ، واتصال الضمائر^(٣) البارزة به ، وتاء
التأنيث الساكنة ، ونون^(٤) التوكيد ، خفيفةٌ كانت أو شديدة .

(١) سقطت هذه السكامة من ظ ، ومن المحصول ، ويدل على سقوطها قول ابن إياز :
« وذكر للاسم تسع علامات » وأنت ترى أن ما ذكره المصنف إحدى عشرة لاتسع .
وقد سقطت السكامة أيضاً من شرح الفصول للخبوي .

(٢) الأمر قد يتأني بالحرف ، وقد يقع الاسم أمراً ، فما المراد بقول المصنف :
« والأمر » ؟

يقول ابن إياز في المحصول ، ورقة ١٢ أ : فإن كان المصنف يريد حرف الأمر ،
وهو « اللام » في قولك : ليضرب ، وحرف النهى ، وهو « لا » في قولك : لا تضرب ،
صح كلامه ، فإنهما أعني لام الأمر ، و « لا » في النهى مختصان بالأفعال اختصاص
باقى الجوازم بها ، وإن كان يريد أن ما كان أمراً أو نهياً فهو فعل ، كما ذكره أبو الفتح
ابن جنى في « اللمع » لم يصح ، ألا ترى أن « صه ومه » اسمان ، ويدلان على الأمر ،
فمعنى « صه » : اسكت ، ومعنى « مه » : اكفف ، ودليل اسميتهما تنوينهما في قولك :
صه ، ومه .

(٣) في ظ : به بارزة . (٤) في ظ : ونونى .

الفصل الخامس

في حَدِّ الحرف وعلاماته^(١) وفائدته . فخذُه : كلمة لا تدلُّ على معنى إلا في غيرها .

وعلاماته : ألا يقبلَ علاماتِ الأسماء ولا علاماتِ الأفعال ، وإنما يُؤتى به رابطاً بين اسمين أو فعلين ، أو بين جملتين ، أو بين اسم وفعل ، أو مُخصَّصاً^(٢) للاسم أو الفعل ، أو قالباً^(٣) لمعنى الجملة ، أو مؤكِّداً لها^(٤) ، عاملاً أو زائداً .

(١) في ظ : « وعلامته » في هذا الموضع ، والذي يليه .

(٢) يريد لام التعريف ، فإن « رجلاً » شائع ، فإذا قلت : الرجل ، اختص بواحد وتعين له .

وقوله : « أو للفعل » : يريد نحو السين وسوف ، فإنهما يخصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحاً للحال أفاد ذلك ابن إياز في الحصول ورقة ١٣ أ .

(٣) يريد نحو حرف النفي وحرف الاستفهام ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد قائم ، فهذا خبر ، فإذا قلت : ما زيد قائم ، نقلت « ما » الكلام عن كونه إيجاباً إلى أن صيرته نفياً . قال ذلك ابن إياز .

(٤) الحروف المؤكدة تنقسم إلى قسمين : فمنها ما يؤكد المعنى ويقويه ، ككلام الابتداء في « لزيد قائم » وإن في قولك : « إن زيدا قائم » ومنها ما يقوى اللفظ ويمتته ويزيل قلقه ، وذلك نحو « ما » في قوله تعالى : « فما نقصهم مشاقهم » و « فما رحمة من الله لنت لهم » .

ثم إنه قسم المؤكدة إلى قسمين : عامل وغير عامل ، فالعامل نحو قولك : إن زيدا قائم . وغير العامل نحو قوله :

أبي جوده لا البخل واستمجلت به نعم من فتي لا يمنع الجود قاتله
والتعدير : أبي جوده البخل . قال ذلك ابن إياز في الحصول . وانظر الكلام على هذا البيت في المعنى ١ / ٢٧٥ ، واللسان (لا) ٢٠ / ٣٥٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥ وحواشيه .

الفصل السادس

في بيان ما لا يخلو أو آخر السكلم منه ، وهو [٣ أ] أحد أمرين : الإعراب والبناء . فالإعراب تغير أو آخر السكلم لاختلاف العوامل ^(١) [الداخلة عليها عند التركيب] بحركات ظاهرة أو مقدرة أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الجروف .

والبناء ضده ، وهو لزوم أو آخر السكلم حركة ^(٢) أو سكونا ، من غير عامل ولا اعتلال .

وألقاب الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وألقاب البناء أربعة : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف .

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ١٤ أ ، وشرح الجويني ١٤ ب . وقد بين الجويني على هذا السقط كلاما فقال : « واعلم أن هذا الحد عبارة الجمهور ، ويرد عليه قولهم في الحكاية لمن قال : جاء زيد : منو ؟ أى : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا : منا ؟ ولمن قال : مررت بزيد : منى ؟ فإن « من » هاهنا قد تغير آخره لتغير العوامل حسب ما رأيت ، وليس معربا ، بل هو مبني ، واحتز شيخ المصنف أبو موسى الجزولى عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أو آخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، فلم يرد عليه « من » في الحكاية لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغي للمصنف أن يوافقه في هذه العبارة كما وافقه في عبارته في حد الحروف التي خالف بها الجمهور ، فرارا من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور . . . وكما وافقه في مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور » .

وقوله : « عند التركيب » سقط من ظ .

(٢) كذا في الفصول ، ومثله في شرح الجويني ورقة ١٥ أ . والذي في المحصول ، ورقة ١٥ ب : حركة ما .

والعرب : هو الاسم المتمكن^(١) ، والنعل المضارع ، وما عداها^(٢) مثنى .

الفصل السابع

في إعراب الاسم المتمكن .

وهو ثلاثة [٣ ب] أنواع : مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

النوع الأول : المفرد . وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصحيح ، وهو ما ليس آخره ياء قبلها كسرة^(٣) ، ولا واو

قبلها ضمة ، ولا ألف^(٤) [قبلها فتحة] .

فإعراب المنصرف منه بالضمة رفعاً ، وبالفتح نصباً ، وبالكسرة جراً ،

(١) في ظ : « هو المتمكن من الأسماء ، والمضارع من الأفعال » .

والمتمكن مأخوذ من المسكنة ، وهى الثبوت ، ومعناه أن للعرب هو الاسم الذى لم يخرج إلى شبه الحرف ، فإنه متى ما أشبه الحرف بنى ، وإذا كان كذلك فقد ثبت فى مكانه الأصل . أفاد ذلك ابن إياز .

(٢) فى المحصول : « وما عداها » . وكذلك فى ظ ، وفيها : فبني .

(٣) فى ظ : « ما ليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » وقال ابن إياز فى المحصول ،

ورقة ١٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أن فى بعض النسخ : « ما ليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » على أن يكون « آخره » منصوباً على الظرف ، وهو الخبر ، و« ياء » مرفوع على أنه اسم ليس ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، وفى بعض النسخ : « ما ليس آخره ياء » برفع « آخره » لأنه اسمها ، ونصب « ياء » لأنه خبرها ، وهذا أجود من الأول ، لأن الشئ لا يكون ظرفاً لنفسه ، فأعرفه .

(٤) ما بين القوسين مكتوب بهامش الأصل بخط منابر . وأظن ظناً أنه من فعل أحد

القراء ، ويقوى هذا الظن عدم وجوده فى المحصول . وقال ابن إياز عقبه : « وأطلق القول على الألف ، إذ محال أن ينطق بألف ولا فتحة قبلها ، فلهذا قيد فى الياء ، وأطلق فى الألف » انتهى كلام ابن إياز . وهو شاهد قوى على ما ذهب إليه ظنى .

نحو زيد . وغير المنصرف ^(١) [يكون في موضع الجر مفتوحاً ^(٢) ، و [يدخله الرفع والنصب . [ويفتح في موضع الجر ^(٣)] . ولا يدخله جرٌ ولا تنوين ، نحو أحمد .

وأصل الاسم الصِّرف ^(٤) ، وعلامته التنوين .
وإنما يُمنَعُ الاسمُ الصرفَ لوجودِ عِلَّتَيْنِ ^(٥) فرعيتين فيه من فروع تسعة .
وكيفية اجتماعها ^(٦) ما تراه .

وما عداه غير مُعتَبَرٍ في منع الصرف .
فترتيب موانع الصرف [١ ٤] التعريفُ :
[وهو العلمية ^(٧)] مع التأنيث ، نحو فاطمة ، وحزرة ، وسقَر ، وزينب ،
[وحَلَبَ] ^(٨) .
ومع العجمة ، نحو إبراهيم ، وكل ^(٩) مُتَلَقًى علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف .

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ١٨ ب ، ولكنه في شرح الخوي
ورقة ١٧ أ .

(٢) في ظ : مفتوح الآخر .

(٣) ليس في ظ .

(٤) في ظ : والأصل في الاسم الصرف .

(٥) في ظ والمحصول ورقة ٢٠ ب : « لوجود فرعين فيه » . وكذلك في شرح الخوي

ورقة ١٧ ب . ثم قال الخوي : « وفي بعض النسخ : « فرعيتين » أى علتين
فرعيتين » .

(٦) كذا في الأصل ، وظ ، ومثله في شرح الخوي . وفي المحصول : اجتماعهما .

(٧) ما بين القوسين سقط من ظ والمحصول . وهو في شرح الفصول ، ورقة ١٨ أ .

(٨) ليس في ظ .

(٩) في ظ والمحصول ورقة ٢٣ ب : « وكل أعجمي علم متلقى زائد على ثلاثة أحرف » =

ومع التركيب ، نحو خَصَرَ مَوْتٌ ، ومعدي كَرَبَ [وكلُّ اسمين جُملاً
اسماً واحداً]^(١) .

ومع الألف والنون ، نحو عثمان وعَفَّانَ ،^(٢) [وعِمْرانَ ، وعَطْفانَ] ،
وكلُّ بناءٍ فيه ألفٌ ونون زائدتان ، مُجَرَّداً من هاء التانيث يكون علماً .
ومع وزن النعل [الغالب عليه والمختصُّ به]^(٣) ، نحو : بَذَرَ^(٤) ، وأحَدَ ،
وتَغَلَّبَ ، ويَرِيدَ [وكلُّ ما^(٥) ما أوله حرف المضارعة] .
ومع العدل [غير^(٦) مَبْنِيٍّ] نحو عَمَرَ ، وزُفِرَ ، وكلُّ مَنْوِيٍّ فيه العدل
حال التعريف .

= ثم قال في شرحه : يريد أن المعجمة إنما تمنع الصرف إذا كان الاسم الأعجمي علماً
ثم نقل وبقي على تعريفه ، فاحترز بذلك عن الأسماء الأعجمية التي هي نكرات لكن
نقلتها العرب وغيرتها بوجه من الوجوه ، فمن ذلك : ديباج ، عربوه وصيروه على مثال
ديماس ، وهو السرب . والديباج : الإبريسم اللين . (١) ليس في ظ .

(٢) ما بين القوسين سقط من الحصول . وهو في شرح الخوي ، ورقة ١٩ ب .
(٣) سقط من ظ .

(٤) سقطت كلمة « بذر » من ظ ، وقال ابن إياز في الحصول ورقة ٢٧ ب : وقوله :
« نحو بذر » الظاهر أنه جملة مختصاً بالفعل ليكون قد اشتمل تمثيله على المختص والغالب ،
إذ ما بعده من الأمثلة كلها غالبية ، وهو رأى بعضهم . وذهب بعضهم إلى أنه من الضرب الغالب ،
إذ قد جاءت أسماء على هذا المثال صالحة العدة نحو : شلم ، وهو اسم بيت للقدس ،
وخُصَمَ ، وهو لقب العنبر بن عمرو بن عيم ، وعثر ، وهو اسم ماء (ذكر ياقوت في
معجم البلدان ٣ / ٦١٥ أنه بلد باليمن) وبذر ، وهو اسم موضع (في معجم البلدان
١ / ٥٣٠ أنه اسم بئر بمكة) وبَقَمَ (وهو اسم للخشب الذي يصبغ به) ويقال : إنه
أعجمي . وقال الأندلسي : الأولى جملة من الغالب ، لأن الزيادة فيه للتكثير فجرى مجرى
للمضارع الذي الزيادة فيه لمعنى .

(٥) ما بين القوسين سقط من ظ ، والحصول . وهو في شرح الخوي ، ورقة ١٢٠ .

(٦) وهذا أيضاً سقط من ظ ، والحصول . وهو في الشرح ورقة ٢٠ ب .

والوصفُ مع الألف والنون، نحو سكرانَ ، وكلُّ بناءٍ [٤ ب] على فَعْلانَ يكون مؤنثه فَعْلَى .

ومع وزن الفعل نحو : أحمرَ ، وأصفرَ ، وكلُّ أَفْعَلٍ في مُغَابَلَتِهِ من المؤنث فَعْلَاهُ ، أو فَعْلَى .

ومع العَدْلُ نحو : مَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَاعَ ، وكلُّ بناءٍ على مَفْعَلٍ أو فُعَالٍ معدول عن الفاظ العدد إلى العشرة .

والجمعُ الذي لا نَظِيرَ له في الآحاد^(١) ، نحو : دَوَابٌّ^(٢) ، ودَرَاهِمٌ ، ودَنَانِيرٌ ، يُعَدُّ فَرْعَيْنِ .

وكذلك ما آخِرُهُ^(٣) ألف التانيث ممدودةٌ ، نحو : حمراءَ ، وأنبياءَ^(٤) . أو مقصورة نحو : سَكْرَى ، وجَرَحَى .

والمؤنثُ الثَلَاثِيُّ الساكنُ الوَسْطِ ، نحو : هنديةٌ ، للعرب فيه مذهبان : الصرف وتركه .

وكلُّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نَكَّرْتَهُ صُرِفَ^(٥) .

(١) والجمع الذي له نظير في الآحاد ، مثل : رجال ، فإن نظيره من الآحاد: كتاب . ويلاحظ أن هذا الضابط الذي ذكره المصنف هو الذي يرفقه النحويون بقولهم : صيغة منتهى الجموع ، وهي كل جمع بعد ألف تكسيه خرفان أو ثلاثة أو سطها ما كن .

(٢) أفاد ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٠ أ أن أصلها : دواب ، فحصل فيها الإدغام ، ثم قال : وكان يجب على المصنف أن لا يتبدى في التمثيل بدواب ، بل بدراهم ، لأن ذلك قد دخله التنوير ، وتغير عن الصيغة المعتبرة ، فالبداية بما جاء على أصله أولى ، فأعرفه .
(٣) في ظ : ما كان آخره .

(٤) مثل بحمراء وأنبياء ، ليشير إلى أن ما فيه ألف التانيث قد يكون مفردا ، وقد يكون جمعا ، وكذلك في مثالي التي التانيث المقصورة .

(٥) في ظ : إذا نكّر انصرف .

وإذا أضيف ، أو دخله لامُ التعريف دخله ^(١) الجَرُّ [هـ أ] في موضع الجر ، نحو : بالأحسن ، وأحسنكم .

قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

القسم الثاني : المُعْتَلُّ . وهو ثلاثة أَضْرُب :

فالضرب الأول : المقصور ، وهو ما آخره ألف مفردة ، نحو : عصاً ، ورَحَى ^(٣) وحُبْلَى .

فإعرابه بحركات مُقَدَّرَةٌ في الألف تعدُّرا .

ومنه اسمان يُعْرَبَانِ كالمثني ، وهما : كِلَا وَكِلْمَا ، إذا أُضِيفَا إلى مُضْمَرٍ ، نحو : كِلَيْهِمَا ، وكِلْتَيْهِمَا .

الضرب الثاني : المنقوص . وهو ما آخره ياء قبلها كسرةٌ ، نحو : القاضى .

فإعرابه : نصباً بفتحة ظاهرة ، وفي رفعه وجـرُّه تُدَوِّرُ الضَّمَّةُ والكسرة استئقالا .

الضرب الثالث : ستة أسماء . رفعها بالواو ، ونصبها بالالف [هـ ب] وجرُّها

بالياء ، إذا أُضِيفَتْ إلى غير ياء للتكلم ^(٤) .

وهي : أخوك ، وأبوه ، وحموها ^(٥) ، وهَنُوك ، وفوه ، وذو مال .

(١) في المحصول ورقة ٣١ ب : « انجر في موضع الجر » . وما في الفصول مثله في شرح الخوي ، ورقة ٢٣ أ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) سقطت هذه الكلمة من المحصول وشرح الخوي .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٨ ب : ولها تنبيه ، وهو أنه أدخل بشرط

آخر ، وهو أن تكون مكبرة أو غير معضرة .

(٥) قال ابن إياز : قوله : « وحموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ، ولم يقل كما قال

وإن أفردت أعربت بالحركات^(١)، وكلها تُفَرَّدُ إلا ذو، وإن أفرد^(٢) فوك، أبدل من واوه ميم.

النوع الثاني

المتنى : وهو ما ألحقته ألفا^(٣)، رفعا، وباء مفتوحاً ما قبلها، نصباً وجراً، ونونا في الأحوال الثلاثة، مكسورة بدلا من التنوين، فتَحَذَفُ للإضافة كحذفه. ولا يخلو المتنى من أن يكون صحيحا أو معتلا متصورا. فَيُرَدُّ إلى أصله إن كان ثلاثيا نحو : رَحَى، يُرَدُّ إلى الياء، وعَصَا، يُرَدُّ إلى الواو.

غيره : « وحموه » بالإضافة إلى ضمير المذكر، لأن الأسماء أفاضل الزوج، والجماء : أم الزوج، وأهل المرأة : الأخنان، والضمير يجمع الجهتين . انتهى كلام ابن إياز . وهذا الفرق بين الأسماء والأخنان يذكر في كتب اللغة عن الأصمعي : انظر تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠، واللسان (ختن - حمو) .

(١) بعد هذا في ظ : في الأحوال الثلاثة .

(٢) قال ابن إياز في المحصول، ورقة ٣٩ أ : وفي كلامه نظر، فإنه يقتضى بظايره أنه لا تبدل الميم من واوه إلا في حال إفراده، وليس كذلك، إذ قد يكون في حال الإضافة، كقولك : هذا فم زيد . (وجاء في هامش المحصول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لحلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) قال الشاعر :

* يصبح عطشان وفي البحر فمه *

وقد تشدد ميمه، قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه *

وقد يمكن أن يكون أراد بقوله : « أبدل » الوجوب، فلا يرد عليه شيء، إذ في حال الإفراد يجب البدل، فأما في الإضافة فأنت خير، والأحسن ألا يبدل، وهذا بين . (٣) في ظ : لحقته ألف .

وما زاد على الثلاثي فكله يردُّ إلى الياء .
 والمنقوص ، نحو : عَمَّ ، تثنيته بالردِّ^(١) نحو قولك : [أ ٦] عَمِيَانِ .
 والمحذوف ، نحو : أَخْ ، وأبٍ ، تثنيته برَدِّ^(٢) الأصل ، فتقول : أخوان ،
 وأبوان .

وفي : دَمٍ ، وَيَدٍ ، وبأيهما^(٣) وجهان .
 وما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : حمراء ، تبدلها واوا ، فتقول :
 حمران . والأصلية تثبتها همزة ، نحو : قُرَاء . ولك الخيار في المبدلة ، نحو :
 كسائين وكساوئين .

النوع الثالث

المجموع . وينقسم إلى جمع تكسير ، وهو ما تغيّر فيه بناء الواحد ، إما
 بزيادة ، نحو : رجال ، أو بنقصان نحو : كُتُب ، أو بتغيّر الحركات ،
 نحو : أُسْدٍ .

(١) في ظ : تثنيته ترد إلى الياء . (٢) في ظ : يرده إلى الأصل .
 (٣) قال الخوي في شرح الفصول ، ورقة ٢٧ أ : أراد بإيهما كل ما حذف لامه من
 غير الأسماء ، وهو واو أو ياء ، فتقول في أحد الوجهين : دميان ويديان ، لأن أصله :
 دمي ويدي . قال الشاعر :
 فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالحبر اليقين
 وقال الآخر :

* يديان يضاوان عند محلم *

وتقول في الوجه الآخر : يدان ودمان ، وقد جاء في لغة قليلة : دميان ، على أن
 الأصل فيه : دمو .

وإلى جمع سلامة . وهو إما مذكر ، أو ^(١) مؤنث .

فجمع السلامة في المذكر : ما ألقته واوا مضموما ما قبلها رفعا ، أو ياء مكسورا ما قبلها نصبا وجرا ، [٦ ب] ونونا في الأحوال الثلاثة مفتوحة تحذف للإضافة .

ويُفتح ما قبل الواو والياء في ^(٢) [اُعْتَلَّ] انقصور ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْمَىٰ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ ﴾ ^(٤) .

وشرط هذا الجمع ، إن كان هذا الاسم جامدا : أن يكون مذكرا علما عاقلا ^(٥) [خاليا من هاء التأنيث] وإن كان صفة فشرطان : الذكورية والعقل .

وجمع المؤنث السالم : ما ألقته ألفا وتاء مضمومة ، رفعا ، ومكسورة ، نصبا وجرا .

(١) في ظ : وإما مؤنث .

(٢) سقطت هذه الكلمة من ظ ، والمحصل ، وشرح الخوي .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٣٩ ، وسورة محمد آية ٣٥ .

(٤) الآية ٤٧ من سورة ص . وجاءت الآية الكريمة في الأصل ، وظ محرفة «ومن المصطفين» فرددها إلى الصواب .

(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ٤٧ ب . وقد بنى عليه ابن إياز كلاما فقال : وهنا تنبيه وهو أنه قد أدخل بشرط ذكره الجزولي وغيره ، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث ، فلا يقال : طلحون ولا حمزون ، وإن كانا عامين لمذكرين ، احتراما لوجود أمارة التأنيث ، ولذا لم ينصرف ، وإنما يقال : طلحات وحمزات ، قال الشاعر :
رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأجاز الكوفيون : طلحون وطلحين . انتهى كلام ابن إياز .

ويبدو أن النسخة التي وقعت له من الفصول كانت سقيمة . فما يدعى أن المصنف أدخل به موجود في الفصول ، ثم إنه موجود أيضا في شرح الفصول للخوي ، ورقة ٢٨ ب .

وما كان مفردة بهاء^(١) التأنيث حذقها جمعا ، نحو : مسلمات .
وما كان تأنيث مفردة بالألف المقصورة أبدلتها ياء ، نحو : حُبَلِيَّاتٍ .
والممدودة تُبدَل واوا ، نحو : صحراوات .
وربما جُمع بالألف [أ ٧] والتاء مذكر غير عاقل ، نحو : سَحَامَات ،
كما جُمع بالواو والنون مؤنثٌ ، جَبْرًا^(٢) له ، نحو قولك : سِنُون ،
وَأَرْضُون .

الفصل الثامن

في إعراب الفعل المضارع .
ووجه مضارعتة للاسم أنه^(٣) يكون مُبَيَّنًا^(٤) كما يكون الاسمُ مبهمًا ،
ويختصُّ كما يختصُّ ، وتدخل عليه لامُ الابتداء ، كما تدخل على الاسم .

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٤٩ ب : قوله : «بهاء التأنيث» ليس بحسن ،
وإن كان قد سبقه غيره إليه ، وذلك لأن الأصل التاء ، وإنما تقاب هاء عند الوقف ،
وبعضهم يجعلها تاء وصلًا ووقفًا ، فإن قيل : إنما سماها هاء اعتبارًا بحال الوقف ونظرًا
إليه ، قيل : كان يجب على هذا أن يقول : ألف الصرف ، لأن التنوين يقاب ألفًا في
الوقف .

(٢) يريد أن أصل : سنه : سنوه ، أو سنهة . نبه عليه في المحصول ورقة ٥٠ أ .
(٣) في ظ : أن .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٥١ أ : ألا ترى أنك إذا قلت : أفعل ، فإنه
صالح لزمانى الحال والمستقبال ، وكذلك رجل ، هو صالح لكل فرد من أمته ، وأنه
يختص إما بالحال ، كقولك أفعل الآن ، أو بالمستقبال ، كقولك : أفعل غدا ، وكذلك
إذا قلت : الزجل ، يختص بواحد ، ويقتصر عليه بعد الشياخ .

ولا يخلو من أن يكون مجرداً^(١) أو غير مجرد، فإن كان مجرداً صحيح الآخر، كان رفعه بضمة، ونصبه بفتحة، ولا يدخله جرٌّ، فعوض عنه الجزم.

وعلاماته^(٢) سكون آخره، إذا كان صحيحاً، نحو: يضرب، ولن يضرب ولم يضرب.

وإن كان معتل الآخر بالألف قدّرت الحركات [فيه]^(٣) تعذراً، نحو: يسعى. وإن^(٤) كان آخره واوا مضموماً [ب ٧] ما قبلها، أو ياء مكسوراً ما قبلها، قدّرت الضمة استثقالاً، وظهرت الفتحة لخفتها، [نحو: لن يدعوا، ولن يرعى]^(٥).

وفي الجزم تُحذف حروف العلة، نحو: لم يرَمْ، ولم يَفْزُ، ولم يَخْشَ. وإن اتصل بالمضارع ضميرُ المثني، نحو: يفعلان، أو ضمير جمع المذكر، نحو: يفعلون، أو ضمير المخاطبة، نحو: تفعلين، فأثبت النون فيه علامة الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٦).

وكل مضارع لحقته نون التوكيد، خفيفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(٧) [بني على

(١) يعني مجرداً من ضمير الاثنين وضمير الجماعة وضمير المؤنثة الواحدة، نحو: يفعلان ويفعلون وتفعلين. أفاده ابن إياز في الحصول ورقة ٥١ ب.

(٢) في ظ: وعلامته. (٣) زيادة من ظ.

(٤) في ظ: وما كان.

(٥) مكان هذا في الحصول ورقة ٥٣ أ، وشرح الخوي، ورقة ٣١ أ: نحو

يفزو ويرمى.

(٦) الآية ٢٤ من سورة البقرة. (٧) من الآية ١٥ من سورة الملق.

الفتح^(١) [أو شديدة^(٢)] مفتوحا ما قبلها ، [نحو : ﴿لَيَنْبِذَنَّ﴾^(٣) بُنِيَ عَلَى
الفتح^(٤) .

وتحذف الواو في الجمع ، والياء في مخاطبة المؤنث الواحد . [وإن كان [٨]
فيه واو الجمع ، أو ياء المؤنث حذفت^(٥)] ، وتبقى الضمة والكسرة دليلا عليهما ،
نحو : لَيَقُولَنَّ^(٦) ، و ﴿إِمَّا تَرَيْنَّ﴾^(٨) وإن لحقته نون جمع المؤنث بُنِيَ عَلَى

(١) ما بين القوسين ليس في الحصول ٥٥ أ ، ولا في شرح الخوي ، ورقة ٣١ ب .

(٢) وهذا أيضا ليس في الحصول ، ولا في شرح الخوي .

(٣) من الآية الرابعة من سورة الهمة .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ورقة ٥٥ ب : « وقول المصنف : « بنى على الفتح »
يوهم أن ذلك واجب فيهما في كل موضع ، وليس الأمر كذا ، فكان الأحوط أن
يقيد فيقول : إذا كان للواحد فاعرفه » . انتهى كلام ابن إياز وأقول : إن تعقبيه على
المصنف لا محل له ، ذلك أن القيد الذي يريده ابن إياز فهم من قول المصنف « مفتوحا
ما قبلها » فإن نون التوكيد لا يفتح ما قبلها إلا إذا كان الفعل للواحد . لكن عذر ابن إياز
أن قول المصنف « مفتوحا ما قبلها » قد سقط من نسخته من « الفصول » كما نهت عليه
في التعليق رقم (٢) فقال ماقال .

(٥) ما بين القوسين ليس في ظ ، والحصول ، لكنه في الشرح للخوي ورقة ٣٢ أ ،
والأولى حذفه كما في ظ ، والحصول فإنه تكرير لما سبق في قوله : « وتحذف الواو في الجمع
والياء في مخاطبة المؤنث الواحد » .

(٦) في الحصول : « فتبقى » وما في الفصول مثله في شرح الخوي .

(٧) في ظ : نحو : ليقولن ، أو مكسورا ما قبلها نحو : إما ترين .

(٨) من الآية ٢٦ من سورة مريم . والآية الكريمة : « فإما ترين » ولكن
هكذا جاء في الفصول بحذف الفاء ، وهو وجه جائز في الاستشهاد حيث يصح ترك الواو
والفاء ونحوهما في أول الاستشهاد . ذكر ذلك أستاذي الجليل عبد السلام هارون في
حواشي الحيوان ٤ / ٥٧ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٥٥ ، وحكي عن المحدث الكبير الشيخ
أحمد محمد شاكر أن الإمام الشافعي - ولنته حجة - جرى على هذا النحو في ثلاثة مواضع
من « الرسالة » .

السكون، نحو: يَضْرِبَنَّ، و﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ﴾^(١) و﴿إِلَّا أَنْ يَكُونُ﴾^(٢).

الفصل التاسع

في العِللِ الْمُوجِبَةِ بِنَاءِ الْإِسْمِ

وهي: إمَّا شَبَّهَ بالحرف، كالمضمرات والإشارات^(٣) [والموصلات].

أو تَضَمَّنَه بمعنى الحرف، كأسماء الإستفهام والشرط.

أو وقوعه موقعَ الفعل، كَرُوَيْدَ،^(٤) [وَتَيْدَ]، وَصَهْ، وَتَزَالِ.

أو شبهه بما وَقَعَ مَوْقِعَ الفعل، كحَذَامِ، وَقَطَامِ، وَسَكَابِ^(٥).

أو إضافته إلى غيرِ متمكِّن، كيوْمَثْدِ، [٨ ب] وحينئذٍ، وقولِ النابغة الذُّبْيَانِي^(٦):

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فقلتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

(١) سورة النساء، آية ١٩، والآية الأولى من سورة الطلاق.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٣٧.

(٣) سقط من المحصول، ورقة ٥٨ ب، وهو في شرح الخوئي ورقة ٣٢ ب.

ويراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤

(٤) سقط من ظ.

(٥) اسم فرس لتيمى، أولسكي، أو لعبيدة بن ربيعة بن قحطان. القاموس

(سكب).

(٦) ديوانه ص ٤٤

الفصل العاشر

فَمَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ

وهو إِمَّا سُكُونٌ ، وهو الأَصْل ، ولا ^(١) يُعْلَلُ ^(٢) .

وإِذَا حُرِّكَ ، فيقال : لِمَ حُرِّكَ ؟ والجواب : إِمَّا لَأَنَّ الْكَلِمَةَ لَهَا أَصْلٌ فِي التَّمَكُّنِ ^(٣) نَحْوُ : أَوَّلُ ، أو لالتقاء الساكنين ، نَحْوُ : أَمْسٍ ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نَحْوُ : الباء واللام ، في زَيْدٍ ، وَلِزَيْدٍ ، أو للتشبيه ^(٤) بِالْمُعَرَّبِ ، نَحْوُ ضَرَبَ .

(١) في ظ ، و نرح الخوي ورقة ٣٣ ب : « فلا » ، وكذا في المحصول ، ورقة ٥٩ أ .

(٢) علل ابن إياز في المحصول للسكون في البناء ، فقال : والأصل في البناء السكون لوجوه ثلاثة : الأول : أن المبني مستقل للزومه طريقة واحدة والسكون أخف فاختر له ، والثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركة ، فوجب أن يكون ضده بالسكون ، والثالث : أن الأصل عدم الحركة ، ولهذا قال التصريفيون إن أصل شاه : شوهة ، بسكون الواو دون حركتها .

(٣) يعني المصنف أن البناء في مثل هذا عارض . ويوضح هذا ابن إياز في المحصول ، فيقول : إذا كان السكون هو الأصل في البناء ، فالواجب أن يستصحب إلى أن يعرض ما يصد عنه ، وذلك أحد أسباب : منها أن يكون الاسم متمكنا في بعض استعمالاته ويكون البناء له عارضا ، وهو خمسة أنواع : اسم لا ، نحو قولك : لا رجل أفضل منك ، والنادى المضموم نحو : يا زيد ، والنايات نحو : قبل وبعد ، والمضاف إلى ياء التكلم عند من يذهب إلى بنائه نحو : غلامى ، وللركب ، نحو : خمسة عشر . فهذه بأسرها بنيت على الحركة ، لأن بناءها عارض ، وقصد بذلك الفرق بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما .

(٤) يقصد مشابهة الفعل الماضي الفعل المضارع العرب ، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط الذي هو المضارع بحق الأصل . أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ورقة ٦٠ أ . وجاء في ظ : أو لشبهها .

ولا يخلو من أن تكون الحركة ضمة أو فتحة ، أو كسرة ، فيقال : لِمَ خُصَّ
بأحدها ؟

فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالبا ، لأنها حركة ^(١) لا نُومٍ [٩ ب]
إعرابا .

والضم إما لانقطاع الـ ^(٢) الإضافة ، أو لانتشبه بما قُطِع ^(٣) عن
الإضافة ، أو للإتباع ^(٤) .

والفتحة طلباً للتخفيف غالبا ، أو للفرق بين مشتبهين [كلام الابتداء
والإضافة] ^(٥) .

(١) قال ابن إياز في المحصول : ومعنى قوله : « لأنها حركة لا توم إعرابا » أنه قد
تقرر أن الفعل لا يعرب بالجر ، فإذا وجدت فيه الكسرة لم يقع التردد في أنها حركة
بنائية لا إعرابية ، أما الضم والفتح الإعرابيان فيدخلانه .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٦٠ ب : أقول : قد ذكر للبناء على الضمة ثلاثة
أسباب : الأول ألا تكون الضمة إعرابا للكامة في تلك الحال ، أعني حال الإعراب
كالغايات ، نحو : قبل وبعد ، وشبههما ، فإنها لو أعربت لسكانت منصوبة على الظرف ،
أو مجرورة ، كقولك : جئت قبل زيد ، ومن قبل زيد . وهنا تنبيه ، وهو أن قوله :
« والضم إما لانقطاع الكامة عن الإضافة » يعطى أن غلة البناء على الضم هو ما ذكر ،
وليس كذا ، وإنما ما ذكره غلة للبناء ، وما ذكرناه غلة تخصيص الضمة .

(٣) يريد النادى المبني ، نحو : يازيد ، وذلك لأنه مشبه بقبل وبعد ، في أن كلا
منهما يكون متمكنا في حالة أخرى ، وفي أنه صار غاية الصوت ، أى صار آخر الكلام
بعد أن كان وسطا في حالة الإضافة . وقال أبو سعيد السيرافي : شبه النادى بقبل وبعد ،
أن كل واحد منهما إذا نسكروا أضيف أعرب . قاله ابن إياز .

(٤) نحو : منذ ، فإن حركته لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة إتباعاً لضمة الميم ، ومثله
رد ، وشد ، فيمن ضم ، أفاد ذلك ابن إياز في المحصول .

(٥) سقط من ظ .

وبناء الاسم على السكون ، نحو : مَنْ ، وَكَمْ .

والفعل : ^(١) [جميع] أمثلة الأمر .

والحرف ، نحو ^(٢) : مِنْ ، وَهَلْ ، وَقَدْ .

وبناء الاسم على الضم ، نحو : حَيْثُ ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ ، إِذَا لم يضافا ، ويازيدُ ،

وجثته أَوَّلُ ، وَمِنْ عَلٍ .

والحرف : مُنْذُ الْجَارَةِ .

وبناء الاسم على الفتح ، نحو : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَحَيْثُ ، في لغة ، ^(٣) [وَحَيْضَ

بَيْضَ] ، ^(٤) [وَحَيْثَ بَيْثَ] ، وَحَاثَ بَاثَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

وبناء الفعل على الفتح ، أمثلة الماضي المجزأ .

[٩ ب] والحرف ، نحو : إِنَّ ، وَمُمْ .

وبناء الاسم على الكسر ، نحو : أَمْسٍ ، وَهَوْلَاءَ .

والحرف ، نحو : زَيْدٍ ، وَجَبْرِ .

ولا كَسَرَ ولا ضَمَّ ^(٥) في الفعل بناءً ، إِلَّا قولهم : مُدَّ ^(٦) ، وَشُدَّ ، فيضم

إِتِّبَاعًا ، وَيُكْسَرُ لالتقاء الساكنين ، ويفتح تخفيفًا .

(١) سقط من ظ ، والمحصل .

(٢) في ظ : « نحو هل وقد » . وفي المحصول : « نحو من وقد » .

(٣) سقط من المحصول ، ولكنه في شرح الخوي ، ورقة ٣٥ ب .

(٤) سقط من ظ .

(٥) يقول ابن إياز في المحصول ورقة ٦٥ أ : « وفيه نظر ، لأن قولك : قوموا

وقومى ، الفعلان مبنيان على الضم والكسر ، وكذلك : إن القوم ليضربن ، الفعل مبني

على الضم ، وإنك يا هند لتضربن ، الفعل مبني على الكسر ، وإلى هذا ذهب الربيعي ،

ورد عليه بأن الضمة والكسرة عارضتان فلم يعتد بهما » وهكذا أورد ابن إياز الاعتراض

ورده . (٦) في المحصول : رد وشد ، والأصل فيهما : اردد واشدد .

البَابُ الثَّانِي

في أقسام الأفعال

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في أقسام ^(١) الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنة . وهي ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ، وحال .

ودليل الحصر ^(٢) : أن المُخْبِرَ يَفْعَلُ : إما أن يكونَ إخبارُهُ مُوَافِقًا للوجود ، وهو الحال ، أو يتقدّم الوجودُ على الإخبار ، وهو الماضي ، أو [١٠ أ] يتقدّم الإخبارُ على الوجود ، وهو المستقبل .

وتنقسم وَضْعًا إلى : ماضٍ بوضعه ، كَفَعَلَ ، ومستقبلٌ بوضعه ، كَأَفْعَلُ ، ومبهم بين الحال والاستقبال ، وهو ماضٍ أوله إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها : أَتَيْتُ ^(٣) .

فالماضي بوضعه ^(٤) مبنيٌّ على الفتح ، حتى يتصلَّ به ضميرُ المتكلم ، أو المخاطب ، أو نونُ جمع المؤنث ، فَيُسَكَّن ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ ، وضَرَبَنِي .

(١) في ظ ، انقسام .

(٢) في ظ : ودليل انحصار القسمة : أن النطوق به إما أن يكون الإخبار موافقا للوجود وهو الحال ، أو يتأخر الإخبار عن الوجود ، وهو الماضي

(٣) في ظ : نأيت .

(٤) احترز بذلك من الماضي بالقرينة ، كقولك : لم يقم زيد . أفاد ذلك ابن إياز

في المحصول ورقة ٦٧ ب .

والمبهم^(١) بوضعه معرب مرفوع ، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ، نحو :
يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب .
والمستقبل بوضعه مبني على السكون ، وهو أمثلة الأمر : نحو : قم ، واقعد .

الفصل الثاني

في بيان حالة الفعل مع الفاعل

الفعل إذا ذكرته فلا بد له من فاعل بعده ، ظاهرا كان أو مضمرا ،
أو محذوفا منوبا عنه .

وتارة يقتصر الفعل على الفاعل ، وهو غير المتعدى ، وهو اللازم .

ويُعرف غير المتعدى من جهة المعنى بأمور ثلاثة :

أن يكون خِلقةً ، كاختر ، وطال ، وقصر .

وأن يكون من أفعال النفس ، غير ملابسة^(٢) ، نحو : شرف ، وكرم ،
وظرف .

وأن يكون حركة جسم ، غير مماسة^(٣) ، نحو : مشى ، وانطلق .

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٦٨ ب : تقييده المبهم بالوضع ركيك ، إذ
لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضي والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارة
وبالقرينة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولي في حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ،
وهو لا يكون بغيره .

(٢) في ظ والمحصل : « غير ملابسة » . ثم قال ابن إياز : وتقييده له بأن يكون
غير ملابسة يحترز به من نحو : كرمي فسكرمته أكرمه ، وظارفتي فظرفته أظرفه : أي
غلبته في الكرم والظرافة . وجاء بمحاشية ظ : « لغيرها » بعد « ملابسة » وقال في المحصول
ورقة ١٧٠ أ : وتقييده له بأن يكون حركة جسم غير مماسة يحترز به من نحو : ماشيت
زيدا مشى . (٣) بمحاشية ظ : « لغيرها » بعد « مماسة » .

ومن جهة اللفظ: ما كان على وزن فَعَلَ، وانفَعَلَ، وافْعَلَ، فإنه لا يتعدى .
وكلُّ فعلٍ لا يتعدى فإنه يجوز تعديته بحرف الجرِّ ، فتارةً يلزم الحرفُ ،
نحو: [١١ أ] مررتُ بزيدٍ ، وتارةً يَحذفُ ، فينتصب^(١) المفعولُ به بإسقاط
الجارِّ ، نحو: نَصَحْتُ زيدا ، وشكرتُهُ ، وأصل ذلك تعديته بحرف الجرِّ .

الفصل الثالث

فيما يتعدى إلى مفعولٍ واحد ، نحو : ضربُ زيدٍ عمرا .
فتارةً يلزم تقدُّمُ الفاعلِ على المفعول ، وتارةً يلزم تقدُّمُ المفعولِ على الفاعلِ ،
وتارةً يجوز التقديمُ والتأخير .
فاللازم التقديم : إذا خيفَ اللبسُ ، نحو : ضَرَبَ موسى عيسى ، أو كان
الفاعل ضميرا متصلا بنحو : ضربتُ زيدا .
واللازم التأخير : [١١ ب] إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول ،
نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ و ﴿ لَا يَنْفَعُ
نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ وكذلك إذا اقترن بالفاعل إلّا ، نحو : ما ضربُ زيدا إلّا عمرؤ .
وما عدا ذلك يجوز^(٢) [فيه] التقديمُ والتأخير .
وعلاوةً بآنيث الفاعل تظهر في الفعل .
ولا يخلو من أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا ، أو غير حقيقي .

(١) في ظ : فينتصب الاسم على المفعول به .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٢٤

(٣) سورة الأنعام ، آية ١٥٨

(٤) تسكئة من المحصول ورقة ١٧٢ أ .

فإن كان حقيقياً لَزِمَت العلامةُ في فعله ، مالم تَفْصِلْ ، فإن فصلتَ فلكَ
الوجهان ، وكذلك إذا كان غيرَ حقيقيٍّ ، نحو : طَلَعَتِ الشمسُ .
وحُكِمَ جمع التَكْسِيرِ حُكْمُ ^(١) [جمع] المَوْنَتِ غيرِ الحَقِيقِ ، نحو :
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ ^(٢) [١٢ أ] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ ^(٣) هذا إذا أُسْنِدَ إلى الظاهر ،
فإن أُسْنِدَ إلى المضمَر لَزِمَت العلامةُ .

الفصل الرابع

فيما يتعدَّى إلى مفعولين

وهو ضربان : ضرب يتعدَّى إلى أحدهما بإسقاط الجارِّ ، نحو قوله عزَّ وجلَّ :
﴿ وَاخْتَارَ ^(٤) مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ التقدير : مِنْ قَوْمِهِ . وكذلك :
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ^(٥) ، والتقدير : بِالْخَيْرِ .

وضربٌ يتعدَّى إليهما بنفسه ، وهو قِسمان :
أحدهما يجوز الاقتصارُ فيه على أحد المفعولين ، لأنَّ الأولَ غيرَ الثاني ،
نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكسوتُ عمرًا جُبَّةً .

(١) سقطت هذه الكلمة من المحصول ، وشرح الحوي ورقة ٤٢ أ .

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٥٥

(٥) هذا جزء من بيت ، وتماهه :

أمرتكَ الخيرَ فافعل ما أمرت به فقد تركتكَ ذامال وذانِش

وفي تسمية قائله خلاف كبير . انظره في تفسير الطبري ١٣ / ١٤٥ ، والكتاب

والثانى لا يجوز الاقتصار فيه على أحدِ المفعولين ، لأنها أفعالٌ داخلَةٌ
[١٢ ب] على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما جميعا ، وهى : ظننت ، إذا لم يكن
تُهْمَةً^(١) .

وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، مطلقا .
وَزَعَمْتُ ، إذا لم يكن قولا^(٢) ولا كفاية^(٣) .
وَوَجَدْتُ ، إذا لم يكن حُزْناً ، ولا غِنًى ، ولا وَجْدَانً ضالَّةً .
وَعَلِمْتُ ، إذا لم يكن عِرْفَانًا .
وَرَأَيْتُ ، إذا لم يكن إبصارا ولا مَشُورَةً^(٤) .
وَجَعَلْتُ ، إذا لم يكن خَلْقًا^(٥) ، ولا إلقاءً ، ولا أَخْذًا فى الفعل .

(١) أى بمعنى : اتهمت . ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس :
« وما هو على الغيب بظنين » أى بمتهم ، فعمل بمعنى مفعول . إتخاف فضلاء البشر ص ٤٣٤ .
(٢) فى المحصل ورقة ٧٥ ب : وقوله « إذا لم يكن قولا » يعنى أن زعمت تكون
بمعنى القول ، كقول عنتره :

عَلَقْتُهَا عَرْضًا وَأَقْتَلْتُ قَوْمَهَا زَعَمًا لِعَمْرِ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ
قال ابن إياز : وذلك أنه ينكر على نفسه ادعاء مثل هذا ، وهو الجمع بين الحالين :
حبها وقتل قومها ، وإن كان الأمر عليه ، ولكنه إنكار لاستظراف ، ومعنى : « زعمًا
لعمر أبيك ليس بمزعم » : أقول قولًا لا يقال مثله .

(٣) قال ابن إياز : يحتز به من نحو قولهم : الزعيم غارم : أى الكفيل ، وأنا به
زعيم : أى كفيل .

(٤) يريد بالمشورة معنى الاجتهاد والنظر ، كقولك : هو يرى رأى أبى حنيفة .
ذكر ذلك ابن إياز فى المحصل ورقة ٧٦ أ .

(١) يريد بالخلق نحو قوله تعالى : « وجعل الظلمات والنور » الآية الأولى من سورة
الأنعام . ويريد بالإلقاء نحو قولهم : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . ويريد بالأخذ فى
الفعل نحو قولك : جعل زيد يفعل كذا . وهى فى هذه الصورة الأخيرة من أفعال
المقاربة . أفاد كل ذلك ابن إياز فى المحصل ، ورقة ٧٦ ب .

ولا يخلو من أن يتقدم على المفعولين ، فتعمل^(١) ، أو يتوسط بينهما ، فيجوز الإعمال والإلغاء ، والإعمال أحسن ، أو يتأخر ، فيكون الإلغاء أحسن ، نحو : زيدٌ منطلقٌ طَنَنْتُ ، إذا أُلْفِيت .

ويبطل عملها في اللفظ إذا علقت بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاقْدُرْ سَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾^(٢) .

أو حرفِ نفي ، نحو قوله تعالى : [١٣ أ] ﴿ وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾^(٣) .
أو حرفِ استنهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾^(٤) ، أو مضمّن معناه ،
نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾^(٥) .

الفصل الخامس

فيما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل

وهي أفعالٌ نُقلت من التعدّي إلى اثنين ، بالهمزة ، أو التضعيف ، وذلك نحو : أَعْلَمْتُ وَعَلِمْتُ ، وَأَنْبَأْتُ^(٦) ، وَنَبَأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، تقول : أَعْلَمَ اللهُ زيداَ عمراًَ فاضلاً .

(١) كذا جاء في الأصل ، وظ ، بالتاء الفوقية المضمومة . والذي في المحصول ورقة ٧٦ ب ، وشرح الحواري ورقة ٤٤ ب : « فيعمل » بالياء التحتية .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٠٢ (٣) سورة فصلت ، آية ٤٨

(٤) لم يرد هذا الاستشهاد في ظ ، ومكانه في المحصول ، ورقة ٧٧ ب : نحو قوله تعالى : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » وهي الآية ١٠٩ من سورة الانبياء . والجزء المستشهد به عندنا من الآية ٧٧ من سورة مريم ، وهو في مواضع كثيرة في الكتاب العزيز .

(٥) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٦) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٧٨ ب ، بعد أن تكلم على « أعلمت وعلمت » : =

الفصل السادس

في الفعل الذى لم يُسمَّ فاعله

وعلامته : أن يُضَمَّ أوَّلُهُ وَيُكْسَرُ^(١) ما قبل آخره ، إن كان ماضيا ،
مالم يكن مُعْتَلَّ الوَسَطِ ، نحو : قال وباع ، فيُكْسَرُ أوْلُهُ ، [١٣ ب] فتقلب
الواو^(٢) ياءً ، نحو : قيلَ ، وبيع^(٣) ، وقد يُسَمُّ الضَّمُّ فيه ، وقد يجوز^(٤) ضَمُّ
أوْلِهِ ، فتقلب الياءُ واوا ، نحو قولهم : كُولَ الطَّعَامُ .
وإن كان مضارعا ضُمَّ أوْلُهُ ، وفُتِحَ ما قبل آخره ، نحو قولهم : يُباعُ
الغلامُ .

= والثانى أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهى : أنبأت
ونبات ، وأخبرت وخبرت ، وحدثت . وقد أدخل به المصنف ، قال الله تعالى : « قد نبأنا الله
من أخباركم » (سورة التوبة ، آية ٩٤) وقال سبحانه : « نبأنى العليم الخبير » (الآية
الثالثة من سورة التحريم) لكن شبهت بأعلت فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل ، وذلك لأن
النبأ الخبر ، والإخبار إعلام ، وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « نقلت بالهزة أو
التضعيف » يقتضى أن الأصل : نبات ، وخبرت ، مخففين ، نقلا بالهزة والتضعيف ،
ولم ينطق بهما كذلك ، فلم أنه تسامح وإرسال ، والصواب ما ذكرته .

(١) قال ابن إياز فى الحصول ، ورقة ٨٠ أ : وقوله : « يكسر ما قبل آخره »
أحسن من قول كثير من النحاة : ويكسر ثانيه ، ألا ترى أن قولك : دحرج
وكسر [بتشديد السين المكسورة] لم يكسر ثانيهما ، وإنما كسر ما قبل آخرهما .

(٢) فى ظ : « الألف » وهو الأظهر .

(٣) قال ابن إياز فى الحصول ورقة ٨٠ ب : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن قوله : فتقلب
ياء ، نحو قيل وبيع ، يوهم ظاهره أن « بيع » قد حصل فيه القلب وليس كذلك ،
لأن ياءه أصل عين ، ألا ترى إلى البيع وبيع » .

(٤) فى ظ : وقد يضم .

والاسم الذى يُقام^(١) مُتَمَامَ الفاعل ، إما أن يكونَ مفعولاً به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيره^(٢) [مُتَمَامَةً] ، وإن قُدِّ أقيمَ الجارُ والمجرور مُتَمَامَ^(٣) الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(٤) ، ويقام المصدرُ مُتَمَامَ الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٥) . وقد يُقام^(٦) الظرفُ من الزمان [١٤ أ] أو المكان ، إذا كان مختصاً بمُقامِ الفاعل .

الفصل السابع

فى الأفعال غير المتصرفة

وهى ثلاثة أقسام :

الأول : فعلاَن ماضيان ، أحدهما للمدح ، وهو : نَعِمَ ، والآخر للذمِّ ، وهو : بَشَسَ . وأصلهما : نَعِمَ ، وَبَشَسَ ، وما كان على فَعِلَ ، ووسطه حرف حَلَقِيّ ، ففيه أربع لغات :

الأصلية : ففتح الأول وكسر الثانى ، وكسر الأول وكسر الثانى إتباعاً ، وفتح الأول وإسكان الثانى ، وكسر الأول وإسكان الثانى .

(١) فى ظ : يقوم .

(٢) تكملة من المحصول ، ورقة ٨١ أ ، وشرح الخوى ، ورقة ٤٧ أ .

(٣) فى ظ : مقامه .

(٤) الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب .

(٥) الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) فى المحصول ورقة ٨٢ ب : وقد تقام الظروف .

وفاعلهما إما^(١) ظاهر^(٢) ، وإما مضمّر .

فالضمير يلزم تفسيره بمفرد^(٣) نكرة منصوبة على التمييز ، نحو : نِعَمَ رَجُلًا [١٤ ب] زَيْدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ بَشِّرَ لِلْظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾^(٤) . ويجرى هذا المجرى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾^(٥) و : ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾^(٦) ، فإن كان فاعلهما ظاهرًا لزمته الألف واللام ، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام .

والممدوح والمذموم بعد الفاعل مرفوع^(٧) بالابتداء ، وخبره ما تقدم ، وأخبر مبتدأ محذوف ، نحو قولهم : بَشِّرَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ونِعَمَ فَتَى الْعَشِيرَةِ عَمْرُو .
القسم الثاني : حَبَّذا .

فَحَبَّذا : فِعْلٌ رُكَّبَ مَعَ فَاعِلِهِ وَاقْتَرْنَا مَعًا ، فَصَارَا اسْمًا وَاحِدًا ، يُرْفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٨) ، والممدوح بعد حَبَّذا مرفوع^(٩) على أنه خبر المبتدأ ، ويقع بعده

(١) جاءت عبارة المصنف في الحصول ، ورقة ٨٣ ب : « وفاعلهما إما مضمّر أو ظاهر » . وقد رتب ابن إياز على ذلك كلاما فقال : « وقد اقتدى بأبي علي في تقديمه الكلام على الفاعل المضمّر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى في ذلك بالجزولي حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » . انتهى كلام ابن إياز ، وأنت ترى أن المصنف بدأ بالظاهر ، وكأن ابن إياز وقعت في يده نسخة من « الفصول » غير هذه التي بين يدي ، ويلاحظ أن العبارة وردت في شرح الخوئي ، ورقة ٤٩ أ موافقة لما في الفصول .

(٢) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٨٤ أ : وقول المصنف : « والمضمير يلزم تفسيره بمفرد نكرة » يعطى ظاهره أن المفسر لا يكون إلا مفردا ، وليس كذلك ، بل يشق ويجمع ، وكأنه أراد مفسر المضمير المفرد ، وفي ذلك ما فيه .

(٣) الآية الخمسون من سورة الكهف .

(٤) الآية الخامسة من سورة الكهف .

(٥) سورة الاعراف ، آية ١٧٧

(٦) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٨٥ ب : وكأنك قلت : المحبوب زيد ، وهذا اختيار المصنف ، وهو رأى أبي سعيد السيرافي .

النكرة^(١) منصوبة على التمييز ، كقولك : حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا محمدٌ رسولاً .

[١٥ أ] القسم الثالث : فعل التعجب . وله لفظان : ما أفعله^(٢) ، وأفعل به ، كقولك : ما أحسنَ زيداً ، وأحسنَ يزيدٍ .

وكلاهما لا يكون^(٣) إلا من فعلٍ ثلاثيٍّ غير خِلقة^(٤) [ولا لونٍ] .

وإعراب ما أحسنَ زيداً : ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة ، وأحسنَ : فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمَرٌ فيه ، وزيداً : مفعول به .

ولا يتصرفُ فعلاً^(٥) التعجب ، ولا يُفصلُ بينهما وبين معموليهما^(٦) ، ولا يتقدّم معمولهما عليهما .

وإن أردت التعجبَ من اللون أو الخِلقة أو الزائدِ على ثلاثة أحرف ، أتيت بأشدهُ ، أو أكثرَ ، وأعملته فيما تريد التعجبَ منه ، فتقول : ما أشدَّ [١٥ ب] بياضَ الثوبِ ، ولا تقول : ما أبيضه ، ولا ما أسوده ، ولكن : ما أشكَّ سواده ، فإن قلت : ما أسودَ زيداً ، من السيادة ، جاز .

(١) في ظ : نسكرة .

(٢) في الأصل ، وظ : « ما أفعل » وأثبتته بزيادة الهاء من المحصول ، ورقة ٨٦ أ ، وشرح الفصول للخوي ورقة ٥١ ب .

(٣) في المحصول : « لا يكونان » لكنه في شرحه أعاده على الأفراد ، كما في الفصول . وفي شرح الخوي ورقة ٥١ ب : « ولا يكون إلا من فعل ثلاثي » .
(٤) ليس في ظ .

(٥) في الأصل ، والمحصول ورقة ٨٧ ب : « فعل » . وأثبت ما في ظ ، ومثله في شرح الخوي ، ورقة ٥٣ ب .
(٦) في ظ : معمولهما .

الفصل الثامن

في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع ما كان مبتدأ ، على أنه اسمها ، تشبيها له بالفاعل ، وتنصب ما كان خبرا ، على أنه خبرها ، تشبيهاً له بالمفعول .

وتلك الأفعال أقسام :

الأول: سبعة ، وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى وصار وظلّ وبات . وأربعة معها ما النافية ، ^(١) [أو غيرها ^(٢) من حروف النفي] وهي : مازال وما انفكّ وما فتّى وما برح .

وواحد معه ما المصدرية ، [١٦ أ] وهو : ما دام .

وواحد لا يتصرف ، وهو : ليس .

وأفعال أخر ، تُسمّى أفعالَ المقاربة ^(٣) ، ومنها فعلاّن للتراخي ، وهما :

(١) سقط من ظ .

(٢) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٨٩ ب : « وقوله : » أو غيرها من حروف النفي « قد يومهم ظاهره دخول باقي حروفه على « زال » وأخواته ، وهي بلفظ الماضي ، وذلك غير جائز ، والوجود أن يقال : إذا كانت ماضية فإنها تنفي بما ، كقولك : مازال زيد مقبلا ، وبلا في الدعاء ، كقولك : لازال جنباك محروسا ، ولا برح ربك مأنوسا . وإذا كانت مضارعة نقيت بما ولم ولن ولا ، تقول : ما أزال ، ولن أزال ، ولم أزل ، ولا أزال . »

(٣) يقول ابن إياز في الحصول ورقة ٩٠ ب : « سمي هذه الأفعال أفعال المقاربة ، وكذلك سماها الزجاجي والزمخشري ، وفيه نظر ، لأن معنى المقاربة بمقاربة الفعل ، وليست بأسرها للمقاربة ، ويبان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء الخضم ، وهو عسى . وقال الجوهري : يكون يقينا . . وقسم لمقاربة الدخول في الفعل ، وهو : كاد وكرب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جمل وأخذ وطفق وأنشأ . وقسم يستعمل تارة استعمال كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو أوشك . »

عسى ، وأوشك : وستة لمقاربة الفعل من غير تراخٍ ، وهى : كاد وكرب وأخذ وجعل وأنشأ وطفق .

وتفارق أفعال المقاربة أخواتها بأنها لا يكون خبرها إلا فعلاً مقروناً بأن فى : عسى وأوشك ، وغير مقرون بها فى باقيها ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَا بِالْفَتْحِ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ ^(٢) . والسبعة الأول يجوز تقديم خبرها على اسمها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) ويجوز [١٦ب] تقديم خبرها عليها ، نحو قولك : قائماً كان زيد .

والأربعة التى فى أولها ما النافية يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا يجوز تقديمه عليها .

وأما ليس فيجوز تقديم خبرها على اسمها ، وعليها فى الأشهر .

وأما ما دام ، فلا يجوز تقديم ^(٤) خبرها عليها ^(٥) [ولا على اسمها] . ولا تنفصل عنها ما ، بخلاف أخواتها .

= انتهى كلام ابن إياز . وأقول : إن تسمية المصنف أفعال هذا الباب باسم «أفعال المقاربة» لا مأخذ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . وهذا شئ معروف فى كلامهم ، وشواهد كثيرة . وانظر حواشى ص ١١٨

(١) سورة المائدة ، آية ٥٢

(٢) سورة الجن ، آية ١٩

(٣) سورة الروم ، آية ٤٧

(٤) هذه أشهر مسألة خالف فيها ابن معطى النحاة . وقد عرضت لها بتفصيل فى

الدراسة . انظر الفقرة الأولى من باب آراء ابن معطى النحوية ص ٥٥

(٥) سقط من ظ .

وكان تدلُّ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمانِ الماضي ، وقد يدخلها معنى حَدَثَ ، وَوَقَعَ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) فترفع الفاعل^(٢) لا غيرُ .

وقد تكون زائدةً ، نحو قول الشاعر^(٣) [١٧ أ] :

* عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ *

وقد يدخلها معنى صار ، كقوله^(٤) :

* قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يُبَوِّضُهَا *

وظَلَّ بمعنى صار ، وهو التنقلُ من حالٍ إلى حالٍ ، كقوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾^(٥) .

وإن كان ظَلَّ بمعنى الإقامةِ بالهار ، أو^(٦) بات بمعنى الإقامة بالليل ، خَرَجَا من هذا الباب ، فصارا تَامَيْنِ ، بفاعلٍ لا غيرُ .

وكذلك إن كان أصبح وأمسى للدخول في الأوقات ، صارا تَامَيْنِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنْكُمْ لَتَعْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ﴾^(٧) .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٠

(٢) وهى التى يقال عليها : كان التامة .

(٣) غير معروف . وصدر البيت :

* سِراة بنى أبى بكر تسمى *

ولم يعرف هذا إلا من قبل الفراء . انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥١/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٤١ ، واللسان (كون) ١٧ / ٢٥٣

(٤) هو ابن أحر ، وصدر البيت في ديوانه ص ١١٩

* بتيها فقر واللطى كأنها *

(٥) سورة النحل ، آية ٥٨ ، والزخرف ، آية ١٧

(٦) في ظ : وبات . (٧) سورة الصفات ، آية ١٣٧ ، ١٣٨

وعلى الجملة إنما سُمِّيَتْ هذه الأفعال ناقصة^(١)، لأنها سُلِّبَتْ الدَّلَالَةُ [١٧ب] على المصدر^(٢) [عند عَدَمِهِ، فإذا وُجِدَتْ^(٣) دَلَّتْ عليه، ومنه قوله^(٤) : وكونُهُ عِبَارَةً عن شَخْصٍ] .

الفصل التاسع

فَمَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ ، التَّعَدُّى^(٥) وَغَيْرِ التَّعَدُّى

وهو : المصدر^(٦) ، والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمُشَبَّه بالمفعول [به]^(٧) ، والمفعول معه ، والمفعول له .
الضرب الأول : وهو المصدر^(٨) .

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٨ ب : « إنما سماها النحاة بذلك لوجهين : الأول : أنها لا تستغنى بالمرفوع وتحتاج إلى النصب ، والثاني : أنه لا مصادر لها ، إلا أنهم أجروها مجرى الحروف ، والخبر عوض عن المصدر ، وهذا لا يكون في الفعل الحقيقى » .
(٢) ما بين القوسين ليس في المحصول ، وشرح الخوي .

(٣) في ظ : وجد . (٤) في ظ : قول سيويه .

(٥) في ظ : التعدية وغير التعدية .

(٦) جمع ابن إياز في المحصول ، ورقة ٩٥ أ هذه الأقسام في مثال واحد ، فقال « هذه المنصوبات التي ذكرها يعمل فيها التعدى واللازم ، فالتعدى كقولك : ضرب زيد ضاحكا القوم وبشرا إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراما له ضربا شديدا . واللازم كقولك : قام القوم وزيدا ضاحكين إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراما له قياما حسنا » .
(٧) زيادة من ظ .

(٨) بمد هذا في المحصول ، ورقة ٩٥ ب : « لهذا المفعول أسماء كثيرة . منها المفعول المطلق والمصدر والحدث . وإنما خص بتسميته المصدر من بينها ، لأنه أشهر ، لاسيما عند التأخرين ، فإنهم لا يكادون يستعملون غيره ، وأيضا فإن فيه تنبيها على أن الفعل مشتق من المصدر ، وسمى بذلك لصدور الفعل عنه ، وهذا رأى البصريين ، ورأى الكوفيين بالعكس » .

وينقسم إلى : مُبْهِم ، ومعدود ، ومُخْتَصَّص .

فالمُبْهِم ^(١) : أُنِيَ به لتأكيد الفعل ، نحو : ضربت ضرباً .

والمعدود : أُنِيَ به لعدد مرّاته ^(٢) ، كقوله : ضربت ضربة وضربتين ،
ويعبر عنه [١٨ أ] بالمَحْدُود .

والمُخْتَصَّصُ : أُنِيَ به لبيان النوع ، وهو إمّا نكرة موصوفة ، أو معرف ^(٣)
باللام ، كقولك : ضربته ضرباً شديداً ، وضربته ضرب زيد ، وضربته
الضرب .

ومن بيان النوع قولهم : عاد القَهْرَى ، واشتمل الصَّام ، وهو يعدو
الْجَمَزَى .

الضرب الثانى : وهو الظرف من الزمان

وينقسم إلى : مُبْهِم ، نحو : حين ، ودَّهْر ، وزمان .

ومعدود : وهو ما صلح في جواب كم ؟

ومُخْتَصَّص : وهو ما صلح في جواب متى ؟ كقولك ^(٤) : سرت شهرين ،
والعام .

(١) قال فى المحصول ، ورقة ٩٦ ب : « يريد بالمبهم : ما كان نكرة غير محدود
بهاء التأنيث ، ولا موصوف ولا مضاف ، كقولك : أعطيت إعطاء » .

(٢) فى المحصول ، ٩٦ ب ، وشرح الخوى ٥٩ ب : لعدد المرات .

(٣) قال فى المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أنه لو قال : أو معرف ، من غير أن
يتبعه باللام ، لكان أحسن ، إذ كان حينئذ يشمل المعرفة باللام ، والمعرفة بالإضافة .
وهذا واضح » .

(٤) فى ظ : كقولك : الشهران والعالم .

وينقسم إلى منصرف مُتَصَرِّف^(١) [نحو: يوم وليلة] ، ومعنى كونه متصرفاً: أنه يُنْقَلُ عن الظرفية ، ويُخْبَرُ^(٢) عنه وبه ،^(٣) [وإلى منصرف غير متصرف ، نحو [١٨ ب] مساء وعشاء] .

وإلى متصرف غير مُنْصَرَف ، نحو: غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، إذا أردتهما ليوم^(٤)

بعينه .

^(٥) [وإلى ما لا ينصرف ولا يتصرف ، نحو: سَحَرٌ^(٦) ، إذا أردته من

يوم بعينه] .

الضرب الثالث : ظرف المكان .

وينقسم إلى مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمُبْهِم من الأمكنة : ما لا يستحقُّ ذلك الاسم^(٧) إلا بالإضافة^(٨) إلى

(١) تسكلة من ظ .

(٢) يعنى يجعل مبتداً وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بحرف جر وبالإضافة .

(٣) ، (٥) سقط هذان القسمان من الحصول . وقد نبه ابن إياز إلى أن المصنف

أخل بهما ، وكأن نسخته التي وقعت له من الفصول ناقصة .

(٤) ويكون المانع لهما من الصرف التعريف والتأنيث . كما في الحصول ٩٨ أ .

(٦) قال ابن إياز في الحصول ٩٨ ب : وإنما لم ينصرف لأنه معرفة معدول عن

الألف واللام ، كأنهم عدلوا « سحر » عن « السحر » .

(٧) من هذا الموضع يبدأ سقط كبير في النسخة ظ ، ينتهى أثناء الفصل الثالث من

الباب الرابع .

(٨) قال في الحصول ٩٩ أ : « وهو لفظ الجزولى في حواشيه ، ويعنى به أنه لا يصدق

عليه هذا الاسم نحو « فوق » و « تحت » إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : « فوق »

إلا بالنسبة إلى « تحت » . . . وكذلك باقياها . وقال الشلويني : يمكن أن يريد بذلك

أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام : لا بدله مما يكون له أماماً ، وكذا

سائر الجهات الست ، ولذلك سمي إماماً لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

غيره ، وهى الجهات الست ، وما فى ^(١) معناها ، نحو : خَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَأَمَامَ ، وفوقَ ، وتحتَ ، ويمينَ ، وشمالَ ، وذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشمالِ ، وشرقيّ الدارِ ، ودُونِ ، وَعِنْدَ .

وأما الْمُخْتَصُّ من الأمكنة : فما [١٩ أ] استحقَّ ذلك الاسمَ بِخِلْقَةٍ ^(٢) فيه ، نحو : الدارُ ، والمسجدُ .

والمعدود ^(٣) : ما صَاحَّ فى جوابِ كم ؟ ، نحو : مِئِلٍ ، وفَرَسَخٍ ، وبريدٍ ^(٤) .
الضرب الرابع : الحال .

وهو بيان هيئة الفاعل أو للمفعول ، بذكرِةٍ مشتقةٍ بعد معرفةٍ قد تَمَّ الكلامُ ^(٥) دُونَهَا ، متنقلةً ، كقولك : جاء زيدٌ راكباً .
وقد يحى الحالُ من الفاعل والمفعول ، كقولك : لتيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْجَداً .

(١) يريد به ذات اليمين ، وذات الشمال ، وشرقي الدار . أفاده ابن إياز فى المَحْصُولِ ٩٩ أ وسيد ذكره المصنف .

(٢) يعنى له بنية مخصوصة ولها نهاية تحصرها وأقطار تحيط بها .

(٣) كتب فوقه فى المَحْصُولِ ٩٩ ب بخط منابر : صوابه : والمحدود .

(٤) قال ابن إياز فى المَحْصُولِ : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف لم يقسم ظرف المسكان إلى متصرف وغير متصرف ، كما قسم ظرف الزمان إلى ذلك ، فربما أوهم أن ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المسكان ، وليس الأمر كذلك ، بل هما فيه سيان . فالتصرف تخلف وأمام ووراء وقدام ... وغير التصرف كمنذ وحيث ولدن وسواء ، فلا يجوز أن يرفع « عند » فإن دخل عليها حرف الجر لم يكن ذلك إلا « من » ؛ قال الله تعالى : « فإن أتممت عشرا فمن عندك » ولا يجوز : « جئت إلى عندك » .

(٥) هذا ما يعبرون عنه بقولهم : « فضلة » .

وقد يبحى^١ الحال معرفة في تقدير النكرة ، كقولك : جاء زيدٌ وحدهُ ،
وافعلْ ذلك جهْدَكَ ، وطاقتك ، وأرسلها العيرَ الك .

وقد يبحى^٢ [ذو]^(١) الحال من النكرة ، لكن في تقدير المعرفة ، وذلك
إذا كانت النكرة موصوفةً ، [١٩ ب] وتقدّمت الصفةُ عليها ، كقولك^(٢) :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وقد يبحى^٣ غيرَ مشتقةٍ لكن في تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ لِسَانًا
عَرَبِيًّا ﴾^(٣) .

وقد يبحى^٤ لازمةً غيرَ متنقلة ، تُسمّى المؤكّدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ
الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمْتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾^(٥) .

(١) سقطت « ذو » من المحصول ١٠١ ب . وقد بنى ابن إياز على سقوطها عنده
فقال : قوله : « وقد يبحى^١ الحال نكرة ولكن في تقدير المعرفة » قد رأيت في عدة
نسخ بكتابه ، وهو تخليط كما ترى ، لكن معناه واضح ، وهو أنه قد شرط أن صاحب
الحال يكون معرفة ، وقد جاء نكرة .

(٢) كذا ، والأولى أن يقول : كقوله ، والبيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه
ص ٥٠٦ ، ٥٣٦ .

(٣) سورة الأحقاف ، آية ١٢ . وأول الآية الكريمة : « ومن قبله كتاب موسى
إماما ورحمة وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا » . والحال هنا هو « لسانا » وتقدير
اشتقاقه : منطوقا . كما قالوا في « قرآنا عربيا » إن تأويله : مقروءا . وهو حال من
الضمير في « مصدق » أو حال من « كتاب » لأنه قد وصف . ويجوز أن يكون مفعولا
لمصدق : أى هذا الكتاب يصدق لسان محمد صلى الله عليه وسلم . إعراب القرآن المسمى :
إملاء ما من به الرحمن للعبرى ٢ / ٢٣٤

وذهب بعض النحويين إلى أن « عربيا » هو الحال . و « لسانا » توطئة للحال ،
أى تمهيدا ، وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة . البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي
البركات الأنباري ٢ / ٣٦٩ ، والبحر المحيظ ٨ / ٥٩

(٤) سورة البقرة ، آية ٩١ (٥) سورة المؤمنون ، آية ٥٢

وقد تجيء بعد كلام غير تام، ولكن في حكم التام، كقولك: ضربي زيدا قائماً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً.

الضرب الخامس: التمييز.

وهو تفسير مبهم بحسب نكرة منصوبة مُتَدَرِّجَةٌ مِنْ.

وينتصب عن تمام الكلام، وعن تمام الاسم.

فالمنتصب عن تمام الكلام: إما فاعل في المعنى، إذا [٢٠] اشتغل الفعل عنه بما لا بأسه، فانتصب على التمييز، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١)، وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾^(٢). أصله اشتعل شيب الرأس، وطابت أنفسهن.

وإما أن يكون مفعولاً في الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣).

وأما المنتصب عن تمام^(٤) الاسم، فيقع في المكيّل والموزون والمعدود،

(١) سورة مريم، آية ٤

(٢) سورة النساء، آية ٤

(٣) سورة القمر، آية ١٢

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٠٥ أ: «يميز الفرد لا ينتصب إلا عن تمامه، ومعنى

تمامه: امتناعه عن الإضافة، كذا قال عبد القاهر الجرجاني: والذي يتم به ثلاثة أشياء: أولها: التنوين، وله قسمان ظاهر ومقدر، فالظاهر كقولك: هذا رطل زيتا، والمقدر كقولك: أحد عشر درهما، إذ الأصل: أحد وعشرة. وثانيها: النون، وله ثلاثة أقسام: نون ثنية، ونون جمع حقيقي، ونون عدد مشبه بنون الجمع، فنون الثنية، كقولك: عندى قفيزان برا، ونون الجمع الحقيقي، كقولك: هؤلاء حسنون وجهها. ونون العدد، كقولك: لى عشرون كتابا. وثالثها: الإضافة، كقولك: لى ملء الإناء عسلا».

وما في معناه ^(١) نحو : قَفِيزَيْنِ بُرًّا ، وَمَنْوَيْنِ سَمْنَا ، وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَأَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا . قال الشاعر ^(٢) :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَا تَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاةُ ^(٣)
[٢٠ ب] وَمَنْ الْقَدَّرَ : ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ ^(٤) .

وحاصل انتصابه على التشبيه بالمفعول به : إِمَّا مُضَافًا ، أَوْ فِيهِ تَنْوِينٌ ،
وَيَكُونُ التَّنْوِينُ ظَاهِرًا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَاقُودٌ خَلَا .

ومقدَّرًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ائْتِنَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ^(٥) .

أَوْ فِيهِ تَنْوِينٌ ، أَوْ فِيهِ نُونٌ تَنْوِينِيَّةٌ ، أَوْ نُونٌ جَمْعٌ ، كَمَا مُثِّلَ .

الضرب السادس : المستثنى .

وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، بِإِلَّا ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا .

والمستثنى إما لَازِمُ النِّصْبِ ، أَوْ لَازِمُ الْجَرِّ ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ ،
أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْجَرِّ وَالنِّصْبِ ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ النِّصْبِ وَالْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ ، فَيَتَّبِعُهُ
رَفْعًا ، أَوْ نِصْبًا ، أَوْ جَرًّا .

(١) في المحصول ١٠٥ ب : « وقوله : « وما في معناه » يحتمل أن يريد به للمقاييس ،
وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها ، ولكنها أشياء قويات بها أشياء
أخر ، كقولك : راقود خلا ، والراقود : الدن ، فهوئل به من الحل ما عاؤه . ويحاذى
حجمه ، وكذلك : على التمرة مثلها زيدا ، فالتمررة قد موثلت من الزيد بما يحيط
بجسمها ويحاذيه . وقوله : « ومن المقدر : ملء الأرض ذهبا » كأنه يقوى ذلك ،
وعلى هذا التقدير فقد أدخل بالمسوح ، كقولك : لى جريب نخلا . فاعرفه » .

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزارى . كما في سيبويه ١ / ٢٠٨

(٣) يروى : فقد أودى السرة والفتاء . (٤) سورة آل عمران ، آية ٩١

(٥) سورة البقرة ، آية ٦٠

[٢١ أ] فاللازم النصب : هو المستثنى من الواجب ، كقوله تعالى :
﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(١) ، والمستثنى المنقطع ، كقوله تعالى :
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(٢) . والمستثنى بالأفعال ،
وهى : ليس ، وما خلا ، وما عدا ، ولا يكون ، وإلا أن يكون . والمستثنى المكرر ،
كقولك : ما جاءنى أحد^(٣) إلا إخوانك إلا زيدا . والمستثنى المقدم ، كقول
الشاعر^(٤) :

فَالِيَّ إِلَّا آلَ^(٥) أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِيَّ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ
واللازم الجرّ : هو المستثنى بالأسماء ، وهو : غير ، وسوى ، وسواء .
والمتردّد بين الرفع والجر : هو المستثنى بلا سيما ، كقول الشاعر^(٦) :

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٩ (٢) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، و ص ، آية ٧٣ .
(٣) قال ابن إياز فى الحصول ، ورقة ١٠٨ ب : « الذى يذكره أئمة العربية فى
نصوصهم وشروحهم فى هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه ،
كقولك : ما جاءنى إلا زيد إلا عمرا ، وما جاءنى إلا زيدا إلا عمرو ، بنصب أحدهما
ورفع الآخر ، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما » .

وقال فى ورقة ١٠٩ أ : وهنا تنبيه ، وهو أن الصنف أظهر المستثنى منه ، فقال :
« ما جاءنى أحد إلا أخوك إلا زيدا » ومراده ما يجب نصبه ، وغير خفى أنه يجوز
إبدالهما من « أحد » أو إبدال أحدهما ونصب الآخر ، فلا يحصل ما أراد . وهذا واضح .
(٤) هو السكيت بن يزيد الأسدى . والبيت من بائيته الشهيرة ، انظرها فى

الهائميات ص ٣٩

(٥) قال فى الحصول : « إنما وجب النصب مع التقديم ، لأنه لما كان مؤخرا جاز
نصبه وإبداله على ما يذكر . . وإذا تقدم بطل البطل فتمين النصب ، كحال صفة النكرة » .

(٦) هو امرؤ القيس ، وصدر البيت :

* ألا رب يوم لك منهم صالح *

وهو من معلقته المعروفة ، ديوانه ص ١٠

* ولا سيمًا يومٌ بدارةٍ جُلجلٍ *

[٢١ ب] والمتردّد بين النصب والجر : هو المستثنى بحاشى ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا ، غير مقرونين بما ، كقولك : قام القوم حاشى زيدا ؛ وعند سيبويه : حاشى زيد ، بالجر لا غير .

والمتردّد بين النصب على الاستثناء ، والبدل : هو المستثنى من المنفى أو المنى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتَكَ ﴾ ^(٢) .

وحكم « غير » فى الاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إلا ، تقول : له عندى دينارٌ غير قيراطٍ ، فبالنصب يلزمه ثلاثة وعشرون قيراطا ، وبالرفع يلزمه الدينار كاملا ، لأن « غيرا » وصف ، وفى الأول استثناء .

وقد [٢٢ أ] تكون « إلا » بمعنى « غير » كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٣) .

الضرب السابع : وهو المشبه بالمفعول .

وهو التمييز إذا وقع معرفة ^(٤) ، كقولك : الحسنُ الوجّه ، والكريمُ

(١) سورة النساء ، آية ٦٦ . ورفع « قليل » على البدل هو قراءة كل القراء ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب ، كما فى إتخاف فضلاء البشر ص ١٩٢

(٢) سورة هود ، آية ٨١ . ورفع « امرأتك » قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، ووافقهما ابن محيصن واليزيدى والحسن ، وباقى القراء بالنصب . على ما فى إتخاف ص ٢٥٩ . وانظر المنفى ، صفحات ٤٧٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٢٢

(٤) ذلك أن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين ، فلما كان الأمر كذلك قيل : هو مشبه بالمفعول ، وأما الكوفيون فهو عندهم تمييز ، لأنهم لا يشترطون فيه التكبير . أفاد ذلك ابن إياز ، فى المحصول ، ورقة ١١٣ أ .

الأب ، قال الشاعر ^(١) :

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

الضرب الثامن : المفعول له .

وهو مصدر لا مِنْ لفظ العامل فيه ، مقارناً له ^(٢) في الوجود ، أعم ^(٣)

منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟

ويكون نكرةً ، كقوله تعالى : ﴿ حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٤) ، ومعرفةً

كقوله تعالى : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) . قال الشاعر ^(٦) :

(١) البيت لخرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة . وهو في ديوانها

ص ١٢ ، وفي سيبويه ١ / ٢٠٢ .

(٢) كقولك : قصدت زيدا رغبة في عطائه ، فالقصد وطىء عقب الرغبة ، وذلك

لأنه علة فلا يتأخر عنها ما كان مغلا بها . قال ذلك ابن إياز في المحصول ١١٤ ب .

(٣) قال ابن إياز في المحصول : « أى يكون للمفعول أعم من الفعل ، ألا ترى أن

الرغبة في مثالنا يجوز أن تكون علة للقصد ولغيره » . وقال الخوي في شرح الفصول ،

٧٣ أ : وقوله : « أعم منه » لم أجدهم تعرض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعل

أعم من المفعول ، لأنك إنما عللت المحبىء في نحو : جئتكم إكراماً لك ، لأن المحبىء قد

يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعم من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف

النرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازماً للفعل ومفهوماً

منه قبل ذكره ، وإلا لكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون

المفعول له لازماً للفعل وجب أن يكون الفعل أعم منه » . انتهى كلام الخوي ، ويبدو

منافضاً لكلام ابن إياز ، فهذا يرى أن يكون المفعول أعم من الفعل ، ويرى الخوي أن

يكون الفعل أعم من المفعول . وقد رجعت إلى الهمع وغيره من أمهات كتب النحو فلم

أجد أحداً ذكر هذا الشرط الذى ذكره المصنف .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٩ (٥) سورة البقرة ، آية ٢٠٧ . وغير ذلك كثير .

(٦) هو حاتم الطائي . والبيت في ديوانه ص ٢٣٨ ، برواية :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ اصْطَنَاعَهُ وَأَصْفَحَ عَنْ شِمِّ اللَّثِيمِ تَكْرِمًا

[٢٢ب] وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا
الضرب التاسع : المفعول معه .

وهو اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن مع ، في المعنى لا في
العمل ^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ ^(٢) أى مع الطير ، وقال
تعالى : ﴿ قَأْجُمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤَكُمْ ﴾ ^(٣) أى مع شركائكم .

وتارة يلزم النصب ، كقولك : سِرْتُ وَاللَّيْلَ ^(٤) ، ومالك وزيدا ؟

وتارة يجوز العطف على ما قبله ، كقولك : ما لزيد وعمر ؟ وإن شئت :
وعمرًا ، وتما جاء في الشعر :

[٢٣ أ] فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنَى أَيْبَكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ^(٥)

(١) لأن « مع » تجر بالإضافة ، وهذه الواو لاتجر ، قاله ابن إياز في المحصول .

(٢) سورة سبأ ، الآية العاشرة .

(٣) سورة يونس ، آية ٧١

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ١١٦ أ : إذ الليل لا يجوز عطفه على الفاعل ، لأنه مضمَر

مرفوع متصل غير مؤكد ، وإنما يجوز العطف على هذا وشبهه بعد تأكيده ، وأيضاً
فلو عطف عليه ، لأوهمت أن الليل يسير ، وإنما هو يجرى ، اللهم إلا أن يجعل الجريان
سيرا ، وكذلك مالك وزيدا ، لا يجوز فيه العطف ، لامتناع عطف المظهر على المضمَر
المجرور إلا بإعادة الجار ، قال الشاعر :

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال

وقال آخر :

إذا كانت الهيجا وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند
والناصب لهذا فعل مقدر ، تقديره : مائضه وزيدا .

(٥) البيت في سيبويه ١ / ٢٩٨ من غير نسبة . وانظر حواشيه .

الفصل العاشر

فيما يرتفع بفعل مُضْمَرٍ أو ينتصب به

والفاعل يرتفع بفعل مضمر بعد حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(١) ، وكذلك : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(٢) ، وهذا ^(٣) تفسير لذلك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ ^(٤) ، أى يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .
وَيُضْمَرُ للمفعول ^(٥) الذى لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ^(٦) .

وأما المنصوب بفعل مُضْمَرٍ ، فيكون مفعولا ، كقولك : إِيَّاكَ ^(٧) والشر .

(١) سورة التوبة ، آية ٦

(٢) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٣) يعنى أن « انشقت » تفسير للمحذوف بعد « إذا » ، وكذلك « استجارك » فى آية التوبة .

(٤) سورة النور ، آية ٣٦ ، ٣٧ ، و « يسبح » فى الاستشهاد هنا بفتح الباء للوحدة مبنيًا للمفعول ، وهى قراءة ابن عامر ، وأبى بكر شعبة بن عياش . و « رجال » على هذه القراءة مرفوع بمضمر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : رجال ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(٥) فى الفصول : « المفعول » ، وأثبت الصواب من المحصول ١١٧ ب .

(٦) الآية الأولى من سورة التكاوير .

(٧) قال فى المحصول : « إياك منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، تقديره : إياك نع ، وإياك باعد ، والشر : معطوف عليه . . . والفعل المضمر مقدر بعد « إياك » لا قبله ، لأنك لو قدرته قبله لا تصل بعد انفصاله » .

إِيَّايَ^(١) وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ [٢٣ ب] الْأَرْنَبَ، وَمَا زِرَ^(٢) رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ،
وَشَأْنَكَ^(٣) وَالْحَجَّ، وَعَذِيرَكَ^(٤) مِنْ فُلَانٍ، وَهَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ^(٥)، وَأَمْرًا^(٦)
وَنَفْسَهُ، كَلِمَتَيْهِمَا^(٧) وَتَمَرًا، وَأَهْلَكَ^(٨) وَاللَّيْلَ، أَنْتَهُ خَيْرٌ لَكَ، وَوَرَاءَكَ

(١) في الفصول : « إِيَّاكَ »، وهو خطأ أثبت صوابه من المحصول ١١٧ ب، وشرح
الفصول ٧٦ أ، وهو أثر معروف عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . يقول : « لتذك
لكم الأسل والرماح والسهم، وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ »، انظر شرح الاثموني
على ألفية ابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) قال في المحصول ١١٨ أ : « الأصل في « ما ز » : يامازنى . فرخم بحذف ياء
النسب ، ثم رخم ثانيا بحذف النون » . و « رأسك » منصوب بإضمار الفعل « ق »
من الوقاية ، و « السيف » منصوب أيضا بإضمار « احذر » .
(٣) تقديره : خذ شأنك مع الحج ، وقيل التقدير : عليك شأنك والحج ، قاله
ابن إياز .

(٤) منصوب بإضمار فعل ، أى : أحضر عذيرك ، أو اسم فعل ، أى : هات
عذيرك .

(٥) منصوب بفعل محذوف . والتقدير : هذا الحق ولا أتوهم زعماتك . يقال
ذلك لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله ، ولمن أشار بمشورة ردية ثم أشار بأخرى
حسنة . قاله ابن إياز في المحصول ١١٨ ب .

(٦) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : دع امرءا ونفسه ، قال ابن إياز : والواو
إن شئت جعلتها عاطفة وإن شئت جعلتها بمعنى « مع » .

(٧) قال ابن إياز : منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : أعطى كليهما ، و « تمرا »
منصوب بفعل آخر ، أى : وزدنى تمرا . وهو مثل جرى في كلامهم ، كأن إنسانا خير
صاحبه بين شيئين ، فقال له الخير : كليهما وتمرا ، كأنه طلب زيادة عليهما .

(٨) تقديره : بادر أهلك واسبق الليل ، وقيل : إن « أهلك » منصوب بإدار ،
و « الليل » معطوف عليه ، وكأنه جعلهما مبادرين ، أى متابعين متتابعين إلى الأهل ،
فقدّر أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليسكون عندهم قبله ، قال ذلك ابن إياز .

أَوْسَعَ^(١) لَكَ ، وَقَوْنَهُ تَعَالَى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٢) وَ : ﴿ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٣) .

وَيُضْمَرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يَلِيقُ بِالْمَعْنَى .

وَيَكُونُ الْمَنْصُوبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُصَدَّرًا ، كَقَوْلِهِمْ : مَوَاعِيدَ^(٤) عُرْقُوبٍ ، وَغَضَبَ^(٥) الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ ، وَخَيْرَ مَقْدَمٍ . وَمَنَّهُ فِي الدَّعَاءِ : سَقِيَّا لَكَ ، وَرَغِيَّا . وَفِي الدَّعَاءِ عَلَيْهِ : سُحْقًا ، وَبُعْدًا ، وَتَعَسًا ، وَنَكْسًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا^(٦) ، وَجَنْدَلًا^(٧) ، وَبَهْرًا . وَقَوْلُهُمْ : وَيَلَهُ ، [٢٤ أ] وَيَوْنَهُ ، وَيُونِسَهُ ، وَيُونِسَهُ .

(١) تَقْدِيرُهُ : أَذْهَبَ وَأَتَ مَكَانًا أَوْسَعَ لَكَ ، كَمَا فِي الْمَحْصُولِ ١١٩ أ .

(٢) سُورَةُ الشَّمْسِ ، آيَةُ ١٣ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَكْرَمُوا نَاقَةَ اللَّهِ وَاحْتَرَمُوهَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ١٣٥ . وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَلَكِنْ مَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الشَّاهِدُ هُوَ آيَةُ الْبَقَرَةِ هَذِهِ لِعَدَمِ ظُهُورِ الْعَامِلِ فِي « مَلَّة » . (٤) وَتَقْدِيرُهُ : وَعَدْتَنِي أَوْ تَعَدَّنِي مَوَاعِيدَ مِثْلَ مَوَاعِيدِ عُرْقُوبٍ .

(٥) التَّقْدِيرُ : غَضِبْتَ غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ ، وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ فِي الْغَضَبِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ إِيَازٍ فِي الْمَحْصُولِ ، وَالمَثَلُ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٢ / ٥٦ .

(٦) فِي الْفُصُولِ : « وَبُوعًا » بِالْبَاءِ لِلْمُوحَّدَةِ ، وَأَثْبَتَهُ بِالنُّونِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، مِنَ الْمَحْصُولِ . وَالنُّونُ ، بِضَمِّ النُّونِ : هُوَ الْجُوعُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْعَطَشُ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (نُوع) ١٠ / ٢٤٣ .

(٧) قَالَ ابْنُ إِيَازٍ فِي الْمَحْصُولِ ١٢٠ أ : « وَأَمَّا « جَنْدَلًا » فَاسْمٌ صَرِيحٌ لَيْسَ بِمُصَدَّرٍ . وَلِهَذَا قَالَ الزَّخَّشِيُّ : وَقَدْ تَجَرَّى أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرَ ذَلِكَ الْمَجْرَى . وَالرَّوَايَةُ تَجَرَّى عَلَى بَيَانِهِ لِلْمَفْعُولِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي شَرْحِهِ . وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ لَهُ مَعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِيهِ إِرسَالٌ ، وَفِي انْتِصَابِهِ وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْضِعٌ : ذَلَا وَإِهَانَةٌ وَحِزْنًا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَهَذِهِ مَصَادِرُ ، فَلَمَّا وَقَعَ مَوْضِعُهَا نَصَبَ نَصْبَهَا ، وَالثَّانِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ . أَيْ : أَوْلَاهُ اللَّهُ وَأَظْلَمَهُ ذَلِكَ ، خَذَفَ الْفِعْلَ ، وَجَعَلَ بَدَلًا مِنْهُ . وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ : الْأَصْلُ : رَمَيْتَ رَمِيًّا بِجَنْدَلٍ ، ثُمَّ رَمِيًّا بِجَنْدَلٍ ثُمَّ جَنْدَلًا » . انْتَهَى . وَالْجَنْدَلُ : الْحِجَارَةُ .

وكقولك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ ^(١) ، وَقَعْدَكَ ^(٢) اللَّهُ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ ، وَلَبَّيْكَ ،
وَسَعْدَيْكَ ، وَحَنَانِيكَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) و﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ ^(٤)
و﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

وَتُنْصَبُ الْحَالُ بِفَعْلٍ مُضَمَّرٍ ، كقولهم : أَقَاتَمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟ وَأَقَاعِدًا
وقد سار الرِّكْبُ ؟ ، وقولهم ^(٦) :

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِي ؟ *

أَنِمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ^(٧) ؟

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٢١ أ : وريحانه : فيه معنى الاستزراق ، وقد جاء
رفعه في شعر النمر بن تولب :

* سلام الإله وريحانه *

(٢) قال ابن إياز : « وقعدك الله ، بفتح القاف ، وذلك أني وجدت في نسخة
بالمسائل الشيرازية ، عليها خط مؤلفها أبي طلي ، ما هذه صورته : كنت شاكا في
« قعدك الله » أهو مفتوح أم مكسور ، حتى رأيت أبا عثمان المازني قال : قعدك الله ،
بفتح القاف ، وسمعت الكسري ممن لا أثق به ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ، أي بوصفك
الله بالثبات والدوام ، وهو مأخوذ من قواعد البيت ، وهي أصوله ، والأصل في ذلك
القيود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة » .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٨

(٤) سورة النمل ، آية ٨٨

(٥) سورة النساء ، آية ١٢٢ ، وغير ذلك في الكتاب العزيز .

(٦) هذا بيت من أرجوزة للعجاج في ديوانه ص ٦٦ ، وهو في المتن ١ / ١٢
(مبحث الألف المفردة) . وقول المصنف : « وقولهم » فيه تسامح . وتقدير الكلام :
أطرب وأنت شيخ كبير ؟

(٧) تقديره : أتحوّل تيميا مرة وقيسيا أخرى ؟ راجع الكتاب لسيدويه ١ / ٣٤٣

البَابُ الثَّالِثُ

فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال

وفيه عشرة فصول : [٢٤ ب]

الفصل الأول

في العامل في المبتدأ والخبر

وهو عامل معنوي ، وحقيقته : تجرُّد الاسم من العامل اللفظي ، وإسناد الخبر إليه ، نحو قولك : الله أكبر .

وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة ، والخبر نكرة ، وقد يجوز تنكيرها معا إذا اعتمد المبتدأ على ماله صدر^(١) الكلام ، أو وُصف ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٢) ، أو كانت النكرة عامّة ، نحو قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةٌ لِلْمَوْتِ﴾^(٣) ، أو فيها معنى النفي ، كقولهم : شرٌّ^(٤) أهره ذا ناب .

(١) قال في المحصول ١٢٣ ب : يريد ما كان معتمدا على حرف استفهام أو حرف نفي ، نحو قولك : أقائم أخواك ؟ فقائم : مبتدأ ، وأخواك : فاعله ، وهو ساد مسد الخبر مغن عنه .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٨٥ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٤) قال في المحصول ١٢٤ أ : معناه : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وكذا : شيء جاء بك ، أي : ما جاء بك إلا شيء . فهذا لفظه لفظ الإيجاب ، وهو في معنى النفي المنقوض بإلا .

وخبر المبتدأ تارة يكون مفرداً ، وهو ^(١) المبتدأ ، [٢٥ أ] كقولك : الله ربنا ، أو مُنْزَلٌ ^(٢) منزلته ^(٣) ، كقولك : زيد الأسد ، أبو يوسف أبو حنيفة . ويلزم الضمير إذا كان مشتقاً ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ غَنُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٤) . وتارة يكون الخبر جملةً ، فيلزم فيها الضمير . وذلك : إما مبتدأ وخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) . وإما جملة من فعل وفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(٦) .

وإما شرط ^(٧) وجزاء ، وظرف وما اتصل ^(٨) به ، أو جارٍّ ومجرور .

(١) في المحصول ١٢٥ أ ، وشرح الخوي ٨١ أ : « هو المبتدأ » بطرح الواو . وقال ابن إياز : قوله : « يكون مفرداً هو المبتدأ » بمعنى أنك إذا قلت : زيد المنطلق ، فاللغات التي عبر عنها يزيد هي التي عبر عنها بمنطلق ، ألا تراك لو سئلت عن زيد لقلت : المنطلق ، وعن المنطلق لقلت : زيد ، فلما فسر كل واحد منهما بصاحبه دل ذلك على أنه هو ، وكذلك مثاله : « الله ربنا » إذ الله هو الرب ، والرب هو الله .

(٢) كذا في الفصول ، وشرح الخوي ، وفي المحصول : « منزلاً » وهو الأولى لعطفه على الخبر المنصوب .

(٣) قال في المحصول : يريد أنه جار مجراه وساد مسده ، ألا ترى أن زيدا لشجاعته وبسالته يقوم مقام الأسد في ذلك ويعنى غناؤه ، وكذلك أبو يوسف في علمه وزهده كأبي حنيفة رضي الله عنهما .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢١٨ ، ومواضع كثيرة من الكتاب العزيز .

(٥) سورة البقرة ، آية ٥ ، وغير ذلك من الكتاب الحكيم .

(٦) سورة النور ، آية ٤٥ (٧) نحو : زيد إن تكرمه يكرمك .

(٨) قال ابن إياز في المحصول ١٢٧ ب : وقوله : « وإما ظرف وما اتصل به » يعني أنك إذا قلت : زيد خلفك في الدار ، فإن « في الدار » معمول الظرف ومتصل به ، فالخبر هو المجموع ، وفيه مافيه ، وقوله : « وإما جار ومجرور » يعطى ظاهره أنه قسم الجمل خمسة أقسام ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن الجار والمجرور داخل في حكم الظرف ، ويمكن أن يكون تفصيلاً للجملة الرابعة الظرفية ، وهذا واضح .

والظرف إن كان زمانياً أُخبر به عن الحدث ، وإن كان مكانياً أُخبر به عن الجنة والحدث .

وقد يحذف المبتدأ ويبقى خبره ، [٢٥ ب] كقوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ ^(١) .

وقد يُحذف الخبر ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك .

وقد يسدُّ الحالُ مسدَّ الخبر ، كقولهم : ضرَّني زيدٌ قائماً .

وقد يتقدم خبر المبتدأ ، كقولك : كيف زيدٌ؟ وأين عمرو؟ و ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) ، وعلى التَّعَرَّةِ مِثْلُهَا زُبْدًا .

الفصل الثاني

في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها ، تشبيهاً بالمفعول ، وترفع ما كان خبراً على أنه خبرها ، تشبيهاً بالفاعل .

وتلك الحروف : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، ولعلَّ ، وكأنَّ ، وليتَّ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ^(٣) .

(١) سورة محمد ، آية ٢١ ، قال ابن إياز في الحصول ١٢٧ ب : « أى أمرنا طاعة وقول معروف ، وجائز أن يكون الخبر هو المحذوف ، فيكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرها ، والذي حسن الابتداء به وهو نكرة أنه عطف عليه نكرة موصوفة ، وكان الأحسن أن يمثل بما لا يحتمل غير مراده » هذا اعتراض ابن إياز على المؤلف ، وكان ينبغي عليه أن يمثل هو لما يستحسنه .

(٢) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣ ، وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

وإنَّ قد [٢٦ أ] تُخَفَّفُ ، فتعمل ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ ﴾ ^(١) وَتُلَغَى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٢) .

فإنَّ خُفِّتْ إِنْ وَأُلْغِيتْ ، فلا بُدَّ من اللام في جملتها ^(٣) ، وإن كانت مشددة كنت مخيراً ^(٤) .

وموضع اللام إنما هو الخبر ، وقد تدخل على الاسم ، إذا تقدم الخبر ، ولا يجوز تقديمه إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾ ^(٥) .

وأنَّ قد تُخَفَّفُ ، ولا تكون مُلغاةً ، كقول الشاعر ^(٦) :

* أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ *

(١) سورة هود ، آية ١١١ ، وينظر لهذه القراءة تفسير القرطبي ٩ / ١٠٤

(٢) سورة يس ، آية ٣٢

(٣) في المحصول ١٣١ أ ، وشرح الخوي ٨٣ ب : « في خبرها » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « في لفظ المصنف إرسال ، وذلك لأنه أوجب مع التخفيف دخول اللام ، وليس كذلك ، بل إن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها ، إذ بعملها يحصل الفرق بينها وبين « إن النافية » ، وما أحسن قول الجزولي : إن المكسورة متى خففت وأعملت غفكها حكم الثقيلة . قال الشاوييني : أى لا يجب إثبات اللام في الخبر ، كما لا يجب في الثقيلة ، بل لك إثباتها وحذفها ، فتقول : إن زيدا قائم ولقائم ، مع التخفيف ، كما كنت تقول كذلك مع الثقيل ، انتهى كلامه . وإن أهملت فلا بد من اللام ، ويسمى الزمخشري اللام الفارقة ، لفرقها بين النافية والمخففة » .

(٥) سورة الليل ، آية ١٢

(٦) هو الأعشى ، والبيت بتمامه في ديوانه ص ٥٩ :

من فتية من سيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

ورواية المعجز عندنا هي رواية النحويين ، انظر حواشي سيبويه ٢ / ١٣٧

التقدير : أنه هالك .

وقد تليها الأفعال مقترنة بسوف أو بالسين ، أو حرف [٢٦ ب] النفي ،

أو قد مع الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ ^(١) .
التقدير : أنه ، فحذف ضمير الشأن والقصة .

وفي « لعل » لغات : لعلّ ، وعَلّ ، وعَنّ ، ولَعَنّ ، وَأَنَّ ، وَلَآنّ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) . وحكى
الخليل : إيتِ السوقَ أَنَّكَ تشتري لنا منه شيئاً ، أى لعلك .

وشبهوا بأنّ حرف النفي ، وهو : لا ، إذا أريد به المبالغة في النفي ،

كقولك : لا رجُلَ في الدار ، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم
معها مبنى ، إذا كان مفرداً ، فإن كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وجب [٢٧ أ]
نصبه ^(٣) ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بطلٍ .

والمشبه ، كقولك : لا راكباً فرساً عندك .

ولسكنها لا تدخل إلا على نكرة ، فإن دخلت على معرفة ، أو تقدّم خبرها

على اسمها ، وجب إلغاؤها وتكريرها ، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ
عَمَّهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ^(٤) .

(١) سورة المزمل ، الآية الأخيرة . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٩

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٣٤ أ : « وهنا تنبيه ، وهو قوله : « وجب نصبه » .

وقد سبقه إليه الجزولى . وقال الشلوبى المغربى : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز

الرفع على إعمالها عمل ليس » وأرى أن مراد الجزولى والمصنف بقولهما : « وجب

النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه في مقابلة بناء المفرد ، ولا يعينان بالنصب هذا النوع

الخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبى ، والله تعالى أعلم .

(٤) سورة الصافات ، آية ٤٧

الفصل الثالث

في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة .

وهي قسمان : أصل ، وهو : أن ، ولن ، وكى ^(١) ، وإذن .

وفرع ، وهو ناصب ^(٢) [ما ينتصب] بإضمار أن ، فإن لها ثلاثة مواضع :

موضع تظهر فيه ولا تُضمر ، وموضع تُضمر فيه ولا تظهر ، وموضع يجوز فيه الإضمار [٢٧ ب] والإظهار .

فالموضع الذي تُضمر فيه ولا تظهر : بعد حتى ، وكى ، ولام الجُحود ،

وبعد الفاء ، والواو ، وأو ، في الجواب .

أما إضمارها بعد الثلاثة الأول ، فلأنها حروف جر ، وحروف الجر لا تدخل

على الأفعال ، فلا بُدَّ من إضمار شيء يصير به الفعل في تأويل الاسم ، و « أن » تُقدَّر مع الفعل بالمصدر ، فكانت المضمرة .

وأما إضمارها بعد الثلاثة الآخر ، فلأنها عاطفةٌ مصدرية ^(٣) في المعنى على

مصدر ، فكانت « أن » المضمرة .

وأما الموضع الذي يجوز فيه الإظهار والإضمار : فبعد لام كى ^(٤) ، إذا لم

يكن معها [٢٨ أ] لا ، كقولك : جئتكَ لتسكّر مني ، ولأن تسكّر مني .

(١) سقطت « كى » من الحصول ١٣٤ ب ، ومن شرح الخوي ١٨٦ أ . وبني على ذلك ابن إياز في الحصول فقال : « وهنا تنبيه ، وهو أنه ترك من الأصول « كى » فلما أن يكون ذلك سهواً منه ، وإما أن يكون تبع الأخفش في مذهبه فيها ، إذ كان يرى أنها حرف جر دائماً ، فيتحمّن حينئذ تقدير الناصب بعدها » .

(٢) سقط هذا من الحصول ، وشرح الخوي .

(٣) فإذا قلت : زرنى فأكرمك ، فتقديره : ليكن منك زيارة فأكرام مني .

(٤) يعنى لام التعليل .

وفي عطف الفعل على المصدر ، كقول الشاعر^(١) :

* لِلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي *

وتقول : يعجبني خروجك وتذهب ، أى : وأن تذهب .

وما عدا ذلك يلزم فيه إظهار أن .

و « إذن » لها ثلاث حالات : مقدّمة ، ومتوسّطة ، ومؤخّرة .

فالمقدّمة يلزمها الإعمال ، ما لم يكن الفعل للحال .

والمُتَوَسِّطَةُ إن كانت كلاماً يَفْتَقِرُ بعضه إلى بعض ، لم تعمل ، كقولك :

أنا إذن أكرمك .

وإن تأخرت وجب إلغاؤها ، كقولك : أكرمك إذن .

والفاء تكون جواب الأمر والنهى والنسب والعرض والتمنى [٢٨ ب]

والدعاء والتخصيص والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾^(٢) و : ﴿ لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾^(٣) و : ﴿ لَا تَقْرَؤا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَـتَـكُمْ ﴾^(٤) .

وقد يرتفع الفعل بعدها في جواب النفي^(٥) ، كقولك : ماتا تينا فتحدّثنا ،

(١) هى ميسون بنت بحدل ، امرأة معاوية ، وأم ابنه يزيد ، وعجز البيت :

* أحب إلى من لبس الشفوف *

ويروى : « ولبس » ، والبيت من الشواهد التى استفاضت بها كتب النحو .

(٢) سورة الحديد ، آية ١١

(٣) سورة فاطر ، آية ٣٦

(٤) سورة طه ، آية ٦١

(٥) قال ابن إياز فى المصـول ١٣٨ أ : « وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « وقد

يرتفع (الفعل) بعدها فى جواب النفي » فيه إرسال ، لأن رفع الفعل بعدها لا يخص

بجواب النفي فقط ، بل هو جائز فى الجميع ، وقد خصصه بالنفي كما ترى . »

إن أردت النفي فيهما معا ، على معنى : ما تأتينا وما تُحدِّثنا ، رفعت ، وإن أردت أن تنفي الثانى معللاً بنفى الأول على معنى : ما تأتينا فكيف تحدِّثنا ؟ نصبت ، ومن الرفع قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(١) .

وأما الواو فتنصب في جواب الأمر^(٢) والنهى [٢٩ أ] والتمنى والاستفهام ، كقول الشاعر :
 أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَسْجُورِ

وقال الشاعر^(٤) :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) سورة المرسلات ، آية ٣٦

(٢) قال ابن إياز في المحصول ١٣٨ ب : لو قال المصنف : ينصب الفعل بعد الواو في الأماكن التى انتصب فيها بعد الفاء ، لكان أخصر من عبارته وأعم منها ، أما أنها أخصر فظاهر ، وأما أنها أعم فلا أنه ذكر أربعة وأخل بثلاثها ، ثم مثل ابن إياز للنفي بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ آل عمران آية ١٤٢ وللدعاء بقوله : اللهم ارزقني بعيرا وأحج عليه ، وللعرض : ألا تبيع وتقبض ، وللتحضيض : لولا تصوم وتصلى .

(٣) أنشده السيوطى في الجمع ١٣ / ٢ ، ونقسل عن أبى حيان قوله عن البيت : « ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع » ، وقال أحمد بن الأمين الشنقيطى فى الدرر اللوامع ١٠ / ٢ : ولم أعثر على قائله . ونسبه ابن هشام فى المغنى ص ٧٤٤ للشرىف المرتضى ، وليس فى ديوانه ، ونسبه الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ١ / ١٨٤ ، للشرىف الرضى ، والذى وجدته فى شعر الشرىف الرضى :

أهون عليك إذا امتلأت من الكرى أنى أيت بليلة المسوع

ديوانه ١ / ٦٥٢ ، والبيت بهذه الرواية فى الجمع ٢ / ٩٠ ، ونسبه السيوطى لبعض الولدين ، وفيه « على » مكان « عليك » .

(٤) هو الخطيئة ، والبيت فى ديوانه ص ٩٨ ، ورواية المصراع الأول فيه :

وفي جواب الأمر : زُرْنِي وَأَزُورَكَ .

وفي جواب التمني ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَدِّبَ ﴾^(١)
في قراءة النصب^(٢) .

وفي النهي ، كقول الشاعر^(٣) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
إِذَا نَهَاكَ عَنْ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا نَصَبٌ ، كقولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ
اللَّبَنَ ، فَإِنْ نَهَاكَ عَنْهُمَا جَمَعَهُمَا جَزَمَ .

ومثال أو : لَا لَزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي دَيْنِي ، معناه : إلى أن ، أو : إِلَّا
أَنْ [٢٩ ب] .

الفصل الرابع

في الجوازم

وتنقسم إلى قسمين : ما يحزم فعلا واحدا ، وما يحزم فعلين .

فالذي يحزم فعلا واحدا : لَمْ وَلَمَّا ، وما زِيد عليهما : نَحْوُ : أَلَمْ ، وَالْمَا ،
و : أَفَلَمْ وَأَفَلَمَّا ، ولَام الأمر ، ولا في النهي .

وأما ما يحزم فعلين ، فهو : إِنْ ، وما يتضمَّن معناها ، والذي يتضمن
معناها : أَسْمَاء ، وظروف زمان ، وظروف مكان .

= وروايتنا جاءت في الديوان ، في هذا البيت :

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ فَتَرَكْتُونِي لَكَلِي فِي دِيَارِكُمْ عَوَاءَ

(١) سورة الأنعام ، آية ٢٧

(٢) هي قراءة حفص وحزمة ويعقوب ، ووافقهم الأعمش ، على ما في الإتحاف ص ٢٠٦

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه ص ١٣٠ ، وفي نسبه إليه خلاف ،

انظره في حواشي الديوان ، ص ١٢٩ ، وانظر أيضا ديوان المتوكل اللبي ص ٢٨٤

ظروف الزمان : إذْ ما ، ومتى ، وأىَّ حينٍ ، وأَيَّانَ .

وظروف المكان : حيث ما ، وأين ، وأىَّ ، وأَيَّ .

والأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، ومَهْمَا ، وأَيَّ ، كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ^(١) ، وقوله [٣٠ أ] تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُفْسِحَ رَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٤) .

فهذه تجزيم فعلين مضارعين ، وقد تدخل على ماضيين ، فيصيران مستقبلين

في المعنى ، وتنوب ^(٥) الفاء عن الفعل الثاني .

وكلّ ما ذكرنا أن الفاء تنصب في جوابه المضارع ، فهو بغير الفاء تجزيم

فيه ، إلّا في النفي ، كقولك : لَا تَسْتَمِ زَيْدًا تَسْلَمَ ، وَلَا تَقُلْ : تَغْضَبُ ، لأنَّ

النهي مقدّر بشرطٍ منفيٍّ ، وفي العرض : أَلَا [٣٠ ب] تَنْزِلُ عِنْدَنَا نَتَحَدَّثُ ،

ولمّا الجزم في ذلك كله بإضمار « إن » .

(١) الآية الثانية من سورة الطلاق .

(٢) الآية الثانية من سورة فاطر .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٣٢

(٤) سورة الإسراء ، آية ١١٠

(٥) قال ابن إياز في المحصول ١٤١ أ : يعنى أن الفاء تكون جوابا كقولك : إن

تأتني فأنت مكرم . وضابط ذلك أن كل كلام لا يصح أن يكون بعد « إن » الشرطية

ووقع جوابا لم يكن له بد من الفاء .

الفصل الخامس

في حرفين مُتَرَدِّدَيْنِ بين الأسماء والأفعال

فكان حَقُّهُمَا في ذلك أَلَّا يَعْمَلَا ، وهما : لا ، وما .

أَمَّا : ما ، فأعملها أهل الحجاز بشرطين : أَلَّا يَتَقَدَّمَ خبرُها على اسمها ، وأَلَّا يَنْتَقِضَ النفيُ منها بِإِلَّا ، مثال تقدم الخبر قول الفرزدق ^(١) :

فأَصْبَحُوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ
ولكن الفرزدق تميميٌ فاستعمل لغة حجازية ، فظن أنهم يعملونها على
كل حال ، فغلطَ ، والصحيح [٣١ أ] أنه قدَّم نعت النكرة عليها فنصب على
الحال .

وإذا انتقض النفي بِإِلَّا بطل عملُها ، كقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقال في إحمالها : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(٣) . و : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ^(٤) .
وقد تدخل الباء في خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرا ،
كما قال ذلك في ليس ، وأنشد ^(٥) :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْحَجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
فإن قلت : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ أبوه ، جاز فيه الوجهان : النصب ^(٦) ،

(١) ديوانه ص ٢٢٣ (٢) سورة المؤمنون ، آية ٢٤ ، ٣٣

(٣) سورة يوسف ، آية ٣١ (٤) سورة المجادلة ، الآية الثانية .

(٥) لعقبة بن هيرة الأسدي ، كما في سيبويه ١ / ٦٧ ، والخزانة ٢ / ٢٦٠ ،
وغير ذلك كثير .

(٦) في المحصول ١٤٣ أ : « النصب والجور والرفع على الاستثناف » وكذا جاء في
شرح الحوي ٩٦ ب ، وقال : بالعطف على الموضع أو اللفظ ، وجاز الرفع على الاستثناف .

والرفع على الاستثناف ، كأنك قلت : ولا أبوه قاعدٌ ، فإن قلت : ولا قاعدٌ صرو ، وجب [٣١ ب] الرفعُ ، لا غيرُ .

وأما « لا » فتعمل عملَ ما ، إذا لم تكن لنفى الجنس ، وتعتبرُ ذلك بأن تجعلها جواباً لمستفهم ، فإن كان كلامه ^(١) مقرونا بمن ، نصبت بها ، وإن كان غير مقرون بمن ، رفعت بها ، فإذا قال : هل من رجلٍ في الدار ؟ فجوابه : لا رجلٌ في الدار ، بالفتح ، وإن قال : هل رجلٌ في الدار ؟ فجوابه : لا رجلٌ في الدار ، بالرفع ، قال الشاعر ^(٢) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ
وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ الْخَبْرُ فِي « بَابِ لَا » مَحْذُوفًا .

ولا تدخل إلا على نكرة ، فإن دخلت على معرفة أُلغيتُ .

[٣٢ أ] وقد تدخل عليها التاء للتأنيث ، كما تدخل على : رَبٌّ ، وَثَمٌّ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ^(٣) ، التقدير : ليس الحينُ حينَ مَنَاصٍ فاسمها مستترٌ ^(٤) محذوف ، وقد قرئ بالرفع ^(٥) وحذف الخبر ، وذلك شاذٌ .

(١) في الفصول : « كلامك » ، وأثبت ما في الحصول ١٤٣ ب ، وهو الصواب الذي يقتضيه السياق . وجاء في شرح الحوي ٩٧ أ : « كلاما » .

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي ، كما في سيبويه ٥٨ / ١ وحواشيه ، وأما ابن الشجري ١ / ٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢ / ٢٢٤ ، والأشياء والنظائر ٤ / ١٦٠ ، وهو بيت كثير الدوران ، والرواية عند سيبويه :

* من فر عن نيرانها *

(٣) سورة ص ، الآية الثالثة .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ١٤٥ أ : « وقول المصنف : « مستتر محذوف » فيه اضطراب ، إذ النحاة يقولون في « زيد قام » : فاعل « قام » مستتر ، ولا يقولون : محذوف ، فهو عندهم أمر آخر ، ومراده أنه ليس مذكورا .

(٥) عرض أبو حيان في تفسيره ٧ / ٣٨٤ ، لهذه القراءة ولغيرها .

الفصل السادس

في حروف النداء

وهي : يا ، وهيا ، وأيا ، وأى ، والهمزة ، ووا ، في النُّدْبَة .

فيا ، وهيا ، وأيا ، للبعيد ، وأى ، والهمزة ، للقريب ^(١) .

ثم المنادى على ثلاثة أقسام : مفرد ، ومضاف ، ومُشَبَّه بالمضاف .

فالمفرد ينقسم إلى قسمين : مقصود ، وغير مقصود .

فالمفرد المقصود مبنيٌّ على الضم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾ ^(٢) ،
والنكرة المقصودة ، نحو : يَارَجُلُ .

[٣٢ ب] وأما المضاف ، والمُشَبَّه به ، والنكرة غير المقصودة ، فإنها منصوبة ،
تقول في المضاف : يَا عَبْدَ اللَّهِ .

وفي المُشَبَّه بالمضاف : يَا طَالِعاً جَبَّالاً ، والنكرة غير المقصودة ، كقول الأعشى :
يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي .

ومن خصائص النداء حرفُ الاستغاثة ، وهي لام مفتوحة تدخل على المنادى
فتجرؤه ، تقول : يَا زَيْدُ لِعِمْرٍ ، ولام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث منه
مكسورة ، لأن المنادى حَلَّ محلِّ الضمير ، فاللام معه مفتوحة ، كما تفتح مع
الضمير ، تقول : لِمَالٍ لَكَ .

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٤٦ أ : « والصنف جمل للمنادى مرتبتين : البعد
والقرب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأى والهمزة ، للثاني . وابن برهان جمل له ثلاث
مراتب : بعدا وقربا وتوسطا بينهما ، فلأول : أيا وهيا ، وللثاني الهمزة ، وللثالث
أى ، وجمل « يا » مستعملة في الجميع » ، انتهى كلام ابن إياز ، وقد نقله السيوطي في
الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤

ومن خصائص النداء الترخيم، وهو : حذف آخر الاسم ^(١) [الْعَلَمَ] الزائد على ثلاثة [٣٣] أحرف ، إذا لم يكن مضافا ^(٢) [ولا مُرَكَّبًا] ولا جملة ، سواء حُذِفَ حرف النداء أو لم يُحذف ، تقول في حارث : يا حار ، وفي مالك : يا مال ، وفي فاطمة : يا فاطمة ، وقد قرئ شاذًا : ﴿ يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٣) .
والمحذوف في الترخيم إمَّا حرف واحد ، وهو ما فيه هاء التانيث ، أو ألفه المقصورة ^(٤) ، وإمَّا المحذوف منه حرفان ، وهو ما آخره ألف التانيث ممدودة ، أو ما قبل آخره حرف ممدد ولين زائد ، وإذا حُذِفَ حرف المد وما بعده بقي على ثلاثة أحرف أو أكثر ، كَعَنْتَرِيس ، ومنصور ، وعَمَّار ، تقول في منصور : يا مَنْصُرْ ، ولك بعد الحذف [٣٣ ب] وجهان : إمَّا أن تَبْقَى الاسم على حاله كأنك لم تحذف منه شيئًا ، ولك أن تَبْنِيَه على الضم فتجعله كأنه اسم على حاله . وعلى هذه اللغة يلزمه ما ألزم آخر الأسماء من الحذف ^(٥) والإبدال .

(١) سقط هذا من الحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوي ٩٩ ب ، وبني على ذلك ابن إياز ، فقال في الحصول ١٤٨ أ : وهنا تنبيه ، وهو أنه لم يذكر في جملة الشروط : العملية هنا ، لأنه يذكر ذلك فيما بعد ، والنحويون يذكرونها ، ولهذا يقولون : يا صاح ، شاذ ، والمراد : يا صاحب ، وكذلك للثلث : « أطارق كرى » وهو ترخيم « كروان » اسم طائر ، فإن قيل : إنما لم يذكرها لأنها ليست شرطًا معينًا ، فإنه متى وجدت التاء جاز ترخيمه وإن لم يكن علمًا ، قيل : لو كان قصده ذلك لما ذكر الزيادة على الثلاث ، فإنها مع التاء أيضًا غير مشروطة .

(٢) سقط من الحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوي أيضًا ٩٩ ب .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٧٧ وهذه القراءة قرأ بها علي وابن مسعود ، رضي الله عنهما ، ويحيى والأعمش ، وانظر تفسير القرطبي ١٦/١١٦ ، والمحاسب في تبين وجوه شواذ القراءات ٢٥٧/٢ .

(٤) زاد هنا ابن إياز من كلام ابن معطى : « والرابعي العلم مطلقًا » ، ولم أجده في شرح الخوي .

(٥) الذي في الحصول ١٤٩ أ : « ما لزم آخر الأسماء من الحذف والقلب والإبدال » .

ومن خواصّ النداء : النُدْبَةُ، ويختصّ^(١) بها من الحروف الواو^(٢)، في أولها،
فتقول : وازيدُ ، واعمرو^(٣)، وإن شئت ألحقت في آخره ألنا ووقفت بهاء السكت.
ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيُّ، قال الله تعالى : ﴿يُوسُفُ
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٤)، وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٥).

وقد يعوّض عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى، فتقول : اللَّهُمَّ ،
ولا يدخل حرف النداء على اسم فيه الألف واللام إلا هذا الاسم ، ولكن
يُتَوَصَّلُ إلى نداء ما فيه الألف [٣٤ أ] واللام بأي فتقول : يا أيُّها الرَّجُلُ
وإن شئت : يا أيُّهَذَا الرَّجُلُ .
ولا تحذف حرف الاستغاثة ولا النُدْبَةُ .

الفصل السابع

في حروف الجر

وهي أقسام : لازم الحرفية والجرّ ، ولازم الحرفية غير لازم الجرّ ، ومتردّد
بين الحرفية والاسمية ، ومتردّد بين الحرفية والفعلية .

(١) زدت الواو من المحصول ، ولم ترد في شرح الخوي .
(٢) هكذا جاء في الفصول ، لكن ابن إياز يذكر في المحصول ١٤٩ ب كلام ابن معطي
هكذا : « ويختص بها من الحروف : وا ، ويا » ، وأورد على ذلك اعتراضا قال فيه :
« وقوله : « ويختص بها من الحروف وا ، ويا » فيه تجوز ، إذ المختص بها « وا » ، وأما
« يا » فهي للنداء ، وتستعمل فيها دون أخواتها ، فتقول : وازيد ، ويا زيد . انتهى اعتراض
ابن إياز على المصنف ، وقد بناء على وجود « يا » في كلامه ، وليست « يا » في الفصول ،
كما ترى .

(٣) في المحصول : « ويا عمرو » ، وانظر التعليق السابق .

(٤) سورة يوسف ، آية ٢٩ (٥) الآية الأخيرة من سورة البقرة .

قاللأزم الحرفية والجري : من ، وهي لا ابتداء الغاية ، وقد تكون للتبعيض ، ولتبيين الجنس ، وزائدة مع ^(١) الفاعل والمفعول والمبتدأ .

والباء للإصاق ^(٢) ، وقد يدخلها معنى الاستغانة والتعدية ^(٣) بدلا من الهمزة ، وبمعنى مع ^(٤) ، وزائدة [٣٤ ب] كمن .

و « في » معناها : الوعاء ، وقد يدخلها معنى : على ^(٥) .

وإلى ، ومعناها : انتهاء الغاية ، وقد تكون بمعنى مع ^(٦) .

(١) أمثلتها على الترتيب : فاجاءني من أحد ، وما ضربت من أحد ، وما عندنا من أحد .

(٢) مثال الإصاق : به داء ، و مثال الاستغانة : كتبت بالقلم .

(٣) قال ابن إياز في الحصول ١٥٢ ب : « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسما الجزولي ، وقال الأندلسي : وليست التعدية قسما آخر ، بل تنخرط في تلك المعاني ، لأن الإصاق تعدية في المعنى ، وقال ابن الجباز : قوله : « وتكون للتعدية : فيه خلل ، لأنه يؤذن أن ماتقدمه ليس للتعدية » وصوبه شيخنا أبو جعفر بأن قال : الإصاق قد ينفك عن التعدية لكونه أعم منها ، ألا ترى إلى قول أبي الفتح : إذا قلت : أمسكت زيدا ، احتمل أن تكون باشرته بيدك ، وأن تكون منعته عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت أمسكت بزيدا ، دل على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء ملصقة غير معدية ، فالإصاق والتعدية إذن متبايران » .

(٤) مثالها حينئذ : خرج زيد بسلاحه ، وموضعه نصب على الحال ، كما أفاده في الحصول .

(٥) مثاله قوله تعالى : ﴿ ولأصلبكم في جذوع النخل ﴾ - سورة طه ٧١ - وقوله تعالى : ﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾ سورة الطور ٣٨ ، أفاد ذلك ابن إياز في الحصول ، وهو أيضا في المنى ١ / ١٨٣ ، والبرهان ٤ / ٣٠٣ ، والإتقان ٢ / ٢١١

(٦) مثالها قوله تعالى : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ سورة آل عمران آية ٥٢ ، كما في المنى ١ / ٧٨ ، والبرهان ٤ / ٢٣٣ ، والإتقان ٢ / ١٦٤

وواو القسم ، وهى فرع عن الباء ، بدليل ظهور^(١) الفعل مع الباء ، ودخولها على الظاهر^(٢) والمضمر ، قال الشاعر^(٣) :

* فَلَا بِكَ مَا أَسَالُ وَمَا أَغَامَا^(٤) *

وقد يُحذف حرف القسم ، فيبقى المُقَسَّمُ به ، فتقول : اللهُ لَا فَعْلَانَّ ، إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت^(٥) .

والتاء فرع الواو ، وهى فرع الفرع ، فلذلك ألزمت اسماً واحداً ، فتقول : تَاللهِ لَا فَعْلَانَّ .

ولولا مع المضمر : الكاف والماء والياء ، كقولك : لولاك [٣٥] ولولاي ولولاه ، فلولا حرف جر عند سيديويه ، مع هذه الضمائر الثلاثة .

واللامُ مقتضاها المَلِكُ^(٦) والاستحقاق ، وتجاز المَلِكُ ، والتخصيص معنى يلزمها ، وهى مكسورة مع الظاهر ، مفتوحة مع المضمر ، تقول : للمالُ لَزِيدٌ ، وَلَكَ .

(١) فتقول : أقسمت بالله لأقومن ، ولا يجوز : أقسمت والله لأقومن ، قاله فى المحصول ١٥٣ أ .

(٢) وتختص الواو بدخولها على الظاهر ، كما ذكر ابن إياز .

(٣) هو عمرو بن يربوع بن حنظلة ، كما فى نوادر أبى زيدص ١٤٦ ، وصدر البيت : « رأى برقاً فأوضع فوق بكر » ، وانظر الحيوان ١ / ١٨٦ ، والخصائص ١٩ / ٢ .

(٤) فى الفصول : « وما غاما » ، وأثبت الصواب من المراجع السابقة . ويروى : ولا أغاما .

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٣ ب : « الاصل : أحلف بالله ، لكن لما كثر استعمال هذه اللفظة ، تعالى مسماهها ، حذفوا الباء ، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف الفعل ف قيل : الله لَا فَعْلَان ، ومنهم من يجر فيقول : الله لَا فَعْلَان ، وذلك مخصوص بهذا الاسم عند البصرى ، وأما السكونى فيجيز الجر مطلقاً ، وكلام المصنف يتقيد بالتشيل .

(٦) مثل لها ابن إياز على الترتيب : الغلام لزيد ، الجبل للدابة ، كن لى أكن لك .

(١) ورُبَّ : وهي للتقليل ، نظيرة كم في التكثير ، ولها صدر الكلام ، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها (٢) ، ظاهرا أو مقدرا محذوفا ، فالظاهر نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ لَقِيتُ ، والعامل في رُبَّ : لَقِيتُ .
وتدخل على الظاهر إذا كانت نكرة موصوفة ، وعلى الضمر ، فيُفسَّر بنكرة (٣) منصوبة .

وربما أضحرت إذا نابت عنها الواو (٤) ، كقول الشاعر (٥) :

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ *

[٣٥ ب] ورُبَّمَا نَابَتْ عَنْهَا بَلْ ، كقوله (٦) :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ *

وإن كُفِّتْ بما جاز أن يليها الأسماء والأفعال ، كما كان (٧) ذلك في إتمام

(١) زدت الواو من المحصول .

(٢) في الفصول : « إلا بعدها » ، وأثبت ما في المحصول ١٥٥ أ ، وشرح الخوي ١٠٨ أ .

(٣) نحو : ربه رجلا .

(٤) ذكر ابن إياز في المحصول ١٥٥ أ : أن « رب » تحذف وينوب عنها أحد ثلاثة أحرف : الأول ، وهو الكثير : الواو ، وقد مثل له المصنف ، والثاني وهو المتوسط : الفاء ، ولم يمثله المصنف ، وشاهده قول امرئ القيس :

فمثلك حبلٍ قد طرقت ومرضع فألهيتهما عن ذى تمانم منيل
والثالث ، وهو القليل : بل ، وقد ذكره المصنف .

(٥) هو رؤبة ، والبيت في ديوانه ص ١٠٤

(٦) هو رؤبة أيضا ، والبيت في ديوانه ص ١٥٠

(٧) كذا في الفصول ، ولعل صحتها : « كما جاز ذلك » ، ولكنها وردت كافي
الفصول ، في المحصول ١٥٦ أ ، وشرح الخوي ١٠٩ أ .

وكأنتما وليتما وطلتما ، قال الله تعالى : ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١) .

واللازم الحرفية غير لأزم الجر : حتّى ، فإنها تارة تكون جارةً للاسم ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ^(٢) وناصبية ^(٣) للفعل ، بمعنى كى ، أو إلى ، على تقدير أن مضمرة ، نحو : سرّت حتّى أدخل البلد .

وتارة تكون عاطفة ، فيكون ما بعدها جزءاً ممّا قبلها على معنى الفاء ، كقولك : قام القوم حتّى زيد .

وتارة تكون غايةً لا عمل لها ، فتستأنف ما بعدها ، كسائر [٣٦ أ] حروف الابتداء ، قال الشاعر ^(٤) :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

(١) الآية الثانية من سورة الحجر . وقد ضبطت باء « ربما » في الفصول بالتشديد . وهي قراءة غير نافع وعاصم وأبى جعفر ، من القراء ، كما في الإتخاف ص ٢٧٤ . ويلاحظ أن المصنف إنما مثل فقط لمدخل « رب » على الأفعال . وقد مثل ابن إياز لدخولها على الأسماء بقول الشاعر - وهو أبو دؤاد الإيادى :

ربما الجامل المؤول فيهم وعناجيج بينهن المهار

قال ابن إياز : المصنف تبع شيخه الجزولى فى جواز إيقاع اللمتين بعد ربما ، وهو الظاهر من كلام المتأخرين ، والشاويين ذكر أن مذهب سيبويه اختصاصها بالفعلية . والبيت محمول على الضرورة .

(٢) الآية الأخيرة من سورة القدر .

(٣) قال ابن إياز فى الموصول ١٥٦ ب : « التى ينتصب بعدها الفعل هى الجارة أيضا عند البصرى ، فلا تتوهم أنها قسم آخر ، والمصنف جعل هذه قسما ، وأهمل العاطفة وليس بجيد » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : قوله : « هى الجارة » معنى أنها تجر المصدر المؤول بعدها . أما قوله : « وأهمل العاطفة » فإن المصنف لم يهملها ، فقد ذكرها فى السطر التالى .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت فى ديوانه ص ٩٣ ، برواية : مطوت بهم .

والمتردّد بين الحرفيّة والاسميّة : فهو مُنْذُ ، والغالب عليها الحرفيّة . ومُنْذُ ،
والغالب عليها الاسميّة ، لأنها مخدوفٌ منها .

فإذا كانا حرفين انجرّ ما بعدهما ، فلماضى في تقدير : مِنْ ، وما أنت فيه
مِنْ ^(١) تقدير : في .

وهما في ابتداء الغاية في الزمان بمنزلة مِنْ ، في غاية المكان . فإن كانا
ظرفين ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر ، فتقول : ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ
الجمعة ، فما صلح في جواب كم مُقدّر بأمَدٍ ، وما صلح في جواب متى مُقدّر
بأَوَّل .

[٣٦ ب] وَمِنْ الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ : عَنْ ، وَعَلَى ، وكاف التشبيه
وذلك إذا دخلت مِنْ عَلَى عَنْ . قال الشاعر ^(٢) :

قُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبْلُ
وقال الشاعر ^(٣) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ بَجْهَلٍ
والكاف تكون اسماً ، في قول الشاعر ^(٤) :

* فَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا *

(١) في المحصول ١٥٧ أ ، وشرح الخوي ١١٠ أ : « في تقدير في » .

(٢) هو القطامي . والبيت في ديوانه ص ٢٨

(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلي . والبيت في ديوانه ص ١١ ، وانظر للمنى

١٥٦ ، مبحث « على » ، ٥٨٧ « الباب الخامس » .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ١٧٦ . وروايته فيه :

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طورا وترتقى

وكذا في الصحاح (كوف) ص ١٤٢٥ . والشاعر يصف فرسا . وابن الماء : طائر ،

وكل طائر يألف الماء . كما في ثمار القلوب ص ٢٦٣

وقول الشاعر^(١) :

* وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَقِّينَ *

والكاف الأولى حرف ، والثانية اسم .

[٣٧ أ] والكاف اللازم الحرفية قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢) .

والمتردّد بين الحرفية والفعلية : حاشا ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا .

الفصل الثامن

في الأسماء العاملة عملَ العمل

وهي أنواع :

الأول : اسم الفاعل ، للحال أو الاستقبال ، أما الذى للماضى فغير عامل ، إلا أن يدخله الألف واللام ، فيتساوى جميعه فى العمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٣) . ويجوز حذف النون والنصب معرّفاً ، نحو قول الشاعر^(٤) : [٣٧ ب]

(١) هو خطام المجاشعي . والبيت فى سيبويه ١ / ٣٢ ، ٢٠٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، والحزانة ٢ / ٣١٣ ، وغير ذلك كثير .

(٢) سورة الشورى ، آية ١١ . وقال ابن إياز فى المحصول ١٥٨ ب : الكاف فى هذه الآية الشريفة زائدة ، والتقدير : ليس مثله شيء ، إذ لو لم تكن كذلك لاستحال المعنى ، لأنه يقضى إلى إثبات مثل لله سبحانه ، ونفى المثلثة عن ذلك المثل ، وإذا كانت زائدة فهى حرف ، لأن الاسم لا يزداد . (٣) سورة النساء ، آية ١٦٢ .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي . كما فى الحزانة ٤ / ٢٧٥ . وانظر حواشى سيبويه ١ / ١٨٥ . والبيت بتمامه فى رواية سيبويه :

الحافظو عورة العشرة لا يأتهم من ورائنا نطف

وانظر الاقتضاب ص ٣٧٣

* الحافظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ *

ويجوز حذف النون والنخض ، كقول الشاعر^(١) :

* الْفَارِجُ بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ^(٢) *

وإذا كان مفرداً أثبت التنوين ونصبت ، ويجوز حذفه والإضافة ، وتكون إضافته غير محضة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾^(٣) .

النوع الثاني : الصفة المُشَبَّهة باسم الفاعل ، ولا تعمل إلا معتمدةً على ماله صدرُ الكلام ، من نفى^(٤) واستفهام ، أو معتمدةً على مُخْبِرٍ عنه ، أو موصوف أو موصول ، كاسم الفاعل^(٥) ، وتعمل في السببي^(٦) دون الأجنبي ، نحو قولك : مررت برجل حسن وجهه ، ويجوز نصبه على التشبيه [٣٨ أ] بالمفعول به ، وإن شئت عرّفت الوجه بالألف والسلام ، فأضفت ، وإن شئت نصبت ، وإن

(١) هو رجل من بني ضبة ، كما في سيويه ١ / ١٨٥ . والرواية عنده : الفارجي .

(٢) المبهم : صفة للباب ، كما في حواشي سيويه . والباب المبهم : المطلق .

(٣) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٤) مثل لها ابن إياز في المحصول ١٥٩ ب على الترتيب : ماحسن وجهه . أحسن

وجهه ؟ . زيد حسن وجهه . مررت برجل حسن وجهه . جاءني الحسن وجهه .

(٥) زاد ابن إياز فقال : أو حالا ، كقولك : جاءني زيد حسناً وجهه .

(٦) في الفصول وشرح الخوي ١١٤ ب : « السبب » وأثبت ما في المحصول ١٦٠ .

وقال ابن إياز : المراد بالسببي المضاف لفظاً ، كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، أو

تقديرًا كقولك : مررت برجل حسن وجهها ؛ إذ الوجه لصاحب الحسن ، ولا يعمل

في غير ذلك ، كقولك : مررت برجل حسن وجه امرأة ، إذا كانت أجنبية منه ، فإن

كانت له جاز ذلك .

نَسَكَّرْتُ^(١) فَلَكَ الْوَجْهَانُ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

* الْحَزَنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا *

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

* لَاحِقُ بَطْنٍ بَقَرَى سَمِينِ *

وَالْإِضَافَةُ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مُحْضَةٍ ، كَأَسْمِ الْفَاعِلِ ، وَلِذَلِكَ^(٤) تَقُولُ : الْحَسَنُ الْوَجْهَ .

النَّوعُ الثَّلَاثُ : الْمَصْدَرُ لِلْمَقْدَرُ بَأَنٍ وَالْفِعْلُ .

وَيَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، إِمَامَانُونَ ، وَإِمَامُضَافًا ، أَوْ مَعْرِفًا بِاللَّامِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ^(٥) زَيْدٍ عَمْرًا .

وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ ، [٣٨ ب] كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾^(٦) ، وَيُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِسُؤَالٍ نَعَجَّتْكَ إِلَى نَعَاجِهِ ﴾^(٧) .

(١) قَالَ فِي الْمَحْصُولِ ١٦٠ ب : وَإِنْ نَسَكَّرْتُ ، يَعْنِي الْوَجْهَ ، فَلَكَ الْوَجْهَانِ ، وَالْوَجْهَانُ هُمَا النِّصْبُ وَالْجَرُ .

(٢) هُوَ رُؤْبَةُ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٥

(٣) هُوَ حَمِيدُ الْأَرْقُطِ ، كَمَا فِي سَيَبُويَه ١ / ١٩٧

(٤) فِي الْفُصُولِ : « وَكَذَلِكَ » . وَأَثْبَتَهُ بِاللَّامِ مِنَ الْمَحْصُولِ .

(٥) قَالَ الْخَوِيُّ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ ١١٨ ب : فَضْرَبَ : مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِأَعْجَبَنِي ، وَزَيْدٌ : مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرْبَ ، لِلصَّدْرِ ، وَعَمْرًا : مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، لِأَنَّكَ لَوْ صَرَحْتَ بِالْفِعْلِ مَعَ أَنْ ، فَقُلْتَ : أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا ، لَرَفَعْتَ زَيْدًا وَنَصَبْتَ عَمْرًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَثْبَتَ بِالْمَصْدَرِ الْمَقْدَرُ بِالْفِعْلِ مَعَ أَنْ .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ٢٥١ ، وَالْحُجْجِ ، آيَةُ ٤٠

(٧) سُورَةُ ص ، آيَةُ ٢٤

والمعروف باللام ، كيقول الشاعر^(١) :

* كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

النوع الرابع : أفعل ، في التفضيل . ولا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث إذا كان معه مِن ، ظاهرة أو مقدرة ، كقولك : زيدٌ أحسنُ عملاً ، وقوله تعالى : ﴿ وََمَنْ أَضْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً ﴾^(٢) .

ولا يعمل^(٣) رفعاً إلا في المضمر دون المظهر^(٤) ، إلا ما شهد من ذلك الأثر ،

(١) هو المرار الأسدي ، ويقال : مالك بن زغبة الباهلي ، انظر سيبويه ١٩٢/١

وحواشيه . وصدر البيت :

* لقد علمت أولى للغيرة أننى *

ويروى : « لحقت » مكان « كررت » .

(٢) سورة النساء ، آية ١٢٢

(٣) في المحصول ١٦٢ ب : « ولا تعمل إلا في المضمر » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « ما ذكره هو الشائع ، وبعض العرب يرفع بها

الظاهر ، فيقول : مررت برجل خير منك عمه ، بجر خير ، وارتفاع العم به ، وهو نادر ، وإنما كان كذا ، لأنه ما دام متصلاً بمن اتحد لفظه ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، فزال وجوه مضارعة لاسم الفاعل ، فنقص عن درجة « حسن وكريم » . فتقول : مررت برجل أفضل منك أبوه ، برفع « أفضل » على أنه خبر « أبوه » مقدم ، والجملة صفة للنكرة . وقيل « أفضل » مبتدأ لاختصاصه بمنك ، وأبوه الخبر . وأما الأثر على صاحبه الصلاة والسلام ، فليس بشاذ كما ذكر المصنف ، بل ذلك قياس يطرد ، والفرق بينه وبين ما تقدم من وجهين : لفظي ومعنوي ، فالأول : أنه لو رفع « أحب » لكان على أحد الوجهين المذكورين ، ويحصل حينئذ الفصل بين « أحب » وبين « منه » المتعلق به ، وذلك غير جائز ، ولو آخر « الصوم » لم يجوز ، لأن الضمير في « منه » يعود إليه ، والثاني أن الفاضل هناك غير المفضول ، والفاضل في الأثر هو المفضول بعينه ، والمعنى تفضيل الصوم في عشر ذى الحجة عليه إذا كان في غيرها ، ومثله : ما رأيت امرأة أحسن عليها الحلوى منه على فاطمة » .

وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « مامن^(١) أيام أحب إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة » .

وإن دخلت الألف واللام مُتْنِي وَجُمع [٣٩ أ] وأنت ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(٢) .

والمنصوب بعد « أفعل » تمييز ،^(٣) [أو مُشَبَّهٌ بالمفعول] ، وكذلك ماهو بمعناه ،^(٤) وذلك : خيرٌ وشرٌّ ، قال الله تعالى : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾^(٥) وأما قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾^(٦) فمنصوبٌ على الحال لا على التمييز .

(١) هذه الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه في باب صيام العشر ، من كتاب الصيام ١ / ٥٥٠ ، ٥٥١ برواية مختلفة . وذكر السيوطي في الجامع الصغير ٢ / ١٤٩ أن الترمذي أخرجه أيضا .

(٢) سورة الكهف ، آية ١٠٣ .

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ١٦٣ أ ، وشرح الخوي ١٢١ ب .

(٤) في الفصول : « أو » وأثبت ما في المحصول ، وشرح الخوي . وقال الخوي : أى لا يشترط فيما ذكر من الأحكام لأفعل التفضيل ، أن يكون على صيغة « فعل » ، بل يجرى فيها هو بمعناه ، وإن لم يكن على صيغته ، وذلك : خير وشر ، فإنهما للتفضيل ، وإن لم يكونا على صيغة : أفعل .

(٥) سورة الكهف ، آية ٤٦ ، وقد جاءت الآية الكريمة في الفصول هكذا : « خير عند ربك ثوابا وخير عقبا » ، وهذا خلط بين الآية التي أثبتنا ، والآية ٤٤ من سورة الكهف أيضا ، وهى : « هنالك الولاية لله الحق ، هو خير ثوابا وخير عقبا » . وانظر أيضا آية ٧٦ من سورة مريم .

(٦) سورة يوسف ، آية ٦٤ .

الفصل التاسع

في الأسماء التي سُمِّيتَ بها الأفعال

وتنقسم إلى متعدية وغير متعدية .

فالمُتَعَدِيَّة : رُوِيَ ، وَتَيَّدَ ، وَمَعْنَاهَا : أَمَّهَلَ . وَحَيَّهَلَ ، وَمَعْنَاهَا : احْضَرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ : حَيَّ^(١) عَلَى الصَّلَاةِ . وَهَلُمَّ ، وَمَعْنَاهَا : احْضَرُ . وَهَذَا ، بِمَعْنَى خُذْ . وَبَلَّهْ زَيْدًا : أَيِ دَعْ .

وَمِنْهُ مِنَ الظَّرُوفِ : دُونَكَ ، وَعَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾^(٢) .

وَمَا [٣٩ ب] جَاءَ عَلَى فَعَالٍ ، نَحْوُ : دَرَاكَ ، وَنَزَالَ ، وَمَنَعَ ، وَحَذَرَ . وَغَيْرَ الْمُتَعَدِّيِّ ، نَحْوُ : مَهْ ، أَيِ اكْنُفْ ، وَصَهْ : أَيِ اسْكُتْ ، وَإِيَهْ : حَدَّثْ ، وَهَيَّتْ : أَسْرِعْ ، وَلَعَا : أَسْلَمْ ، وَآمِينَ : اسْتَجِبْ . وَمِنْهُ مِنَ الظَّرُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾^(٣) ، وَرَاءَكَ^(٤) أَوْسَعَ لَكَ ، وَيُقَالُ : إِلَيْكَ ، بِمَعْنَى : تَنَحَّ .

(١) قَالَ ابْنُ إِيَّازٍ فِي الْمَحْصُولِ ١٦٤ ب : « قَوْلُهُ : « وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » فِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ « حَيَّ » غَيْرُ مُتَعَدِيَّةٍ ، وَهِيَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَمَا غَرَّهُ إِلَّا أَنَّهُ فِي سِيَاقٍ : حَيَّ هَلْ . وَرَاجِعَ تَعْقِيْبِي ، عَلَى ابْنِ إِيَّازٍ فِي رَأْيِهِ هَذَا ، فَمَا تَقْدِمُ (الْفَقْرَةُ الْخَامِسَةُ) مَا انْتَقَدَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى (ص ١٠٨)

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، آيَةُ ١٠٥ (٣) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةُ ٢٨

(٤) هَذَا مِثْلُ ، وَمَعْنَاهُ : تَأْخُرُ تَجِدُ مَكَانًا أَوْسَعَ لَكَ . هَكَذَا فَسَرَهُ الْبِيدَانِيُّ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٢ / ٣٧٠ ، لَكِنْ ابْنُ إِيَّازٍ يَذْهَبُ بِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ ، يَقُولُ فِي الْمَحْصُولِ ١٦٦ أ : « وَرَاءَكَ : بِمَعْنَى اثْبَتَ مَكَانَكَ وَاثْتِ مَكَانًا أَوْسَعَ لَكَ ، وَلَيْسَ بِمَنَاقُضٍ ، كَأَنَّهُ أَمْرُهُ بِالْإِقَامَةِ فِي مَسْتَقَرِّهِ ، وَالْإِنْتِقَالَ عَنْ جُزْءٍ فِيهِ . »

ومن المعدول على فعال، نحو: نَزَالَ، وَخَرَجَ^(١)، وَتَرَاثَى، وهو مَقِيسٌ عند سيبويه في الثلاثي. وَأَمَّا حَدَامٌ، وَقَطَامٌ، وَسَيَّارٌ، وَفَجَّارٌ، فَمَا لَيْسَ بِاسْمِ فِعْلٍ، فَمُشَبَّهٌ بِنَزَالَ.

الفصل العاشر

في الإضافة الاسمية

وهي ضربان: [٤٠ أ] مَحْضَةٌ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ.

فالمَحْضَةُ إِمَّا مُقَدَّرَةٌ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَتَفْيِذُ الْمَلِكِ وَالِاسْتِحْقَاقِ وَالتَّخْصِصِ.

وَالْمُقَدَّرَةُ بِمَنْ، نَحْوُ: خَاتِمُ فِضَّةٍ، إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ جِزْءًا مِنَ الثَّانِي، بِشَرَطِ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْأَوَّلُ اسْمَ الثَّانِي.

وغير المحضة: هي التي يراد بها الانفصال.

وهي خمسة أقسام: الأول: اسم الفاعل، إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْاِسْتِيقْبَالُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾^(٢).

الثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل، كَقَوْلِكَ: الْحَسَنُ الْوَجْهَ، وَالكَرِيمُ الْأَبَ.

والثالث: أفعال في التفضيل، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ النَّاسِ.

الرابع: الاسم المضاف [٤٠ ب] إِلَى صِفَتِهِ، كَقَوْلِكَ: مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَصَلَاةُ الْأَوَّلَى.

الخامس: أسماء لا ترفع إضافتها إِيَّاهُمَا^(٣)، وَهِيَ: غَيْرٌ، وَمِثْلٌ، وَشِبْهٌ.

* * *

(١) هي لعبة للصبيان، يقولون فيها: خراج خراج: أي أخرجوا، وتسمى اللعبة:

خريج. ذكر ذلك الخوي في شرح الفصول ١٢٤ ب، وذكره صاحب اللسان في

(خرج) ٧٨ / ٣ (٢) سورة الأحقاف، آية ٢٤

(٣) ومن ثم فهي تضاف إلى المعرفة ولا تتعرف بهذه الإضافة، وذلك لشدة إِيَّاهُمَا

وعومومها، كما ذكر ابن إِيَّاز في الحصول ١٦٨ ب.

الباب الرابع

في النكرة والمعرفة وذكر التوابع

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في الفرق ما بين المعرفة والنكرة

فالنكرة : اسمٌ شائعٌ في جنسه ، لا يختصُّ به واحدٌ دون الآخر .
وعلامته : أن يقبلَ رُبَّ ، أو الألفَ واللام ، أو مِن ^(١) للاستغراق ،
أو كَلَّا ^(٢) للاستغراق ، أو يكونَ حالا أو تمييزا ، أو اسمَ لا ، أو خبرها ،
أو مضافا ^(٣) إضافةً لاترفع إبهاما .
والمعرفة : ماخصٌ واحدا [١ ، ٤] دون الآخر .
وهي خمسة أقسام : العَلَم ، والمضمر ، والإشارة ، وما عُرِفَ بالالف واللام ،
وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأسماء .

الفصل الثاني

في ذكر العَلَم

وهو ما عُلِقَ على شيء بعينه ، غيرَ مُتناولٍ ما أشبهه .
وهو : إما موضوعٌ للأجناس ، كقولك للأسد : أسامةٌ ، وأبو الأشبال ،

(١) نحو : ما جاءني من رجل .

(٢) نحو : كل رجل يأتيني فله درهم .

(٣) مثاله في آخر الفصل السابق .

وللثعلب : ثعلابة ، وأبو الحصين ، وللضبع : حضاجر ، وأم عامر .
 وإما موضوع للأشخاص ، وينقسم إلى ^(١) مُرَكَّب ومُفْرَد ومُضَاف .
 فالمفرد : إما منقول أو مُرْتَجَل ، فالمنقول عن اسم عين ^(٢) ، كأسد ، وثور .
 والمنقول عن معنى أو صفة ، كنَضَل وحارث . [٤١ ب] والمنقول عن فعل ،
 كأحمد ، وتغلب ، ويزيد .
 والمُرتَجَل على ضربين : قياس وشاذ .
 فالقياس ^(٣) ، نحو : غطفان وخندان .
 والشاذ ، نحو : تحبب ^(٤) ، وموهب ^(٥) .
 والمُركَّب ، كحضر موت ، وبعلبك .
 والمُضَاف ، كعبد الله ، وامرئ القيس .
 والمُكَنَّى .

(١) في الحصول ١٧١ أ : « مفرد ومركب » ، وما في الفصول مثله في شرح
 الخوي ١٢٩ ب .

(٢) سقطت كلمة « عين » من الحصول ١٧١ أ ، وشرح الخوي ١٣٠ أ .
 (٣) وهو ماوافق حكم نظيره من النكرات ، كنطفان وعمران ، فإن نظيرهما
 في النكرات : نزوان وسرحان . ذكره ابن إياز في الحصول ١٧٢ أ ، والسيوطي
 في الهمع ١ / ٧٢ .

(٤) قياسه : محب ، بالإدغام ، فإنه مفعول ، من الحب ، كما في الهمع ، الموضع السابق .
 (٥) بفتح الهاء ، وقياسه الكسر ، لأن ذلك حكم مفعول ، مما فاؤه واو ، وعينه
 صحيحة ، كموعد ، كما في الهمع ، الموضع السابق .

الفصل الثالث

في المضمَر

وينقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام:
مُضْمَرٌ يفسَّرُه ما قبلَه لفظاً أو معنى ^(١) ، أو معنى دون لفظ ^(٢) ، أو لفظاً دون معنى ^(٣) .

وإلى مضمَر يفسَّرُه ما بعده .

ومضمَر يفسَّرُه سياقُ الكلام .

ومضمَر يفسَّرُه المُشَاهِدَةُ .

ومضمَر يفسَّرُه [٤٢ أ] ما استتر ^(٤) في النَّفْسِ .

والذي يفسَّرُه ما بعده : إمَّا جملة أو مفرد .

فالذي تفسَّرُه الجملة هو ضمير الشأن ^(٥) والقِصَّة .

والذي يفسَّرُه المفرد : إمَّا منصوب ، يقع في رُبِّ ^(٦) ، ونِعَمَ ، وِبَشَ .

(١) نحو : ضرب زيد غلامه .

(٢) نحو : ضرب غلامه زيد ، لأن « زيد » مقدم على غلامه في التقدير .

(٣) نحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » آية ١٢٤ من سورة البقرة . قال ابن إياز في المحصول ١٧٣ أ : لأن « إبراهيم » مفعول ، وموضعه بعد الفاعل ، و « ربه » فاعل ، وموضعه قبل المفعول .

(٤) في المحصول : « ما استقر » . وسيأتي نظيره في كلام اللصنف .

(٥) مثاله قوله تعالى : « قل هو الله أحد » .

(٦) نحو : ربه رجلاً ، ذكره ابن إياز في المحصول ١٧٣ ب ، قال : وفيه نظر ، وذلك لأن « رب » لا يدخل إلا على النكرات ، وإنما ساغ دخولها على المضمَر هنا ، لأنه مبهم مفسر بنكرة ، ويجب فيه التفسير ، لأنه لم يتقدم ما يعود الضمير إليه ، ولأنه يجري مجرى الوصف ، فيكون أبلغ في التقليل .

ولما مفرد يجرى بوجوه الإعراب ، ويقع في عطف الفعل على الفعل .

وحقيقة هذا الباب : أن يتنازع فلان^(١) كلاهما اسماً واحداً ، على جهة

الاتفاق^(٢) ، أو على جهة الاختلاف ، فالذي يطلبه على جهة الاتفاق : أن يطلباه جميعا

مرفوعا ، أو يطلباه جميعا منصوبا ، أو يطلباه مجرورا ، مثال المرفوع : قلم وقلم

زيد ، ومثال المنصوب : ضربتُ وأكرمتُ زيدا ، ومثال المجرور : جئت

وذهبت إلى زيد . [٤٢ ب]

فذهب البصريين في هذا الباب : أن يُعطوا الظاهرَ للثاني ،

والضميرَ للأول ، ولا يُحذف إن كان مرفوعا ، ويُحذف إن كان منصوبا

أو مجرورا ، ومما جاء في كتاب الله تعالى قوله تعالى في المنصوب : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا

كِتَابِيهِ ﴾^(٣) و : ﴿ آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾^(٤) ، ومثال المجرور قوله تعالى :

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(٥) .

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٧٤ ب : « ولو أنه قال عوض « فلان » عاملان ،

لكان أجد ، لأن العامل قد يكون فعلا وغير فعل ، وهذا الباب غير مختص بالفعل ،

بل قد يكون في الاسمين ، كقول كثير :

* وعزة معطول معنى غريمها *

وفي اسم فعل وفعل ، كقوله سبحانه : « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ » .

(٢) يعني بالاتفاق : أن يريدوا فاعلين ، أو مفعولين أو جارين أو مجرورين ، وقد

مثله المصنف ، وجهة الاختلاف أن يكون الأول رافعا ، والثاني ناصبا ، أو العكس ،

كقولك : ضربني وضربت زيدا ، وضربت وضربني زيد . أفاد ذلك صاحب المحصول .

(٣) سورة الحاقة ، آية ١٩

(٤) سورة الكهف ، آية ٩٦

(٥) الآية الأخيرة من سورة النساء .

والكُوفِيُّونَ بِمَكْسَمِهِمْ : وهو أن يُعْطُوا الظَّاهِرَ لِلأَوَّلِ ، والمُضْمَرِ لِلثَّانِي ،
 فيقولون ^(١) : ضربني وضربت زيد ^(٢) ، ولو كان على ما قالوا لموجب الضمير
 في الثاني فلا يُحذف ، فيقولون : ضربني وضربته زيد ، وهذا من المُخْتَلَفِ [٤٣ أ]
 العمل .

والذي يفسره سياق الكلام : كقولك : من كذب كان ^(٣) شرًّا له .
 والذي يفسره ما استقرَّ في النفس ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
 الْقَدْرِ ﴾ ^(٤) .

والذي يفسره المُشَاهِدَةُ : ضمير المتكلم أو المخاطب ، نحو : أكرمتك ،
 وضربتني وأكرمتني ^(٥) .

وينقسم بالنسبة إلى الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجرور .
 والمرفوع ينقسم إلى منفصل ومتصل ، فالمنفصل : أنا ونحن وأنت ، إلى

(١) هنا انتهى سقط النسخة ظ الذي بدأ أثناء الفصل التاسع من الباب الثاني .

(٢) في الأصل : « زيداً » ، وهو خطأ ينقض قاعدة الكوفيين ، وقد أثبتته بالرفع
 على الصواب من ظ ، والمحصل .

(٣) قال في الحصول ١٧٥ أ : « فني » كان ضمير هو اسمها ، والتقدير : كان
 الكذب ، ودل عليه لفظ الفعل ، ولهذا قال : سياق الكلام « . وانظر أمالي ابن
 الشجري ١ / ٥٣ » .

(٤) الآية الأولى من سورة القدر . وقال ابن إياز في الحصول : والضمير في « أنزلناه »
 عائد إلى القرآن ، ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ، فلهذا كان مفسره ما استقر
 في النفس .

(٥) في الأصل : « ضربني وأكرمتني » . وأثبت ما في ظ .

أَنْتَنَ ، وهو إلى هُنَّ ، ويختصّ هذا المضمَر [المرفوع المنفصل]^(١) بالفصل الذى يسميه الكوفيّون العِيَادَ ، ويقع بين المبتدأ والخبر ، إذا كانا معرفتين ، أو [٤٣ب] قريبا من المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾^(٢) .
ومما^(٣) دخل على المبتدأ : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾^(٤) ، ولا مَوْضِعَ له من الإعراب .

والمُتَّصِل : ضربتُ ، وضربتَ ، وضربنا ، وضربتِ ، إلى ضربتُنَّ ، وضرب إلى ضربنَ .

والمنصوب ينقسم إلى منفصل ومتصل . فالمنفصل : إِيَّايَ وإِيَّانَا وإِيَّاكَ ، إلى إِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهُ ، إلى إِيَّاهُنَّ .

والمُتَّصِل : نَفَعْنِي ونَفَعْنَا ونَفَعَكَ ، إلى نَفَعَكُنَّ ، ونَفَعَهُ ، إلى نَفَعْنَهُ .
والمجرور لا يكون إلا متصلا ، كقولك : غُلَامِي ، لِي ، غُلَامُنَا ، لَنَا ، غُلَامُكَ ، لَكَ ، إلى غُلَامُكُنَّ ، لَكُنَّ ، غُلَامُهُ ، لَهُ ، إلى غُلَامُهُنَّ ، لَهُنَّ . [٤٤ أ] .

الفصل الرابع

فى المبهمات

وينقسم إلى قسمين :

فالقسم الأول : الإشارات ، ولها مراتب : دُنْيَا ووُسْطَى وقُصْوَى ، تقول : هذا وذاك وذلك ، هذان ، ذانك ، هؤلاء ، أولاك ، أولئك ، وإن شئت : أولالك . وفى الواحدة : هذه ، وفيه لغات : هاذى ، وهاتى ، وهاتا ، وذِهْ ،

(١) ليس فى ظ . (٢) سورة لقمان ، آية ٢٦

(٣) فى ظ : وما . (٤) سورة يوسف ، آية ٩٨

ودُنْيَا : هذه ، ووُسْطَى : رِيك ، وقُصْوَى : تِلْكَ ، وفي التثنية : هَاتَانِ ، تَانِكَ ، تَانُكَ ، وفي الجميع يستوى المذكر والمؤنث .

وإذا راعيت هذه المراتب الثلاث نشأ عنها في المحاطبة مائة وثمانين مسائل ، والأصل فيها : أن تجعل ذا المسئول عنه ^(١) ، والكاف للمخاطب ، فتختلف [٤٤ ب] أحوالها في الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

القسم الثاني : في الموصولات من المبهمات .

وهي : الذي ، والتي ، وتثنيتهما وجمعهما ، وَمَنْ ، وما ، وما بمعناها ، وذو ، في لغة طيبي ، وذو ، إذا كان معها ^(٢) ما الاستفهامية ، والألّي بمعنى الذين ، وأي ، والألف واللام .

وهذه الموصولات لا بُدَّ فيها ^(٣) من صلات ، وصلاتها لا تكون إلا جملة خبرية تحمل الصدق والكذب ، ولا بُدَّ فيها من ضمير يعود على الموصول ، ولا يتقدم شيء منها على الموصول ، ولا يُحالُ بينها وبين الموصول بأجنبي .

وفي الذي لغات : الَّذِي ، وَالَّذِي ، وَالَّذِي ، وَالَّذِي ، [٤٥ أ] وكذلك في الّتي .

ويجوز تشديد النون في اللّذين ، واللّتين ، كما جاء في هذين ، وهاتين .

(١) في ظ : والأصل أن تجعل فيها ذا للمسؤول .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ١٨١ أ : « و » و « ذا » المقترنة بما على وجهين : أحدهما : أن تكون « ما » استفهامية مبتدأة ، و « ذا » بمعنى الذي ، وما بعدها صلتها ، وهي خبرها ، والثاني أن تجعلهما كلمة واحدة في موضع نصب بالفعل ، وجواب الأول مرفوع ، وجواب الثاني منصوب ، لأنه بدل منه ، قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » . قرئ برفع « العفو » ونصبه .

(٣) في ظ : « لها » في هذا الموضع والذي يليه .

ويجوز حذف النون من اللذان والذين ، وهو أحد ما جاء^(١) في قوله تعالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾^(٢) .

وجمع التى : اللاتى ، واللواتى ، واللاتى^(٣) ، واللات .

وهذه الموصولات كلها مبنية ، إلا أياً ، فلانها معربة ، إلا إذا حُذِفَ من صلتها شيء ، فإنها تُبنى ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا ﴾^(٥) .

الفصل الخامس

في المَعْرِفِ باللام

وينقسم إلى : عهديّة ، وجنسيّة .

والفرق بينهما أن تُضمر [٤٥ ب] الاسم الذى فيه الألف واللام ، فإن أفاد مضمره ما أفاد مظهره ، فالألف واللام فيه للعهد ، وإلا فهي للجنس .

(١) في ظ : ما قيل .

(٢) سورة التوبة ، آية ٦٩ . وقول المصنف : « وهو أحد ما جاء في قوله تعالى » يشير به إلى ما ذكره في توجيه « الذى » في الآية السكينة . فقد ذهبوا فيها مذهبين : الأول أنها « الذين » وحذفت منها النون . وهو ما ذكره للمصنف ، والثانى : أن « الذى » هنا مصدرية ، وتأويل الآية : وخضتم كخوضهم . وهو نادر . انظر إعراب القرآن للمكبرى ٢ / ١٨ ، وتفسير القرطبي ١ / ٢١٢ ، ٨ / ٢٠١ .

(٣) رسمت في الفصول هكذا : « اللاتى » . وجاءت في المحصول : « واللاء » وقال ابن إياز : بالهمز فقط . والذى وجدته في للراجع جواز الوجهين : « اللاتى ، واللاء » ، يثبت الياء مع الهمزة ، وبالهمزة فقط . انظر مثلاً شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٢٦ (٤) سورة مريم ، آية ٦٩ .

(٥) ضبطت العين في الفصول بالضم ، وهى قراءة غير حمزة والكسائى وحفص من القراء ، كما في الإتحاف ص ٢٩٨ .

مثال العهدية قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(١) ، ولو قال : فعصاه ، لَعَلِمَ .

ومثال الجنسية قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ : إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِفٍ خُسْرٍ ﴾^(٢) ، ولو قال : إنه لني خسر ، لم يُعَلِمَ .

ومما يدخل في الجنسية : الألف واللام التي هي للحضور ، نحو قولك : مررت بهذا الرجل .

ومما يدخل في العهدية : الألف واللام التي هي للمتح الصفه ، نحو : الحارث والعباس .

وأما [٤٦ أ] التي^(٣) للغلبة فكالثريا والدبران ، والألف واللام التي هي بدل من الحمزة ، في : الله ، والناس .

الفصل السادس

في الإضافة

وشرطها : أن تكون إضافة مَحْضَةً^(٤) رافعة للإبهام ، لا يُراد بها الانفصال كقولك : غلامُ زيدٍ .

وقد يكون للمضاف معرفة بالغلبة^(٥) ، كقولك : ابنُ حمَرَ ، وابنُ الزُّبَيْرِ .

(١) سورة الزمل ، آية ١٥ ، ١٦

(٢) أول سورة العصر .

(٣) في المحصول ١٨٤ ب : « وإما للغلبة كالثريا . . . » ، وفي شرح الحوي ١٤٦

ب : « والتي للغلبة كالثريا . . . » .

(٤) سبق الكلام على هذه الإضافة في ص ٢٢٤

(٥) قال ابن إياز في المحصول ١٨٥ أ : يريد أن من الأعلام الشخصية ما لا يحتاج

في دلالاته على مسماه الشخصى من حيث هو إلى أن يوضع عليه ، بل يكون في وضعه =

الفصل السابع

في أسبق التوابع ، وهو ^(١) النعت

والتوابع أربعة : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فالنعت : تخصيص نسكرة ^(٢) [٤٦ ب] وإيضاح معرفة ، وأتى به ^(٣)

للفرق بين المشتركين في الاسم .

وشرطه : أن يكون مشتقاً ، أو في حكم المشتق ، وأن يكون تابعا للمنعوت .

في إعرابه ، وإفراده ، وتثنيته وجمعه ، وتأنيثه وتذكيره ، وتنكيره وتعريفه ^(٤) .

== الأصل دالا على عدة من الأشخاص صلحا لها ، فتتق لأحدها شهرة فتوجب تخصيصه به وغلبته عليه ، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه ، وذلك ضربان : ما كان بالآلاف واللام كما سلف ، والثاني : ما كان مضافاً ، نحو ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، فإنه إذا أطلق لم ينصرف إلا إلى المبادلة ، فاللام والإضافة لازمتان ، فتى نزعا تنسك الاسم .

(١) في الفصول : « وهى » ، وأنبته بضمير المذكر من المحصول ١٨٥ أ ، وشرح

الخوي ١٤٨ ب .

(٢) في ظ : تخصيص النسكرة وإيضاح المعرفة .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٨٥ ب : « وقوله : « وأتى به للفرق بين المشتركين

في الاسم » هو المستفاد من قوله : « وإيضاح معرفة » كما عرفتك ، لكنه كرهه من غير حاجة إليه » .

وقال الخوي في شرحه ١٤٩ أ « لكن هذه العبارة من المصنف توهم اقتصار غرض

الإتيان بالنعت على هذه الفائدة ، أعنى الفرق بين المشتركين في الاسم ، وليس كذلك ، فإنها قد أتت لجرد التعظيم كما فى : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الذم والتحقير ، نحو : هذا زيد الفاسق الخبيث ، أو للتوكيد كقوله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة » ، وقول القائل : أمس الدابر » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٨٦ أ : « اعلم أن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب

والتعريف والتنكير لفظا ومعنى ، أما في البواقى التى ذكر المصنف ، فقد يتخاف ذلك لفظا ، فإن الجمع قد يوصف بالواحد ، فى نحو قولهم : مررت بقوم عدولك ، وقد =

والمشتق : إما حِلْيَةٌ^(١) ، أو نَسَبٌ ، أو فِعْلٌ ، أو صِنَاعَةٌ .
والذى فى حكم المشتق : ذو بمعنى صاحب ، وأىٌ ، والألف واللام التى للحضور .
وكلُّ الأسماء تُنْعَتُ وُيُنْعَتُ بها ، إلا المضمَر ، فإنه لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به .
والعَلَمُ يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به .
وإذا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ ؛ فإن شئتُ أتبعتها الأوَّلَ ، وإن شئتُ نصبتها بمعنى
أعْنَى ، وإن [٤٧ أ] شئتُ رفعها ، بمعنى المبتدأ ، وإن شئتُ عطفتُ بعضها
على بعض .

الفصل الثامن

فى التوكيد

وهو تحقيق المعنى فى نفس السامع .
وينقسم إلى : توكيد تكرار ، وتوكيد إحاطة .
فتوكيد التكرار : ينقسم إلى تكرار لفظ ، وتكرار معنى ، فتكرار اللفظ :
هو إعادة الشئ بعينه ، وفائدته : رفع توهم عدم سماع السامع .
وتوكيد تكرار المعنى : هو إعادة الشئ بالنفس والعين ، وفائدته : رفع
توهم المجاز .

== يوصف الواحد بالجمع فى نحو قولهم : ثوب أسمال ، ومررت برجال قائم آباؤهم ، وقد
وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل علامة ونسابة ، ووصفوا المؤنث بالمذكر ، فقالوا :
امرأة حاسر وطالق ، فلم تكن هذه الأمور لازمة لفظا ومعنى ، كالتى ذكرنا أولا .
(١) الحلية : هى الأمر الظاهر على الموصوف ، كالطول والقصر والسواد والبياض ،
والعمى والبصير ، والتحلية منها ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ١٨٦ ب ، وقال : وقد
أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ يقع الاسم الموصوف تحلية .

وتوكيد الإحاطة : هو للتوكيد بكُلِّ وأَجْمَعَ ، [٤٧ ب] كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ^(١) ، وقائده : رفع توهم التجزئ. وينبع أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع ، ولا يؤكدها إلا المعارف ، دون النكرات .

وكلها تتبع ولا تقطع ، بخلاف النعت .

الفصل التاسع

في العطف

وهو قسمان : عطف بيان ، وعطف نسق .

فعطف البيان : هو اسمٌ يفسره اسم ، كما يفسره النعت ، إلا أنه ليس مشتقاً ، ولا في حكم المشتق ، فأشبهه البدل ، والفرق بينهما : أنه لا ينوَى فيه إحلالُ الثاني محلَّ الأول .

وأكثر ما يقع : علماً بعد علم ، أو علماً بعد كنية ، أو كنية بعد علم ، كقول الشاعر ^(٢) [٤٨ أ] :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطَرًا لِقَائِلِ يَا نَصْرُ نَصْرًا

وعطف النسق بالحروف ، وهي عشرة :

الواو للجمع بلا ترتيب .

(١) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، وسورة ص آية ٧٣

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، كما في سيبويه ١ / ٣٠٤ ، وقد وجدته في ملحق ديوانه ص ١٧٤ ، ونسبه ابن هشام في المتن ص ٤٣٤ لرؤبة أيضاً ، لكنه في شذور الذهب ص ٤٣٧ ينسبه لذي الرمة ، ولم أجده في ديوان ذي الرمة . وقد تسكلم البغدادى في الخزانة ٢ / ٢٢٣ على نسبة هذا البيت ، وانظر أيضاً الخصائص ١ / ٣٤٠

والفاء للترتيب والتعقيب .

وَتَمَّ لِلْمُهَلَّةِ .

وحق للتعظيم ، أو للتحتير ، أو للضعف ، أو للقوّة ، وشرطها : أن يكون ما بعدها جزءاً تامّاً قبلها .

وأو ، وإما ، للشكّ والإبهام ، والتخيير والإباحة .

ولكنّ للاستدراك بعد الجحد .

وبل للإضراب عن الأول والإيجاب للثاني .

ولا : تنفي عن الثاني ما تُثَبِّتُ للأول .

وأم للمعادلة بين اسمين أو فعلين بعد همزة الاستفهام ، نحو : أقام زيد أم عمرو ؟

ولكنّ [٤٨ ب] تكون منفصلة إذا كان بعدها جملة ^(١) [تكون حرف

ابتداء ، وأم تكون منفصلة إذا كان ما بعدها جملة] غير معادلة للهمزة ، فتقدير

بيل والهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ ^(٢) ، تقديره : بل يقولون

افتراه .

وكلّ الأسماء يُعْطَفُ بعضها على بعض ، وكذلك الأفعال ، إلا المضمّر

المجرور ، فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار . وأما المضمّر المرفوع المتصل فلا يُعْطَفُ

عليه إلا بتأكيد ^(٣) ، أو ما يسدّ مسدّ التأكيد .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وظ ، وقد استكملته من المحصول ١٩٣٠ .

(٢) سورة يونس آية ٣٨ ، ومواضع أخرى من الكتاب الكريم .

(٣) في ظ : بالتأكيد .

الفصل العاشر

في البدل

وهو تفسيرُ اسمٍ باسمٍ ، يُقدَّرُ إحلاله في محلِّ الأول .
وينقسم إلى أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو ^(١) كَلَهُ .
وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه .

[٤٩ أ] وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتملٌ عليه .
وبدل الغلط ، ولا يقع في كلامٍ فصيحٍ .

وتنتهى مسائل هذا الباب إلى ثمانى مسائل : ظاهرٌ من ظاهر ، ومضمَر من مضمَر ، وظاهر من مضمَر ، ومضمَر من ظاهر ^(٢) .

والظاهر : إما معرفة من معرفة ، أو نكرة من نكرة ، أو معرفة من نكرة ، أو نكرة من معرفة .

فبدل الشيء من الشيء ، وهو كَلَهُ ^(٣) : قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٤) ، وهذا بدل المعرفة من المعرفة .
وأما بدل النكرة من المعرفة ، فتقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ^(٥) ، فالناصية الأولى معرفة والثانية نكرة ^(٦) .

(١) في ظ ، والمحصل ١٩٤ ب : وهو هو .

(٢) مثل المصنف لإبدال الظاهر ، ولم يمثل لإبدال المضمرات . وقد ذكرها ابن إياز في المحصول ١٩٦ أ ، واستوفى أقسامها . (٣) في ظ ، والمحصل : وهو هو .

(٤) الآيتان الأخيرتان من سورة الفاتحة .

(٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٦) لم يمثل المصنف لبديل المعرفة من النكرة ، وقد ذكره ابن إياز في المحصول

١٩٦ ب ، وهو قوله تعالى : « وإنيك تهدي إلى صراط مستقيم صراط الله » الآيتان الأخيرتان من سورة الشورى .

وأما بدل النكرة من النكرة [٤٩ ب] فقول الشاعر^(١) :
 وَكُنْتُ كُذِّى رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
 ونظيره قوله تعالى: ﴿وَعَرَايِبُ سُودٌ﴾^(٢) ، وهذا بدل النكرة من النكرة.
 وبديل الشيء من الشيء ، وهو بعضه ، قوله تعالى^(٣) : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ
 حِجَابُ الْبَيْتِ مَنْ﴾^(٤) اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ لَا دِفَاعُ
 اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٥) .

وبديل الشيء من الشيء ، وهو مشتمل عليه قوله تعالى^(٦) : ﴿وَمَا أُنْسَانِيهِ
 إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ ، ف ﴿أَنْ﴾^(٧) أذكره ﴿ بدل من الهاء في ﴿أُنْسَانِيهِ﴾ .

(١) هو كثير ، والبيت في ديوانه ٤٦ / ١

(٢) سورة فاطر الآية ٢٧ ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٥٤ في تفسير
 هذه الآية السكرية : « مقدم ومؤخر ، لأنه يقال : أسود غريب » ، وقد وضع
 الجوهري في الصحاح (غ ر ب) مأخذ هذا التقديم والتأخير ، فقال : « وتقول : هذا
 أسود غريب ، أى شديد السواد ، وإذا قلت : غرايب سود ، تجعل السود بدلا من
 الغرايب ، لأن توأكيد الألوان لا تقدم » . (٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٧
 (٤) قال ابن إياز في المحصول ١٩٦ ب : « من استطاع » موضعه جر أو رفع ،
 فالجر على وجهين : الأول أن يكون بدلا من « الناس » بدل بعض من كل ، إذ المستطيع
 بعض الناس لا كلهم ، والثاني قال ابن برهان : وهو أن يكون بدل كل من كل ، والمراد
 بالناس الخصوص ، فهو مطابق لعدة المستطيعين ، لأن الله تعالى لا يكلف الحج إلا من
 يستطيعه ، والرفع على أن يكون فاعل « حج » و « حج » مضاف إلى المفعول .

(٥) سورة البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، و « دفاع » بألف بعد الفاء ، وردت هكذا
 في الفصول ، والمحصل ١٩٦ ب ، وشرح الخوي ١٦٠ ب ، وهى قراءة نافع وأبى
 جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسن ، وهو حينئذ مصدر « دفع » الثلاثى ، نحو كتب
 كتابا . ويجوز أن يكون مصدر « دافع » كقاتل قتالا ، إتخاف فضلاء البشر ص ١٦١
 (٦) سورة الكهف ، الآية ٦٣

(٧) البديل هنا هو المصدر المؤول من « أن والفعل » والتقدير : وما أنساني
 ذكره إلا الشيطان ، تفسير القرطبي ١١ / ١٤

البَابُ الْخَامِسُ

في فصول متفرقة

وهي عشرة : العدد وما [٥٠ أ] يلتحق به ، والمذكر مع المؤنث ، والتصغير ، والنسب ، والقيصور مع الممدود ، والمجاء مع الإمالة ، وأبنية الأسماء مع الأفعال ، والمصادر ، والتصريف ، والوقف والحكاية ، والإدغام ، وضرائر الأشعار . على سبيل الاختصار . والله أعلم .

الفصل الأول

في العدد وما يلتحق به

وهي آحاد وعشرات ومئون ^(١) وألوف .

فالعدد ^(٢) من الثلاثة إلى العشرة يثبت الهاء في المذكر ، وحذفها من ^(٣) المؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِينَهُ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ ^(٤) ، فأثبت الهاء في المذكر ، وحذفها من المؤنث .

وقد يُضاف [٥٠ ب] إلى جمع القلة إن أمكن ، وجُموع القلة جُمعت في قول

بعضهم :

بِأَفْعَلٍ ثُمَّ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ ^(٥)

(١) في المحصول : ومئات .

(٢) في المحصول : فالجمع .

(٣) في ظ : « في للمؤنث » ، هنا وفي الموضع التالي .

(٤) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٥) البيت في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٦ من غير نسبة ، والرواية هناك :

بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ =

فإذا تجاوزت العشرة رَكِبْتَ^(١) مع النَيْفِ ، فنقول : أحدَ عشرَ رجلاً ،
وإحدى عشرةَ امرأةً ، وأما اثنا عشر : فعربُ صدره ومبنى عَجْزُه ، فنقول :
اثنا عشرَ رجلاً ، واثنتا عشرةَ امرأةً [يُعربُ الصَّدْرُ إعرابَ المثني]^(٢) .
وأما ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ : فثبت الهاء في صدره وتحذفها من
عجزه ، والمؤنث بالعكس .

وفي عشرين يستوى المذكر والمؤنث .
وأما الآحاد التي تُعطف [٥١ أ] على العُمُود فقد تقدّم ذكرها .
وتفسير العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب .

= وهذه الرواية أيضاً في حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ٣٠٠ ، وخاتمة
المصباح المنير ، للقيومي ص ١٠٧٤ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز ابادي ص ١٥٠
والبيت مع بيتين آخرين ، في كليات أبي البقاء ، ص ٢٤٢ (فصل الجيم) من غير
نسبة ، قال :

جمع السلامة منكورا يراد به من الثلاث إلى عشر فلا تزد
وأفعل ثم أفعال وأفعلة وفعلة مثله في ذلك العدد
كأفلس وكأثواب وأرغفة وغلعة فاحفظها حفظ مجتهد

وقد أنشد البغدادي في الخزانة ٣ / ٤٣٠ البيت الشاهد مع بيت آخر هو :
وسالم الجمع أيضاً داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد
ونسبهما لأبي الحسن الدباج ، من نحاة إشبيلية .

ثم وجدت البيتين مع بيت ثالث ، هو :

سوى الثلاث التي افراء قال بها دون النحاة ولم تحفظ لمجتهد

بآخر كتاب « التبصرة في النحو » للصيمري ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ،
برقم ٣٣٢ ق ، رأيتُه أثناء رحلتي الثانية إلى المغرب الأقصى ، صيف عام ١٩٧٥ م .
(١) في ظ : معها . (٢) سقط من ظ .

وأما المائة فتضاف إلى واحد، فتقول : مائةٌ دِرْهَمٍ ، وهي مؤنثة ، فتحذف الهاء من العدد المضاف إليها ، فتقول : ثلاثمائةٌ ، وثلاثٌ مِئِينَ .

وأما الألف فذكر ، فتقول : ثلاثة آلاف رجلٍ ، وثلاثة آلاف امرأةٍ . ومن العدد التاريخُ ، وهو بالياء دُونَ الأيام ، فتقول : كُتِبَتْهُ لِعُرَّةٍ ^(١) شهر كذا ، وعُرَّةٌ كلُّ شيءٍ : أوَّلُهُ ، ثم : كُتِبَتْهُ لِلْيَلَتَيْنِ خَلَّتَا ، وثلاثٌ خَلَوْنَ ، إلى العشرة ، ثم لإحدى عشرة لَيْلَةً خَلَّتْ ، إلى أربع عشرة لَيْلَةً خَلَّتْ . وفي خمس عشرة تقول : كُتِبَتْهُ لِنَتَصِفِ [٥١ ب] شهر كذا ، وانتصاف شهر كذا ، ثم : لأربع عشرة لَيْلَةً بَقِيَتْ ، إلى إحدى عشرة لَيْلَةً بَقِيَتْ ، ثم تقول : كُتِبَتْهُ لِعَشْرِ بَقِيْنَ ، ولثمانٍ بَقِيْنَ ، وَمِنَ الْكُتَّابِ مِنْ يَحْتَرِزُ ^(٢) فيقول : إِنْ بَقِيْنَ ^(٣) ، ثم يقول : كُتِبَتْهُ لِسِرَّارٍ ^(٤) شهر كذا ، ثم في سَلَخِ شهر كذا . وإذا أردت تعريف العدد ، ففي الآحاد والمِئِينَ والألوف ، تُعرِّفُ المضاف

(١) في هذا الموضع كلام طيب وتحقيق جيد للحريرى في درة النواص ص ٧٥، ٧٦

(٢) كذا في الفصول، ومثله في شرح الخوى ١٦٧ ب، وفي المحصول ٢٠١ أ: « يتحرى »، وجاء بحاشية ظ : قوله « إن بقين » احتراز ، لئلا يكون الشهر ناقصا فيكون الباقي من الشهر دون ما ذكر .

(٣) قال الخوى في الشرح : لجواز أن يكون الشهر تسعا وعشرين ، فلا يكون الباقي عشر ليال مثلا ، فيقال : لعشر إن بقين ، والفقهاء يختارون هذه العبارة تحرياً في الصدق وتحرياً من الكذب ، وأهل العربية يختارون الأول اعتماداً على فهم المعنى ، فإنك إذا قلت : كُتِبَتْهُ لِعَشْرِ بَقِيْنَ من الشهر علم أن المراد أن ذلك بتقدير أن يسكون الشهر تاماً .

(٤) سرار الشهر : آخره ، وهو آخر ليلة يستمر الهلال بنور الشمس .

إليه ، فتقول : ثلاثة الأثواب ، ومائة الدرهم ، قال الشاعر ^(١) :
 ما زال مذ عقدت يده إزاره . فكما فادرك خمسة الأشبار
 وفي المركب تعرف الأول ، فتقول : الأحد عشر درهما ، وإن شئت عرفتهما ،
 فتقول : [٥٢ أ] الأحد عشر درهما ، ولا يجوز تعريف الدرهم ، لأنه تمييز ،
 وكذلك المعطوف في أحد وعشرين .

وإذا بنيت اسم الفاعل من العدد وأتيت بعده بما هو من لفظه أضفت ،
 فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، أي ^(٢) [هو] أحد اثنين ، وأحد ثلاثة .
 وإن أتيت بعده بما ليس من لفظه نوّنت ونصبت ، فتقول : ثالث اثنين ،
 ورابع ثلاثة ، فتجريه تجرى اسم الفاعل .

وفي المركب تبنى الجميع على الفتح ، فتقول : حادي عشر أحد عشر ،
 وإن شئت : حادي ^(٣) [أحد] عشر .

(١) هو الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ، والبيت في ديوانه ص ٣٧٨

وقال ابن إياز في المحصول ٢٠١ ب : وعنى بقوله « مذ عقدت يده إزاره » حال
 الصغر ، وعنى بخمسة الأشبار القبر ، أي ما زال أميراً مذ عقل إلى أن مات ، وانظر
 المقتضب ١٧٦ / ٢

(٢) زيادة من المحصول ١٢٠٢ .

(٣) تسكيلة لازمة من المحصول ٢٠٢ ب ، والمقتضب ١٨٢ / ٢ . وقول المصنف : « وإن شئت
 حادي أحد عشر » عطفاً على ما سبق يقتضي أنه مبنى على الفتح ، لكن المبرد ذكر في
 المقتضب أنه يعرب ، ويحسن إن أورد سياقه كله ، قال : « فإذا جاوز العقد الأول فإن القياس
 على المذهب الأول - وهو : هذا ثالث ثلاثة ورابع أربعة ، أي أحد ثلاثة وأحد أربعة -
 أن تقول : هذا حادي عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر ، ولكن العرب تستثقل
 إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادي أحد عشر ، وخامس خمسة عشر ، فيرفعون
 الأول بما يرفعه وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه لأنه معرب ، وإنما منعهم من
 بنائه أن ثلاثة أسماء لا تجمل اسماً واحداً في غير الإضافة » . انتهى كلام المبرد . =

وتما يلتحق بالعدد الكِنَايَةُ ، وتنقسم على مَرَاتِبِ العدد ، فإذا قال : كذا دراهم ، فتفسره ^(١) بعدد قليل مضاف إلى جمع القِسْلَةِ ، وهو من الثلاثة إلى [٥٢ ب] العشرة ، والثلاثة أقلها .

فإذا قال : كذا كذا ^(٢) درهما ، فيفسر ^(٣) بمرْكَب ، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وأحد عشر أقلها .

فإذا قال : كذا درهماً ، فتفسره بالعُقُود ، وهو من العشرين إلى التسعين ، والعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا وكذا درهماً ، فتفسره بعدد معطوف ، وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وأحد وعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا درهم ، فتفسره بعدد يضاف ^(٤) إلى المفرد ، وهو المائة والألف ^(٥) .

= وفي سيبويه ٢ / ١٧٢ مزيد تفصيل ، ومسألة « ثالث عشر ثلاثة عشر » من المسائل الخلافية ، وقد تسكلم عليها ابن الأنباري في الإنصاف ص ١٩٩ كما أشار محقق المقتضب . وقد رأيت في ص ٣٢٢ من طبعة الإنصاف التي عندي .

(١) في ظ : فتفسره .

(٢) في الحصول : « كذا وكذا » . وما في الفصول مثله في المنى ١ / ٢٠٥ ، وصورة « كذا وكذا » بالعطف سيذكرها المصنف بعد . وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٢٥ : « قل ورود » كذا « مفردا أو مكررا بلا واو . ونقل ذلك عنه السيوطي في الجمع ٢ / ٧٦ »

(٣) في ظ ، و الحصول : فتفسره .

(٤) في الحصول : مضاف .

(٥) قال ابن إياز في الحصول ٢٠٣ ب : « هذا ظاهر ، وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضى الله عنه ، نعم ذكر النزالي في الوسيط ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة ، وهو أنه إذا قال : له على كذا ، فكأنه =

ومن السكتاية الجارية تجزى العدد: كم، إذا كان استنفهما ، فيقع^(١) موقع
[٥٣ أ] العشرين ، فينتصب ما بعده على التمييز ، فتقول : كم غلاماً ملكت ؟
وإن كان خبرياً أجرى مجزى العشرة ، فتجزم ما بعده ، فتقول : كم غلامٍ ملكت .

= قال : له على شيء ، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ،
فهو تكرار ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شيء وشيء ، فقد جمع بين مبهمين ،
وإذا قال : كذا درهم ، يازمه درهم واحد ، وكذلك إذا كرر ، فقال : كذا كذا درهم ،
وإذا عطف ففيه قولان : أحدهما أنه يازمه درهم واحد ، وكأنه بين المبهمين بشيء واحد ،
والآخر أنه يازمه درهماً ، لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم :
إذا قال كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، لزمه درهماً ، وبالرفع درهم واحد . وفيه نظر .
اتهى كلام ابن إياز .

وقول المصنف : « كذا درهم » بالإضافة فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن
هشام في الغنى ٢٠٥/١ مبحث « كذا » : « الثانى [من مخالفة كذا لأى] : أن تميزها
واجب النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين ، أجازوا فى
غير تكرار ولا عطف أن يقال : « كذا ثوب ، وكذا أثواب » قياساً على العدد الصريح ،
ولهذا قال فقهاؤهم : « إنه يازم بقول القائل : « له عندى كذا درهم » مئة ، وبقوله :
« كذا دراهم » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله : « كذا
درهما » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملاً على المحقق
من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة -
المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، وهم ابن السيد فنقل اتفاق
النحويين على إجازة ما أجازته المبرد ومن ذكر معه . هذا وقد ذكر السيوطى فى الأشباه
والنظائر ١١٨ / ٤ قول الكوفيين فى هذه المسألة ، ونص على أن ابن معطى تابعهم
على هذا فى فصوله .

وإن وقع كم على المِرار^(١) رفعت ، تقول : كم غلام^(٢) ملكته ، ويُشَدُّ هذا البيت على ثلاثة أوجه^(٣) :

كم عمة^(٤) لك يا جرير وخالة^(٥) فدعاء قد حَلَبْتُ على عِشاري

الفصل الثاني

في المذكر والمؤنث

فالأصل في الأسماء التذكير ، وإنما التأنيث فرع عنه^(٥) .

ثم المؤنث على ضربين : مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة .

فعلمة التأنيث على أقسام : التاء التي تُبدل في الوقف هاء ، والألف المقصورة ، في نحو : ^(٦) [كِسْرَى] و ^(٧) سَكْرَى ، وَجَرَحَى ، والألف المدودة ، نحو : حمراء ، ^(٨) [وأنباء] ، والتاء في الفعل ، نحو : قامت وقعدت ، والنون في جمع [٥٣ ب]

(١) في المحصول ٢٠٤ ب : « المرات » . وما في الفصول مثله في شرح الخوي ١٧٢ ب .

(٢) قال ابن إياز في المحصول : غلام : مرفوع بالابتداء ، وملسته : جملة فعلية خبره . ومفسر « كم » محذوف ، والتقدير : كم مرة . فكُم على هذا منصوب على الظرف بالفعل بعدها ، ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر ، أى : كم ملكا غلام ملكته ، ويجوز أن يكون « ملكته » صفة لغلام ، والخبر محذوف ، والتقدير : كم لك غلام مملوك .

(٣) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه ص ٤٥١ ، والنقائض ١ / ٣٣٢

(٤) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٥٨ : « فإذا قلت : كم عمة ، فعلى معنى : رب عمة ، وإذا قلت : كم عمة ، فعلى الاستفهام ، وإن قلت : كم عمة ، أو قلت « كم » على الزمان ، فقلت كم يوماً عمة لك وخالة قد حلبت على عشاري ، وكُم مرة ، ونحو ذلك » وفي معنى اللبيب ١ / ٢٠٢ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٥٤ توجهات هذه الأعراب الثلاثة .

(٥) في ظ ، والمحصل : عليه .

(٦) ليس في ظ ، والمحصل . (٧) زدت الواو ليلتم الكلام .

(٨) ليس في ظ .

للمؤث : نحو : ضَرَبَنَّ ، والتاء المكسورة ^(١) ، نحو : أنتِ ، والياء في هذِي ^(٢) ،
والهاء في هذه ، التي هي تُبدَل ^(٣) من الياء في هذِي .

وغير الحقيقي ^(٤) : الذي ليس له خِلْقَةٌ يُعْرَفُ بها ، وإنما تثبت ^(٥) [علامته]
في الفعل المسند ^(٦) إليه ، وبالإخبار ^(٧) عنه ، أو في صنته ^(٨) ، أو في تصغيره ،
نحو قولك في عين : عَيْنَةٌ .

وما كان في الحيوان مُرْدَوْجًا ، فالغالب ^(٩) عليه التأنيث ، إلا الحاجبين
والمُنْخَرَيْنِ ، والله أعلم .

(١) في ظ : والكسر في أنت . وقال ابن إياز في المصنوع ٢٠٥ ب : وقوله :
« والتاء المكسورة » الذي وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامة للتأنيث ،
نحو أنت ، والمصنف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به .

(٢) قال ابن إياز : قوله : « والياء في هذِي » ، وقد سبقه إليه الزمخشري في
مفصله ، وليس الأمر على ما ظننا ، بل الياء عين الكلمة ، والتأنيث معلوم من الصيغة ،
وأما السكون في فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسم عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير
الكلمة ، فكذلك تكون الياء في « هذِي » زائدة ، فاعرفه . (٣) في ظ : بدل .

(٤) قال ابن إياز في المصنوع : المصنف لم يتعرض في أول هذا الفصل للحقيقي حتى
يقول : وغير الحقيقي ، والظاهر أنه يريد بنفي الحقيقي المؤث الذي ليست فيه علامة
لأنه قسم ما فيه علامة . وعنى بالخلقة : العلامة ، ألا تراه قال : وإنما تثبت في الفعل المسند
إليه . انتهى كلام ابن إياز ، وأقول : قوله : « وعنى بالخلقة : العلامة » إنما بناء على سقوط
كلمة « العلامة » من نسخته من النصوص ، كما يتضح من التعليق الآتي .

(٥) سقطت من ظ ، والمصنوع . وانظر التعليق السابق .

(٦) نحو : قامت هند .

(٧) في المصنوع : « أو الإخبار » . وهو أولى ليناسب ما بعده . ومثال الإخبار
عنه : الشمس طالعة . (٨) نحو : هذه عين واسعة .

(٩) في الأصل : « والغالب » ، وأثبتته بالفاء من ظ ، والمصنوع ، وشرح الخوي ،
وهو أنسب .

الفصل الثالث

في التصغير

والتصغير : أن تأتي إلى الاسم فتضمُّ أوله وتفتح ثانيه ، وتلحق ياء التصغير ثالثه ، ساكنة ، وتكسر ما بعدها ، إلا أن يكون حرف إعراب ، أو فيه هاء [٥٤ أ] للتأنيث ، أو ألفه الممدودة أو المقصورة ، أو ألف أفعال ، أو ألف فعلا .

وأبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيلٌ ، كفُلَيْسٌ ، ودُرَيْهَمٌ ، ودُنَيْيِرٌ .

ففعَيْلٌ : هو تصغير كلِّ بناء ثلاثي .

وفُعَيْعِلٌ : هو تصغير كلِّ بناء رباعيٍّ ، أو خماسيٍّ حُذِفَ منه ولم يُعَوِّضْ^(١) . وفُعَيْعِيلٌ : هو تصغير كلِّ بناء زاد على أربعة أحرف قبل آخره حرفٌ مدٌّ ولينٌ ، أو حُذِفَ منه وُؤُضٌ ، تقول في تصغير سَفَرَجَلٍ : سَفَيْرَجٌ ، إذا لم تُعَوِّضْ منه ، فإن عَوَّضْتَ قلت : سَفَيْرِجٌ .

وإن كان زائدا على خمسة أحرف حذفته ، فتقول في قُبُعَيْرِيٍّ : قُبَيْعِيْتُ .

وإن كان فيه زائدان حذفتهما فأدَّه ، فتقول في نحو : مُكْتَسِبٌ : مُكَيْسِبٌ .

وإن كان ناقصا [٥٤ ب] عن ثلاثة أحرف رددت ما حُذِفَ منه ، إن^(٢) كان في أوله : تقول في عِدَّةٍ : وُعَيْدَةٌ ، وأُعَيْدَةٌ .

(١) في المحصول : ولم يعوّض عنه .

(٢) في الأصل : « وإن » وأسقطت الواو كما في ظ ، والمحصول ، وهو أنسب لنظم الكلام .

وإن كان في وسطه رددته ، فتقول في سنة ^(١) : سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ .

(١) قال ابن إياز في المصنوع ٢٠٨ ب : وتمثيل المصنف بسنة فيما حذف وسطه غلط ، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها وار ، وتصغيرها سنية ، ومن قال : سنهات ، فلامها هاء وتصغيرها : سنهية .

وقال الخوي في شرح الفصول ١٨٠ أ : ولم يمثل المصنف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حذف وسطه ، كسنة ، ولم يرد بالوسط العين بل الحشو ، لأن المحذوف من سنة لامها ، وجعلها وسطا لوقوعها قبل هاء التانيث حشوا . انتهى كلام ابن إياز والخوي . وأقول :

هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخوي ، أما خطأ ابن معطى فلا لأنه مثل لما حذف وسطه بسنة ، والصواب في هذا المثال : « سه » بالسين والهاء ، كما في همع الموماع ٢ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ١٦٧ . ويقال في تصغير : « سه » : « ستيه » برد العين ، وهى التاء ، والسه : الاست ، وفي الحديث : « العين وكاء السه » ، قال ابن الأثير في النهاية ٢ / ٤٢٩ : « السه : حلقة الدبر ، وهو الاست ، وأصلها : سته ، بوزن فرس ، وجمعها أستاه ، كأفراس ، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة ، فقليل : است ، فإذا رددت إليها الهاء ، وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء انحذفت الهمزة التى جىء بها عوض الهاء ، فتقول : سه ، بفتح السين ، ويروى في الحديث : « وكاء الست » بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول » .

وقد كنت جوزت أن يكون ما في الفصول من قوله : « سنة » من تصحيفات النساخ وقد ردت عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله في التصغير : « سنية وسننية » فهذا مما ينصرف إلى « سنة » لا محالة ، ومن عجب أن المصنف ذكره على الصواب ، فقال في ألفيته ص ٥٤ :

وكل محذوف إذا ما صغرا يرد للأصل فقل مصغرا
وعيدة يديّة شويه ثبية عضية سته

أما خطأ ابن إياز والخوي فلائهما لم يكتفيا إلى ما في تمثيل المصنف من تصحيف ، وأما قول الخوي : « ولم يمثل المصنف لمحذوف العين » فهو مدفوع بقول المصنف بعد : « وفي مذ : منيد » ، فهذا هو مثال محذوف العين ، ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخوي من الفصول ، كما سقط من « محصول » ابن إياز . واعتذار الخوي بقوله : « ولم يرد بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلف .

(١) [وقى مَذَّ : مُنِيذٌ] .

وكذلك إن كان في آخره ، فتقول في أبٍ : أبِي ، وفي فَمٍ : فَوَيْهٌ ،
وذَوَى مَالٍ .

وكلُّ مؤنَّث على ثلاثة أحرف ، ليست فيه علامة التأنيث ، فإنك تردُّ إليه
الهاء في تصغيره ^(٢) ، إلا في ستة مواضع : القَوْس ، والناَب ^(٣) ، والدَّرْع ^(٤) ،
والحَرْب ، والعرب ، والعِرْس .

(١) سقط من ظ ، والمحصل .

(٢) مثل : عيينة وأذينة ، في تصغير عين وأذن .

(٣) المقصود بالناَب هنا : الناقة السنة ، كما في شرح الخوي ١٨٠ ب ، قال : « وأما
الناَب الذى هو أحد الأسنان فمذكر ، وفي كلام ابن بابشاذ ما يشعر بأنه يوم أنه مؤنث .
وأنه المستثنى في التصغير ، حيث قال في الاعتذار عن عدم رد الهاء في تصغير هذه المستثنيات :
فالقوس : عود ، والدرع : قميص ، والناَب : سن » ، وقال الجوهري في الصحاح
(ن ب ١) ٢٣٠ : الناَب : للسنة من النوق . . . والتصغير نيب ، يقال : سميت بذلك
لطول ناَبها : فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحق الهاء ، لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات .
وانظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات الأنباري ص ٧٢ ، ٨٤ .

(٤) قال الخوي في شرح الفصول : وأما الدرع فالمراد بها درع الحديد ، لأنها
مؤنثة ، قال الشاعر :

والدرع لا أبنى بها نثرة كل امرئ مستودع ماله

وقد قالوا في تصغيرها : دريع ، وأما الدرع بمعنى القميص ، فهو مذكر ، فليس هو
المراد هنا ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أن درع الحديد يذكر ويؤنث ، واستشهدوا
بقول الشاعر :

مقلصا بالدرع ذى التفضن يمشى العرضى في الحديد المتقن

فعلى هذا يكون تصغيره على لغة تذكيره ، فلا يصح استثناءه ، وانظر اللسان (درع)

وشذ في هذا الباب تصغير الترخيم ، تقول في أزهر : زُهَيْرٌ ^(١) .
وتصغير المُبَهَمَات بفتح أولها وإلحاق ألف ^(٢) في آخرها ، تقول في هذا :
هاذِيَا ، وفي التي : اللَّتْيَا .

الفصل الرابع

في النسب

[٥٥ أ] وهو أن تَعَزُّو الاسمَ إلى أب أو قبيلة أو حَيٍّ أو صناعة ، بياء
مشددة في آخر الاسم ، مكسور ما قبلها ، وقد ^(٣) يُعَوِّض عن إحدى الياءين
ألفٌ ، فتقول في يَمَنِيٍّ : يَمَانٍ ، وكذلك في شامِيٍّ : شَامٌ ، ولا يجوز ^(٤) التشديد
مع الألف ، لأنه يَجْمَعُ بين العَوِّض والمُعَوِّض عنه .

وبين ياء النسب وهاء التأنيث شبهة ، لأنها ^(٥) للفرق بين الواحد والجمع ،

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٠٩ ب : وفي قوله : « وشذ » نظر ، لأنهم لم
ينصوا على شذوذ هذا .

وقال الخوي في شرح الفصول ١٨١ ب : وإنما شذ لما يؤدي إليه من اللبس ، ألا
تري أن تصغير أزهر وزاهر ومزهر ، صيغة واحدة ، وهي : زهير ، بخلاف التصغير
الآخر ، فإنك تقول فيه ، في أزهر : أزيهر ، وفي زاهر : زويهر ، وفي مزهر : مزهير ،
وفي زهر : زهير .

وانظر الفقرة (١٤) من آراء ابن معطى ، في الدراسة ص ٧١ .

(٢) في الفصول وشرحها للخوي : « ياء » ، وأثبت الصواب من المحصول ، والمقتضب

٢٩٠ / ٢ ، وجمع الموامع ١٩٠ / ٢

(٣) قال في المحصول : أتى بقدر للتقليل ، لأن ذلك قليل .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢١١ أ : يريد على المختار ، وإلا فقد حكى الجمع بينهما

أبو الخطاب ، وأنشد للعربي في شرح الجمل :

فتصبح في أكناف مكة آمنا كأنك جار لليمانى تبس

(٥) في ظ : لأنهما .

فتقول: رُومٌ، للجنس، ورُومِيٌّ، للواحد، كما تقول: تَمَرٌ، للجنس، وللواحدة: تَمْرَةٌ، وتكون للمبالغة في الوصف، كأَحْمَرِيٍّ^(١)، كما تكون الهاء للمبالغة في الصفة، نحو: عَلَّامة ونَسَّابة.

وتلحق الياء، لا للنسب فيه، تقول: بُخْتِيٌّ وكُرْسِيٌّ، كما تلحق الهاء بمعنى التأنيث، لا للتأنيث في نحو: [٥٥ ب] ظُلْمَةٌ وغُرْفَةٌ، فلذلك إذا ألحقت ياء النسب لما فيه هاء التأنيث حذفت، فتقول في المنتسب إلى مكة: مَكِّيٌّ، وإن ألحقت هاء التأنيث فتقول: مَكِّيَّةٌ، لأن الهاء وقعت بعد ياء النسبة.

^(٢) [وما كان على وزن فَعِلٍ، فإنك تفتح وسطه فتقول: تَمَرِيٌّ].

وما كان على وزن فَعِيلَةٍ، أو فُعَيْلَةٍ، أو فَعُولَةٍ، فإنك تحذف الهاء مع حرف المدّ واللّين، فتقول في حَنِيفَةٍ: حَنَفِيٌّ، وفي جَهَنِمَةٍ: جَهَنِمِيٌّ، وشَنْئِيٌّ.

فإن لم تكن فيه الهاء أثبت الياء، فتقول في قُرَيْشٍ: قُرَيْشِيٌّ^(٣)، قال الشاعر^(٤):

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

(١) في الأصل، وشرح الخوي ١٨٤ ب: «كرومي»، وهو خطأ، أثبت صوابه من المحصول، وجاء الكلام في ظهركذا: وتكون للمبالغة في الصفة نحو علامة ونسابة وأحمرى ودواري.

(٢) سقط من ظ، وسيأتي قريباً.

(٣) في الفصول: «قرشي»، وأثبتته على الصواب من المحصول ٢١٢ أ، وشرح الخوي ١٨٥ أ.

(٤) هو يزيد بن عبد اللدان، كما في اللسان (ع ي ن) ١٧ / ١٧٥، والبيت في اللسان (ق ر ش) ٨ / ٢٢٦ من غير نسبة، والذي هداني إلى نسبته إلى يزيد أن صاحب اللسان أشد في مادة (ق ر ش) مع البيت محل الشاهد هذا البيت: =

وإن سُمِعَ بال حذف فذلك شاذٌّ، كقولهم: [عُمَيْرِيَّ] ^(١) قُرَشِيَّ، وهَذَلِيَّ،
وَنَقْمِيَّ، كما أن إثبات الياء في الأول شاذٌّ، كقولهم: عُمَيْرِيَّ، في عُمَيْرَةِ .
وما كان معيلاً ^(٢)، [أ ٥٦] نحو: حُوَيْرَةُ، أو مضاعفاً نحو: عَزِيرَةُ،
فإنه ثبت فيه الياء والواو .

^(٣) [وما كان على وزن فَعِلٍ، نحو: شَقِيرٍ، وَنَمِيرٍ، فإنه يفتح وسطه، فتقول:
شَقَرِيَّ، وَنَمَرِيَّ] ، وكذلك ما كان على وزن عَلِيٍّ، وَصَبِيٍّ، تحذف إحدى
اليامين، فيبقى على مثال: عَمٍّ ^(٤) وَشَجٍّ، فتفتح، ثم تقلب الياء ألفاً، فتصير
مثل رَحَىٍّ، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: عَلَوِيٍّ، وَرَحَوِيٍّ، وكذلك تفعل
في المحذوف ^(٥)، نحو: أَبٍ ^(٦) .

وإن كان المقصور والمتنوع على أربعة أحرف، كان لك الحذف والإبدالُ
واوًا، كقولك: قَاضِيٍّ، وَمُوسِيٍّ، وإن شئتَ: قَاضَوِيٍّ وَمُوسَوِيٍّ .

= ولكننا أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم
ثم أنشد هذا البيت مرة أخرى في (ع ي ن) ونسبه إلى يزيد بن عبد المدان،
كما أثبت .

وقد أنشد سيديوه البيت في الكتاب ٢ / ٧٠ من غير نسبة، وكذا جاء غير منسوب
في الصحاح (ق ر ش) ١٠١٦، والإنصاف ٣٥٠
(١) تكملة من ظ .

(٢) أي عينه حرف علة، كما قال الخوي في الشرح ١٨٥ ب .
(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ٢١٢ ب، وقد سبق قبل سطور، وفيها هنا
زيادة تمثيل .

(٤) في الفصول: «عمى وشجى»، وأثبت الصواب من حاشية ظ، والمحصل ٢١٢
ب، وشرح الخوي ١٨٦ أ، وللمقتضب ٣ / ١٤٠
(٥) أي المحذوف اللام، كما نبه عليه ابن إياز في المحصول .
(٦) فتقول: أبوي .

وإن زاد على الأربعة وجب [٥٦ ب] الحذف ^(١) .

وإن نسبت إلى الجمع ردّته إلى الواحد ^(٢) .

وإن نسبت إلى المركّب ، أو المضاف حذفت الثاني ، [وقد يُنسب إلى الثاني

إذا كان أشهر ، نحو : زُبَيْرِي ، في ابن الزُبَيْر] ^(٣) وقد يركب منهما جميعا ،

وهو شاذ ، كقولهم : حَضَرَمِيٌّ ، وَعَبْدَرِيٌّ ، قال الشاعر ^(٤) :

* وَتَضَحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ *

الفصل الخامس

في المقصور والمدود

وكلاهما يُعرّف قياساً وسماعاً .

فمن أقيسة المقصور أن يكون مصدرًا لفعلٍ يفعلُ ، نحو صَدِي يَصْدِي ،

والمصدر : الصَّدَى ، وهو مقصور ، وكذلك هَوِي يَهْوِي هَوًى ، وعَمِيَ يَعْمَى

عَمًى ، وبأبّه .

ومنها أن يكون جمعه على أفعال ، نحو : أَرْجاء ، فالواحد : رَجًا ، مقصور .

(١) نحو : مصطفى ، كما في الحصول .

(٢) هنا بحث طيب للدكتور مصطفى جواد ، في كتابه : المباحث اللغوية في العراق ،

ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) ما بين القوسين ليس في الحصول .

(٤) هو عبد بنوثة بن وقاص الحارثي . وعجز البيت في ظ :

* كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيَا *

والبيت من قصيدة طويلة في الفضليات ص ٣١٥ بشرح ابن الأنباري .

وانظر معنى اللبيب ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٦ ، والمختضب ١ / ٦٩ ،

وهو بيت كثير الدوران .

ومنها المشدّد ، نحو : فَعَمِلَى ، كقول عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : [٥٧ أ] « لولا الخَلِيفَ لَأَذْنْتُ » ^(١) .

ومنها أن يكون اسم مفعول ، أو مصدرًا زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : مُشْتَرَى ، ومُصْطَفَى ، ومنها ما هو من أنواع اللَّشَى ، كالقَهْقَرَى ، والخَوْزَلَى ، والحَيَكَى ، والبَشَكَى ، والمَرَطَى ، وكذلك فَعَلَى ^(٢) ، كِبَرَدَى .

ومن أقيسة الممدود : أن يكون مصدرًا لأفْعَلَ ، كأعْطَى إعطاءً ، وكذلك مصدر جميع ما زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : رامَى رِمَاءً ، واستدْعَى استدعاءً . ومنها ما كان على فُعَال ، من الأصوات ، كالعُواء ، والدُّعاء ، والبُكاء ، وقد يُقْصَر البكاء ، على معنى الحُزْنِ ^(٣) .

(١) ذكره ابن الأثير في النهاية ٢ / ٦٩ ، وروايته : « لو أطق الأذان مع الخليفة لأذنت » ، قال ابن الأثير : الخليفة بالكسر والتشديد والقصر : الخلافة ، وهو وأمثاله من الأبنية ، كالرميا ، والدليلا : مصدر يدل على معنى الكثرة ، يريد به كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة وتصريف أعتها .

(٢) في الفصول : « الفعلى » ، وأثبتته بنير آل من الحصول ، ومن عبارة المصنف نفسه في الألفية ص ٦٠ ، قال :

كمثل مستدعى كذاك فعلى كأجلى وبردى ونملى

(٣) في الحصول ٢١٥ ب : « قال الخليل : الذين قصره لم يجعلوه صوتا ، وإنما جعلوه كالخزن » ، قال ابن إياز : وجاء الجمع بينهما في بيت أنشده أبو زكريا [لسان ابن ثابت ، كما في القصور والممدود ص ١٥ ، ١٣٣ ، وهو في ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٢ ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، على ما في اللسان (ب ك ي)] :

بكت عيني وحق لها بكاهها وما يننى البكاء ولا العويل

وهنا تنبيه ، وهو أن قصره ضعيف من جهة أخرى ، وهى أن وزنه حينئذ فعل ، وذلك قليل جدا ، لم يجز منه إلا الهدى والتقى والسرى . وانظر ديوان حسان بن ثابت

ومنها جمع فَعْلٍ^(١) : نحو : أَرْجاء .

ومنها ما جمع على أَفْعَلَةٍ ، نحو : قِيَاءٍ وَأَقْبِيَةٍ ، وَخِبَاءٍ وَأَخْبِيَةٍ .

ومنها ما [٥٧ ب] كان على فَعْلَاءَ ، مذكَّره أَفْعَلُ ، نحو : سَحْرَاءُ أُخْرَ ،

فإن كان للذكر على فَعْلَانِ فالنث مقصور ، نحو : سَكْرَى سَكْرَانِ .

وأما السماع فهو مأخوذ من اللغة ، وليس هذا موضعه .

الفصل السادس

في الإمالة والمجاء

والإمالة مُوجِبَاتٌ^(٢) وَمَوَانِعُ ، فمن مُوجِبَاتِهَا أن تكون الألف منقلبة

عن ياء ، نحو : رَمَى وباع ، أو واو مكسورة ، نحو : خاف ، أو تكون مجاورة

الياء ، نحو : طُفَيَانِ ، أو بعدها راء مكسورة ، نحو : النار ، أو قبلها ألف مُمَالَةٍ ،

نحو قولك : رأيتُ عِمَادًا .

وألف التأنيث المقصورة مُوجِبَةٌ للإمالة ، وكذلك كل ما كان تأنيثه بالياء .

وأما الموانع فهي حروف الاستعلاء ، وهي مجموعة في قولك : ضغط قص

خط ، نَحَسَقَ ، وَطَعَى . وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها :

سَتَشَحَّكُ^(٣) خَصْفَةٌ ، إلا أن يكون قبلها حرفٌ من حروف الاستعلاء ، [٥٨ أ]

مثال المال منها : رَحْمَةٌ وَجَنَّةٌ ، وَغَيْرُ الْمَالِ : قُدْرَةٌ ، وما أشبه ذلك .

(١) في ظ : « ومنها ما جمع على أفعال ، نحو أرجاء ، وهو جمع فعل » ، وانظر أمثلة

المقصور فيما سبق .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ٢١٦ أ : وقول المصنف : إنها موجبات ، تسمح ،

سببه إليه أبو علي الفارسي .

(٣) تمثيل المصنف هذا ليس مما هو بسبيله ، هذا تمثيل للحروف المهموسة ، كما في

اللسان (هـ م س) ١٣٧/٨ ، عن المحكم ، ويقال أيضا : حته شخص فسكت ، كما في =

وأما الهجاء: فكل ما كان ثلاثيًا من ذوات الياء، نحو: رمى، والرحى، فإنه يُكتب بالياء.

وما كان أصله بالواو، نحو: غزا، والعصا، فإنه يُكتب بالألف.

وإن زاد على ثلاثة أحرف: كتب بالياء كله.

وجميع ما يُكتب بالياء، يجوز أن يُكتب بالألف.

وكل ما أميل كُتب بالياء، وكل ما ظهرت الياء في تننيته أو بنيانه ^(١) للمتكلم،

نحو: رَمَيْتُ، وفتيان، فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف ^(٢)،

نحو: عَصَوَانِ، وهذا ^(٣) اصطلاح الكتّاب، كما كتبوا عَمراً في الرفع والجر،

== اللسان أيضاً، أو: سكت فحشه شخص، كما ذكر ابن الجزرى في النشر ٢٠٢/١، وقال ابن إياز في المحصول ٢١٧ ب: «وهنا تنبيه، وهو أن الذى ذكره المصنف يجمع الحروف المهوسّة، فاشبهه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو أنه من غلط النسخ، وجمعها في قوله: ذود كلب نهز شمس جثت. فمكن زاد الهاء، ولم يحك إمالتها غير السكّاني وليس يعمد في القياس، ومثاله: تنبيه».

والذى ذكره ابن إياز حق. وقد ذكره المصنف في ألفيته. قال في صفحة ٦١:

والهاء للتأنيث قد أميلت بعد حروف بعد قد أينت

في ذود كلب نهز شمس جثت كخيفة وقفا وقد تينت

ويقال أيضاً في هذه الحروف: جثت زينب لذود شمس، كما ذكر ابن إياز في

المحصول، وابن الجزرى في النشر ٨٢/٢

(١) في المحصول ٢١٨ أ: «أو إسناده إلى المتكلم»، وقال ابن إياز: وهما تنبيه،

وهو أنه لا معنى لتخصيص المصنف الإسناد بأنه إلى المتكلم، إذ مخاطب كذلك.

(٢) في الأصل: «فهو من الواو»، وأثبت الصواب من ظ، والمحصول. وفي

ظ: «فإنه» مكان «فهو».

(٣) في ظ: من اصطلاح.

بزيادة الواو، وكتبوا الهمزة المفتوح ما قبلها بالالف، على التخفيف، نحو :
 [٥٨ ب] قرأ، والمكسور ما قبلها بالياء، كما يخففها، نحو : مِزَّر، والمضموم
 ما قبلها بالواو، نحو : جُوْن، فإذا وقعت أولًا فإنها تكتب بالالف على كل
 حال، وإن وقعت ساكنة اعتبرت بحركة ما قبلها نحو بَثْر، ومُؤْمِن، ورَأْس.
 وهذا موضع اختصار.

الفصل السابع

في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر

وإنما يذكر في هذا المختصر الأبنية ^(١) الأصول، دون الزوائد.

فالأسماء ^(٢) المفردة الثلاثية عشرة أبنية : فَعَلٌ كَفَلَسٍ، فَعَلٌ كَجَمَلٍ،
 فَعَلٌ كَعَضْدٍ، فَعِلٌ كَكَتِفٍ ^(٣)، فُعْلٌ كَقُفْلٍ، فُعْلٌ كَصُرْدٍ، فُعْلٌ كَعُنُقٍ،
 فِعْلٌ كَحَبِيرٍ، فِعْلٌ كَالِبِلٍ، فِعْلٌ كَعِنَبٍ.

وللرُّباعي خمسة أبنية : فَعْلَلٌ [٥٩ أ] كَجَعْفَرٍ، فِعْلَلٌ كَبُرْجٍ، فِعْلَلٌ
 كَدِرْهَمٍ، فُعْلَلٌ كَبُرْنٍ، فِعْلٌ كَسِبْطَرٍ.

واللخماسي أربعة أبنية : فَعْلَلٌ كَسَفَرَجَلٍ، فَعْلَلٌ كَجَعْدَرَشٍ، فِعْلَلٌ
 كَقِرْطَعِبٍ، فُعْلَلٌ كَقُدْعَلٍ.

وتكسیر هذه الأبنية يأتي على أمثلة، فما كان ثلاثيًا على فَعْلٍ، فجمعه

(١) في الأصل : « أبنية » وأثبت ما في ظ، والحصول ٢١٩ ب، وشرح الخوي

١٩٧ ب.

(٢) قال ابن إياز في الحصول : بدأ بأوزان الأسماء لأنها الأصول في الاشتقاق عند

البصري.

(٣) في ظ : ككيد.

في القلة على أَفْعَلَ ، وفي الكثرة على فِعَالٍ وفُعُولٍ ، نحو : فَلَسَ وَأَفْلَسَ وفُلُوسٍ .
وما عدا ^(١) نَعْلًا يجمعه في القلة على أَفْعَالٍ ، نحو : أنجالٍ ، وكذلك إن كان
فَعْلٌ معتل الوسط ، نحو : ثَوْبٌ وأثوابٌ ، وفي الكثرة على الفِعالِ والفُعُولِ
والفِعالِ والنُعُولِ والفِعلانِ ، وفُعِلَ ونُعِلَ .

وما كان على أربعة أصول يجمعه على فَعَالِلٍ ^(٢) ، نحو : جَعَاfer ، وسَلَاهِبَ .
وما كان خماسيًا يجمعه بحذف [٥٩ ب] آخره ، نحو : سَفَارِجَ ، جمع
سَفَرَجَلٍ .

وأما أبنية الأفعال فمنها ثلاثية ، وهي : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعِلَ .
وللرُّباعي : فَعَّلَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفَاعَلَ .

وللخماسي : انْفَعَلَ ، وافتَعَلَ ^(٣) ، وافْعَلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ .

وللسداسي : اسْتَفْعَلَ ، وافْعَوْعَلَ ، وافْعَوَّلَ ، وافْعَنْلَى ، وافْعَالَ ، وافْعَنْلَلَ .
كَضَرَبَ وَظَرْفَ وَعَلِمَ ، وَدَخَرَجَ وَبَكَّرَ وَأَجْهَدَ وَضَارَبَ ، وَاَنْطَلَقَ
وَاكْتَسَبَ وَاخْرَجَ وَتَدَخَرَجَ وَتَكَّرَمَ وَنَعَاظَمَ ، وَاسْتَخْرَجَ وَاعْدَوْدَنَ وَاجْلَوْدَ
وَاسْلَنْقَى وَانْحَارَ وَاسْحَنْكَكَ .

وأما فَعَلَ فمضارعه إن كان غير مُتَعَدٍّ على يَفْعُلُ ^(٤) ومصدره فُعُولٌ ،

(١) في ظ : وما كان على فعل يجمعه

(٢) قال الخوي في شرح الفصول ٢٠١ ب : وقول المصنف : « نحو جمافر وسلاه »
إشارة إلى أنه يستوي في ذلك الاسم بكسر ، والصفة كسلاهب ، وهو الطويل من الخيل
على وجه الأرض .

(٣) لم يرد هذا الوزن في ظ ، وجاء مكانه : « تفعل » ، والوزنان واردان في
تمثيله الآتي .

(٤) ضبطت العين في الفصول بالضم والكسر ، ضبط قلم ، وقال ابن إياز في المحصول =

نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا ، وقد يَأْتِي عَلَى غَيْرِ [٢٠ أ] ذَلِكَ ^(١) ، نحو : مَكَثَ يَمْكُثُ مُكْثًا ، وَفَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا ، وَكَذَبَ يَكْذِبُ كِذْبًا .

وما كان على وزن فَعَلَ فُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ ، وَالْمَصْدَرُ ^(٢) [مَفْتُوحُ الْعَيْنِ] نحو : نَدِمَ يَنْدَمُ نَدَمًا ، وقد جاء على فِعَالٍ ، نحو : سَفِهَ يَسْفَهُ سِفَاهًا .

وقد يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ ، نحو : وَرِمَ يَرِمُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَلَّى يَلِي ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَقَالُوا : حَسِبَ ^(٣) يَحْسُبُ ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ ، بِالضَّمِّ لَا غَيْرُ .

وما كان على وزن فَعَلَ متعديا فالضارع منه ^(٤) [غالبًا] عَلَى يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ بِالضَّمِّ ^(٥) [وَالْكَسْرِ] ، وَالْمَصْدَرُ فَعْلٌ بِالِاسْكَانِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ قِتْلًا ^(٦) [وَيَأْتِي عَلَى فُعْلَانٍ ، نَحْوُ : شَكَرَانَ] ، وَيَأْتِي عَلَى

== ٢٢٣ ب : « وَضَارِعُهُ يَأْتِي عَلَى يَفْعُلٍ ، بِالْكَسْرِ ، نَحْوُ : يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ ، وَعَلَى يَفْعَلٍ ، بِالضَّمِّ ، كَيَقْتُلُ وَيَقْعُدُ » ، ثُمَّ قُلْنَا فِي ١٣٢٤ : الْمَصْنُوعُ الْمُقْتَصَرُ عَلَى يَفْعُلٍ ، بِالضَّمِّ فِي مَضَارِعِ فَعْلٍ ، فَرُبَّمَا تَوَعَّمُ الْقَارِئُ أَنَّ الْكَسَرَ لَا يَأْتِي فِيهِ ، وَقَدْ عَرَفْتُكَ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَيْهِ ، وَمُضَدَّرُهُ يَأْتِي عَلَى فَعُولٍ نَحْوَ قَعُودٍ وَجُلُوسٍ .

(١) أَيْ مِنْ غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَيُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمْعِ ، كَمَا ذَكَرَ الْحَوَيْ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ ٢٠٦ أ .

(٢) لَيْسَ فِي الْمَحْصُولِ .

(٣) كَذَا ضَبَطَتِ السَّيْنُ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَطْفُ ، وَلَمْ أَجِدْ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَرَاجِعِ النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ مِنْ ذَكَرِ كَسَرَ عَيْنِ هَذَا الْفِعْلِ فِي الْمَاضِي مَعَ ضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ ، فَمَعَ ضَمَّ عَيْنِ الْمَضَارِعِ لَيْسَ إِلَّا قَتَحَهَا فِي الْمَاضِي ، أَمَا قَوْلُ الْمَصْنُوعِ « فَضِلَ يَفْضُلُ » بِكَسْرِ الضَّادِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ ، فَقَدْ وَجَدْتَهَا فِي الْقَامُوسِ ، قُلْتُ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ : « فَضِلَ كَنَصَرٍ وَعِلْمٌ ، وَأَمَّا فَضِلَ كَعِلْمٍ ، يَفْضُلُ كَيَنْصُرُ ، فَرَكِبَةُ مِنْهُمَا » ، وَالثَّانِي فِي ظ : « يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ » ، بَفَتْحِ السَّيْنِ وَكُسْرِهَا .

(٤) لَيْسَ فِي ظ . (٥) تَكْمِلَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) لَيْسَ فِي الْمَحْصُولِ .

فِعْلَان ، نحو : حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرْمَانًا ، وَيَأْتِي عَلَى تَعْلَانٍ ، نحو : شَتَّان ، وفِعْل ،
نحو : شُكِّرَ ، وفُعُول ، نحو : شُكُّور ، وفَعِيل ، نحو : خَلَقَ ، وفَعْلَةٌ ، نحو :
غَلْبَةٌ .

وما كان لامه حرف [٦٠ ب] حلق أو عينه فإنه ^(١) [قد] ينجى مفتوحا ،
نحو : قرأ يقرأ ^(٢) ، وسأل يسأل سُؤْلًا ، وَنَصَحَهُ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً ، وَنُصَحًا ،
وقالوا : أَيْبَى يَأْبَى ، بالفتح فيهما ، وَحُسْكِيَ مثله : قَلَى يَقْلَى ، ولا نظير لهما ^(٣) .
وما كان رُبَاعِيًّا فأول المضارع منه مضموم ، نحو : أُعْطِيَ ^(٤) [يُعْطَى] ،
ومصدره : إفعال ، نحو : إعطاء ، وفَعَّلَ مصدره فَعْلَلَةٌ ، وفِعْلَالٌ ، نحو : دَخَرَجَ
دَخْرَجَةً ودِخْرَاجًا ، وكاذَبَهُ ^(٥) [مُكَاذِبَةٌ] وكِذَّابًا ، وذَكَرَهُ ^(٦) تَذَكُّيرًا .
وما زاد على أربعة ^(٧) فأول مضارعه مفتوح لا غير .

وكلُّ تَحَاسِيٍّ وسُدَاسِيٍّ من الأفعال وأوله ألف ، فتلك الألف ألف وصل
في الماضي والأمر والمصادر ، وهى مكسورة فى جميع ذلك ، نحو : انطلق انطلاقًا ،
وما كان رُبَاعِيًّا فألفه ألف قطع . وأما فى [٦١ أ] الثلاثى فتدخل ألف الوصل
فى الأمر منه ، إذا كان بعد حرف المضارعة ساكن ، مكسورة ، وإذا كان ماقبل
(١) ليس فى ظ .

(٢) كذا من غير ذكر للمصدر ، وهو معروف .

(٣) قال ابن إياز فى الحصول ٢٢٤ ب : « وقوله : « ولا نظير لهما » فيه تسامح ،
والحق أن أبى يأتى ، لانظيره ، وأما قلى يقلى ، فالصحيح أنه من باب التداخل ، وله
نظائر نحو : قنط يقنط وركن يركن » انتهى كلام ابن إياز ، وقد بسط ابن منظور
الكلام على هذين الفعلين فى اللسان (أ ب ي - ق ل ي) ١٨ / ٣ ، ٢٠ / ٦٠

(٤) تكملة من ظ . (٥) ليس فى ظ .

(٦) فى الأصل : « وذكره يذكر » ، وصحته من ظ ، والحصول .

(٧) فى ظ : أربعة أحرف .

الآخر مكسورا أو مفتوحا ، نحو : اعْلَمْ واضْرِبْ ، كَسِرْ ، وإن كان ما قبل الآخر مضموما ضمَّ ، نحو : اقْتُلْ .

وألف الوصل في الأسماء محصورة ، وهى : آسَمٌ وآسْمَانِ ، وآبَنٌ وآبْنَانِ ، وآمَرُوْا وآمَرَانِ ، وآمَرُؤا وآمَرَاتَانِ ،^(١) [وآبَنَةٌ وآبْنَتَانِ] ، وآسَتْ وآسَتَانِ ، وآيْمَنُ اللهُ ، فى القسم ، والألف التى مع لام التعريف ، وهاتان مفتوحتان لاغيرُ ، والباقى مكسورة .

الفصل الثامن

فى التصريف

ويشتمل على زيادة وقلب وبدل ونقل [٦١ ب] وحذف وإدغام .

فالزيادة بحروف يجمعها نحو قولك : أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ ، وهى حروف : أَسْلَمَنِ وتاه^(٢) ، وهَوَيْتُ السَّيَّانَ ، وتُزَادُ هذه الحروفُ إمالةً على المعنى ، كحروف المضارعة ، وتُزَادُ للمدِّ وتكثير البناء ، نحو : واو عَجُوزَ ، وألف رسالة ، وياء قَضَيْبَ ، وقد تُزَادُ للإلحاق ، نحو ضَيْفَنِي ، ورَعَشَنِي ، وكَوَثَرُ ، وجَبَيْثَلُ ، وقد تُزَادُ لبيان الحركة وإمكان الوقف ، كالألف فى : أنا ، والهاء فى : أَنَّهُ^(٣) .

فألهزمة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، فهى زيادة ، عُرف

(١) ليس فى ظ .

(٢) فى الفصول : « أسلمنى وتاه سليمان » ثم ضرب الناسخ على « سليمان » . وقد ذكر الخوى فى شرحه ٢١١ ب أمثلة أخرى لجمع هذه الحروف ، منها : تأوه سليمان ، هم يتساءلون ، سألتمونيتها ، وهذه الأخيرة هى الشائعة ، وانظر صورا أخرى فى نفح الطيب ٣ / ٤٥٥ ، ٤٥٦

(٣) فى ظ : « قه » ، وهو فعل الأمر من وقى .

الاشتقاق أو لم يُعَرَف ، نحو : أَحْمَر ، وَأَفْكَل ، وَأَيْدَع ، وإن وقعت غيرَ أولى ^(١) فهي أصلية ، إلا أن يَدُلَّ الاشتقاقُ على الزيادة ^(٢) ، نحو : شَمَّال ، [٦٢ أ] فالهمزة زائدة ، لقولك : شَمَلَتِ الرِّيحُ .

وكذلك الياء والتاء والنون إذا وقعت أَوَّلًا وبعدها ^(٣) ثلاثة أحرف أصول ، حُكِمَ بالزيادة ، إذا كان على بناء المضارع ، نحو : نَرَجِس ، فالنون زائدة .

وَألف التانيث وهاوؤه ^(٤) ، [ونون فعْلان، وسين مستفعل ^(٥) ، ولام عبْدَل] . ^(٦) وتعدّل نونُ فعْلان ألف التانيث ، بدليل أنه يمتنع عليها ^(٨) هاء التانيث ، كما يمتنع على حمراء وصفراء] .

وأما حروف الإبدال فيجمعها : أجهدتم طاوين .

فالهمزة تُبدل ألفاً ، نحو رأس ، وياء ، نحو : بير ، وواو ، نحو : مؤمن

(١) في ظ : أول .

(٢) في ظ : زيادتها .

(٣) في ظ : معها .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ٢٣١ أ : وقوله : « وهاوؤه » أي هاء التانيث والأجود أن يقول : وتاؤه ، لأن التاء الأصل لثبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم الكوفي يرى أن الأصل الهاء « ، ومن عجب أن عبارة المصنف جاءت في شرح الخوي ٢١٣ ب : « وتاؤه » على ما يستجود ابن إياز .

(٥) ليس في الحصول .

(٦) في ظ : « سيفعل » ، وفي شرح الخوي : « استفعل » .

(٧) ما بين القوسين ليس في ظ .

(٨) في الفصول : « فيها » ، وأثبت ما في الحصول وشرح الخوي ، ويؤكد ما بعده .

(١) «وتُبدل هي من الألف ، نحو : دَابَّة ، وقد تُهمز ، فيقال : دَابَّةٌ [وتُبدل من الياء والواو إذا وقعتا طَرَفًا وقبلهما أَلِف زائدة ، نحو : كِسَاء ورِدَاء ، والأصل : كِسَاوٌ ، ورِدَايٌ ، فإن كانت بعدها [٦٢ ب] هاء التأنيث صَحَّت الياء والواو ، نحو : شَقَاوَةٌ ، وعَمَايَةٌ ، وكذلك إن كانت الألف أصلية صَحَّت الياء نحو : آي ، وراي .

وكلُّ ياء أو واو تحركت وانفتح ما قبلها ، قُبِلَت ألفًا ، إلّا مثل : مَيْلٌ (٢) ، وجَوْلَان ، وما أَدَّى إلى اختلاف (٣) المعنى .

وكل واو (٤) سكنت وقبلها كسرة لازمة قُبِلَت ياء ، نحو : مِيزَان ومِيقَات ، والتاء تبدل دالًا ، في : مُدَّ كِر ؛ فأصله : مُدَّ كَسِر ، ومُرْدَجِر ، فأصله : مُرْدَجِير ، وتبدل طاء ، في اصْطَفَى ، وأصله : اصْتَفَى ، وكذلك : اضْطَرَب ، وأصله : اضْطَرَب ، وذلك إنما هو لمجاورة المهموس للمجهور .

وتبدل النون لأمًا ، قالوا : أَصِيلَال ، وأصله : أَصِيلَان .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وأثبتته من المحصول ، وجاء في ظ : «وتبدل هي من الألف نحو دابة» فقط ، وهذا قد ذكره المصنف في ألفيته ص ٦٦ ، قال :

وأبدلوا الألف همزا لتصح في مثل حمراء وصحراء يضح
كذا مع شذوذه شأبه مثل الضالين روي دأبه

(٢) كانت في ظ كذلك ، ثم صيرها الناسخ ميلان .

(٣) في المحصول : اختلال .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٤ أ : ولو قيد الواو بالإنفراد لكان جيدًا ، ألا ترى إلى صحة : اجلواذ ، واخرواط ، مع سكون الواو الأولى وكسر ما قبلها ، إذ هي مدغمة في واو أخرى ، وعلة صحتها هنا أن اللفظ بالمدغم كاللفظ بالحرف الواحد ، فكأنها واو متحركة ، وأيضًا فقد بعدت عن شبه الألف بالإدغام لامتناع ذلك فيها ، وتقييده الكسرة هنا بالضرورة لم أر أحدا ذكره .

والياء جيمًا ، كقولهم ^(١) :

خَالِي عَوْيَفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ

وأما [٦٣ أ] الحذف فقد يكون لالتقاء الساكنين ، وقد يكون لالتقاء همزتين ، نحو : أَكْرِم ، وأصله : أَأَكْرِم ، وقد يقع الحذف اعتباطا ^(٢) ، نحو : دَم ، وَيَدٍ ، وقد يُعوَض عن المحذوف ، نحو : عِدَّة ، وأصله وعِدَّة ؛ وقد يُعوَض ألف الموصول نحو : ابْنِ وَأَسْم ، وأصله : بَنُو ^(٣) ، وَسُمُو ^(٤) ، بدليل قولك في الجمع : أبناء وأسماء .

وكلُّ واوٍ وقعت بين ياء وكسرة حذفت ، نحو : يَعِدُ ، وأصله : يَوْعِدُ .

وأما النَّقْلُ : فمن ذلك نقل الحركة في الوقف ، كقولهم ^(٥) :

* أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

(١) قول المصنف هنا وفيما بعد : « كقولهم » فيه تسمع ، والأولى أن يقول : « كقوله » وكأنه ذهب به إلى إرادة النحاة أو اللغويين ، وهذان البيتان مما امتلأت بهما كتب اللغة والنحو ولم يذكرهما قائلًا ، انظر مثلاً السكتاب ٢ / ٢٨٨ ، والمحاسب ١ / ٧٥ ، وغير ذلك كثير ، ولم يرد البيت الثاني في ظ .

(٢) قال في المحصول ٢٣٥ ب : أى من غير علة سوى مطلق الحذف .

(٣) كذا ضبط في الفصول بكسر الباء وسكون النون ، وهو أحد ضبطيه ، والثاني « بنو » بالتحريك ، كما في اللسان (ب ن ي) ١٨ / ٩٧ ، عن الزجاج .

(٤) يقال بكسر السين وضمها ، على ما في اللسان (س م ا) ١٩ / ١٢٦ .

(٥) انظر ماسبق قريبًا ، وهذا البيت ينسب لعبيد بن ماوية الطائي ، كما في اللسان (ن ق ر) ٧ / ٨٩ ، و « عبيد » بفتح العين وكسر الباء ، كما في حواشي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ، ص ٦٠٤ ، وقال الخوي في شرح الفصول ٢٢٠ ب : « قيل قائله بعض السعديين ، قال مفتخرًا بشجاعته ومعلمًا بنفسه عند شدة الحرب . قال البطليوسي : وأظن قائله عبيد بن ماوية الطائي . وجد : تحقق واشتد . والنقر : صويت باللسان ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه » . والبيت في الصحاح (ن ق ر) ص ٨٣٥ =

وإذا نُقِلَت الحركةُ من الهمزة حُدِفَتْ ، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَلْبَ﴾^(١) .
وَيُنْقَلُ فَعْلٌ ، في المعتلِّ إلى فَعَلٍ ، إن كان واوا ، كقولك : قُلْتُ ، وإن
كان ياء نقل إلى فَعِلٍ ، كقولك : يِعْتُ .

وأما [٦٣ب] الإدغام في التصريف، فهو أن تقول: كلُّ ياء وواو اجتمعتا
وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبَتْ الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى .

الفصل التاسع

في الوقف والحكاية

فالوقف على المنصوب المنون كله بالألف ، كقولك : رأيت زيدا ، وغير
المنصوب المنون الوقف عليه بالإسكان من غير إبدال ، كقولك : مررت بزيدا ،
وجاء في زيد ، وقد يسدل بعض العرب في المرفوع والمجرور ، وبعضهم يقف

= من غير نسبة ، والقاموس ، ونسبة إلى فدى المنقرى . وقال الزبيدي في تاج العروس
٥٨١/٣ : « وهو عبيد بن ماوية » . وقول الزبيدي يقتضي أن « فدى » هو « عبيد »
وليس كذلك ، فدى هو : ابن أعبد بن أسعد بن منقر ، كما في جهرة الأنساب ص ٢١٧ ،
والاشتقاق ص ٢٥٠ . وذكر ابن دريد أنه كان من عظماء بني سعد في الجاهلية ،
وهذا يقوى ما ذكره الخوي من أن قائل البيت بعض السعديين .

وقد أنشد أبو العباس المبرد البيت في كامله ١٦٢ / ٢ من غير نسبة . وقال : « يريد :
النقر ، وهو النقر بالخيول ، فلما أسكن الراء ألقي حركتها على الساكن الذي قبلها »
وللخلاف في نسبة البيت ينظر أيضا : الكتاب لسبويه ١٧٣ / ٤ ، وشرح التصريح على
التوضيح ٣٤١ / ٢

(١) سورة النمل - ٢٥ . وجاء في الفصول : « الخبء » بإثبات الهمزة بعد الباء ،
وعليه يقوت الاستشهاد ، وأثبت الصواب من تفسير القرطبي ١٣ / ١٨٨ ، وانظر
أيضا الإنحاف ص ٣٣٦

بغير إبدال في الكل ، وهم ربعة ، ويجوز الرّومُ ، وهو الإشارة إلى الحرف وحركته ^(١) .

[٦٤ أ] وقد يجوز الإشمام في المرفوع خاصة ، وهو يُرى ولا يُسمع ، وقد يجوز نقل الحركة إن كان قبل المرفوع والمجورور ساكنٌ صحيح ^(٢) [ما لم يكن ألفا] ، والتضعيف إن كان قبل الآخر محرّكا ، قال الشاعر ^(٣) :

* تَعْرِضُ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ *

^(٤) [ولا تضعف الهمزة في الوقف] .

وما كان منقوصا منونا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ ^(٥) الوقف بالحذف ، ويجوز إثبات الياء .

وما كان معرّفا باللام فالأجود الإثبات فيه ، ويجوز الحذف ، كقولك : الداع .

وما كان مقصورا فالوقف عليه بالألف لا غير ، إلا أنها لام الكلمة [٦٤ ب] رفعا وجرا ، وبدل من التنوين نصبا ، وهو مذهب سيبويه ، وقال غيره : هي لام الكلمة في الأحوال الثلاثة ، بدليل الإمالة في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ ^(٦) .

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٨ ١ : في عبارته نظر ، لأن معنى الروم هو أن يأتي بالحركة خفية فهو مختص بالحركة فقط ، فينبغي أن يقول : هو الإشارة إلى الحركة .
(٢) ليس في المحصول .

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدي ، كما في اللسان (طول) ١٣ / ٤٣٩ ، وجاء قبل هذا البيت بيت آخر في النسخة للتركية من الفصول ، هو :

* تعرضت لي بمجاز خلى *

وانظر مجالس ثعلب ص ٥٣٤ ، وشرح الحماسة ، للمرزوقي ص ١٨٥٨

(٤) ليس في ظ . (٥) سورة النحل ٩٦ (٦) الآية العاشرة من سورة طه .

وأما الحكاية فأكثر ما تستعمل في الوقف ، ثم تارة تكون حكاية النكرة^(١) ، كقولك جاءني رجل^(٢) ، فتقول : مَنْو ، وفي النصب : مَنْأ ، وفي الجر : مَنِي ، وفي الوصل : مَنْ^(٣) ، فإن قال : رجلان ، قلت : مَنْان ، فإن قال : رجال ، قلت : مَنْون ، قال الشاعر^(٤) :

أَتَوْا نَارِي قُلْتُ مَنْون^(٥) أَنْتُمْ فقالوا الجِنْ قُلْتُ عُوا ظَلَامًا

[٦٥ أ] فإذا قال : امرأة ، قلت : مَنَّة ، فإذا قال : امرأتان ، قلت : مَنَتان ، وإذا قال : نساء ، قلت : مَنات ، وكذلك الحكاية بأى ، وإنما حكاية العَلَمِ بِمَنْ ، فيقع إعرابُ الأول على الآخر ، وإن كان في موضع رفع ، إذا^(٦) قال : رأيت زيدا ، قلت^(٧) : مَنْ زيدا ؟ ، وإذا قال : مررت بزيدا ، قلت : مَنْ زيدا ، فتحكيه على ما سمعت ، وقيل لبعضهم : هاتان تمرتان ، فقال : دَعْنَا مِنْ تَمَرْتَانْ ، قال الشاعر^(٨) :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا قُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالًا

(١) في ظ : لنكرة .

(٢) يعنى بسكون النون ، قال أبو العباس اللبرد في المقتضب ٢ / ٣٠٧ : فإن وصلت قلت في جميع هذا : من يافى ، لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف بما لا يثبت في الوصل .

(٣) شير بن الحارث الضبي ، كما ذكر أبو زيد في نوادره ص ١٢٣ ، وينسب أيضا لتأبط شرا ، وانظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٤) تسكلم ابن جني في الخصائص على فتح النون - وحقها السكون - وبسط القول في ذلك . (٥) في ظ : فإذا . (٦) في ظ : قلت .

(٧) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه ص ١٥٣٥ ، وللمبرد في رفع « الناس » كلام ، انظره في المقتضب ٤ / ١٠ ، والكامل ٢ / ٥٣ .

الفصل العاشر

في الإدغام وضرائر الأشعار

على سبيل الاختصار

فالإدغام إنما يكون في حرفين متماثلين [٦٥ ب] أو متقاربين .
فالتماثلان : إذا كان الأول منهما ساكناً وجب الإدغام ، وإن كان الأول
متحرراً كـأجاز إن كان من كلمتين ، ووجب إن كان من كلمة واحدة في الفعل
والمصدر ، كقولك : شَدَّ يَشُدُّ شَدًّا ، وأصله : فَعَلَ .
ويمتنع من الإدغام ما كان للإلحاق ، نحو : قَرَدٍ ، ومَهْدٍ .
ومن الأعلام ^(١) نحو : تَحَبَّبَ وَتَهَلَّلَ ^(٢) ، وذلك شاذ ^(٣) .
وأما المتقاربان فيجوز الإدغام فيهما ، ويحب تارة ، فمن الواجب التثنية
الساكنة قبل راء أو واو أو ميم .

-
- (١) في الأصل : « ومن الإدغام علام نحو تحجب . . » وصححته من ظ ، والمخصول
٢٤٢ أ ، وواضح أن هذه العبارة عطف على قوله : « ويمتنع » .
(٢) كذا في الفصول بالثناء الثلاثة ، ولم أجده فيما بين يدي من كتب النحو ، ولعل
صوابه : « تهلل » بالثناء الثلاثة من فوق ، وفي اللسان (هل ل) ١٤ / ٢٣٠ : « وتهلل
من أسماء الباطل كتهلل ، جماعه اسماء له علما وهو نادر ، وقال بعض النحويين : ذهبوا
في تهلل ، إلى أنه تفعل ، لما لم يجدوا في الكلام ت هل معروفة ووجدوا هل ل ،
وجاز التضعيف فيه ، لأنه علم ، والأعلام تغير كثيرا ، ومثله عندهم : تحجب . وقد
ذكره صاحب اللسان بالثناء الفوقية أيضا استطرادا في مادة (ك ي أ) : ٢٠ / ١٠٢ .
(٣) بعد أن شرح ابن إياز هذا الكلام إذ ذكر من كلام المصنف : « وإظهارها من
تغير الأعلام وخواصها » .

وإنما يُعرف التقارب^(١) من الحروف بمعرفة مخارجها ، وقد جُمعت في قوله^(٢) :

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجَرِيَّةٌ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطْعِيَّةِ
وَلِثْوِيَّةٌ مَعَ الذَّقْنِيَّةِ وَشَفْهِيَّةٌ مَعَ اللِّثْنِيَّةِ
[٦٦] صِفَاتُهَا مَهْمُوسَةٌ مُسْتَرْخِيَّةٌ شَدِيدَةٌ مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ^(٣)
مَجْهُورَةٌ مُنْجَرِفَةٌ مُكَرَّرٌ هَاوٍ أَغْنَانٍ طَوِيلٌ صُفْرٌ

وأما ضرائر الأشعار : فنحو^(٤) صرف مالا ينصرف ، كقول الشاعر^(٥) :

* أَوْ الْفَاءُ مَسَكَةٌ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *
وقد يُبدّل من أحد المثلين حرفُ مدٍّ ولين ، كما قال : « الْحَمِي » والأصل :

« الْحَم » فيه بعد حذف الألف^(٦) .
ويجوز حذف حرف اللدِّ واللين ، كما قال الشاعر^(٧) :

(١) في ظ : للتقارب .

(٢) ابن معطى يعنى هنا نفسه ، ونظمه هذا في ألفيته ص ٦٨ .

(٣) جاء البيتان في ألفية المصنف هكذا :

مهموسة مجهورة مسترخية شديدة بينهما مستعلية

مطبقة منجرفة مكسر هاو أغنان طويل صفر

(٤) في ظ ، والمحصل ٢٤٥ أ ، وشرح النخوي ٢٣٣ أ : فيجوز صرف مالا ينصرف .

(٥) هو العجاج ، والبيت في ديوانه ص ٥٩ .

وانظر سيبويه ١ / ٢٦ (الطبعة الجديدة) ، واللسان (ح م م) ١٥ / ٤٨ .

(٦) وأصله : الحام .

(٧) غير معروف ، والبيت في الخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمحاسب ١ / ١٩٩ ، ٢٩٩ ،

٨ / ٢ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٩١ ، واللسان (ن ج م) ١٦ / ٤٦ .

* أَنْ^(١) تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجْمُ^(٢) *

وقد يزداد حرف المدّ واللين ، كما قال^(٣) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ *

وكما قال^(٤) :

* وَمِنْ ذَمِّ الرَّجُلِ بِمُنْتَزَاحِ *

(١) فى الفصول : « أن برد » ، وأثبت ما فى المحصول ٢٤٥ ب ، والكتب السابقة .

(٢) يريد « النجوم » فحذف الواو ، وأبقيت الضمة دالة عليها ، وقالوا : إن

« النجم » جمع « نجم » على مثال : سَفْ ، وسقف ، وأنشدوا قبل هذا البيت :

* إِنْ الْفَقِيرَ يَبْنِنَا قَاضٍ حَكَمِ *

(٣) أنشد من غير نسبة فى سر الصناعة ص ٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٢١ ،

٢٨٦ / ٣ ، ومنفى اللبيب ١ / ٤٠٧ (مبحث الواو المفردة) خزانة الأدب ١ / ١٢١ (الطبعة

الجديدة) ، لسان العرب (ش ر ي) ١٩ / ١٥٩ ، وأنشد أيضا فى المحتسب ١ / ٢٥٩

من غير نسبة ، وجاء فى حواشيه أن الزوزنى نسبته فى شرح المعلقات السبع ص ١٤٤

إلى إبراهيم بن هرمة ، وقد رد محقق الخصائص ١ / ٤٢ هذه النسبة ورجعها إلى

الاشتباه فى الشاهد التالى . والشعر بتمامه فى المراجع السابقة :

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور

وأنتى حوثما يثنى الهوى بصرى من حوثما سلكوا أذنوفاً نظور

قالوا : أصله : أنظر ، فأشبع الضمة فنشأت منها الواو ، و « حوثما » لنة فى : حيثما .

ولم يرد هذا الشعر فى ديوان ابن هرمة المطبوع بدمشق .

(٤) هو إبراهيم بن هرمة ، وهو فى ديوانه ص ٩٢ ، وأنظر أيضا : سر الصناعة

ص ٢٩ ، والخصائص ٢ / ٣١٦ ، ١ / ١٢١ ، وأنشد من غير نسبة فى أمالى ابن الشجرى

١ / ١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢ / ١٥٨ ، والمحتسب ١ / ١٦٦ ، وفى ٣٤٠ منسوباً لابن هرمة ،

وكذا فى اللسان (ن ز ح) ٣ / ٤٥٤ ، وصدر البيت :

* وَأَنْتِ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي *

- ويجوز قطع ألف الوصل ، كما قال ^(١) :
- [٦٦ أ] * إذا جاوزَ الإنسانَ سِرَّهُ فإنه *
ويجوز تفكيكُ اللُذْغَمِ ، كما قال ^(٢) :
- * أئى أجودُ لأقوامٍ وإن صَنِنُوا *
ويجوز قَصْرُ الممدود ، كما قال ^(٣) :
- * لا بُدَّ من صَنَعًا وإن طَالَ السَّفَرُ *
ويجوز الاجتزاء بالضمّة عن الواو ، كما قال ^(٤) :
- * فلو أنَّ الأطبَّاءَ كانُ حَوَلِي *

(١) قيس بن الخطيم ، وثبت في ديوانه ص ١٠٥ . وعجّزه :

* بنشر وتكثير الحديث قمين *

وفيه روايات أخرى ، وجاء في الفصول : « فإنه ذائع » ، والصواب حذف « ذائع » .

(٢) هو قنّب بن أمّ صاحب ، وصدر البيت :

* مهلاً أعاذل قد جربت من خلقى *

وهذا شاهد دائر في كتب اللغة والنحو ، انظر الكتاب ١ / ٢٩ (الطبعة الجديدة) .

(٣) هذا الراجز غير معروف ، كما في شرح الشواهد ٤ / ٥١١ بحاشية الخزانة ، وقبله :

* وإن تحنى كل عود ودبر *

والبيت من غير نسبة أيضاً في الهمع ٢ / ١٥٦ ، واللسان (ص ن ع) ١٠ / ٨٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٩٣

(٤) غير معروف ، والبيت في مجالس ثعلب ١ / ٨٨ من غير نسبة ، والإنصاف ٣٨٥ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وعجّز البيت :

* وكان مع الأطباء الأساة *

ويجوز الحذف من الحروف والظروف، وهو نوع من الترخيم، كما قال^(١) :
 أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَي لَا يُحْسَنَانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا
 أراد : كيف^(٢) .

ويجوز تحريك ما يجب تسكينه ، كقول الشاعر^(٣) :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي^(٤) هَلْ يُصِحِّحْنَ إِلَّا لِهِنَّ مُطْلَبٌ
^(٥) [وهو من باب ما بلغ بالمعتل الأصل] .

= ويستشهد بالبيت أيضا على قصر « الأطباء » ومده ، وأما قوله : « كان » فإنه
 اكتفى بالضمة عن واو الجمع كما قال ثعلب ، والبيت أشده الفراء في معاني القرآن
 ٩١ / ١ عند تفسير قوله تعالى : « فلا تخشوهم واخشوني » الآية ١٥٠ من سورة
 البقرة ، وينظر أيضا : الضرائر ، للألوسی ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
 (١) لم أعرف قائله مع كثرة تفتيشي ، والبيت من غير نسبة وبرواية مختلفة في الخزائنة
 ٣ / ١٩٥ ، والنحويون يمثلون لهذا الضرب من الحذف بقول الشاعر :

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا ثَرَتْ قَتْلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرُّمُ
 ينظر مثلا المغني (مبحث كي وكيف) ١ / ١٩٨ ، ٢٢٥ ، جمع الهوامع ١ / ٢١٤ ،
 وشرح الأشموني على ابن مالك ٣ / ٢٧٩

(٢) قال ابن إياز في الحصول ٢٤٧ أ : « ولا يجوز أن يكون ذلك » كي « الناصبة
 لوجهين : أحدهما المعنى ، وهو أن الراعيين لم يفعلوا شيئا كي لا يحسا أثرا من البعران ،
 والآخر اللفظ ، وهو عدم نصب الفعل بها ، وأطلق المصنف عليها الحرفية ، وهي اسم ،
 تشبهها بالحروف على قاعدة سيبويه ، فإنه ربما سمي الفعل حرفا والاسم كذلك » . انتهى
 كلام ابن إياز ، وصدر كلامه للسيرافي ، كما ذكر الخوي في شرح الفصول ٣٣٥ ب :
 (٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه ص ٣

(٤) رواية الديوان : « التواني فما » وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد في رواية
 النحويين : « الغواني هل » يكسر الياء الواجبة التسمكين ، والبيت بروايتنا في الكتاب
 ٢ / ٥٩ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، وفي حواشيه مراجع أخرى .
 (٥) ما بين القوسين سقط من الحصول وشرح الخوي .

ويحوز حذف الواو من « هو » وإسكانها ، والياء [٦٧ أ] من « هي » وإسكانها ، وتسكن ^(١) الهاء من « له » ، كما قال الشاعر ^(٢) :
 * دارُ لِسْعَدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ *

وقال ^(٣) :

وَقَفْتُ أَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ ^(٤) وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
 وقد يَزَادُ فِيهِمَا فَيُشَدِّدَانِ ، وَأَنْشَدُوا :

أَلَا هِيَ أَلَا هِيَ أَلَا هِيَ كَلَفْتُ فَوَإِذَاكَ شَوْقًا أَتْرَاكَ تُجَبِّرُ؟ ^(٥)

(١) في الحصول : وتسكن .

(٢) غير معروف ، وذكر البندادي في الخزانة ٢ / ٦ (الطبعة الجديدة) أن هذا البيت من أبيات الكتاب الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وذكر قبله :
 * هل تعرف الدار على تبراكا *

وينظر سيبويه ١ / ٢٧ (الطبعة الجديدة) ، والخصائص ١ / ٨٩ ، وأمالى ابن
 الشجرى ٢ / ٢٠٨ ، والضرائر للألوسى ص ٧٨

(٣) ينسب البيت ليعلى الأحوال الأزدي ، وقيل لنيرة ، كما في الخزانة ٢ / ٤٠١ ،
 وقال الخوي في شرح الفصول ٢٣٧ أ : « هو رجل من أسد السراة يصف فيه البرق » ،
 والبيت في الخصائص ١ / ١٢٨ ، والمختضب ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ١ / ٣٩ ، ٢٦٧ من
 غير نسبة ، والبيت مع بيتين آخرين في اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٧ منسوبا ليعلى .

(٤) في الفصول : « أخيله » بالجم ، وأثبتته بالخاء المعجمة من الحصول ، وشرح
 الخوي ، والخصائص ، وممنه : أنظر في حياته ، وروى أيضا : أرينه ، ومطواى :
 صاحبى .

(٥) قال الخوي عن هذا البيت : لست أعرفه ، وجاء المصراع الأول في الأصل :

* ألا هي ألا هي كلفت *

وزدت : « ألا هي » الثالثة من ظ ، والحصول ، وبها يستقيم الوزن ، والبيت
 من البحر الطويل ، وهو في اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ برواية :

أَلَا هِيَ أَلَا هِيَ فَدَعَهَا فَأَمَّا تَمْنِيكَ مَا لَا تَسْتَطِيعُ غُرُورَ
 وكذا في الضرائر للألوسى ص ١٧٨ ، ولم يرد عجز البيت في ظ .

ومثله قول جرير^(١) :

فإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

ومن المحذوف قول الشاعر^(٢) :

* كَالَّذِ^(٣) تَزَبَّتْ زُبِيَّةٌ فَاضْطَيْدَا *

وقال^(٤) :

[٦٧ ب] * وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرَاءً *

(١) كذا نسب لجرير ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ولا في النقائض ، والبيت من غير نسبة في الخزانة ٢ / ٤٠٠ ، ومنفى اللبيب ٢ / ٤٨٥ (مبحث أحكام شبه الجملة) ، وجمع الموامع ١ / ٦١ ، ٢ / ١٥٧ (عجز البيت فقط) ، والدرر اللوامع ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، واللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ ، والضرائر للآلوسى ص ٢٧٩ ، وذكر المعنى أن قائله رجل من ممدان لم يسم ، شرح الشواهد بهامش الصبان على الأشموني ١ / ١٧٤ (مبحث الموصول) ، وكذلك في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٤٨ ، ويلاحظ أن البيت ورد من غير نسبة في النسخة التركية من الفصول ، وظ .

(٢) لم يسموه ، والبيت في السكامل ١ / ١٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٥ ، والإيضاح ص ٦٧٢ ، والصحيح (ز ب ي) ص ٢٣٦٦ ، واللسان (ز ب ي) ١٩ / ٧٢ وينشدون قبله :

* فَأَنْتَ وَالْأَمْرَ الَّذِى قَدْ كِيدَا *

(٣) ضبطت الذال في الفصول بالكسر ، والصواب التسكين ، ويقولون إن ياء «الذى» تحذف ويسكن ما قبلها ، ويكسر ، كما في الشاهد الآتى ، نص عليه في الجمع ١ / ٨٢

(٤) قائله غير معروف ، وأنشده في الجمع - الموضع السابق ، وجاء بعده في شرح الحوى :

* أَوْجِيلًا أَشْمَ مَشْمَعْرَا *

وينظر أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٥ ، والإيضاح ص ٦٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٦

ومن إسكان المتحرك قوله^(١) :

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَأَلَاهُا زُؤُونُهُمْ
وَنَهَزُوا تَيْدًا وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(٢)

ومن التقديم والتأخير قوله^(٣) :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلَكًا
أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

تقديره : وما مثله حتى يُقَارِبُهُ إِلَّا مَمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ .

ومثله قول ذى الرُّمَّة^(٤) :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا
كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

وتقديره : فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا كَأَنَّ قَلَمًا رُسُومَهَا .

ومن ذلك الإدغام الشاذ ، [٦٨ أ] كقولهم في بني الحارث : بَلَحَارِث ،

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ص ٤٨ ، والرواية فيه : « فلم تعرفكم » ،
وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد في « لا تعرفكم » حيث سكنت الفاء لضرورة
الشعر ، وحقها الرفع ، والبيت بروايتنا في الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ،
وبرواية الديوان في معجم ياقوت ٤ / ٨٣٧ (نهر تيرى) .

(٢) في الفصول : « المعجم » ، وهو خطأ أثبت صوابه من الديوان والمراجع
المذكورة .

(٣) نسبة المبرد في الكامل ١ / ٢٨ إلى الفرزدق وذكر قصة البيت ، ولم يرد
البيت في ديوان الفرزدق المطبوع ، والبيت من الشواهد البلاغية ، يوردونه دليلاً
على التعقيد اللفظي ، وهو في الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٢ / ٣٢٩ ، ٣٩٣ ، وقد تكلم
عليه محقق الخصائص رحمه الله ، وينظر أسرار البلاغة ص ٢٠ ، ٦٦ ، وشرح
التلخيص ١ / ١٠٤ .

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع ، وهو من غير نسبة في الخصائص ١ / ٣٣٠ ،
٣٩٣ ، والإنصاف ص ٤٣١ ، وثيان العرب (خطط) ١٥٧ / ٩ .

وفي بني العنبر : بَلْعَمْبَر ، وفي بني القَيْن : بَلَقَيْن ، ومثل ^(١) قول الشاعر ^(٢) :
فما سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سَيْرِهِ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ ^(٣) غُرَّةِ خَالِدٍ

* * *

نَجَزَتْ ^(٤) الْفُصُولُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وآل كلِّ وسائر الصالحين .
وافق الفراغُ من نسخها لإحدى عشرة ليلةً خَلَتْ من جمادى الأول سنة
ثلاث عشرة وسبع مائة ، على يد الفقير إلى الله تعالى الراجي عفوه حسن بن علي
البعلبكي نزيل الخليل عليه السلام ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

(١) في ظ : ومثله .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص ٢١٦ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٤ ،
وأنشده المبرد في الكامل ٣ / ٢٩٩ منسوباً للفرزدق ، وفي المقتضب ١ / ٢٥١ من
غير نسبة ، ولم يرد صدره في ظ .

(٣) أصله : « على الماء » ، وقد أشبعه المبرد شرحاً في كتابيه ، وقال الخوي في
شرح الفصول ٢٣٩ ب : أراد بالقيسي عمر بن هبيرة ، وكان يلي المراقى فمزل بخالد بن
عبد الله القسري ، فقال الفرزدق ذلك يهجو خالداً .

(٤) وجاء في ظ : تمت الفصول ، والله الحمد .



الفهارس

١ - فهرس الدراسة

٢ - فهرس الموضوعات - الأبواب والفصول

٣ - فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائيًا

٤ - فهرس الآيات القرآنية

٥ - فهرس الحديث النبوي

٦ - فهرس الآثار

٧ - فهرس الأمثال

٨ - فهرس التعبيرات النحوية

٩ - فهرس القوافي وأنصاف الأبيات

١٠ - فهرس الأعلام والقبائل والفرق

١١ - فهرس الأماكن

١٢ - مراجع التحقيق والدراسة

(١) فهرس الدراسة

صفحة	
٣	كلمة شكر
١٠ - ٥	المقدمة
٢٨ - ١١	الباب الأول - ابن معطى ، حياته وعصره
٣٣ - ٢٩	النظم فى النحو
٣٥ ، ٣٤	كيف نظم ابن معطى ألفيته ؟
٣٧ ، ٣٦	حول تسمية الألفية
٤٢ - ٣٨	نظرة عامة على ألفية ابن معطى
٤٨ - ٤٣	ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك
٤٨	هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية ؟
٤٩	شهرة الألفية
٥٤ - ٥٠	شرح الألفية
٧٧ - ٥٥	الباب الثانى - آراء ابن معطى النحوية
٨٠ - ٧٧	بصرية ابن معطى
٨٦ - ٨٠	كوفية ابن معطى وبغدادية
٩٠ - ٨٧	الباب الثالث - الفصول الخمسون
٩٦ - ٩٠	كيف رتب ابن معطى مسائل النحو فى الفصول ؟
٩٨ ، ٩٧	كيف عالج ابن معطى مسائل النحو فى الفصول ؟
٩٩	الصرف فى الفصول
١٠٦ - ١٠٠	التعابير والمصطلحات فى النصول

صفحة	
١١٢ - ١٠٧	مأخذ علي ابن معطى
١٢٩ - ١١٣	المقابلات والاختلافات في الفصول
١٣١ - ١٣٠	الشواهد في الفصول
١٣٢	هل أفاد ابن معطى في الفصول من الألفية؟
١٣٣	متى ألف ابن معطى الفصول؟
١٣٦ - ١٣٤	شرح الفصول
١٣٩ - ١٣٧	نسخ الفصول
	١٣٨
	١٣٩
	١٤٠
	١٤١
	١٤٢
	١٤٣
	١٤٤
	١٤٥
	١٤٦
	١٤٧
	١٤٨
	١٤٩
	١٥٠
	١٥١
	١٥٢
	١٥٣
	١٥٤
	١٥٥
	١٥٦
	١٥٧
	١٥٨
	١٥٩
	١٦٠
	١٦١
	١٦٢
	١٦٣
	١٦٤
	١٦٥
	١٦٦
	١٦٧
	١٦٨
	١٦٩
	١٧٠
	١٧١
	١٧٢
	١٧٣
	١٧٤
	١٧٥
	١٧٦
	١٧٧
	١٧٨
	١٧٩
	١٨٠
	١٨١
	١٨٢
	١٨٣
	١٨٤
	١٨٥
	١٨٦
	١٨٧
	١٨٨
	١٨٩
	١٩٠
	١٩١
	١٩٢
	١٩٣
	١٩٤
	١٩٥
	١٩٦
	١٩٧
	١٩٨
	١٩٩
	٢٠٠
	٢٠١
	٢٠٢
	٢٠٣
	٢٠٤
	٢٠٥
	٢٠٦
	٢٠٧
	٢٠٨
	٢٠٩
	٢١٠
	٢١١
	٢١٢
	٢١٣
	٢١٤
	٢١٥
	٢١٦
	٢١٧
	٢١٨
	٢١٩
	٢٢٠
	٢٢١
	٢٢٢
	٢٢٣
	٢٢٤
	٢٢٥
	٢٢٦
	٢٢٧
	٢٢٨
	٢٢٩
	٢٣٠
	٢٣١
	٢٣٢
	٢٣٣
	٢٣٤
	٢٣٥
	٢٣٦
	٢٣٧
	٢٣٨
	٢٣٩
	٢٤٠
	٢٤١
	٢٤٢
	٢٤٣
	٢٤٤
	٢٤٥
	٢٤٦
	٢٤٧
	٢٤٨
	٢٤٩
	٢٥٠
	٢٥١
	٢٥٢
	٢٥٣
	٢٥٤
	٢٥٥
	٢٥٦
	٢٥٧
	٢٥٨
	٢٥٩
	٢٦٠
	٢٦١
	٢٦٢
	٢٦٣
	٢٦٤
	٢٦٥
	٢٦٦
	٢٦٧
	٢٦٨
	٢٦٩
	٢٧٠
	٢٧١
	٢٧٢
	٢٧٣
	٢٧٤
	٢٧٥
	٢٧٦
	٢٧٧
	٢٧٨
	٢٧٩
	٢٨٠
	٢٨١
	٢٨٢
	٢٨٣
	٢٨٤
	٢٨٥
	٢٨٦
	٢٨٧
	٢٨٨
	٢٨٩
	٢٩٠
	٢٩١
	٢٩٢
	٢٩٣
	٢٩٤
	٢٩٥
	٢٩٦
	٢٩٧
	٢٩٨
	٢٩٩
	٣٠٠
	٣٠١
	٣٠٢
	٣٠٣
	٣٠٤
	٣٠٥
	٣٠٦
	٣٠٧
	٣٠٨
	٣٠٩
	٣١٠
	٣١١
	٣١٢
	٣١٣
	٣١٤
	٣١٥
	٣١٦
	٣١٧
	٣١٨
	٣١٩
	٣٢٠
	٣٢١
	٣٢٢
	٣٢٣
	٣٢٤
	٣٢٥
	٣٢٦
	٣٢٧
	٣٢٨
	٣٢٩
	٣٣٠
	٣٣١
	٣٣٢
	٣٣٣
	٣٣٤
	٣٣٥
	٣٣٦
	٣٣٧
	٣٣٨
	٣٣٩
	٣٤٠
	٣٤١
	٣٤٢
	٣٤٣
	٣٤٤
	٣٤٥
	٣٤٦
	٣٤٧
	٣٤٨
	٣٤٩
	٣٥٠
	٣٥١
	٣٥٢
	٣٥٣
	٣٥٤
	٣٥٥
	٣٥٦
	٣٥٧
	٣٥٨
	٣٥٩
	٣٦٠
	٣٦١
	٣٦٢
	٣٦٣
	٣٦٤
	٣٦٥
	٣٦٦
	٣٦٧
	٣٦٨
	٣٦٩
	٣٧٠
	٣٧١
	٣٧٢
	٣٧٣
	٣٧٤
	٣٧٥
	٣٧٦
	٣٧٧
	٣٧٨
	٣٧٩
	٣٨٠
	٣٨١
	٣٨٢
	٣٨٣
	٣٨٤
	٣٨٥
	٣٨٦
	٣٨٧
	٣٨٨
	٣٨٩
	٣٩٠
	٣٩١
	٣٩٢
	٣٩٣
	٣٩٤
	٣٩٥
	٣٩٦
	٣٩٧
	٣٩٨
	٣٩٩
	٤٠٠
	٤٠١
	٤٠٢
	٤٠٣
	٤٠٤
	٤٠٥
	٤٠٦
	٤٠٧
	٤٠٨
	٤٠٩
	٤١٠
	٤١١
	٤١٢
	٤١٣
	٤١٤
	٤١٥
	٤١٦
	٤١٧
	٤١٨
	٤١٩
	٤٢٠
	٤٢١
	٤٢٢
	٤٢٣
	٤٢٤
	٤٢٥
	٤٢٦
	٤٢٧
	٤٢٨
	٤٢٩
	٤٣٠
	٤٣١
	٤٣٢
	٤٣٣
	٤٣٤
	٤٣٥
	٤٣٦
	٤٣٧
	٤٣٨
	٤٣٩
	٤٤٠
	٤٤١
	٤٤٢
	٤٤٣
	٤٤٤
	٤٤٥
	٤٤٦
	٤٤٧
	٤٤٨
	٤٤٩
	٤٥٠
	٤٥١
	٤٥٢
	٤٥٣
	٤٥٤
	٤٥٥
	٤٥٦
	٤٥٧
	٤٥٨
	٤٥٩
	٤٦٠
	٤٦١
	٤٦٢
	٤٦٣
	٤٦٤
	٤٦٥
	٤٦٦
	٤٦٧
	٤٦٨
	٤٦٩
	٤٧٠
	٤٧١
	٤٧٢
	٤٧٣
	٤٧٤
	٤٧٥
	٤٧٦
	٤٧٧
	٤٧٨
	٤٧٩
	٤٨٠
	٤٨١
	٤٨٢
	٤٨٣
	٤٨٤
	٤٨٥
	٤٨٦
	٤٨٧
	٤٨٨
	٤٨٩
	٤٩٠
	٤٩١
	٤٩٢
	٤٩٣
	٤٩٤
	٤٩٥
	٤٩٦
	٤٩٧
	٤٩٨
	٤٩٩
	٥٠٠
	٥٠١
	٥٠٢
	٥٠٣
	٥٠٤
	٥٠٥
	٥٠٦
	٥٠٧
	٥٠٨
	٥٠٩
	٥١٠
	٥١١
	٥١٢
	٥١٣
	٥١٤
	٥١٥
	٥١٦
	٥١٧
	٥١٨
	٥١٩
	٥٢٠
	٥٢١
	٥٢٢
	٥٢٣
	٥٢٤
	٥٢٥
	٥٢٦
	٥٢٧
	٥٢٨
	٥٢٩
	٥٣٠
	٥٣١
	٥٣٢
	٥٣٣
	٥٣٤
	٥٣٥
	٥٣٦
	٥٣٧
	٥٣٨
	٥٣٩
	٥٤٠
	٥٤١
	٥٤٢
	٥٤٣
	٥٤٤
	٥٤٥
	٥٤٦
	٥٤٧
	٥٤٨
	٥٤٩
	٥٥٠
	٥٥١
	٥٥٢
	٥٥٣
	٥٥٤
	٥٥٥
	٥٥٦
	٥٥٧
	٥٥٨
	٥٥٩
	٥٦٠
	٥٦١
	٥٦٢
	٥٦٣
	٥٦٤
	٥٦٥
	٥٦٦
	٥٦٧
	٥٦٨
	٥٦٩
	٥٧٠
	٥٧١
	٥٧٢
	٥٧٣
	٥٧٤
	٥٧٥
	٥٧٦
	٥٧٧
	٥٧٨
	٥٧٩
	٥٨٠
	٥٨١
	٥٨٢
	٥٨٣
	٥٨٤
	٥٨٥
	٥٨٦
	٥٨٧
	٥٨٨
	٥٨٩
	٥٩٠
	٥٩١
	٥٩٢
	٥٩٣
	٥٩٤
	٥٩٥
	٥٩٦
	٥٩٧
	٥٩٨
	٥٩٩
	٦٠٠
	٦٠١
	٦٠٢
	٦٠٣
	٦٠٤
	٦٠٥
	٦٠٦
	٦٠٧
	٦٠٨
	٦٠٩
	٦١٠
	٦١١
	٦١٢
	٦١٣
	٦١٤
	٦١٥
	٦١٦
	٦١٧
	٦١٨
	٦١٩
	٦٢٠
	٦٢١
	٦٢٢
	٦٢٣
	٦٢٤
	٦٢٥
	٦٢٦
	٦٢٧
	٦٢٨
	٦٢٩
	٦٣٠
	٦٣١
	٦٣٢
	٦٣٣
	٦٣٤
	٦٣٥
	٦٣٦
	٦٣٧
	٦٣٨
	٦٣٩
	٦٤٠
	٦٤١
	٦٤٢
	٦٤٣
	٦٤٤
	٦٤٥
	٦٤٦
	٦٤٧
	٦٤٨
	٦٤٩
	٦٥٠
	٦٥١
	٦٥٢
	٦٥٣
	٦٥٤
	٦٥٥
	٦٥٦
	٦٥٧
	٦٥٨
	٦٥٩
	٦٦٠
	٦٦١
	٦٦٢
	٦٦٣
	٦٦٤
	٦٦٥
	٦٦٦
	٦٦٧
	٦٦٨
	٦٦٩
	٦٧٠
	٦٧١
	٦٧٢
	٦٧٣
	٦٧٤
	٦٧٥
	٦٧٦
	٦٧٧
	٦٧٨
	٦٧٩
	٦٨٠
	٦٨١
	٦٨٢
	٦٨٣
	٦٨٤
	٦٨٥
	٦٨٦
	٦٨٧
	٦٨٨
	٦٨٩
	٦٩٠
	٦٩١
	٦٩٢
	٦٩٣
	٦٩٤
	٦٩٥
	٦٩٦
	٦٩٧
	٦٩٨
	٦٩٩
	٧٠٠
	٧٠١
	٧٠٢
	٧٠٣
	٧٠٤
	٧٠٥
	٧٠٦
	٧٠٧
	٧٠٨
	٧٠٩
	٧١٠
</	

(٢) فهرس الموضوعات

منحة

- الباب الأول في مقدمة هذا الفن من الأصول - وفيه عشرة فصول ١٦٩-١٤٩
- الفصل الأول في بيان الكلام والكلمة والقول ١٤٩
- الفصل الثاني فيما يأتلف منه الكلام، وهو الاسم والفعل والحرف ١٥٠، ١٤٩
- الفصل الثالث في حد الاسم وعلاماته ١٥٢، ١٥١
- الفصل الرابع في حد الفعل وعلاماته ١٥٢
- الفصل الخامس في حد الحرف وعلاماته وفائدته ١٥٣
- الفصل السادس في الإعراب والبناء ١٥٥، ١٥٢
- الفصل السابع في إعراب الاسم المتمكن ١٥٥
- المنع من الصرف ١٥٥-١٥٩
- المقتل وإعراب المقصور والمنقوص والأسماء الستة ١٦٠، ١٥٩
- الثنى ١٦١، ١٦٠
- الجموع ١٦٣-١٦١
- الفصل الثامن في إعراب الفعل المضارع ١٦٦-١٦٣
- الفصل التاسع في العلل الموجبة بناء الاسم ١٦٦
- الفصل العاشر فيما تبني عليه الكلمة ١٦٩-١٦٧
- الباب الثاني في أقسام الأفعال ١٩٧-١٧٠
- الفصل الأول في أقسام الأفعال : ماض ومستقبل وحال ١٧١، ١٧٠
- الفصل الثاني في بيان حالة الفعل مع الفاعل - وفيه الكلام على اللازم والمتعدي ١٧٢، ١٧١
- الفصل الثالث فيما يتعدي إلى مفعول واحد. وفيه الكلام على الفاعل ١٧٣، ١٧٢
- الفصل الرابع فيما يتعدي إلى مفعولين - وفيه الكلام على ظن وأخواتها ١٧٥-١٧٣

صفحة

١٧٥	الفصل الخامس فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاصل
١٧٦، ١٧٧	الفصل السادس في الفعل الذي لم يسم فاعله
١٧٧-١٧٩	الفصل السابع في الأفعال غير المتصرفة. وفيه الكلام على نعم وبئس وهذا وفعل التعجب
١٨٠-١٨٣	الفصل الثامن في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والتقدير - كان وأخواتها، وأفعال المقاربة - كاد وأخواتها
١٨٣-١٩٣	الفصل التاسع فيما يتعدى إليه جميع الأفعال، للمتعدى وغير المتعدى
١٨٣، ١٨٤	المصدر
١٨٤-١٨٥	الظرف من الزمان
١٨٥، ١٨٦	ظرف المعكان
١٨٦-١٨٨	أحوال
١٨٨، ١٨٩	التمييز
١٨٩-١٩١	المستثنى
١٩١، ١٩٢	المشبه بالمفعول - وهو التمييز إذا وقع معرفة
١٩٢، ١٩٣	المفعول له
١٩٣	المفعول منه
١٩٤-١٩٧	الفصل العاشر فيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به - وفيه الكلام على التحذير والإغراء
١٩٨-٢٢٤	الباب الثالث فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال
١٩٨-٢٠٠	الفصل الأول في العامل في المبتدأ والخبر
٢٠٠-٢٠٢	الفصل الثاني في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر - إن وأخواتها
٢٠٢	لا الفاقية للجنس

صفحة

٢٠٣ - ٢٠٦	الفصل الثالث في الحروف الناصبة للإفعال المضارعة
٢٠٧ - ٢٠٩	الفصل الرابع في الجوازم
٢١٠ - ٢١٢	الفصل الخامس في حرفين مترادفين بين الأسماء والأفعال : لا وما
٢١٣ - ٢١٤	الذين يعملان عمل ليس
٢١٥ - ٢١٨	الفصل السادس في حروف التنداء
٢١٩ - ٢٢١	الامتثاعة والترخيم والتدبة
٢٢٢ - ٢٢٤	الفصل السابع في حروف الجر
٢٢٥ - ٢٢٨	الفصل الثامن في الأسماء العاملة عمل الفعل
٢٢٩ - ٢٣١	اسم الفاعل
٢٣٢ - ٢٣٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٣٥ - ٢٣٦	المصدر المقدّر بأن والفعل
٢٣٧ - ٢٣٨	أفضل التفضيل
٢٣٩ - ٢٤٠	الفصل التاسع في الأسماء التي سميت بها الأفعال
٢٤١ - ٢٤٢	الفصل العاشر في الإضافة الاسمية
٢٤٣ - ٢٤٤	الباب الرابع في النكرة والمعرفة وذكر التوابع
٢٤٥ - ٢٤٦	الفصل الأول في الفرق ما بين المعرفة والنكرة
٢٤٧ - ٢٤٨	الفصل الثاني في ذكر العلم
٢٤٩ - ٢٥٠	الفصل الثالث في المضمّر - وفيه الكلام على التنارع
٢٥١ - ٢٥٢	الفصل الرابع في المبهات - وفيه الكلام على أسماء الإشارة والوصول
٢٥٣ - ٢٥٤	الفصل الخامس في المعرفة باللام
٢٥٥ - ٢٥٦	الفصل السادس في الإضافة
٢٥٧ - ٢٥٨	الفصل السابع في أسبق التوابع ، وهو النعت

٢٣٦، ٢٣٥	الفصل الثامن في التوكيد
٢٣٧، ٢٣٦	الفصل التاسع في العطف
٢٣٩، ٢٣٨	الفصل العاشر في البدل
٢٧٧ - ٢٤٠	الباب الخامس في فصول متفرقة
٢٤٦ - ٢٤٠	الفصل الأول في العدد وما يلتحق به
٢٤٤	الكناية
٢٤٦، ٢٤٥	كم وأحكامها
٢٤٧، ٢٤٦	الفصل الثاني في المذكر والمؤنث
٢٥١ - ٢٤٨	الفصل الثالث في التصغير
٢٥٤ - ٢٥١	الفصل الرابع في النسب
٢٥٦ - ٢٥٤	الفصل الخامس في المقصور والممدود
٢٥٨ - ٢٥٦	الفصل السادس في الإمالة والهجاء
٢٦٢ - ٢٥٨	الفصل السابع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر
	الفصل الثامن في التصريف - وفيه الكلام على الزيادة والقلب
٢٦٦ - ٢٦٢	وبالبدل والنقل والحذف والإدغام
	الفصل التاسع في الوقف والحكاية - وفيه كلام عن الروم
٢٦٨ - ٢٦٦	والإشتمام والتضعيف
٢٧٧ - ٢٦٩	الفصل العاشر في الإدغام وضرائر الأشعار

(٣) فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائياً*

(١)

الإبدال ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٥٨ - ٢٦٢

الإدغام ٢٦٦ ، ٢٦٩

الاستثناء = المستثنى

الاستغناء ٢١٠ ، ٢١٢

الاسم وعلاماته ١٥١

اسم الفاعل ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٣

أسماء الأفعال ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤

الأسماء الستة ١٥٩ ، ١٦٠

الإشارات ١٦٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٥١

الإشمام ٢٦٧

الإضافة ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣

الإعراب ١٥٤

أفعال المقاربة = كاد وأخواتها

أفعال التفضيل ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤

الإلغاء والتعليق ١٧٥

الإمالة ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧

* رتب ابن معطى مسائل النحو والصرف في كتابه « الفصول » ، ووضع لها عناوانات تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون في أيامنا هذه ، بعد ماسادت طريقة ابن مالك وشراحه ، وأيضاً فقد أدار ابن معطى مسائل النحو على العامل ، وقد اقتضاه هذا أن يتكلم على بعض المسائل في أكثر من فصل . لهذا كله رأيت أن أرتب الكتاب ترتيباً هجائياً ، ليسهل الرجوع إليه والإفادة منه . وانظر ما كتبتّه عن منهج ابن معطى في صفحات ٩٤ - ٩٦

إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ٢٠٠-٢٠٢

(ب)

البدل ٢٣٨، ٢٣٩

البناء ١٥٤، ١٦٦-١٦٩

(ت)

التاريخ [وهو مما يلتحق بالعدد] ٢٤٢

التحذير والإغراء ١٩٤-١٩٦

الترخيم ٢١١، ٢٥١

التصغير ٢٤٨-٢٥١

التضعيف ٢٦٧

التعجب ١٧٩

التمييز ١٨٠، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٢

التنازع ٢٢٨، ٢٢٩

التوكيد ٢٣٥، ٢٣٦

(ج)

جمع التوكسير ١٦١، ١٧٣

جمع المذكر السالم ١٦٢

جمع المؤنث السالم ١٦٢، ١٦٣

جواز الفعل للضارع ٢٠٦-٢٠٨

(ح)

الحال ١٨٦-١٨٨، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٢٢

حبذا ١٧٨، ١٧٩

الحذف ٢٦٧، ٢٦٥

الحرف وعلاماته ١٥٣

حروف الجر ٢١٢ - ٢١٨

الحكاية ٢٦٨

(ر)

الرقوم ٢٦٧

(ز)

الزيادة ٢٦٢، ٢٦٣

(ص)

الصفة المشبهة باسم الفاعل ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤

(ض)

ضرائر الأشعار ٢٧٠ - ٢٧٧

(ظ)

ظرف الزمان ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٧

ظرف المكان ١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٧

ظن وأخواتها ١٧٤، ١٧٥

(ع)

العدد ٢٤٠ - ٢٤٦

العطف ٢٣٦، ٢٣٧

العلم ٢٢٥، ٢٢٦

(ف)

الفاعل ١٧١ - ١٧٣، ١٩٤

الفعل وعلاماته ١٥٢

فعل الأمر ١٧١

الفعل الماضي ١٧٠

الفعل المضارع ١٧١، ١٦٤، ١٦٣

الفعل الذي لم يسم فاعله ^(١) ١٧٧، ١٧٦

الفعل اللازم ١٧٢، ١٧١

الفعل المتعدى ١٧٢ - ١٧٥

(ق)

القلب ٢٦٤

القول ١٤٩

(ك)

كاد وأخواتها [أفعال المقاربة] ١٨٠، ١٨١

كان وأخواتها ١٨٠ - ١٨٣

كلا وكلتا وإعرابهما ١٥٩

الكلام والكلم والكلمة ١٤٩

«كم» الاستفهامية والخبرية ٢٤٥، ٢٤٦

الكناية ٢٤٤، ٢٤٥

(ل)

«لا» العاملة عمل «ما» ^(٢) الحجازية ٢٠٩

«لا» النافية للجنس ٢٠٢

(١) وانظر : التائب عن الفاعل .

(٢) هكذا قال ابن عطية - والذي في كتب المتأخرين : «العاملة عمل ليس» ، وهما سواء .

(م)

- « ما » الحجازية ٢٠٨، ٢٠٩
 المبتدأ والخبر ١٩٨ - ٢٠٠
 المثني ١٦٠، ١٦١
 المذكر والمؤنث ٢٤٦، ٢٤٧
 المستثنى ١٨٩ - ١٩١
 المشبه بالمفعول به ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ٢١٩، ٢٢٢
 المصدر ١٨٣، ١٨٤
 المصدر المقدر بأن والفعل ٢٢٠، ٢٢١
 المضمر ١٦٦، ٢٢٧ - ٢٣٠
 المعرّف باللام ٢٣٢، ٢٣٣
 المفعول به ١٧٢ - ١٧٥، ١٨٩، ١٩١
 المفعول له - وهو المفعول لأجله ١٩٢، ١٩٣
 المفعول معه ١٩٣
 المقصور ١٥٩، ٢٥٣ - ٢٥٦، ٢٦٧
 الممدود ٢٥٤ - ٢٥٦، ٢٧٢
 الممنوع من الصرف ١٥٦ - ١٥٩
 المنقوص ١٥٩، ٢٥٣، ٢٦٧
 الموصولات ٢٣١، ٢٣٢، ٢٥١

(ن)

- النائب عن الفاعل ^(١) ١٧٦، ١٧٧، ١٩٤
 النداء ٢١٠ - ٢١٢

(١) وانظر : الفعل الذي لم يسم فاعله .

النَّدْبَةُ ٢١٢

النَّسَبُ ٢٥١ - ٢٥٤

النَّصَبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ١٧٢ ، ٢٧٣

النَّعْتُ ٢٣٤ ، ٢٣٥

نَعْمُ وَبُئْسَ ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٧

النَّقْلُ ٢٦٥ ، ٢٦٧

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ٢٢٥

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ٢٠٣ - ٢٠٦

نَوْنُ التَّوَكِيدِ ١٦٤ - ١٦٦

(هـ)

الْمُهْجَاءُ ٢٥٧ ، ٢٥٨

(و)

الْوَقْفُ ٢٦٦ - ٢٦٨

(٤) فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاتحة الكتاب	
اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم	
غير المغضوب عليهم	
٧٤٦	٢٣٨، ١٧٧
سورة البقرة	
٢	٢٠٠
فيه هدى للمتقين	
٥	١٩٩
وأولئك هم المفلحون	
٢٤	١٦٤
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	
٦٠	١٨٩
اثنتا عشرة عينا	
٩١	١٨٧
وهو الحق مصدقا	
١٠٢	١٧٥
ولقد علموا لمن اشتراه	
١٠٩	١٩٢
حسدا من عند أنفسهم	
١٢٤	١٧٢
وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	
١٣٥	١٩٦
ملة إبراهيم حنيفا	
١٣٨	١٩٧
صبغة الله	
١٧٣	٢٠٠
إن الله غفور رحيم	
٢٠٧	١٩٢
ابتغاء مرضات الله	
٢١٨	١٩٩
والله غفور رحيم	
٢٢١	١٩٨
ولعبد مؤمن خير من مشرك	
٢٣٧	١٦٦
إلا أن يعفون	
٢٤٩	١٩٠
فشربوا منه إلا قليلا منهم	
٢٥١	٢٣٩، ٢٢٠
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض	

رقم الآية رقم الصفحة

١٨٢ ٢٨٠ وإن كان ذو عسرة
٢١٢ الآية الأخيرة ربنا لا تؤاخذنا

سورة آل عمران

١٨٩ ٩١ ملء الأرض ذهباً
٢٣٩ ٩٧ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٦٢ ١٣٩ وأنتم الأعلون
١٩٨ ١٨٥ كل نفس ذائقة الموت

سورة النساء

١٨٨ ٤ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً
١٦٦ ١٩ إلا أن يأتين
١٩١ ٦٦ ما فعلوه إلا قليل منهم
١٩٧ ١٢٢ وعد الله
٢٢١ ١٢٢ ومن أصدق من الله قيلاً
٢١٨ ١٦٢ والمقيمِينَ الصلاةَ والمؤتُونَ الزكاةَ
٢٢٨ الآية الأخيرة يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

سورة المائدة

١٨١ ٥٢ فعسى الله أن يأتي بالفتح
٢٢٣ ١٠٥ عليكم أنفسكم

سورة الأنعام

٢٠٦ ٢٧ يا ليتنا نرد ولا نكذب
٢٠٢ ١٠٩ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون
١٧٢ ١٥٨ لا ينفع نفساً إيمانها

رقم الآية رقم الصفحة

سورة الأعراف

٢١٠	٧٧	يا صالح اتتنا
٢٠٧	١٣٢	مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
١٧٣	١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلا
١٧٨	١٧٧	ساء مثلاً

سورة التوبة

١٩٤	٦	وإن أحد من المشركين استجارك
١٦٥	٦٥	ليقولنَّ
٢٣٢	٦٩	وخضتم كالذي خاضوا

سورة يونس

٢٢٣	٢٨	مكانكم أنتم وشركاؤكم
٢٣٧	٣٨	أم يقولون افتراه
١٩٣	٧١	فاجمعوا أمركم وشركاءكم

سورة هود

١٩١	٨١	ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك
٢٠١	١١١	وإن كلا لما ليوفيهم

سورة يوسف

٢١٢	٢٩	يوسف أعرض عن هذا
١٧٣	٣٠	وقال نسوة
٢٠٨	٣١	ما هذا بشراً
٢٢٢	٦٤	خير حافظاً
٢٣٠	٩٨	إنه هو الغفور الرحيم

رقم الآية رقم الصفحة

سورة الحجر

٢	٢١٦	رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
٣١٤٣٠	٢٣٦٤١٩٠	فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ

سورة النحل

٥٨	١٨٢	ظَلَّ وَجْهَهُ مَسْوُودًا
٩٦	٢٦٧	مَا عِنْدَ كَمْ يَنْفَدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ
٩٧٤٩٦	١٥٩	بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

سورة الإسراء

١١٠	٢٠٧	أَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى
-----	-----	--

سورة الكهف

٥	١٧٨	كَبُرَتْ كَلِمَةً
١٢	١٧٥	لِنَعْلَمَ أَى الْحَزِينِ
٤٦	٢٢٢	خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا
٥٠	١٧٨	بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا
٦٣	٢٣٩	وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ
٩٦	٢٢٨	آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا
١٠٣	٢٢٢	بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا

سورة مريم

٤	١٨٨	وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا
٢٦	١٦٥	إِمَّا تَرِينَ
٦٩	٢٣٢	ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًا
٧٧	١٧٥	أَفَرَأَيْتَ

رقم الآية رقم الصفحة

سورة طه

أو أجد على النار هدى ١٠ ٢٦٧

لاتفتروا على الله كذبا فيسحقكم ٦١ ٢٠٤

سورة الأنبياء

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ٢٢ ١٩١

سورة الحج

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ٤٠ ٢٣٩، ٢٢٠

سورة المؤمنون

ما هذا إلا بشر مثلكم ٣٣، ٢٤ ٢٠٨

وإن هذه أمتكم أمة واحدة ٥٢ ١٨٧

سورة النور

يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال ٣٧، ٣٦ ١٩٤

والله خلق كل دابة من ماء ٤٥ ١٩٩

سورة التمل

يخرج الخلب ٢٥ ٢٦٦

صنع الله ٨٨ ١٩٧

سورة الروم

وكان حقا علينا نصر المؤمنين ٤٧ ١٨١

سورة لقمان

إن الله هو الغنى الحميد ٢٦ ٢٣٠

سورة سبأ

يا جبال أوبي معه والطير ١٠ ١٩٣

رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاطر

٢٠٧	٢	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها
٢٣٩	٢٧	وغيرايب سود
٢٠٤	٣٦	لا يقضى عليهم فيموتوا

سورة يس

٢٠١	٣٢	وإن كل لما جميع لدينا محضرون
-----	----	------------------------------

سورة الصافات

٢٠٢	٤٧	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
١٨٢	١٣٧، ١٣٨	وإنكم لتمرون عليهم مصبحين . وبالليل

سورة ص

٢٠٩	٣	ولات حين مناص
٢٢٠	٢٤	بسؤال نعتك إلى نجاهه
١٦٢	٤٧	وإنهم عندنا لمن المصطفين
٢٣٦، ١٩٠	٧٤، ٧٣	فسجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس

سورة فصلت

١٧٥	٤٨	وظنوا ما لهم من محيص
-----	----	----------------------

سورة الشورى

٢١٨	١١	ليس كمثل شيء
-----	----	--------------

سورة الزخرف

١٨٢	١٧	ظل وجهه مسودًا
٢١١	٧٧	يا مال ليقض علينا ربك

رقم الآية رقم الصفحة

سورة الأحقاف

١٨٧	١٢	لسانا عربيا
٢٢٤، ٢١٩	٢٤	هذا عارض ممطرنا

سورة محمد

٢٠	٢١	طاعة وقول معروف
١٦٢	٣٥	وأنتم الأعلون

سورة الحجرات

١٧٣	١٤	قالت الأعراب
-----	----	--------------

سورة القمر

١٨٨	١٣	وفجرنا الأرض غيونا
-----	----	--------------------

سورة الحديد

٢٠٤	١١	من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه
-----	----	--

سورة المجادلة

٢٠٨	٢	ماهن أمهاتهم
-----	---	--------------

سورة الطلاق

١٦٦	الآية الأولى	إلا أن يأتين
٢٠٧	٢	ومن يتق الله يجعل له مخرجا

سورة الحاقة

٢٤٠	٧	سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما
١٧٧	١٣	فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة
٢٢٨	١٩	هاؤم اقرأوا كتابيه

سورة الجن

١٨١	١٩	كادوا يكونون عليه لبدا
-----	----	------------------------

رقم الآية رقم الصفحة

سورة المزمل

كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . فعصى فرعون الرسول
علم أن سيكون منكم مرضى
٢٣٣ ١٦ ، ١٥
٢٠٢ الآية الأخيرة

سورة المرسلات

ولا يؤذن لهم فيعتذرون
٢٠٥ ٣٦

سورة التكوير

إذا الشمس كورت
١٩٤ الآية الأولى

سورة الإنشاق

إذا السماء انشقت
١٩٤ الآية الأولى

سورة الشمس

ناقة الله وسقياها
١٩٦ ١٣

سورة الليل

إنّ علينا للهدى
٢٠١ ١٢

سورة العلق

لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة
٢٣٨ ، ١٦٤ ١٦ ، ١٥

سورة القدر

إنا أنزلناه في ليلة القدر
حتى مطلع الفجر
٢٢٩ الآية الأولى
٢١٦ » الأخيرة

سورة العصر

والعصر . إن الإنسان لفي خسر
٢٣٣ ٢ ، ١

سورة الحمزة

كَيْبِذَنَّ
١٦٥ ٤

رقم الصفحة

(٥) فهرس الحديث النبوى

٢٢٢

ما من أيلم أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة

* * *

(٦) فهرس الأثر

١٩٥

إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب

من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه

٢٥٥

لولا الخليفة لأذنت

من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه

* * *

(٧) فهرس الأمثال

١٩٧

أتميميا مرّة وقيسيا أخرى ؟

١٩٦

غضب الخليل على اللجم

١٩٥

كليهما وتمرا

١٩٦

مواعيد عرقوب

* * *

رقم الصفحة

(٨) فهرس التعبيرات النحوية*

١٩٩	أبو يوسف أبو حنيفة
١٩٧	أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى ^(١)
١٨٨	أخطب ما يكون الأمير قائما
١٨٧	أرسلها العراك
١٧٣	أمرتك الخير
١٩٥	أهلك والليل
١٩٥	إيتاي وأن يحذف أحدكم الأرنب ^(٢)
٢٠٢	إيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئا
١٩٦	خير مقدم
٢٦٨	دعنا من تمرتان
٢١٦	سرت حتى أدخل البلد
١٩٨	شرُّ أهرَّ ذا ناب
٢٢٤	صلاة الأولى
٢٠٠	على التمرة مثلها زبدا
١٩٦	غضب أخيل على اللجم ^(٣)
١٩٥	كليهما وتمر ^(٤)
٢٠٦	لاتأكل السمك وتشرب اللبن
٢٠٢	لا ذا نجدة غير بطل

* هذا فهرس نافع لأن شاء الله ، فإن كثيرا من هذه التعبيرات النحوية تجري على ألسنة بعض الكتاب والمتأدين ، وقد يصعب على بعض محققى النصوص معرفة مكانها في أبواب النحو .

(١) وانظره في الأمثال . (٢) وانظره في فهرس الأثر .

(٣) وانظره في الأمثال . (٤) وانظره في الأمثال .

رقم الصفحة

٢٠٦

لألزمك أو تقضي ديني

١٨٦

لقيت زيدا مصعبا منحدرًا

٢٠٤

ماتنا فتحدثنا

١٩٥

مازِ رأسك والسيف

٢٢٤

مسجد الجامع

٢٢٩

من كذب كان شرًّا له

١٩٦

مواعيد عرقوب^(١)

١٩٥

هذا ولا زعماتك

٢٢٣، ١٩٥

وراءك أوسع لك

٢١٠

يارجلا خذ بيدي [من قول الأعمى]

(٩) فهرس القوافي وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٩	الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	والفتاء
٢٠٥	الحطيئة	الوافر	والإخاء
٢٢٠	رؤبة	الرجز	كلبا
١٩٠	الكميت	الطويل	مَشْعَبُ
٢٧٣	عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	مُطَلَّبُ
٢٧٦	جرير	البيسيط	العَرَبُ
٢٧٦	الفرزدق	الطويل	يقارِبُهُ
١٨٢	—	الوافر	العَرابِ
٢٣٩	كثير	الطويل	فَشَّتْ
٢٦٥	—	الرجز	عَلِجْ
٢٦٥	—	الرجز	بالْعَشِجْ
٢٠٩	سعد بن مالك بن ضبيعة	مجزوء السكامل	براحُ
٢٧١	إبراهيم بن هرمة	الوافر	بمَنزاحِ
٢٠٨	عقبة بن هبيرة الأسدي	الوافر	الحديدا
٢٧٥	—	الرجز	فاصطيدا
٢٧٧	الفرزدق	الطويل	خالدِ
٢٤٠	أبو الحسن الذبَّاح	البيسيط	العددِ
٢٧٢	—	الرجز	السَّفَرُ
٢٦٥	عبيد بن ماوية الطائي	الرجز	النَّفَرُ
٢٧٣	—	البيسيط	أَمَرَا

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٣٦	رؤية	الرجز	سَطْرًا
٢٣٦	رؤية	الرجز	نَصْرًا
٢٧٥	—	الرجز	بَرًّا
٢٧٤	—	الطويل	مُجَبَّرٌ
٢٠٨	الفرزدق	البسيط	بَشْرٌ
٢٧١	—	البسيط	فَانْظُرُ
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مَكْرَرٌ
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	صُفْرٌ
٢٤٣	الفرزدق	الكامل	الأشبار
٢٤٦	الفرزدق	الكامل	عِشَارِي
١٩٢	خرنق بنت هفان	الكامل	الأزْرِي
١٨٢	ابن أحر	الطويل	يُيَوْضُهَا
٢٢١	المرار الأسدي	الطويل	مِسْمَعًا
	أو مالك بن زغبة الباهلي		
١٦٦	النايفة الذبياني	الطويل	وازعٌ
٢٠٥	—	الكامل	المسوع ^(١)
٢١٥	رؤية	الرجز	المُخْتَرَقُ
٢٧٤	—	الرجز	هواكا
٢٦٨	ذو الرمة	الوافر	بلا لا
٢١٧	القطامي	البسيط	قَبْلُ
٢٠١	الأعشى	البسيط	يَنْتَعِلُ

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٧	كثير	مجزوء الوافر	خِلَلُ
٢١٧	مزاخم بن الحارث العقيلي	الطويل	مجهول
١٩١	امرؤ القيس	الطويل	جِلْجِلْ
١٩٣	—	الوافر	الطُّحَالِ
٢٦٧	منظور بن مرثد الأسدي	الرجز	الطُّوْلُ
٢٧١	—	الرجز	النُّجْمُ
١٩٣	حاتم الطائي	الطويل	تَكْرُمًا
٢١٤	عمرو بن يربوع بن حنظلة	الوافر	أَغَامَا
٢٦٨	شمير بن الحارث الضبي	الوافر	غَلَامَا
٢٧٦	ذو الرمة	المنسرح	قَلَمَا
٢٧٥	جرير	الطويل	عَلِمُ
٢٠٦	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عَظِيمُ
٢٦٥	رؤبة	الرجز	قَتَمَةٌ
٢٥٢	يزيد بن عبد المدان	الطويل	والتَّكْرُمِ
٢١٩	رجل من بني ضبة	الكامل	المبهم
٢٧٠	العجاج	الرجز	الحِجَى
٣١٨	خطام الجاشعي	السريع	يَوْ قَتَيْنِ
٢٧٢	قعنّب بن أمّ صاحب	البيسط	ضَمِنُوا
٢٧٤	يعلى الأحول الأزدي وقيل لغيره	الطويل	أَرْقَانِ
٢١٦	امرؤ القيس	الطويل	بَارِسَانِ
٢٢٠	حميد الأرقط	الرجز	سَمِينِ

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مسترخية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مستعلية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	اللينية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	الذقية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	النطعية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	شجوية
١٩٧	العجاج	الرجز	قنسرية

* * *

أنصاف الأبيات

٢١٩	المنسرح عمرو ابن امرى* القيس الخزرجى	الحافظو عورة العشرة لا
٢٧٢	—	فلو أن الأطبا كان حولى الوافر
٢١٧	امرؤ القيس	فرحنا بكا بن الماء يُجنبُ وسطنا الطويل
٢٠٤	ميسون بنت بحدل	لبس عباءة وتقر عيني الوافر
٢٧٢	قيس بن الخطيم	إذا جاوز الإثنين سِرَّ فإنه الطويل
٢٥٤	عبد يغوث بن وقاص الحارثى	وتضحك منى شيخة عشمية الطويل

* * *

(١٠) فهرس الأعلام والقبائل والفرق

رقم الصفحة

(أ)

٢٠٨

أهل الحجاز

(ب)

٢٢٨

البصريون

٢٦٨

بلال بن أبي بردة (ممدوح ذى الرمة)

بلحارث = بنو الحارث

بلعنبر = بنو العنبر

بلقين = بنو القين

٢٧٦

بقو الحارث

٢٧٧

بنو العنبر

٢٧٧

بنو القين

(ج)

٢٥٢

مجهينة

(ح)

٢٥٢

حنيفة

١٩٩

أبو حنيفة (النعمان بن ثابت - الإمام الأعظم)

(خ)

٢٧٧

خالد بن عبد الله القسرى

٢٠٢

الخليل بن أحمد

(و)

٢٦٧

ربيعه

رقم الصفحة

(ز)

ابن الزبير (عبد الله)

٢٣٣

(س)

سيبويه (عمرو بن عثمان)

٢٦٧، ٢٢٤، ٢١٨، ٢١٤، ١٩١

(ش)

شلو

٢٥٢

(ط)

طلي

٢٣١

(ع)

ابن عمر (عبد الله)

٢٣٣

(ف)

الفرزدق (همام بن غالب)

٢٠٨

(ق)

قرئش

٢٥٢، ٢٠٨

القيسي (عمرو بن هيرة)

٢٧٧

(ك)

الكوفيون

٢٣٠، ٢٢٩

(م)

مطلوبة بن أبي سفيان

٢٠٨

(ي)

أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم - صاحب أبي حنيفة)

١٩٩

رقم الصفحة

(١١) فهرس الأماكن

٢٧٦

الأهواز

٢٥٥

بردى

٢٠٨

الحجاز

٢٥٢

مكة

٢٧٦

نهر تيرى

* * *

(١٢) فهرس مراجع الدراسة والتحقيق

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدنياطى . مطبعة عبد الحميد
١٧٦
في القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
٨٠٦
مطبعة عبد الحميد حنفى ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق هـ . ريتز . استانبول ١٩٥٤ .
- الآشباه والنظائر النحوية ، للسيوطى . الهند ١٣٦١ هـ .
- الاشتقاق ، لابن دريد . تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٩٥٨ م .
- إعراب القرآن ، المسمى إملاء ما من به الرحمن ، للمكبرى . مصطفى البابى الحلبي .
القاهرة ١٩٦١ م .
- الأعلام ، للأستاذ الزركلى . طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . لابن السيد البطليوسى . بيروت ١٩٠١ م .
- ألفية ابن معطى . تحقيق المستشرق السويدي زسترين . ليزج ١٩٠٠ م .
- أمالى ابن الشجرى . الهند ١٣٤٩ هـ .
- إنباء الرواه على أنباء النحاة ، للقفطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
دار الكتب المصرية ١٩٥٠ - ١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ
محمد محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦١ م .
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجى . تحقيق الدكتور مازن المبارك . القاهرة ١٩٥٩ م .
- البحر المحيط ، لأبى حيان النحوى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى . القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- البداية والنهاية لابن كثير . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

البرهان في علوم القرآن، للزركشي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.
القاهرة ١٩٥٧ م.

بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل
إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ م.

البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي. تحقيق الأستاذ محمد المصري دمشق ١٩٧٢ م.
البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور
رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٠ م.

البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور طه
عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٦٩ م.

تاج التراجم في طبقات الحنفية، لابن قطلوبغا، مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢ م.
تاج العروس شرح القاموس، للزبيدي، القاهرة ١٣٠٦ هـ.

تاريخ الأدب العربي للمستشرق الألماني كارل بروكلمان. (الجزء الخامس). ترجمة
الدكتور رمضان عبد التواب، ومراجعة الدكتور السيد يعقوب بكر القاهرة ١٩٧٦ م.
تاريخ ابن الوردي، القاهرة ١٢٨٥ هـ.

تاريخ أبي الفدا (المسمى المختصر في أخبار البشر) القاهرة ١٣٢٥ هـ.
تسهيل النوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك. تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات
القاهرة ١٩٦٨ م.

التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. القاهرة، مطبعة عيسى
الحلبي. بدون تاريخ.

تفسير: أبي خيان = البحر المحيط.

تفسير الطبري. تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر. دار المعارف - القاهرة ١٩٥٨ م.
تفسير القرطبي. دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م.

- التكملة لوفيات النقلة، للحافظ المنذرى . تحقيق الدكتور بشار عواد معروف .
الجزء الخامس . القاهرة ١٩٧٥ م .
- تلخيص مجمع الآداب، لابن الفوطى . تحقيق الدكتور ميعطفى جواد . دمشق ١٩٦٤ م .
- تهذيب اللغة ، للأزهري . القاهرة ١٩٦٤ م .
- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب، للشعالبي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٦٥ م .
- الجامع الصغير ، للسيوطى . طبعة رابعة . القاهرة ١٩٦٤ م .
- جمهرة الأنساب، لابن حزم . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٢ م .
- الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، للقرشى . الهند ١٣٣٢ هـ .
- حاشية الصبان على الأشمونى = انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك .
حاشية بس العليمى على التصريح = انظر : التصريح .
- الخزنة الفيسكرية فى مصر فى العصرين الأيوئى والمملوكى الأول . للدكتور
عبد اللطيف حمزة . القاهرة ١٩٤٧ م .
- الحيوان، للجاحظ . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٦٥ م .
- خزانة الأدب، للبغدادى . الطبعة القديمة بولاق ١٣٩٩ هـ . والطبعة الحديثة .
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٧ م .
- الخصائص، لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد على النجار . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
- دائرة المعارف الإسلامية . مطبعة دار الشعب . القاهرة ١٩٧٠ م .
- درء الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى . ليبزج ١٨٧١ م .
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى . تصحيح الشيخ
محمد سيد جاد الحق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .

- دول الإسلام ، للذهبي . تحقيق الأستاذين فهم شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩ م .
- ديوان ابن أحر . تحقيق الدكتور حسين عطوان . دمشق - مجمع اللغة العربية -
من غير تاريخ .
- ديوان الأحرص . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلى . تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين . بغداد ١٩٦٤ م .
- ديوان الأعشى - ميمون بن قيس - شرح الدكتور محمد حسين . القاهرة ١٩٥٠ م .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان أبي تمام . تحقيق الدكتور عبده عزام . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٧ م .
- ديوان جرير . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ديوان حاتم الطائي . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٥ م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق الدكتور وليد عرفات . سلسلة جيب التذكارية
- بيروت ١٩٧١ م .
- ديوان الخطيئة . تحقيق الأستاذ نعمان أمين طه . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان الخرنق . بيروت ١٨٩٩ م .
- ديوان أبي ذؤاد الإيادى (ضمن كتاب دراسات فى الأدب العربى لجوستاف
فون جرونباوم) بيروت ١٩٥٩ م .
- ديوان ذى الرمة . تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . دمشق ١٩٧٢ م .
- ديوان رؤبة . ليبزج ١٩٠٢ م .

- ديوان زهير . دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٦٣ هـ .
- ديوان الشريف الرضى . دار صادر - بيروت ١٩٦١ م .
- ديوان الشريف المرتضى . تحقيق الأستاذ رشيد الصفار . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٩٥٨ م .
- ديوان المعراج . ليبزج ١٩٠٢ م .
- ديوان الفرزدق . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٩٣٦ م .
- ديوان القطامي . تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد . القاهرة ١٩٦٢ م .
- ديوان كثير عزة . الجزائر ١٩٢٨ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصارى . تحقيق الدكتور سامى منكى العائى . بغداد ١٩٦٦ م .
- ديوان لبيد . تحقيق الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان المثلوك اللبثى . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . بغداد ١٩٧١ م .
- ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي . تحقيق كرنسكو . ليدن ١٩٢٠ م .
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الدكتور شكرى فيصل . بيروت ١٩٦٨ م .
- الذيل على الروضتين ، لأبى شامة . القاهرة ١٣٦٦ هـ .
- الرسالة للإمام الشافعى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر . القاهرة ١٩٤٩ م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى . الجزء الأول . تحقيق الأساتذة مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤ م .
- سنن ابن ماجة . تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة ١٩٥٢ م .
- شذرات المذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى . القاهرة ١٣٥٠ هـ .

- شذور الذهب ، لابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥١ م .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، ومختصر شرح الشواهد
للعيني . مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة بدون تاريخ .
شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول
العربية ، برقم ٦٣ نحو .
شرح حسنة أبي تمام ، المرزوقي . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٧٢ هـ .
شرح ابن الخطيب على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول
العربية ، برقم ١١٧ نحو .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
القاهرة ١٩٥٣ م .
شرح العيني على الشواهد بحاشية خزانة الأدب . طبعة بولاق . ومختصره بحاشية
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
شرح الفصول الخمسين للنحوي . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٥٣ نحو .
شرح قصيدة بانت سعاد ، لابن هشام . مصر ١٣٠٢ هـ .
شرح المفضليات ، لابن الأنباري . تحقيق للمستشرق تشارلس لايل . بيروت ١٩٢٠ م .
شروح التلخيص ، في البلاغة . القاهرة ١٩٣٧ م .
الصباح في اللغة ، للجوهري . تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار . القاهرة ١٩٥٦ م .
الضرائر ، للآلوسي . للطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤١ هـ .
الغصن اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي . القاهرة ١٣٥٥ هـ .
الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، للتميمي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الخلو .
القاهرة ١٩٧٠ م .

- طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الخلو ،
 ومحمود محمد الطناحي . عيسى الحلبي . القاهرة ١٩٧٥ م .
- العبر في خبر من عبر . تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد سيد-
 الكويت ١٩٦٦ م .
- الفلاكة والفلكون ، للدجلى . القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- القاموس المحيط ، للفيروز ابادى . القاهرة ١٩٣٣ م .
- قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
 القاهرة ١٩٥٠ م .
- الكامل ، للمبرد . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٦ م .
- الكتاب ، لسيبويه . الطبعة القديمة . بولاق ١٣١٦ هـ . والحديثة بتحقيق .
 الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٦ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة . استانبول ١٩٤١ م .
- الكليات ، لأبي البقاء . المطبعة العامرة . استانبول ١٢٨٧ هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .
- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني . الهند ١٣٢٩ هـ .
- للباحث اللغوية في العراق ، للدكتور مصطفى جواد . القاهرة ١٩٥٤ م .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور فؤاد سزجين .
 القاهرة ١٩٥٥ م .
- مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٥٦ م .
- مجالس العلماء ، للزجاجي . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المجلد الثالث .

مجمع الأمثال، للميداني . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥٩ م .
 المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات ، لابن جنی . تحقيق الدكتور : عبد الحليم
 النجار وعلى النجدی ناصف وعبد الفتاح شلبی . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
 المحصول شرح الفصول ، لابن إياز . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية .
 ٢٩١ نحو .

المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف . القاهرة ١٩٦٨ م .
 مرآة الجنان ، لليافعی . الهند ١٣٣٨ هـ .

مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
 القاهرة ١٩٥٥ م .

المصباح المنير ، للرافعی . تصحيح الشيخ حمزة فتح الله . طبعة نائلة . القاهرة ١٩١٢ م .
 معاني القرآن ، للفرأ . تحقيق الشيخ محمد على النجار . القاهرة ١٩٥٥ ، ١٩٦٦ م .
 معجم الأدباء ، لياقوت الحموى . القاهرة ١٩٣٦ م .

معجم البلدان ، لياقوت الحموى . طهران ١٩٦٥ م .
 مغنى اللبيب ، لابن هشام . تحقيق الدكتورين مازن المبارك ومحمد على حمد الله .
 بيروت ١٩٦٤ م .

مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده . تحقيق الأستاذين كامل بكري وعبد الوهاب
 أبو النور . القاهرة ١٩٦٨ م .
 المفضليات . اختيار المفضل الضبي . تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام
 هارون . القاهرة ١٩٥٢ م .

المقتضب ، للمبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضية . القاهرة ١٣٨٥ هـ .
 مقدمة في النحو ، تنسب إلى خلف الأحمر . تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي .
 دمشق ١٩٦١ م .

المقصور والمدود، لابن ولاد. القاهرة ١٩٠٨ م.

النبوغ المغربي، للأستاذ عبد الله كنون. طبعة ثانية. بيروت

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردى. دار الكتب المصرية.

١٩٣٢ م.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد طنطاوى. القاهرة ١٩٤٩ م.

النشر في القراءات العشر، لابن الجزرى. القاهرة. المكتبة التجارية. بدون تاريخ.

نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرئ. تحقيق الدكتور إحسان عباس.

بيروت ١٩٦٨ م.

نقائض جرير والفرزدق، لأبى عبيدة. تحقيق المستشرق بيتان. ليدن ١٩٠٥ م.

نكت الهميان في نكت العميان، للصفدى. تحقيق الأستاذ أحمد زكى. القاهرة

١٩١١ م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير. تحقيق محمود محمد الطناحى.

القاهرة ١٩٦٣ م.

النوادر في اللغة، لأبى زيد الأنصارى. بيروت ١٩٦٧ م.

المهاشميات، للسكيت. القاهرة ١٣٣٠ هـ.

همع الهوامع، للسيوطى. القاهرة ١٣٢٧ هـ.

وفيات الأعيان، لابن خلكان. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

القاهرة ١٩٤٨ م.

تصويبات

سطر	صفحة	
٥	٢	١٣٩١
٥	١٦٥	﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ آية ٦٥ من سورة التوبة
٧	٢١٨	الفعل

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٥٧ / ١٩٧٧

